

محور العدد
الاستيطان الاسرائيلي
المشكلة والحل ١٠

الاقتصادي
صامد

السنة العشرون، العدد ١١١، كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٩٨

جـذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين

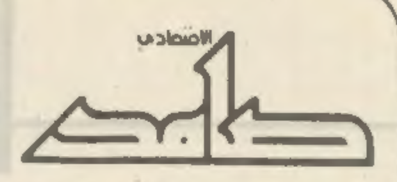
القانون الدولي والاستيطان الإسرائيلي

البُعد الاقتصادي للاستيطان الصهيوني

الجغرافيا السياسية للمستوطنات الاسرائيلية

الاستيطان الصهيوني في الخليل

تقارير: الاستيطان في عهد حزب العمل .. وحكومة الليكود



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة "صامد"
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

أحمد قريع
أبو علاء

مدير التحرير

فاروق وادي

المراسلات

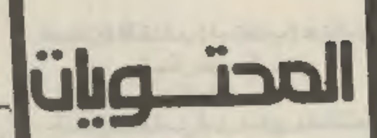
صامد الاقتصادي - ص.ب ٩٦٠٦٨٧ - عمان ١١١٩٦ - الأردن

التوزيع

دار الكرمل للنشر والتوزيع
هاتف ٦٨٩٦٨٤ - فاكس ٦٨٩٦٨٥
ص.ب ١٧٠٦٧ عمان ١١١٩٥ الأردن

المدير المسؤول
محمد أحمد عيتاني / بيروت - لبنان

ثمن النسخة : 3 $ أو ما يعادلها



السنة العشرون، العدد ١١١، كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٩٨



الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد

الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة

الافتتاحية

الاستيطان.. «في كل مكان»!

لم يخرج مجلس الوزراء الإسرائيلي ورئيسه عن نص الخطاب الممل، وهو يعيد تأكيد مقولة أفرط قادة المشروع الصهيوني في فلسطين على ترديدها، بحيث اكتسبت صفة البديهية في السياسة والأيدولوجيا الصهيونية.

ففكرة الاستيطان، لم تشهد ولادتها في المؤتمر الصهيوني العالمي قبل قرن من الزمن (١٨٩٧)، وإنما شهدت إعادة استنساخها وايجاد بعض آلياتها التنفيذية، على الأرض الفلسطينية، ومن ثم تحققها بعد خمسة عقود من الزمن، منذ ذلك التاريخ، مستفيدة من المخططات التي دفعها الاستعماريون، سواء خلال الحملة الفرنسية التي قادها نابليون ووقف خلالها أمام أسوار عكا وأسوار القدس عاجزاً عن اختراقها، أو من خلال المخططات الاستعمارية البريطانية وما صنعته في المنطقة باستخدام دعاة المشروع الصهيوني والدعم الاستعماري والايدولوجي لتحقيقها.

ان فكرة الاستيطان اليهودي فوق هذا المكان من الأرض العربية، تمتد بجذورها قروناً طويلة قبل ميلاد السيد المسيح، وترجع إلى ادعاء «ميثاق» و«وعد» الهي قطعته «الآلهة» على أب الأنبياء:

«.. لنسلك أُعطي هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»..

هذه المنحة التي صاغها كتبة التوراة، لم تتبلور بمعزل عن تحوّل الميثولوجيا إلى أيدولوجيا وعقيدة، نهضت على نظام من المقولات والرؤى القائمة على القوة والعنف «المقدّس» الذي تحركه هواجس الاحتلال والاحلال، الطرد أو الإبادة، من أجل تحقيق أوهام الاستحواذ على الأرض والنقاء العنصري.

لقد تعززت هذه الميثولوجيا طوال قرون، فتحوّلت على أيدي قادة الحركة الصهيونية إلى واحدة من الركائز الأيدولوجية التي أطلقت مقولات الحق التاريخي



والحق الالهي للاستيطان اليهودي في أرض فلسطين، فحرّكت نزعات الأصولية اليهودية واستقطبت قواها، التي وجدت في المتغيرات في القرنين الأخيرين فرصة جديرة بالاستثمار، والتحرك من أجل تحقيق الحلم الصهيوني.

فمع تطور الرأسمالية الحديثة خلال القرنين الأخيرين، وظهور الامبريالية كشكل من أشكال الرأسمالية وأعلى مرحلة من مراحلها، بات المشروع الاستيطاني اليهودي يطرح نفسه بقوة في سياق الأطماع الامبريالية المتعاظمة لكل من فرنسا وبريطانيا في العالم، وفي منطقتنا العربية خاصة، وتحددت نقاط الالتقاء والمصالح المشتركة أو المتبادلة بين الطموحات الإمبريالية ومصالح البورجوازية اليهودية المتناثرة في أصقاع العالم. وكانت نهاية الحرب العالمية الأولى وما أسفرت عنها من نتائج، فرصة مواتية لإعادة تحريك المشروع الاستيطاني الصهيوني.

وقد شكلت فلسطين بؤرة الاهتمام المشترك للتحالف الإمبريالي البريطاني الفرنسي، واستخدام الحركة الصهيونية طوال النصف الأول من القرن العشرين أداة هذه المخططات بفصل مصر وشمال أفريقيا عن سوريا والمشرق العربي، والتقت مصالح هذه الأطراف على إقامة كيان يتأسس بالدرجة الأولى على مبدأ الاستيطان. ومن هنا، شرع المهاجرون اليهود الأوائل في وضع البذور الأولى للحلم الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين، مستندين إلى الدعم اللامحدود من سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، وقوى الاستعمار الجديد في العالم.

ومنذ نصف قرن من الزمن، أسفر هذا التحالف عن قيام دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية، والتي هدفت إلى تجميع اليهود المشتتين في أصقاع الأرض، وتوطينهم في فلسطين.. فكانت ولادتها تحقيقاً لحلم استيطاني قديم، ثم جاءت حروبها المتعاقبة بهدف توسيع دائرة مشروعها الاستيطاني وتعزيزه.





بعد احتلال الضفة الغربية في العام ١٩٦٧، اندفع السعار الاستيطاني الإسرائيلي بشراسة لا نظير لها فوق الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وها نحن، بعد ثلاثين عاماً من الاحتلال، نشهد زحفاً استيطانياً هائلاً يستجيب لأقصى النزعات التوسعية الصهيونية دون أن يلبيها تماماً، ويعمل في الوقت نفسه على تفتيت الوحدة الجغرافية للمجتمع والكيان الفلسطيني، ويهيمن بعدوانية فظة على القمم العالية لجبال فلسطين، بل ويتداخل أحياناً في صميم النسيج المديني الفلسطيني ليحتل موقع القلب في بعض مدننا، كما في الخليل.

لقد غدت التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، أنوية لمجتمعات العنف والتعصب الشوفيني الأعمى، أو بحسب «روجيه غارودي»، فإن هذه المستعمرات المسروقة أرضها من أبناء الشعب الفلسطيني، باتت تشكل «منتديات للكراهية» التي تمارس ضد أصحاب الأرض الشرعيين وخطراً حقيقياً حتى على اليهود أنفسهم في المدى البعيد.

فالتكوين السيكولوجي للمستوطن اليهودي والتعبئة التي تقوم عليها فكرة الاستيطان، لا يجاريه تكوين نفسي آخر، إذ يتأسس على أيدولوجيا عنصرية تنهض على مفهوم القوة، وتقوم على إرث يتقدس فيه العنف الذي تحركه المشاعر الشوفينية بالتفوق والتميز. ومن مثل هذه المنطلقات الأيدولوجية المتهافتة، ارتقى قاتل عنصري مسكون بالنزعات العدوانية الحاقدة، مثل باروخ غولدشتاين، إلى مرتبة «القديس!»، وشكّل أنموذجاً يحتذى لقتلة آخرين.

ويقوم المشروع الاستيطاني على فكرة الغاء الآخر، صاحب الحق الشرعي بالأرض المصادرة، ويعمل على تدمير بنيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية، بل وتحويله إلى كائن مُستثمر اقتصادياً ومستلب إنسانياً، ومكرّس لخدمة المشروع النقيض الذي يشتري قوة عمله بثمن بخس، باعتبار أن المُستعمَر في رؤية



المستعمِر هو كائن مفطور على التخلف، أمام شعب اصطفاه إلهه دون غيره من شعوب الأرض!

غير أن هذه النزعة الاستعلائية، تظل تنطوي على مأزقها الخاص، فالشعور الخفي بالغربة عن المكان، جغرافياً وثقافياً وروحياً، خلق شكلاً من أشكال العزلة المرضية التي يدفعها شعور متضخم ودائم بالتهديد من المجتمع المحيط، مما أسهم في إطلاق الغرائز العدوانية وتجلي السلاح إلهاً آخر جدير بالعبادة في كل تلك الجزر الاستيطانية، التي لن تفلح الطرق الإلتفافية في تبديد عزلتها عن أرض وبشر ينبذونها، وشرعية دولية أدانتها ولم تعترف بشرعيتها.

★ ★ ★

لقد قامت المرجعية السياسية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية على أسس الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين أكدت عليهما السطور الأولى من اتفاقية إعلان المبادئ التي انطلقت من أوسلو ووقعت في واشنطن في العام ١٩٩٣، وقد كان ذلك واضحاً تماماً من خلال النصوص الصريحة للانسحابات المتدرجة للقوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، والشروع في تشكيل الكيان الفلسطيني المستقل للدولة الفلسطينية من خلال النص الصريح على نقل جميع السلطات المدنية، والتدرُّج في نقل السلطات الأمنية، والانتخابات التي أنتخبت الرئيس والبرلمان الفلسطيني وشمولها للقدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد ظلت القرارات الدولية، في مجموعها، تشدد وتؤكد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، كونها تشكل عقبة في طريق السلام، وحرصت في الوقت نفسه على دعوة إسرائيل، وبشكل متواصل، إلى الكف عن بنائها أو تطويرها،



والتخلي نهائياً عن مشاريعها ومخططاتها الاستيطانية، إذا ما أرادت للسلام أن يمضي في مساره الصحيح.

غير أن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي كشف أكثر عن وجهه القبيح، المناهض لمشروع السلام، منذ نجاح الليكود في الوصول إلى السلطة، وبشكل خاص، وكان السعار الاستيطاني الجديد جزءاً من سعار سياسي أشمل بات يتهدد عملية السلام برمتها، بحيث شمل أيضاً مسائل القدس واللاجئين والحدود والمياه والسيادة، إضافة إلى الاستحقاقات التي ما زالت معلقة في قضايا المرحلة الأولى الانتقالية، والتي تجاوزت في مجموعها الثلاثين استحقاقاً، جعلت السلام برمته مسألة معلقة على خيط دقيق يمتد إلى برميل ضخم من الديناميت القابل للانفجار في كل لحظة.

★ ★ ★

لقد قامت فلسفة أوسلو على مبدأي التمرحل والتدرج، وجاء في إطارها نص يقضي بتأجيل البحث في عدد من القضايا الأساسية والجوهرية في الصراع العربي الإسرائيلي، من بينها قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. وإذا كانت الاتفاقيات قد واجهت نقداً من بعض خصومها لهذا التأجيل، فإننا نؤكد ان الخلل لم يكن في فلسفة الاتفاق ومبادئه أو مضامينه، بل في إعادة انتهاج إسرائيل لسياسة القوة وفرض الأمر الواقع، حتى لو أدى ذلك إلى انهيار عملية السلام.

إن هذه السياسة، المفتونة بقوتها، تخلق في كل يوم بؤرة توتر جديدة من خلال زرع مستوطنة جديدة أو تمديد وتسمين المستوطنات القائمة أو شق طريق استيطانية جديدة، تحت وهم الأسباب الأمنية، وادعاءات التهديد الذي يجهد في أن يغطي النوايا التوسعية لليمين الحاكم في إسرائيل.

ومن موقع الاحترام للآراء، التي جازفت بموضوعيتها ونظرت إلى اتفاقياتنا مع



الجانب الإسرائيلي كسبب ومبرر للتوسع الاستيطاني الصهيوني على أرضنا الفلسطينية خلال السنوات القليلة الماضية، أي منذ التوقيع على اتفاق اعلان المبادىء، نقول بلا تردد: لقد نجحت الاتفاقيات، وإلى حد معقول، في وقف وتجميد الأنشطة والمشاريع الاستيطانية خلال فترة حكم حزب العمل، ووضعت المشروع الاستيطاني برمته قيد البحث لوقفه وانهائه كما انتهت مستوطنة يميت في سيناء وكما سينتهي في الجولان وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي قطاع غزة. ولم يكن التأجيل يتضمن إقراراً من طرفنا لمشروعية الاستيطان، بل أنه انطوى على إقرار ضمني من الطرف الآخر بإشكالية الموضوع وتمثله كعقبة في طريق السلام. وقد كان، وما يزال، مثال التجربة المصرية في هذا المجال ماثلاً لدينا ولديهم.

أما نحن، الذين نطمح ونعمل على مواجهة الاستيطان من قلب الدائرة المشتعلة، فلم يداخلنا أدنى وهم، في أية لحظة، بأننا كنا نمتلك قدرة سحرية على مقاومة الزحف الاستيطاني الإسرائيلي من العواصم البعيدة.

وإذا كانت رؤيتنا وفلسفتنا تنهض على أن السلام الحقيقي، الشامل والعادل والدائم، هو الضمانة الوحيدة لإيجاد حل جذري لمشكلة المستوطنات، يقوم على إنهاء الاحتلال وكل آثاره مظاهر ومخلفاته على الأرض، وضمنها المستوطنات، فإن عنوان رؤيتنا وفلسفتنا هو شعبنا، وقدرته على مواجهة كل التحديات التي تُشكل المستوطنات المزروعة عنوة فوق أرضه، واحدة من أعتى تحدياته.

ان الشعب الفلسطيني الذي ناضل بثبات وصلابة، والذي اختار السلام خياراً استراتيجياً، قادر على أن يحدد خيارات أخرى ليسلكها اذا فشل مشروع السلام.

وان غداً لناظره قريب...

أحمد قريع

(أبو علاء)

جذور الإستيطان الصهيوني في فلسطين

أسمهان شريح

«إذا كان من الخطأ تصوير التاريخ وكأنه مؤامرة فالأشد تورطاً في الخطأ تصويره كأنه مصادفة»

محمد حسنين هيكل

ينطبق هذا القول، بالضبط، على الموضوع الذي نحن بصدد بحثه، حيث أدى تشابك عدد من العوامل السياسية؛ والاقتصادية؛ والاجتماعية؛ والدينية، إلى ظهور الصهيونية بوصفها إحدى الحلول المطروحة للمشكلة اليهودية. ولما كانت «الصهيونية هي استيطان، لذا، فهي تحيا وتموت مع قضية القوة المسلحة» كما يراها أبو الصهيونية «زئيف جابوتنسكي». أو الاستيطان بوصفه «التطبيق العملي للصهيونية» حسب رؤية الباحث الفلسطيني «عبد الرحمن أبو عرفة». ولما كان كل من الاستيطان والصهيونية وجهان لعملة واحدة فإن البحث في أحدهما يستدعي الحديث عن الآخر بالضرورة، لذا سنجد التداخل الواضح بين المفهومين.

يقول الصحفي والكاتب الكبير محمد حسنين هيكل: «الاهتمام بالسياسة فكراً أو عملاً يقتضي قراءة التاريخ أولاً، لأن الذين لا يعرفون ما حدث قبل أن يولدوا محكوم عليهم أن يظلوا أطفالاً طول عمرهم» وانطلاقاً من هذا المفهوم رأينا أن يكون بحثنا في الاستيطان من الناحية التاريخية، أي البحث في جذور هذه الظاهرة. نظراً لتعدد أطراف هذه الظاهرة - القضية - وتشابكها، كان لا بد من اعتماد التقسيم الموضوعاتي في محاولة لرصد دور كل طرف على حدة، حيث أمكن ذلك وسنبدأ باستعراض الأوضاع الدولية والإقليمية التي واكبت ولادة المشروع الصهيوني في القرن التاسع عشر.

مقدمة:

انشغل العالم طوال القرن التاسع عشر - هذا القرن الأكبر والأخطر من كل ما سبقه - بأربع قضايا محددة استحوذت على اهتمامه (بالإضافة إلى الاختراقات الكبرى في العلوم الطبيعية والإنسانية) وهذه القضايا هي:

١ - الظاهرة الوطنية (أو القومية) التي برزت نتيجة الثورة الفرنسية، ودفعت شعوب الأرض إلى البحث عن هويتها، وحقها في تقرير مصيرها، بالإضافة إلى طلب الحرية والنهوض الاجتماعي.

٢ - ظاهرة الاستعمار والتنافس والتسابق على المستعمرات بين القوى الأوروبية، وبرزت منها ثلاث هي الامبراطورية البريطانية، والفرنسية، والروسية.

٣ - المسألة الشرقية، وتمثلت بالدرجة الأولى في عملية التربص بإرث الخلافة العثمانية التي امتدت سيطرتها على رقعة شاسعة تمركزت في قلب العالم من شواطىء بحر قزوين إلى شواطىء المحيط الأطلسي، كما ضمت أقطاراً كثيرة من جنوب أوروبا ومعظم الوطن العربي.

٤ - المسألة اليهودية: وهي قضية ديانة توزع اتباعها في أنحاء الأرض، ثم أنهم كانوا هدف عداء استفحل؛ بشكل خاص حول مواضع كثافة التواجد اليهودي في شرق أوروبا، وروسيا، حيث كان وقتها ٩٠٪ من يهود العالم (وعددهم الإجمالي ١٢ مليوناً)، يعيشون على تخوم ما بين روسيا وبولندا، ويتعرضون بين الحين والآخر لغارات دموية، تولدها احتكاكات دينية، واجتماعية وفكرية، اشتهرت باسم الـ «Pogrom» وهي كلمة روسية الأصل تعني «التدمير المنظم لطبقة أو جماعة»، التصق استعمالها بتاريخ اليهود في شرق أوروبا، ثم أصبحت من أشهر الكلمات تردداً في الصحف العالمية طوال القرن التاسع عشر، عندما تكررت مذابح اليهود في روسيا وبولندا.

في هذه الظروف؛ اجتهد الفكر الاستراتيجي الأوروبي - النافذ آنذاك - في محاولة للربط بين هذه القضايا، وخلط توليفة لمتناقضاتها، بحيث يتم استغلالها في البحث عن مخارج سياسية تناسب مصالح هذه القوى والأطراف المرتبطة بها»[1].

ولعل أهم ما تفرع عن هذه القضايا هو المشروع الصهيوني أو الحركة الصهيونية، التي مثلت «الوجه الآخر من الغزو الأوروبي للشرق، استغلت منذ نهاية القرن التاسع عشر ظروفاً دولية مواتية كانت مصلحتها زرع استيطان يهودي في فلسطين»[2].

ولكن قبل الحديث عن التوافق بين المصالح الصهيونية والأوروبية، لا بد من التعرض بشيء من الإيضاح لمسألة بغاية الأهمية وهي الدعم اللامتناهي للأيديولوجية الصهيونية - المتمثلة بادعاء الحق التاريخي لليهود باستيطان فلسطين - من قبل جماهير الغرب الأوروبي وأمريكا، ويعزو د. جورجي كنعان هذا الدعم إلى تجذر أفكار العهد القديم في الوجدان والفكر المسيحيين.

الأصولية المسيحية والمشروع الصهيوني:

معروف أن الكيان الصهيوني هو صناعة أوروبية، تولت أمريكا فيما بعد تطويرها ورعايتها. واعتبر أن مرد ذلك إلى «الأقلية اليهودية المؤثرة في الأنظمة السياسية في نصف الكرة الغربي، وخاصة إلى قوة اللوبي الصهيوني، والأصوات اليهودية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية. والدور البالغ الفعالية الذي يمثله المال اليهودي؛ والنجاح الاقتصادي المتعاظم لليهود؛ وما تولّد عنه من ثراء وسطوة؛ ومكانة اجتماعية. تعززه السطوة اليهودية؛ وإحكام قبضتها على وسائل الإعلام؛ وأدوات صنع الرأي بالإضافة إلى الإعلام الصهيوني[3]. كما اعتُبِر أن الاتجاه اليهودي - الصهيوني دأب على النقر ببراعة فائقة على أوتار شعور جماهيري لدى شعوب الغرب الأوروبي؛ والأمريكي؛ مركّزاً على نقطة مفادها؛ أن الدولة اليهودية في فلسطين؛ دولة صغيرة ومتقدّمة، لا مطمح لها إلا العيش بسلام مع جيرانها العرب، وأن تنشر بينهم الحضارة، وهم المتخلفون، الذين يناصبونها العداء، ويتربصون بها مصممين على إلقائها في البحر. وبذلك «حاولوا شحن مشاعر أهل الغرب مع «الحمل» اليهودي الصغير، الذي، يريد الوحش العربي أن يغتاله ويلتهمه» لكن الحقيقة؛ أنه ما كان لهذه المزاعم أن تلقى كل هذا الرواج لو لم يتم التمهيد له عن طريق «أيديولوجية قديمة ؛ وعميقة الجذور في الفكر الغربي الأوروبي والأميريكي. إنها الأصولية المسيحية★ وكتابها المقدس، الذي ظل يمارس سطوة ماحقة على العقول[4].

«إن كيان إسرائيل الديني، كان وما زال متجذراً في صدور الغربيين المسيحيين للعلاقة القائمة بين التوراة والانجيل، وقد أخذ هذا الكيان ينمو ويكبر مع نشوء القوميات في القرن التاسع عشر، حتى صار كياناً سياسياً عملت انكلترا على زرعه في أرض فلسطين، وجاءت أمريكا تسقيه من عيون أبنائها ومن دمائهم»[5].

إن الأيديولوجية الأصولية المسيحية التي استشرت في مؤسسات الدول الغربية الأوروبية،

★ الأصولية المسيحية: هي الاعتقاد بأن الله اختار العنصر (العبري) باختياره إبراهيم وأنه أعطى ميثاقه لهذا العنصر. والميثاق ليس عقداً وإنما هو عهد. وبدأت النزعة الأصولية تنغرس وتتجذر في النفس الأوروبية بعد حركة الإصلاح الديني البروتستانتية، وقبل ذلك لم تتضح الميول الأصولية في التفكير الأوروبي.

والأمريكية؛ العامة والخاصة، ابتداء من رأس السلطة وانتهاء بأفراد المجتمع، مروراً بالكنيسة ووسائل الإعلام على اختلافها، كانت هذه الأيديولوجية هي الباعث الذي دفع الصهيونية للظهور على مسرح الأحداث في أواخر القرن التاسع عشر، كما كانت المحرك المخبوء وراء العديد من الظواهر السياسية.

وبهذا، فإن الجذور الدينية لفكرة تجميع اليهود في فلسطين لإقامة دولة لهم فيها قد ترسخت في الفكر والوجدان المسيحي، الأمر الذي عبّر عنه لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا الأسبق بدقة عندما قال: «تربيت في مدرسة تعلّمت فيها عن (تاريخ اليهود) أكثر بكثير مما تعلمته عن تاريخ بلادي أنا. وفي وسعي أن أخبركم بجميع ملوك إسرائيل، ولكنني أشك في مقدرتي على أن أسمي لكم ستة من ملوك إنكلترا. لقد تشبعنا كل التشبع بتاريخ (الجنس العبري)»[6].

وبقليل من التمحيص نرى أن بذور الصهيونية مطمورة في «العهد القديم» الجزء الأول من الكتاب المقدس لدى المسيحيين، حتى بعد ما بينت الكشوفات الآثارية في سوريا والعراق ومصر؛ أن أسفار التوراة المقدسة برمتها منقولة نسخاً؛ عن الآداب والشرائع لحضارة هذه المنطقة وهي حضارة عربية بالطبع.

ويبقى السؤال: لماذا تمّ دمج التوراة مع الإنجيل في كتاب واحد برغم العداء الأيديولوجي بين العقيدتين اليهودية والمسيحية؟ رغم القناعة المسيحية بان اليهود قد صلبوا المسيح، فيما يعتبر اليهود أن المسيح لم يأتِ بعد، أي أنهم ينكرون المسيح ومجيئه.

إن الإجابة على هذا التساؤل تحتاج إلى بحث مستفيض، ولكن ضمن مقاربة هذا الموضوع، وبحسب ما توفر لدينا من معلومات، سنكتفي بالإشارة إلى ما تحدث عنه إنجلز عن برونابور في مقاله «حول تاريخ المسيحية الأولى» (١٨٩٤) حيث قال: «إن الخدمة الكبيرة التي أسداها (أي برونوباور) ليست فقط نقده لأناجيل واعمال الرسل نقداً لا رحمة فيه؛ بل كونه قام للمرة الأولى بالتنقيب ليس فقط في العناصر اليهودية؛ واليونانية الإسكندرانية؛ بل أيضاً في العناصر اليونانية المحضة، واليونانية الرومانية، التي فتحت للمسيحية مستقبل حياة دين كلّي كوني عالمي»[7].

ويعتبر الياس مرقص أن «عمل برونو باور» هذا «يكشف في جملة أمور خرافة أن المسيحية نشأت من «اليهودية» و«من فلسطين». أي خطأ الاعتقاد اللاهوتي الديني الشعبي اليهودي والمسيحي، ويكشفه ضد تواطؤ الخصمين المسيحي واليهودي»[8].

وبذلك فإن دمج العقيدتين ناتج عن تواطؤ، أو أنه بصورة أدق نتيجة لعبة سياسية، وهذا أمر ليس بمستغرب إذا تناولنا المسألة اليهودية في الغرب بالتمحيص والتحليل، فمعروف مدى النفوذ

اليهودي الاقتصادي والمالي ومدى تأثيره في أوروبا في الفترة موضوع البحث وحاجة أوروبا إليها نتيجة الظروف التي اجتاحتها، ولعلّ الحروب الصليبية التي موّل اليهود حملاتها خير دليل على ذلك.

كذلك من المفيد الإشارة إلى رأي «ڤولتير» في قصص التوراة.

«أفاض ڤولتير (القرن ١٨)» في إظهار لا معقولية قصص التوراة، درءاً لما لا يحمد عقباه وعبر عن ذلك بقوله: «صحيح أن كلّ (تاريخ شعب إسرائيل) إعجاز» إلا أنه (ڤولتير) كان ينقد التوراة كجزء من نقده للمسيحية، ويهاجم «يهود» وشعبه «لذاتهما» إن صح التعبير، ويدين هذه الحرب الدائمة؛ وهذه الأوامر بإبادة الشعوب المجاورة، والمنشقين داخل (شعب الله)»[٩].

وعليه يمكن القول بثقة أن الأصولية المسيحية، قد هيأت المناخ الفكري والحضاري للأيديولوجية الصهيونية، وكان للأصوليين المسيحيين دوراً هاماً أدوه عن قصد أو غير قصد، فمكنوا الصهيونية من تنفيذ مشروعها على أرض فلسطين، وذلك بوصفها (الصهيونية) إحدى الحلول المطروحة لحل المشكلة اليهودية.

المسألة اليهودية:

تواجد يهود أوروبا - منذ عصر النهضة - داخل أنساق اقتصادية/ حضارية فرضت عليه العزلة، بل وشجعتها، كما زادت من تخلفهم الحضاري والإنساني.

ومع بدء التحولات الحضارية والاقتصادية العميقة، التي، رافقت عصر النهضة، والمتمثلة بانتقال المجتمع من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع تجاري ثم صناعي؛ دخل تدريجياً العصر الحديث، عبّرت هذه التحولات عن نفسها من الناحية الاجتماعية في ثورات الفلاحين، وازدياد قوة المدن واستقلالها، والصراع بين الملوك والأشراف من جهة والكنيسة من جهة أخرى؛ وظهور طبقات من التجار والمرابين المسيحيين. إضافة إلى ظهور تناقضات حادة في المجتمع؛ مست حياة الملايين من العمّال والفلاحين، ودفعت بالملايين للهجرة خارج أوروبا؛ إلى مختلف بقاع العالم، وكان ضمنهم اليهود.

تمثلت هذه التحولات على المستوى الفكري، في حركة الإصلاح الديني؛ وظهور الفلسفة الإنسانية في عصر النهضة، ثم الفلسفة العقلانية (حركة التنوير)، ثم الفكر المعادي للتنوير مع تفاقم أزمة المجتمعات الغربية، وقد تأثر اليهود بهذه التحولات وتمكنوا من جني بعض ثمارها، بالرغم من معاناتهم من المشاكل التي رافقت هذه التغيرات، والتي أفرزت فيما بعد ما سمي بالمسألة اليهودية، التي، بدأت ببداية عصر النهضة، عندما تطلّب التغيير صيغة جديدة للتضامن

الاجتماعي، يعتمد صياغة جديدة لجميع فئات المجتمع، بحيث تتلاءم ولاءاتهم مع ديناميات المجتمع الجديد. طرحت هذه الصيغة الجديدة أنماطاً جديدة من الحقوق والواجبات مغايرة لتلك التي، كانت مطروحة في المجتمع التقليدي.

ولمّا كان اليهود يشكلون أقلية اقتصادية/ حضارية، عملت بالتجارة والرّبا، فقد بدأت المسألة اليهودية تطرح نفسها بشدة مع بداية تشكّل الرأسماليات المحلية، حيث تمثل التناقض بين هاتين الفئتين★ بالتصادم، وبالتالي، فقد طرح حسم هذا التصادم باتجاهين:

- إما طرد اليهود؛ حين هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى شرق أوروبا حيث المجتمعات أقل تقدماً.
- أو باندماجهم واستيعابهم (اليهود) في مجتمعاتهم وذلك في المرحلة التالية.

ونتيجة حركة «الانعتاق» (محاولة دمج اليهود سياسياً) في المجتمع الأوروبي، منحت معظم دول أوروبا اليهود حقوقاً مدنية؛ وسياسية أسوة ببقية المواطنين، ولكن حركة الإنعتاق هذه لم يقدّر لها النجاح الكامل، بسبب الصعوبات الاقتصادية والحضارية التي واجهتها★★.

أما أكبر محاولة للدمج، فكانت من قبل يهود روسيا، مما أدى إلى تفجير المسألة اليهودية على صعيد العالم الغربي بأسره؛ على مستوى من الحدة والشمول، لم يسبق لهما مثيل. وهنا برزت الصهيونية متذرعة بالصعوبات التي واجهتها حركة الانعتاق، فبسطت الحلول المطروحة بشكل متطرف، وقررت أنه: لم يكن أمام اليهود سوى أحد أمرين:

- إما الذوبان الكامل عن طريق الإندماج، أو الفناء الكامل، عن طريق المذابح.
- أو الإبقاء على الإنفصال اليهودي.

وبذلك تصبح حركة الانعتاق فاشلة، ويكون الحل المنطقي الوحيد للمسألة اليهودية، هو الهجرة «لبعث إسرائيل في أرض أجدادهم حيث تستطيع الأجيال القادمة أن تحيا حياة قومية عادية»[١١] حسب تعبير الداعية الصهيوني موشيه ليلنوم (١٨٤٣ - ١٩١٠).

بادر الصهاينة إلى إعلان فشل حركة التنوير، رغم أنها لم تنل الوقت الكافي للحكم عليها. وقد شكّل الحد الصهيوني للمسألة اليهودية المتمثل باستيطان فلسطين جزءاً عضوياً من الظاهرة الاستعمارية الأوروبية التي اجتاحت العالم كافة في القرنين الماضيين. تلك الظاهرة التي أدت إلى تفريغ قارتين من سكانهما (الأمريكيتين) واستعباد قارة أخرى (إفريقيا)، وتحويل قارة رابعة (آسيا)

★ فئة التجار والمرابين المسيحيين الناشئة، والتجار المرابين اليهود.

★★ للإطلاع على أسباب فشل حركة الانعتاق، انظر، عبد الوهاب المسيري الأيديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة العدد ٦٠، الكويت ص ٩٣.

إلى مصدر للمواد الخام، وأسواق لبضائع أوروبا الكاسدة، كما أدت (الظاهرة الاستعمارية) إلى نقل الملايين من أوروبا إلى كل أنحاء العالم.

أفادت الصهيونية من الانطلاقة الإمبريالية وحاجة دول أوروبا للأسواق والظروف الدولية التي كان من مصلحتها زرع استيطان يهودي في فلسطين، وبالطبع لم يكن ذلك «بسبب أن المعاناة اليهودية كانت أشد من ذي قبل، أو أن إمكانية (العودة) إلى فلسطين أعظم مما سبق، بل لأن توطين اليهود في فلسطين قد أصبح يلعب دوراً كبيراً في أمور السياسة الدولية العملية، حتى قبل أن توجد الحركة الصهيونية السياسية، ورافق ذلك زيادة الإهتمام الدولي بالمنطقة العربية، وأحوال سورية بوجه خاص»(١٢).

دور الاستعمار الأوروبي في الاستيطان:

كانت فرنسا سباقة إلى تبني فكرة توطين اليهود في فلسطين، ويقول لوسيان وولف: «إن الحصول على الدعم اليهودي للفرنسيين في الشرق... بتأسيس كومنولث يهودي في فلسطين شكل جزءاً من الخطط السرية التي أعدتها حكومة المديرين سنة ١٧٩٨... وأنه في الوقت الذي كان نابليون يقوم بمحاولته الجريئة لبناء امبراطورية شرقية وضرب المصالح البريطانية، وجه نداء يدعو فيه اليهود في آسيا وإفريقيا للإلتفاف حول رايته من أجل إعادة مملكة القدس القديمة...»(١٣). إلا أن المشروع تلاشى بعد معارك عكا وأبي قير. وفيما تعتبر د. خيرية قاسمية أن «تبني فرنسا للفكرة لم يدم طويلاً» فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، فقد تراوح موقفها من المشروع الصهيوني بين التأييد للمخططات الصهيونية في فلسطين، والتحفظ عليها حتى لا تخرج الأمور من يدها، وفي الوقت الذي عارضت فيه الاتفاق★ بين الحركة الصهيونية وبريطانيا في لندن والذي، أصبحت بريطانيا بموجبه صاحبة النفوذ الوحيدة في فلسطين. كانت فرنسا سباقة لإبرام وعد شبيه سمي بتصريح كامبو، وهو عبارة عن رسالة نشرتها الحكومة الفرنسية، وكانت قد «أرسلتها لسوكولوف، ممثل الحركة الصهيونية في فرنسا، في الرابع من حزيران/ يونيو ١٩١٧، وفيها إعلان صريح من جانب الحكومة الفرنسية، عن عطفها على المخطط الصهيوني والرسالة موقعة من قبل سكرتير وزارة الخارجية الفرنسية كامبو :وجاء فيها:

«لقد تفضلتم بتقديم المشروع الذي تكرسون جهودكم له، والذي يهدف إلى تنمية

★ هذا الاتفاق هو وعد بلفور المعروف الذي قضى بتعهد بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تشرين الثاني/ اكتوبر ١٩١٧.

الاستعمار اليهودي في فلسطين، إنكم ترون أنه إذا سمحت الظروف من ناحية، وإذا توافر ضمان الاستقلال الأماكن المقدسة من ناحية أخرى، فإن المساعدة التي تقدمها الدول المتحالفة من أجل بعث القومية اليهودية في تلك البلاد، التي نفي منها شعب إسرائيل منذ قرون عديدة، ستكون عملاً ينطوي على العدالة والتعويض. إن فرنسا التي دخلت هذه الحرب الحالية للدفاع عن شعب هوجم ظلماً، والتي لا تزال تواصل النضال لضمان انتصار الحق على القوة، ولا يسعها إلا أن تشعر بالعطف على قضيتكم التي يرتبط انتصارها بانتصار الحلفاء، إنني سعيد لإعطائك مثل هذا التأكيد»(١٤).

وبذلك فإن دور فرنسا لم يكن ليقل عن دور بريطانيا، إلا أن بريطانيا التي تميزت في فترة صعودها بحفظ الدرس من أعدائها ومنافسيها وتطبيق أفكارهم بأفضل منهم تولت مهمة إنجاح المشروع الاستيطاني في فلسطين. ويذكر محمد حسنين هيكل في الجزء الأول من كتابه حول المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل تفاصيل موثقة عن الدور البريطاني فيقول: «أخذ رئيس وزراء بريطانيا اللورد بالمرستون عن نابليون وتعلم منه بل إنه تبنى رؤيته بالكامل، تلك التي تمثلت بإدراك أهمية الزاوية الاستراتيجية التي تجمع مصر وسوريا» (فلسطين).

كان بالمرستون عالماً بما فيه الكفاية عن المسألة اليهودية والمسألة الشرقية، لكن أوراقه لا تشير إلى أنه ربط بين المسألتين إلا بعد نابليون، وانحصر دور بالمرستون بإلحاق الهزيمة بالخطط الفرنسية، والاستماع إلى الدعاوى التبشيرية بفكرة الوطن القومي اليهودي تحقيقاً لنبوءة العهد القديم.

وتولى اللورد شافتسبوري★ مهمة إقناع بالمرستون بالدعاوى المقدسة وعندما وجد أن الأساطير القديمة عاجزة بدأ يضيف إليها ذرائع سياسية يستطيع بالمرستون تفهمها واستيعابها. فقد كتب شافتسبوري في يومياته ١٤ حزيران/ يوني ١٨٣٨: «أمس تناولت العشاء مع بالمرستون، ورحت بعد العشاء أحدثه عن مأساة اليهود وعذابهم، وكان يستمع إلي وعيناه مغمضتان يمسك بيده كأس براندي يرشف منه ما بين وقت وآخر. وعندما تركت الحديث عن المأساة اليهودية، ورحت أحدثه عن المصالح والمزايا التجارية والمالية التي تنتظر بريطانيا في الشرق، لمعت عيناه

★ شافتسبوري: صهر قريب لبالمرستون وصديق مقرب من اللورد روتشيلد الثري اليهودي وعائلته، كان روتشيلد بين أكثر يهود الغرب الأغنياء والمأزومين من موجات هجرة يهود الشرق إلى الغرب في أوروبا، وأشدهم حماسة في العمل على تصدير الفائض منهم إلى فلسطين، محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ج ١ ص ٣٩.

وتبدي اهتمامه، وترك كأس البراندي على المائدة بجانبه وراح يسمعني»[١٥].

راح بالمرستون يعقد التحالفات بين القوى الأوروبية الكبرى لتأييده في تحقيق الأهداف التي حددها قبل أن يضيع ارث الخلافة العثمانية على الجميع، وأهم هذه الأهداف كان قبول وجهة النظر القائلة بفتح أبواب الهجرة إلى فلسطين أمام اليهود، وتشجيعهم على إقامة شبكة من المستعمرات الاستيطانية فيها، ليتكوّن منهم ذات يوم عازل يحجز مصر عن سوريا، ويمنع لقاءهما في الزاوية الاستراتيجية الحاكمة[١٦].

وهذا بالضبط ما عبر عنه فيما بعد التقرير الذي وضعته اللجنة التي شكلها كامبل بترمان رئيس وزراء بريطانيا الأسبق عام ١٩٠٧ من أجل الحصول على جواب للمسألة التي كانت تقض مضجع بريطانيا الاستعمارية وهي: كيف يمكن الحؤول دون سقوط الامبراطوريات الاستعمارية. يقول التقرير: «إن الخطر المهدد يكمن في أن البحر المتوسط صلة الوصل بين الشرق والغرب... فعلى طول ساحله الجنوبي من غزة حتى مرسين وأضنة، وعلى الجسر البحري الضيق الذي يصل آسيا بافريقيا، وتمر فيه قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانب البحر الأحمر وعلى طول ساحلي الهندي وبحر العرب، وحتى خليج البصرة، حيث الطريق إلى الهند، والامبراطوريات الاستعمارية في الشرق. في هذه البقعة الشاسعة الحساسة، يعيش شعب واحد، تتوفر له من وحدة تاريخية ودينية، ووحدة لسانه، وأصالته كل مقومات المجتمع والترابط، والاتحاد، وتتوفر في نزعاته التحررية، وفي ثرواته الطبيعية، ومن كثرة تناسله، كل أسباب القوة والتحرر والنهوض.

كيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه... إن الخطر على كيان الامبراطوريات الاستعمارية كامن في الدرجة الأولى في هذه المنطقة... فعلى الدول ذات المصلحة المشتركة أن تعمل على استمرار وضع المنطقة المجزأ المتأخر، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل، وتأخر وتناحر، وكوسيلة أساسية مستعجلة لدرء الخطر يجب العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي، وذلك بإقامة حاجز قوي غريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بافريقيا، وعلى مقربة من قناة السويس؛ قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة[١٧].

هذا باختصار ما كان من دور لقوى الاستعمار الأوروبي في العمل على احتضان المشروع الصهيوني والعمل على تحقيقه، وقد كتب الكثير عن هذا الدور، إلا أن اللافت للانتباه أن المستوطنات الأولى والهجرات التي تحدثت عن هذا الموضوع عن معارضة العثمانيين للمشروع الاستيطاني فما حقيقة هذا الدور؟ لعل التحالف الحالي بين إسرائيل وتركيا يؤيد ما سنحاول إثباته

من الدور الإيجابي الذي أداه الأتراك لإنجاح مشروع الاستيطان.

حقيقة الدور التركي في موضوع الاستيطان:

عن بداية النشاط الصهيوني في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وبالأخص منها سوريا★، يذكر الكاتب سليمان ناجي في كتابه زحف الطاعون المزمن أنه (النشاط) ترافق مع بداية التغلغل الأوروبي في المنطقة التي شكلت مدى لأطماعه الاستعمارية، ويقول إن هذه الدول (الأوروبية)، وبالأخص ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، سمحت لليهود بالتسلل إلى المنطقة بمنحهم جوازات سفر مزورة على اعتبار أنهم من اتباعها، فبدأوا بإثارة الفتن والنعرات الطائفية التي أدت إلى صدامات مسلحة، وذلك بهدف الإيعاز للأوروبيين بالتدخل بحجة حماية الأقليات المسيحية. وقد توّج هذا التدخل بالإنزال الفرنسي على الساحل اللبناني عام ١٨٦٠، والذي لم ينسحب إلا بعد أن أوجد له في المنطقة قواعد للتجسس والتآمر، ممهداً لليهود التابعين لجمعية المستعمرات اليهودية الطريق للدخول إلى المنطقة والتسلل عبرها إلى فلسطين بواسطة جوازات سفر مزورة تخفي مذهبهم الحقيقي وتعتبرهم من رعايا تلك الدول المسيحيين.

وإمعاناً في التسلل إلى المراكز السياسية والعسكرية، قامت فئة من اليهود باعتناق الإسلام، وهم من أطلق عليهم الدونما، أي (المرتدين)، فوصلوا إلى مراكز حساسة في الإمبراطورية العثمانية[١٨].

أما عن حقيقة العلاقة بين الدولة العثمانية والحركة الصهيونية والتي لم تحظ حتى اللحظة بالكثير من تسليط الضوء عليها، يخبرنا الكاتب جهاد صالح في كتابه «الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية» قائلاً: «انطلاقاً من الوثائق العلنية، فإن المفاوضات بين السلطان عبد الحميد، وثيودور هرتزل عام ١٨٩٦، قد فشلت تماماً. والسبب الرئيسي هو إصرار السلطان على أخذ ما يستطيع من هرتزل وعدم إعطائه قلامة ظفر مما يطلبه في فلسطين. لقد كان السلطان يريد الأخذ دون مقابل أو عطاء، بينما كان هرتزل لا يقيم وزناً لأي عطاء من قبل السلطان خارج أراضي فلسطين[١٩].

ذاك هو الموقف المعلن، أما الحقيقة فيمكن استخلاصها انطلاقاً من النقاط التالية:

● على الرغم من رفض السلطان عبد الحميد لعرض هيرتزل شراء فلسطين، فإنه

★ سوريا من ضمنها فلسطين ولبنان بالطبع لأن التقسيم الحالي لم يكن موجوداً في الفترة موضوع البحث.

(السلطان) احتفظ بعلاقاته الحميمة مع هرتزل، حيث قام الأخير بزيارة إلى استانبول خمس مرات، «ومنح عام ١٩٠٢ وساماً رفيعاً»[٢٠].

● كانت الدولة العثمانية في نهايات القرن التاسع عشر تعاني أزمة اقتصادية خانقة، ومسألة رفض السلطان لبيع الأراضي التركية «لأنها ملك للشعب» فهذا أمر غير دقيق لأنه قد سبق أن قام السلطان «على بيع قبرص لبريطانيا بعرض من رئيس وزرائها درزائيلي مقابل بضعة آلاف من الليرات الذهبية، ووعود غامضة بمساعدتهم ضد روسيا القيصرية»[٢١].

● يذكر الباحث الصهيوني الأمريكي بن هالبون: «... أن اليهود من رعايا السلطان في الامبراطورية العثمانية، كانوا يتمتعون بحرية تامة، سواء في الدخول إلى فلسطين أو الخروج منها، وكانوا يتنقلون بدون عقبات في جميع أراضي الإمبراطورية العثمانية الممتدة من إفريقيا الشمالية حتى البلقان»[٢٢].

● لقد استمر تدفق المهاجرين اليهود بأعداد كبيرة إلى فلسطين رغم الموقف المعلن من قبل الحكومة العثمانية، ومن بعدها الحكومة التركية، حيث بلغ عدد مهاجري الموجة الأولى بين سنتي ١٨٨٢ - ١٩٠٣ (١٠,٠٠٠) مهاجر. وبين سنتي ١٩٠٤ - ١٩١٣ بلغ عدد مهاجري الموجة الثانية بين ١٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ مهاجر من اليهود الروس كذلك[٢٣].

● لم يقتصر الأمر على تدفق المهاجرين، بل ترافق ذلك مع قيام المستعمرات حتى وصل عددها إلى ٣٩ مستعمرة يسكنها ١٢٠٠٠ مستوطن. واستمر تدفق المهاجرين دون توقف[٢٤].

● مكّن صدور مشروع «الأصفر» عام ١٩١٠، والمتعلق بتمليك الأراضي الذي نص على تمليك الأراضي المدوّرة★ في المزاد العلني، مكن هذا المشروع اليهود من الحصول على مساحات واسعة من الأراضي التي بيعت بالمزاد العلني.

كما يحدثنا د. أحمد داوود عن المزيد حول الدور التركي، فيذكر أن الاستيطان الصهيوني لفلسطين بدأ في عهد الاحتلال العثماني للبلاد العربية، وتحديداً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي استمرت فترة حكمه ٣٣ عاماً من (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، حيث أقيمت في عهده المستعمرات الصهيونية الأساس في فلسطين وعددها ٦٢ مستعمرة بلغت حتى عام ١٩٠٠ فقط ٤٢ مستعمرة، كان من بين أهمها: ريشون ليزيون، وبتاح تكفار، وديشوفوت، وييسود حمالاه،

★ الأراضي المدوّرة: هي الأراضي التي كان يملكها السلطان، ثم استولت عليها الحكومة العثمانية باعتبارها من أملاك الدولة مقابل دفع مبلغ زهيد من المال لخزينة الدولة، ثم سميت بالمتنقلة لانتقال ملكيتها من ملكية السلطان الخاصة إلى ملكية الدولة.

وعقرون أو (زكرون يعقوب)، وصبيرا، وربش بتاح وغيرها... أما أهم مستعمرة أنشئت في تلك الفترة فهي مستعمرة تل أبيب، كما أقيمت في عهد السلطان المذكور المؤسسات الأساس أيضاً، فأنشئت دار الكتب القومية اليهودية في القدس، التي أصبحت فيما بعد نواة المكتبة العامة للجامعة العبرية وذلك بعد أن قام السلطان بمنح هرتزل النيشان المجيدي. وفي عام ١٩٠١ عقد أول اجتماع للمؤتمر الصهيوني العالمي في فلسطين.

ويذكر محمد حسنين هيكل الجهود التي بذلتها الحكومة البريطانية وقنصلها في استانبول لحث السلطان التركي وحاشيته لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية. ففي ١١ آب أغسطس ١٨٤٠ كتب رئيس الوزراء البريطاني اللورد بالمرستون إلى سفيره في استانبول اللورد بونسوبني بتعليمات جاء فيها:

«عليك أن تقنع السلطان وحاشيته بأن الحكومة الانجليزية ترى أن الوقت أصبح مناسباً لفتح أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود إليها، لقد حان الوقت لكي يعود هذا الشعب إلى أرضه التاريخية. إن السلطان وحاشيته قد لا يقتنعان بهذا المنطق الأخلاقي، ولذلك عليك أن تجعلهما يدركان أن اليهود في العالم يملكون ثروات ضخمة، ولديهم كنوز من المال وفيرة. وإذا حصلوا على حماية السلطان فسوف يكون في مقدوره أن يقنعهم بمساعدته، وهم بلا شك سوف يقدرون عطفه عليهم. عليك أن تذكّر السلطان وحاشيته بأنه يقوم الآن بين اليهود المبعثرين في كل أوروبا شعور قوي بأن فرصتهم في العودة إلى فلسطين آخذة في الاقتراب. ومن المعروف جيداً أن يهود أوروبا يمتلكون ثروات كبيرة، ومن المؤكد أن أي قطر يختاره اليهود ليستوطنوا فيه سوف يحصل على فوائد عظيمة من ثروات هؤلاء اليهود. فإذا عاد الشعب اليهودي تحت حماية ومباركة السلطان إلى فلسطين فسوف يكون ذلك مصدر ثراء له، كما أنه سوف يكون حائلاً بين «محمد علي» أو اي شخص آخر يخلفه وبين تحقيق خطته الشريرة في الجمع بين مصر وسوريا وتهديد الدولة العلمية.

وحتى إذا لم يؤدِّ هذا التشجيع الذي يمنحه السلطان لليهود إلى استيطان فلسطين بأعداد كبيرة منهم، فإن إصدار قانون يعطيهم حق الاستيطان سوف يعمل على نشر روح من الصداقة تجاه السلطان بين جميع يهود أوروبا، وسوف ترى الحكومة التركية على الفور أنها كسبت أصدقاء أقوياء ومفيدين بقانون واحد من هذا النوع»[٢٥].

ورغم هذا الدهاء والمراوغة بمحاولة اقناع تركيا بالفوائد التي ستجنيها من وراء توطين اليهود في فلسطين، وتصويرها للأمر على أنه بدافع أخلاقي، بينما الحقيقة أنها كانت تسعى إلى فرض سيطرتها على المنطقة وكسب الدعم اليهودي إلا أنها في مرحلة لاحقة وفي دأبها على تحقيق

مطلبها تعود إلى طلبها من جديد بطريقة تبين للسلطان أنه في حل حتى من تولي أمر حماية اليهود، وهذا ما تبينه الرسالة الثالثة التي كتبها بالمرستون إلى سفيره في استانبول في شباط/ فبراير ١٨٤١:

«عليك أن تلح على السلطان أنه سوف يستفيد فائدة كبرى إذا ما قام بإغراء وتشجيع اليهود المبعثرين في أوروبا بالذهاب والتوطن في فلسطين. إن السلطان سوف يدرك أن اليهود في فلسطين سوف يطلبون نوعاً من الأمان الحقيقي والملموس، ولا ترى الحكومة الإنجليزية مطالبته بأن يتحمل عبء هذا الأمان، ولذلك فنحن نقترح أن يكون في استطاعة هؤلاء اليهود أن يعتمدوا على حماية انكلترا، وأن يكون من حقهم أن ينقلوا شكواهم إلى الباب العالي عن طريق السلطات الإنكليزية»(٢٦).

من هذا الطرح نلاحظ خط استخفاف بريطانيا بالحكومة التركية، فهي واثقة على ما يبدو بأنه لن يخطر ببال تركيا أنها (بريطانيا) تسعى لبسط نفوذها على هذه المنطقة بهذا الطرح.

أما الملفت حقاً أن أولي الأمر في المنطقة لم يكونوا على علم لما يدبّر لهم، رغم هذا الطرح الواضح والعلني.

إذاً، فقد سادت في هذه الفترة ظروف دولية مناسبة استغلتها الصهيونية لتنفيذ مشروعها. وقبل التطرق إلى الخطوات التنفيذية، من المناسب التعرض لفكرة الاستيطان ونموها، ثم كيف تم التخطيط لها.

تطور فكرة الاستيطان وجذورها:

تعود فكرة الاستيطان إلى كتاب «العهد القديم» الذي يعتبر الجزء الأول من الكتاب المقدس لدى المسيحيين. ومن المؤسف أن تبقى التوراة، رغم النصوص المكتشفة في بلاد الشرق القديم هي المرجع الوحيد للباحثين في تاريخ فلسطين والشرق العربي. باعتبارها كتاباً مقدساً، يتقبل الناس ما تضمنته أسفارها من شرائع وأحداث وقصص وأشعار وتنبؤات، دون بحث أو تحقيق، ولأن المصادر التي استقت منها التوراة كانت لا تزال طيّ القبور، وعلى جدران الهياكل والقصور...»(٢٧).

ولكن حتى بعد الاكتشافات الآثارية التي تمت والتي فضحت حقيقة التوراة وأعلنت التزوير الهائل الذي ارتكبته في أسماء المواقع وفي تحوير الأحداث فإن الأفكار التوراتية لا تزال قد رسخت في عقول ٩٩ بالمائة من المسيحيين والمسلمين على السواء.

والصهيونية كدعوة سياسية من أشد العقائد السياسية ضراوة وفتكاً، لأنها تستند إلى إطار

من العقيدة الدينية التوراتية التي تعتبر من أكثر العقائد التي عرفها تاريخ الإنسانية، من حيث تعصبها الذميم، وعزمها على الفتك بجميع الأمم. يقول د. كنعان: «إني أرثي، وأرثي بمحبة فائقة، لحال الذين يتقبلون اليهودية كدين، ويرفضون الصهيونية كقومية. ويحاربون الكيان السياسي الذي تجسدت فيه دولة إسرائيل. لأن بذور الصهيونية مطمورة في كتاب العهد القديم. وما شق الأرض من هذه البذور إلا العهد القديم. وما جمع الصهاينة وأعادهم إلى فلسطين إلا كتاب العهد القديم، وما القلب الذي يدفق دم الحياة في جسد الصهيونية المحلية في فلسطين، والعالمية، غير كتاب العهد القديم». هذا الكتاب لذي يفيض حقداً وعنصرية وأباطيل. وأن أرض فلسطين باعترافه (العهد القديم) هي أرض غربة بالنسبة لإبراهيم، ولأحفاده، بالرغم من ادعائه بأن الله قد وعده بها!.

لقد قام المشروع الصهيوني الاستيطاني على أباطيل التوراة بالرغم من علم قناعة كبار مؤسسي الصهيونية بها.

بعد فشل حركة التنوير الأوروبية، التي دعت إلى دمج اليهود في مجتمعاتهم، ظهرت حركة التنوير اليهودية، فساهمت بشكل غير مباشر في الإعداد الفكري للصهيونية، ورأى دعاة حركة التنوير اليهودية أن على اليهود أن يكفوا عن الانتظار السلبي إلى أن يرسل الله المسيح وأن يحصلوا على الخلاص بأنفسهم*.

هذه الدعوة أنهت عصر اليهودية الكلاسيكية، فأصبحت العودة بالنسبة للاندماجيين مجرد حلم أو فكرة مثالية، بينما أصبحت (الدعوة) في أوساط الانفصاليين حافزاً لعودة اليهود إلى أرض الميعاد تحت مظلة الصهيونية، أو القوى الإمبريالية، أو عن طريق العنف المباشر، وهنا يظهر التقابل الواضح بين اليهودية المحافظة والصهيونية أو بين الصهيونية الدينية، والصهيونية السياسية، حسب تعبير روجيه غارودي، المفكر الفرنسي المعروف بمناهضته للصهيونية، في كل من موقفي زكريا فرانكل اليهودي المحافظ وديفيد بن غوريون الصهيوني، فيرى الأول: «أن الدين اليهودي هو تعبير من روح (الأمة اليهودية) وهو بمثابة إجماعها الشعبي العام، لذا يجب ألا تثار مسألة ما إذا كان القانون من أصل سماوي أو أرضي، فطالما أن القانون يعبّر عن هذا الاجماع الشعبي العام فإنه يجب أن يبقى ساري المفعول»(٢٨). وهو موقف مشابه لموقف بن غوريون من أسطورة الوعد الالهي المقطوع لبني إسرائيل بمنحهم أرض كنعان، فبالنسبة له (بن غوريون) «لا

* في العقيدة اليهودية هنالك فكرة تقول أن اليهود يجب أن يتجمعوا في أرض الميعاد حيث سيأتي المسيح ويحكم العالم لألف عام يسوده السلام والرخاء.

بهم إن كانت هذه الواقعة حقيقة إلهية أولاً، بل المهم أن هذه الأسطورة مغروسة في الوجدان الشعبي اليهودي، ولذا يجب أن تبقى سارية المفعول حتى بعد أن يثبت أن الوعد المقطوع هو مجرد أسطورة شعبية ليس لها أي مصدر إلهي»[٢٩].

ومن خلال كتابات الصهاينة غير اليهود، نجد الملامح والموضوعات الأساسية للفكر الصهيوني بصفته فكراً استعمارياً استيطانياً، استفاد منها (الكتابات) الصهاينة اليهود فأشاروا إليها، واقتبسوا منها، وخلعوا عليها لوناً يهودياً، حتى بدت وكأنها أفكار تعود للتراث اليهودي، ولم يستفد اليهود الصهاينة من فكر اليهود وغير الصهاينة فحسب، بل أيضاً من مناوراتهم السياسية، وذلك بالحصول على وعود رسمية وغير رسمية[٣٠].

وهكذا وجدت بذور الفكر الاستيطاني أرضاً صالحة نتيجة عوامل دينية؛ وسياسية؛ واقتصادية؛ سادت أوروبا في القرن الماضي؛ فاتفق الاقتراح الصهيوني كل المشكلة اليهودية؛ تماماً مع الصيغة الاستعمارية الأوروبية لحل مشاكل المجتمع الأوروبي المتفاقمة والمتخلصة بالتصدير، فمشكلة تكديس البضائع عن طريق السوق الهندية؛ ومشكلة المواد الخام بتحويل مصر إلى مزرعة قطن، ومشكلة زيادة السكان أو «الفائض البشري» الذي شكل اليهود جزءاً هاماً منه؛ يمكن حله بطريقة مماثلة (أي التصدير). وهكذا فالاستعمار الاستيطاني هو الحل الذي يمكنه أن يصيب هدفين بآن واحد يستوعب الفائض السكاني من ناحية، كما يمكن استخدامه قواعد متقدمة لعمليات الاستعمار التقليدي من ناحية أخرى.

ويكثف د. جورجي كنعان تطور فكرة الاستيطان على النحو التالي:

«إن الحركة الصهيونية التي بدأت بهرتزل ونور داو، ثم ركبها وايزمن وبن غوريون؛ وانتهت أخيراً بجيل دايان ورابين قد انتصرت. «نريد أرضاً» كانت هي الصيحة؛ ثم تحولت إلى «نريد هذه الأرض»، ثم صارت «نريد المزيد من الأرض» ثم أضحت أخيراً «نريد الحدود الطبيعية لأرضنا». وإن صيحة أخرى لتتهيأ منذ الآن منادية بالمدى الحيوي». خطوة خطوة تحركوا، أما نحن الأجداد؛ تاريخ اليهود الفريد، مزاريب المال؛ الاحتلال؛ التعصب الوحشي؛ الفؤوس في الجماجم؛ كل ذلك إنما وضعوه لخدمة فكرة: واحدة امتلاك الأرض»[٣١].

ونضيف أما الآن فهم يريدون كل شيء، الأرض؛ والسلام؛ والأمن؛ الذي كما سنرى كان مدروساً بعناية.

مرحلة التخطيط لتنفيذ المشروع الاستيطاني[٣٢]:

استغلت الصهيونية كل وسيلة ممكنة من أجل بناء مشروعها الاستيطان في فلسطين، الدعاية، والاعلام، والنفوذ السياسي والاقتصادي؛ والمالي. وكان زعماء الصهاينة يتصلون بكل الفعاليات العالمية والأوروبية المتنفذة من أجل تحقيق حلمها الاستيطاني.

انطوت عملية التخطيط للمشروع الصهيوني الاستيطاني على خطوات مدروسة؛ مسخّرة في ذلك كل الإمكانيات المتاحة، فطرحت الدعوات الأولى لاستيطان فلسطين في البداية نفسها على شكل شوق رومانسي للعودة إلى أرض الآباء والأجداد؛ إضافة إلى تزعمها من قبل أناس من غير اليهود؛ مدفوعين بشتى الاجتهادات والتفسيرات لاسترجاع ملك بني إسرائيل؛ وإرجاع اليهود إلى سالف عهودهم بغية اجتذابهم إلى حظيرة الدين المسيحي، ولكن حتى هذه الدعوة، فإنها رغم ارتباطها ظاهرياً بالعاطفة الدينية فإنها لم تكن بعيدة عن مصالح الاستعمار في أرضنا العربية وعلى الأخص فلسطين.

كان يهوذا الكالاي (١٧٩٨ - ١٨٧٨) أول من دعا إلى إقامة مستعمرات يهودية في الأراضي المقدسة، مستنبطاً معادلة جديدة للتغلب على الصعوبة التي تمثلها عقيدة المسيح المنتظر، ووضع ما سماه «برنامج الخلاص الذاتي» واقترح اتخاذ الخطوات التالية:

١ - الدعوة إلى عقد جمعية كبرى لليهود (Great assembly).
٢ - إيجاد صندوق قومي لشراء الأراضي في فلسطين.
٣ - إنشاء صندوق مماثل لجباية الضرائب.
٤ - السعي لتعويم قرض قومي يهودي.

وانطلق من هذا البرنامج لتوجيه النداءات إلى كبار اليهود طمعاً بالاعتماد على تأييدهم المالي ونفوذهم السياسي اللازم لإنجاح المشروع، لكنه لم يلق الإستجابة التي توقعها.

أما الحاخام البولوني زفي هيرش كاليشر (١٧٩٥ - ١٨٧٤) فقد دعا في كتابه «مطلب صهيوني» سنة ١٨٦٢، المتمولين والمسنين اليهود إلى تقديم المساعدات لإنشاء المستوطنات والمستعمرات الزراعية في فلسطين، كما اقترح تأسيس شركة للاستعمار تقوم بجمع الأموال لشراء الأراضي في فلسطين، وإسكان لفقراء من يهود أوروبا الشرقية فيها، حيث يتعاطون الزراعة ويعيشون من نتاج الأرض، وقام كاليشر برحلات متعددة في جميع أنحاء أوروبا لحث اليهود على التحرك لشراء الأراضي، ونجح في حمل جماعة من اليهود على ابتياع مساحات من الأرض في ضواحي مدينة يافا سنة (١٨٦٦). كما تمكن أخيراً من دفع جمعية «الاليانس الإسرائيلية

العالمية» التي تأسست في فرنسا سنة ١٨٦٠، إلى تأسيس المدرسة الزراعية في يافا ١٨٧٠، وهي أول معهد زراعي يهودي في فلسطين.

فيما رأى بنكسر أن: «على اليهود أن يصبحوا أمة». وتحدث عن ضرورة مباشرة العمل التنظيمي كخطوة أولية ويقترح على الجمعيات اليهودية المبادرة إلى عقد مؤتمر قومي تكون هي (الجمعيات) محوره ونواته، أو تنتدب بعض أعضائها لتشكيل مؤسسة قومية أو هيئة إدارية تقوم مقام الوحدة القومية المفقودة، وتمثل مصلحة اليهود. والجدير بالذكر أن بنسكر لخص أفكاره بالنقاط التالية:

١ - إن الوطن الذي نصبوا إليه أو-إلى الحصول عليه لن يضم سوى الفائض من اليهود فقط.

٢ - تأخذ المؤسسة القومية على عاتقها مسؤولية اكتشاف الرقعة التي تتلاءم وغرضنا شرط أن تكون هذه الرقعة متصلة المدى وثابتة الطابع المميز.

٣ - يجب تنظيم الهجرة وتوحيد عملياتها والإشراف على سيرها، كي نتفادى الأخطاء السابقة وتحول دون انقلاب الهجرة المنظمة إلى عمليات هرب يائسة ومبعثرة تؤدي بضحاياها إلى شتات جديد ومنفى ثاني.

٤ - يجب أن تكون الأرض التي يقع عليها اختيارنا ملكاً قومياً بلا منازع، كما يقوم الماسحون تحت إشراف اللجنة بفرزها وتقسيمها إلى قطع صغيرة توزع على النشاطات الزراعية أو البنائية أو الصناعية وفقاً للظروف المحلية السائدة.

٥ - بعد إنجاز عمليات المسح ووضع الخرائط المفصلة والشاملة، تباع الأراضي من اليهود بأسعار تفوق سعر الكلفة قليلاً، وتذهب الأموال العائدة من المبيع والأرباح إلى شركة مساهمة كي تحولها بدورها إلى صندوق لمساعدة المهاجرين المعدمين. كما تقوم اللجنة الإدارية المشرفة على الصندوق بفتح اكتتاب قومي يتسلّم عطايا اليهود الموسرين وتبرعاتهم.

وواضح أن هذه الفكرة الأخيرة قد تحققت فيما بعد بإنشاء كل من «الصندوق القومي اليهودي» و«الصندوق التأسيسي الفلسطيني».

أما الجمعية التي أسسها الحاخام صموئيل موهيليفر (١٨٢٤ - ١٨٩٨) وهي أول جمعية لأحباء صهيون فقد كان لها دوراً مهماً في نشر الدعوة الصهيونية في ألمانيا وبريطانيا والنمسا، وقد انطلقت هذه الجمعية من رومانيا حتى وصلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الأسس التي قامت عليها والأهداف التي عملت من أجلها، فيمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١ - تحقيق استعمار فلسطين على يد اليهود.

٢ - نشر الفكرة القومية بين اليهود وتعزيزها.

٣ - رفع شأن اللغة العبرية باعتبارها لغة قومية.

٤ - رفع مستوى الجماهير اليهودية من جميع النواحي[٣٣].

والجدير ذكره أن ما سمي زوراً باللغة العبرية ما هو إلا اختراع حديث (النصف الثاني من القرن الثامن عشر). اخترعه المدعو «إليعزر بن يهود» من اللغة العربية القديمة «ليكون لغة رسمية لليهود الذين «سوف يتم تهجيرهم» إلى «الأرض الموعودة من جهة، ولتكون لغة العلماء الآثاريين وكل المستكشفين في الأرض العربية التي تعج بالآثار القديمة من جهة ثانية»[٣٤]. وقبل ذلك كان اليهود يتكلمون لغة تعرف بالإيديش وهي رطانة ألمانية تتخللها كلمات عربية قديمة.

توجت هذه المراحل التخطيطية بصدور كتاب هرتزل «دولة اليهود» سنة ١٨٩٦ واصفاً إياه بأنه «محاولة لإيجاد حل عصري للمسألة اليهودية». وتضمن الكتاب المذكور الأفكار الرئيسية التالية:

١ - المسألة اليهودية ليست مسألة اجتماعية أو دينية، وإن تتخذ هذه الأشكال وغيرها في بعض الأحيان؛ بل هي مسألة قومية.

٢ - وكمسألة قومية لا يمكن حلها إلا عن طريق جعلها قضية سياسية على صعيد العالم تتداول شأنها الدول المتمدنة في العالم، وتعقد المجالس كلها. وقد عبّر هرتزل عن هذا الرأي في تمهيد الكتاب (دولة اليهود) بقوله: «الدولة اليهودية ضرورة لا بد منها للعالم، لذلك سوف يتم خلقها»[٣٥].

٣ - الوحدة التاريخية للشعب اليهودي حقيقة لا سبيل إلى نكرانها.

٤ - كل شيء يعتمد على قوتنا الدافعة أو المحركة وما هية تلك القوة إنها البؤس الذي يعانيه اليهود[٣٦].

٥ - يجب النظر إلى ظاهرة العداء للسامية من زاوية يهودية محضة، إذ يعتبرها هرتزل من القوى العاملة لمصلحة الدعوة الصهيونية ويؤكد أنها توفر التربة الخصبة لنشاط الصهيونية.

٦ - يدرك هرتزل أهمية فكرة الدولة وفعاليتها في نفوس اليهود، فهي المحكّ الذي يشحذ هممهم ويمدهم بالقوة لتحقيق ما يصبون إليه.

٧ - يمكن تحويل الحلم إلى واقع حي وليس خروج اليهود من أوطانهم إلى فلسطين، كناية عن انتقال من معاقل المدينة إلى الصحراء القاحلة، بل سيتم تنفيذ المشروع في عقر دار المدينة، ولن ينحدر اليهود إلى الدرك الأسفل بل سيرتفعون نحو الأعلى والأسمى.
أي أن الخروج سيكون بمثابة صعود طبقي. ولا يخفى على هرتزل «أن السجناء القدامى لا

يتركون زنزاناتهم عن طيب خاطر».

وحين ينتقل هرتزل إلى عرض الخطة التي اعتمدها لحل المسألة اليهودية، نجده ينبه إلى سهولة تركيبها وتعقيد تنفيذها. إذ يؤكد أن عملية التنفيذ سوف تتم عن طريق الوكالتين التاليتين «جمعية اليهود»، و«الشركة اليهودية». فالجمعية تأخذ على عاتقها مسؤولية إنجاز العمليات التمهيدية والتحضيرية في مجالات العلم والسياسة، بينما تقوم الشركة بالتطبيق العملي، وترعى مصالح اليهود الراحلين إلى فلسطين، بالإضافة إلى تنظيم التجارة والمبادلات في الوطن الجديد. والشركة هي التي تتعامل مع أسياد الأرض الحاليين (العرب) بعد أن تضع نفسها تحت حماية الدول الأوروبية التي تظهر عطفاً على المشروع.

بعد عام واحد على صدور كتاب هرتزل، عُقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا بين ٢٩ آب - ٣١ آب ١٨٩٧؛ وحضره نحو ١٩٧ مندوباً عن مختلف الهيئات والمنظمات؛ والجمعيات الصهيونية في العالم، وانتخب هرتزل رئيساً له، وحدّد برنامج بازل هدف الصهيونية الذي تسعى إليه بالقول: «إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام».

وهنا نلاحظ التستر وراء كلمة وطن بدلاً من دولة، تحسباً لحساسية الموضوع، ودرءاً لما قد تثيره مسألة دولة في ذلك الوقت من إشكالات، كناية عن الدقة في التخطيط.

أما الوسائل التي اعتبرها المؤتمر الصهيوني كفيلة بتحقيق الغاية الصهيونية فقد تم تعدادها على النحو التالي:

١ - العمل على استعمار فلسطين بالعمال الزراعيين الصناعيين اليهود وفق أسس ملائمة.
٢ - تنظيم اليهودية العالمية وربطها بمنظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد.
٣ - تقوية المشاعر اليهودية والوعي القوي اليهودي، وتغذيتها.
٤ - اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على المواقف الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية.

«وهكذا أصبحت الحركة الصهيونية الحكومة التي راحت تبحث عن دولة لليهود، فاللجنة التنفيذية الصهيونية كانت تلك الحكومة، والمؤتمر الصهيوني كان المجلس النيابي، ونصبت المنظمة الصهيونية نفسها وكيلاً «مفوضاً» عن اليهود»(٣٧).

وعند صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ كانت المدة الفاصلة بين برنامج بازل وبين الوعد المذكور عشرين عاماً وهي الفترة التي استغرقتها الحركة الصهيونية في عملية البحث عن اعتراف دولي بالأهداف والمطالب الأساسية، وهذا ما عمل هرتزل من أجله طوال فترة تزعمه للحركة من خلال المساعي التي بذلها للحصول على ما سماه بالبراء (chasles).

ويمكن اعتبار وعد بلفور أولى الخطوات التنفيذية للمشروع الصهيوني.

مرحلة التنفيذ والخطوات الأولى (غير الرسمية) قبل الانتداب:

إن الطابع المميز للحركة الصهيونية في سعيها نحو تحقيق غايتها الرامية إلى خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه «القانون العام» هو ذلك الطابع الاستعماري وثيق الصلة بمسألتين بارزتين: الهجرة، والاستيطان. وهكذا، فقد اقترن الوجود الصهيوني في فلسطين منذ بدايته على صعيد الواقع الفعلي بالعمل على إرساء مرتكزاته وترسيخ مقوّماته في الحقلين التاليين:

- الاستعمار الزراعي.
- النشاط الاستيطاني.

ولنبدأ بالوجود اليهودي في فلسطين منذ البدايات. ففي العهد العثماني لم تخلُ فلسطين - كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية - من اليهود، وهم يرجعون إما إلى بقايا اليهود القدامى التي امتزجت مع أهل البلاد وأطلق عليهم اسم (المستعربين)، وهم أقدم الطوائف اليهودية في العالم، أو إلى أفراد الموجة الكبرى من اسبانية (سفارديم) في أعقاب نهاية الحكم العربي في الأندلس، ووجدوا في الامبراطورية العثمانية ملجأ وحماية(٣٨). وفي منتصف القرن التاسع عشر لم يتعدَّ العشرة آلاف نسمة جاء معظمهم إلى فلسطين بدافع الحنين الديني والتقوى، بغية أداء الفرائض وقضاء سنواتهم الأخيرة في الأرض المقدسة(٣٩). أما أول هجرة جماعية فكانت هجرة اليهود الحسيديم سنة ١٧٧٧، وهم جماعة دينية.

أما الهجرات ذات الطابع السياسي المنظم فقد كان أولها بإجماع الباحثين هي هجرة أحباء صهيون سنة ١٨٨٢، وتوالت بعدها الهجرات. وهنا نجد أن المفيد ايضاح نقطة على جانب من الأهمية تؤكد ما ذهبنا إليه عند الحديث عن الدور الايجابي لتركيا في موضوع الاستيطان، ومن أجل ذلك سنتعرض لأوضاع الأراضي في فلسطين التي مكنت المهاجرين اليهود الأوائل من الاستيطان وبناء المستعمرات.

أوضاع الأرض والسكان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

كانت فلسطين المعروفة بحدودها التي حددها الانتداب تقسم إدارياً كما يلي:

في الشمال متصرفية عكا وتشمل أقضية (حيفا، الناصرة، طبريا، صفد)، ومتصرفية نابلس وتشمل قضائي (جنين، وطولكرم) وكلها تتبع ولاية بيروت. في الجنوب متصرفية القدس المستقلة وتشمل أقضية (القدس، يافا، غزة، الخليل، وبئر السبع) وتقع مباشرة تحت إشراف

الحكومة المركزية في الأستانة.

وبحسب البرفسور روبرت باتشي★ كان إجمالي عدد السكان في العام ١٨٠٠ بلغ ٢٧٥,٠٠٠ منهم ٢٤٦,٣٠٠ مسلم و٢١٨٠٠ مسيحي(٤٠)، وبملاحظة الفرق وهو ٦٩٠٠، يمكن اعتباره عدد اليهود الموجودين آنذاك.

وفي عام ١٨٩٠ كان في فلسطين ٥٣٢,١٠٠ نسمة، ٤٣١,٨٠٠ مسلمون و٥٧,٤٠٠ مسيحيون و٤٢,٩٠٠ يهود(٤١).

ويعتبر افنيري نشاطات السلطات التركية، مثل بناء خطوط السكة الحديدية، وتسجيل الأراضي، وإقامة الاتصالات التلغرافية مع العالم الخارجي، وتمهيد الطرق للعربات، وبناء الموانيء، ساعدت كلها بشكل غير مباشر في الجهد الاستيطاني اليهودي.

وفي العام ١٨٥٨، يضيف أفنيري، أصدرت الحكومة العثمانية قانون أراضي قُصد به؛ تحديد أنواع الأرض وحقوق الملكية، بالنسبة لها؛ ومن بين التصنيفات الخمسة التي يحددها القانون من الأرض، خصص واحد فقط للملكية الخاصة الكاملة – الملك –، أما التصنيفات الأربعة الأخرى فكانت أراضي الوقف التي تعود إلى المنظمات الدينية والخيرية التي وضعت جانباً. أما الثلاثة الباقية فكانت تحت سيطرة الحكومة العثمانية وتشمل الميري (الأرض المحروثة والمتروكة) والأرض العامة بما في ذلك الطرق العامة والمراعي العامة، والأرض الموات التي لا مالك لها.

ويعتبر أفنيري أن الحكومة العثمانية فرضت قانون الأراضي من أجل تسجيل الأراضي بأسماء الذين كانوا يسيطرون عليها بشكل حقيقي، لتحديد حقوقهم؛ وحقوق الحكومة، ولتنظيم جباية الضرائب، وتبسيط قوانين الإرث؛ وبذلك «سهَّلَ القانون تحويل الأرض وبيعها، وكانت التحويلات تمنح الخزينة مصدرها الرئيس من الدخل. وأبطلت الحكومة بشكل فعال، الكثير من التعقيدات. لكنها استمرت في الاحتفاظ لنفسها بالحقوق الرسمية في الأرض،... وفي عام ١٩١٢ تم رفع معظم القيود التي فُرضت على بيع الأراضي منذ العام ١٨٥٨».

وهنا تأكيد آخر على الدور التركي من الطرف الآخر (الصهاينة).

ويضيف أفنيري: عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، كانت ثلاثة عشر مكتباً لتسجيل الأراضي قد أقيمت. أما أبرز نتائج تطبيق هذا القانون (المذكور أعلاه) فيمكن تلخيصها

★ المعلومة مأخوذة عن كتاب للصهيوني أريه. ل. أفنيري، لذلك نجد يقسم العرب إلى مسلمين ومسيحيين.

بالنقاط التالية:

– انتقال ملكيات صغار الملاكين، والمتوسطين إلى الحكومة والأغنياء جداً بسبب عجزهم عن تحمل عبء الضرائب.
– تسريع عملية تركيز الأراضي في أيدي قلة.
– الاستحواذ على الأراضي من قبل القلة التي قامت بدورها ببيعها لليهود والذين استغلوا كل فرصة لشراء الأرض.

كما يشير أفنيري إلى أنه «لم يكن الفلسطينيون وحدهم الذين أغرقوا المؤسسات الصهيونية بعروض بيع الأرض؛ بل إن عدداً من أبناء الدول المجاورة قد فعلوا نفس الشيء». ولا يفوته الإعتراف بأن «هنالك الكثيرين من العرب لم يرضوا ببيع أراضيهم لليهود»(٤٤).

إذاً، إن قانون الأراضي كان العامل الرئيس للبدء في النشاط الاستيطاني وكانت المستوطنات الأولى نتائج جهود حركة عشاق صهيون، وكان المستوطنون الأوائل يشترون الأرض المراد استيطانها من اموالهم الخاصة، دون أية مساعدة في التخطيط أو التمويل، كذلك فقد بدأ اليشوف (التجمع اليهودي في فلسطين) بتنظيم أنفسهم في مجموعات من أجل الاستيطان، وتحولوا إلى الأعمال الزراعية، بينما كانوا فيما سبق يعتمدون نظام الصدقة (الحابو كا)(٤٥).

ويرى أفنيري أن الشكل التنظيمي الذي وضعته هذه المجموعات الاستيطانية الأولى؛ كان هشاً منذ البداية لافتقاره إلى التنظيم والمساعدات التقنية والمالية.

ويضيف أنه لم يكن للصندوق الذي أسس عام ١٨٩٠ لدعم المستوطنات إلّا القليل من الموارد، فإن المستوطنتين اللتين أقيمتا منه وهما الخضيرة؛ والكاشينا (بيرتوفوفيا)، التي قصد بها أن تكون مستوطنة حديثة، فإنها لم تكن لتستمر دون مساعدة البارون روتشيلد. وساعد عشاق صهيون مستوطنتي بتاح تكفا، اللذين رفضوا وصاية مستخدمي البارون، كما ساعد عشاق صهيون المستوطنين بشراء المعدات الزراعية، ومعدات النقل.

وعندما استنفذت وسائل المستوطنين الأوائل بعد الإخفاقات الناتجة عن نقص الخبرة في الإدارة الزراعية، لجأ عشاق صهيون إلى البارون روتشيلد في العام ١٨٣٣، واقترحوا عليه أن يتولى المستوطنين برعايته، ويساعد على تطوير أوضاعهم، وانبرى البارون للمساعدة وتبرع بمبلغ طائل، كما أقام جهاز إدارة وتخطيط وتدريب زراعي.

وفي عام ١٨٩٩ اقترح البارون على جمعية الاستثمار اليهودي دعم المستوطنات اليهودية في فلسطين، وتحمل مسؤولية المستوطنات القائمة، والمزمع إقامتها وقبلت الجمعية الاقتراح

فمنحها البارون دفعة واحدة ٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ومنذ عام ١٩٠٠ وما بعده كانت الجمعية الوكالة الوحيدة للاستيطان، وبقيت الركن الاستيطاني الأساسي حتى عام ١٩٢١. كما كانت أموالها وسياستها تخضع لمراقبة عامة، لم تمنع موظفيها من ممارسة مواقف صارمة نحو المستوطنين. ومنذ عام ١٨٧٨ وحتى الحرب العالمية الأولى كانت الأرض تشترى عن طريق ثلاث جهات هي:

١ - الجمعيات التي أوجدها عشاق صهيون والأفراد اليهود.

٢ - البارون روتشيلد، وبعد عام ١٩٠٠ الـ آي.س.أ.

٣ - شركة تطوير أراضي فلسطين والصندوق القومي اليهودي.

وفي عام ١٩١٨ كان بحوزة اليهود أراض مجموع مساحتها ٤١٨,٠٠ دونماً[٤٦].

ويذكر مصطفى مراد الدباغ أن اليهود تملكوا أول أرض في فلسطين في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) وكان ذلك عام ١٨٥٤، وهي القطعة التي أقيم عليها «حي مونتيفيوري» في القدس نسبة إلى موسى مونتيفيوري الثري اليهودي البريطاني، الذي زار فلسطين مراراً، وشجع فكرة استيطان اليهود، ونشر التعليم الزراعي بين اليهود. وفي عام ١٨٥٦ اشترى مونتيفيوري أول بستان برتقال امتلكه اليهود في فلسطين في ضواحي «رامات غان» على بعد نحو أربعة كيلومترات إلى الشمال الشرقي من يافا.

ويضيف الدباغ أن الاستقرار اليهودي، وتأسيس المستوطنات لم يباشر به فعلياً إلا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) في أعقاب الهجرات اليهودية من روسيا بدءاً من عام ١٨٧١، وفي عام ١٨٧٨ أنشئت مستعمرة بتاح تكفا على أرض قرية «ملبس» على مسيرة ١٢ كيلومتراً للشمال الشرقي من يافا.

وفي عام ١٨٨٤ بلغ عدد المستوطنات خمساً في كل منها مائة يهودي. أقيمت ثلاث منها في جوار يافا، وواحدة في منطقة الحولة، وأخرى في حيفا.

وفي عام ١٩٠٠ ارتفع عدد المستوطنات إلى ٢٢ مستوطنة ضمت ٥٤١٠ مستوطناً. معظمها في السهل الساحلي بين الكرمل ومصر (١٢) مستوطنة، وفي الجليل (٧)، وفي القدس (٢)، وواحدة في الأغوار. وفي عام ١٩١٤ ازدادت هذه المستعمرات، فبلغت (٤٧) منها (٢٦) في السهل الساحلي و(١٢) في الجليل، و(٢) في القدس و(٦) في الغور، وواحدة في مرج بني عامر. فيما بلغ عدد المستوطنين ١١٩٩٠ مستوطناً.

أما أشهر المستوطنات فكانت تل أبيب التي أقيمت في ١٩٠٩/٥/٣٠ على بقعة رملية من الأراضي الواقع في ظاهر يافا الشمالي[٤٧].

هذا في ما يتعلق بالنشاط الاستيطاني في العهد التركي، أما فترة الانتداب، فتعتبر الفترة الأهم في ترسيخ دعائم الكيان الصهيوني.

النشاط الاستيطاني في عهد الانتداب[٤٨]:

كان وعد بلفور، وصك الانتداب يمثلان الشرطين السياسي والقانوني، للمضي في عملية بناء الوطن القومي اليهودي، واعتمدت الأجهزة الصهيونية الوسائل التالية منذ مطلع عهد الانتداب:

١ - تكثيف الهجرة لتحقيق التوازن العددي بين سكان البلاد الأصليين والمستوطنين.

٢ - العمل الدائب لزيادة مساحات الأراضي التي في حوزة اليهود، باستملاك المزيد من الاراضي الصالحة للزراعة.

٣ - الاستيلاء على المرافق الحيوية ومقدراتها الاقتصادية، لقلب الوضع الاقتصادي.

٤ - قلب الوضع القائم بالنسبة للأماكن المقدسة.

تولّى صك الانتداب البريطاني على فلسطين توفير النصوص، والشروط الكفيلة بإطلاق يد الحركة الصهيونية والأجهزة التابعة لها في شتى المجالات، التي من شأنها دعم الوجود الصهيوني في البلاد، فقد نصت المادة الرابعة من الصك المذكور على ما يلي: «يعترف بوكالة يهودية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد وتشترك في ترقية البلد على أن يكون خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة».

وجاءت الفقرة الثانية من المادة نفسها لتعترف بالجمعية الصهيونية «المنظمة الصهيونية العالمية» كوكالة ملائمة في نظر الدولة المنتدبة، يؤهلها دستورها، وتركيبها للقيام بمهمات الوكالة المنشودة. كما عهدت إليها باتخاذ التدابير اللازمة، بعد التشاور مع الحكومة البريطانية، للحصول على مساعدات يهود العالم الراغبين في المساهمة في إنشاء الوطن القومي اليهودي، وفي المادة السادسة من الصك المذكور أنيطت المهمات الكبرى التالية بالإدارة البريطانية في فلسطين:

«على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية، والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية».

تقاسمت كل من اللجنة التنفيذية الصهيونية، ورئيس المنظمة الصهيونية العالمي السلطة

التنفيذية في الجهاز الإداري الصهيوني تحت الانتداب، وتألفت اللجنة من لجنتين: «لجنة لندن» وحقل اختصاصها العمل السياسي، و«لجنة فلسطين» للنشاط العملي. ثم أصبحت لجنة فلسطين الإدارة التنفيذية المركزية في فلسطين، وبسطت سيطرتها على التمثيل السياسي ليهود البلد من خلال المجلس القومي، والجمعية التأسيسية. كما سيطرت على الجهاز الديني من خلال السيطرة على مجلس الحاخامين ودار الحاخامية، والمحاكم الدينية. ولم تكن هذه اللجنة التنفيذية سوى الوكالة اليهودية الرسمية التي نص عليها صك الانتداب، وطلب من الإدارة البريطانية أخذ مشورتها في الأمور المتعلقة بإقامة الوطن القومي اليهودي. وبعد توسيعها سنة ١٩٢٩ تحت اسم (الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين)، تنازلت لها المنظمة الصهيونية رسمياً عن سلطاتها. واعترفت الحكومة البريطانية بالوكالة الجديدة عام ١٩٣٠.

أما الأسس الخمسة لنشاطات الوكالة فقد حددها دستورها بما يلي:

١ - تشجيع حركة الهجرة وتعزيزها.
٢ - تلبية الحاجات اليهودية الدينية.
٣ - تطوير (اللغة العبرية) وتنمية الثقافة اليهودية.
٤ - امتلاك الأراضي لتوسيع رقعة الاستيطان اليهودي.
٥ - رفع مستوى الاستيطان الزراعي.

كما اهتمت الوكالة اليهودية بالنواحي العسكرية في معرض عنايتها بمسائل الأمن والدفاع عن الوجود الصهيوني، حتى باتت تشكل دولة داخل الدولة المنتدبة.

فيما اعتبر الصندوق التأسيسي لفلسطين (الكيرين هيسود) الذراع المالية للمنظمة الصهيونية في عملية تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ثم اعتبر الصندوق، منذ سنة ١٩٢١، شركة حددت أهدافها الرئيسية على النحو التالي:

١ - تنفيذ جميع النشاطات الضرورية لتحقيق تصريح بلفور بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.
٢ - حصر التبرعات والقروض والتركات، وتوظيف الأموال في مشاريع بناءة داخل البلد. غير أن النصيب الأوفر من أموال الصندوق جرى إنفاقه في حقلي الهجرة ورفع القدرة على إستيعاب الاقتصادي في فلسطيم.

بالإضافة إلى هذين الجهازين الصهيونيين فهناك أجهزة ومؤسسات أخرى تولت تنفيذ المشروع الاستيطاني، وهذه المؤسسات هي:

١ - لجنة الهجرة غير المشروعة.

٢ - الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين) تاسس عام ١٩٢٠، وضم معظم العمال المنتمين إلى شتى الأحزاب الصهيونية. أما المهمات التي تولى تنفيذها، فهي بالإضافة إلى كونه هيئة مركزية لتأمين العمل والوظائف ومؤسسة من مؤسسات الريادة الصهيونية، فقد قام بوظيفة مكتب المقاولات وأرباب العمل. وبذلك غدا الهستدروت القاعدة الإنشائية الأكثر أهمية بين قواعد الوجود الصهيوني.
٣ - من المنظمات الأخرى، منظمة النساء الصهيونية العالمية، الهداسا، النداء اليهودي الموحد، أو النداء الفلسطيني الموحد. المؤتمر اليهودي العالمي.

تناغمت جميع هذه المؤسسات والمنظمات على وتيرة واحدة هي تنفيذ المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين بدعم قوي من أوروبا وأمريكا.

يبقى أمر لا بد من الحديث عنه وهو المستوطنات التي أقيمت في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨).

فقد بلغ عدد المستوطنات اليهودية المقامة على أرض فلسطين حتى عام ١٩٤٧ نحو ٣٦٣ مستوطنة أو مستعمرة. أما أشهر المستعمرات المقامة في عهد الاحتلال البريطاني فهي: رامات غان، بني براق، هرتزلية، العفولة، بات يام، ناتانيا، حولون، كفاربياليك، كفار نتير، كفار حطيم، عين حارود، بلفوريا، رامات ديفيد، تل موند، جنو سار، طيرة تسفي.

أما عن القرى العربية التي محيت وحلت المستوطنات محلها فهي:

خمس في قضاء صفد، ومثلها في قضاء طبرية، وأربعة في قضاء بيسان، وعشرة في قضاء الناصرة، وست في قضاء عكا، وست وعشرون في قضاء حيفا، وخمس في قضاء يافا. وبذلك يبلغ مجموع القرى التي محيت، إحدى وستون قرية.

نتائج واستخلاصات:

● لم يكن المشروع الصهيوني وليد الصدفة، كما لم يكن نتيجة لجهد اليهودوبراعتهم كما يخيل أو يحلو للكثيرين، بل كان نتيجة ظروف ذاتية وموضوعية تضافرت فأسفرت عن هذا المشروع، الاستعماري الاستيطاني.

● استندت الصهيونية ومن دار في فلكها ممن له مصلحة التقت مع مصالحها إلى التخطيط ببراعة، والتنظيم الفائق، مما ساعد على نجاح المشروع.

● لم يكن للمشروع الصهيوني الاستيطاني أن يلاقي كل هذا الدعم من قبل الغرب المسيحي الأوروبي، والأمريكي، لولا تجذر الفكر اليهودي التوراتي في نفوس المسيحيين وعقولهم،

نتيجة حركة الاصلاح الديني التي جمعت التوراة والانجيل في كتاب واحد أسمته الكتاب المقدس وقسمته إلى قسمين سمت الأول العهد القديم، والثاني العهد الجديد.

- تعود فكرة الوطن القومي اليهودي إلى زمن أبعد من القرن التاسع عشر فقبل ذلك طرح نابليون هذه الفكرة، كما سبق نابليون آخرون.
- لم يكن دور فرنسا ليقل عن دور بريطانيا في إقامة الوطن القومي اليهودي، إلا أن الظروف التي حطت من شأن فرنسا، ورفعت من شأن بريطانيا كقوة استعمارية مؤثرة، هي التي جعلت بريطانيا تتزعم المشروع وتكون لها اليد الطولى في السعي لتنفيذه.
- كان لتركيا دوراً هاماً بل ريادياً - وخلافا لما يشاع - في تأسيس المشروع الاستيطاني على أرض فلسطين.
- اشتركت أمريكا في دعم المشروع الصهيوني في وقت مبكر.
- استفادت الصهيونية من تجربة الاستيطان الصليبي، وهي ما فتئت تقوم بالأبحاث الاستراتيجية المستفيضة حول هذا الموضوع لتفادي النهاية التي وصل إليها الاستيطان الصليبي.
- استند المشروع الصهيوني في الأساس على الدعم الاستعماري الأوروبي ثم الأمريكي، لأنه الممثل للمصالح الاستعمارية والإمبريالية في المنطقة.
- استغلت الصهيونية كل ظرف ممكن من أجل تنفيذ مشروعها الاستيطاني.
- عملت الصهيونية بدأب ودون كلل أو ملل من أجل تنفيذ مشروعها ولم تثنها المحاولات الفاشلة الأولى عن المضي قدماً لتنفيذ مشروعها، مستفيدة من الأخطاء والعثرات والثغرات التي أدت إلى تعثر المحاولات الأولى.
- جندت الصهيونية كل الوسائل، المالية، والدعائية، والسياسية والمشاعر الدينية للوصول إلى هدفها.
- أقامت الأجهزة والمؤسسات اللازمة لتنفيذ مشروعها معتمدة على تخطيط مدروس بعناية، مما أسهم أو ساعد، على نجاح المشروع.
- لم يكن العرب واعين لما يخطط لهم، أو أنهم لم يدركوا أبعاد هذا المشروع وخطره عليهم. ويمكن القول أن بعضهم تآمر مع الاستعمار لتنفيذ المشروع الصهيوني.
- استندت الصهيونية إلى أساس ديني واهٍ باعتراف زعماء الصهاينة أنفسهم.

- لم يكن للمشروع الصهيوني أن ينجح ويزداد قوة ورسوخاً لولا استنكاف العرب عن مقاومته بالقدر الذي يستدعيه ذلك، وعدم إدراكهم لأبعاده.
- تبدأ مقاومة المشروع الصهيوني بالفهم الحقيقي لأبعاده الأسس التي استند إليها، والقوى المستفيدة منه والتي تقف وراءه.
- تبدأ محاربة المشروع الصهيوني بعملية غسل دماغ للشرق والغرب، وحيث تجذرت الأفكار التوراتية التي قامت عليها الدعوة الصهيونية.
- يرى البعض أن التعاون مع أوروبا التي تشكل المدى الحيوي لها ولمصالحها المشتركة معنا، هو البديل عن أمريكا التي تنحاز بشكل واضح وسافر للصهيونية وكيانها، وهي رؤيا غير سليمة ببساطة، فأوروبا حتى الآن لم تقم بأية خطوة تبين أنها تنوي الانتصار لمصالحها معنا، رغم مقدرتها على ذلك.
- يشكل المشروع الصهيوني خطراً يستهدف الأمة العربية، بل يتعداها، لذا، فإن مجابهة هذا الخطر تكمن أولاً وأخيراً بالتضامن العربي، وإن الطروحات العشوائية المحبطة، مثل توازن القوى، وما إليه، إن هي إلا أطروحات محبطة ومثبطة للهمم، فالعرب يمتلكون من أسباب القوة ما يكفي لصد المشروع الصهيوني.

الهوامش:

(١) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، الكتاب الأول، القاهرة، بيروت دار الشروق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦، ص ٢٨.

(٢) د. خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق وصداه، ١٩٠٨ - ١٩١٨**، مركز الأبحاث في م.ت.ف، بيروت، ١٩٧٣، ص ١.

(٣) د. جورجي كنعان، **الأصولية المسيحية في نصف الكرة الغربي**، بيروت، نيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص ١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٧) باور وماركس، **حول المسألة اليهودية**، ترجمة الياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، دون تاريخ المقدمة.

(٨) المصدر نفسه، المقدمة.

(٩) المصدر نفسه، المقدمة.

(١٠) اعتمدت أساساً على: عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية** ج ١، سلسلة «عالم المعرفة»، العدد ٦٠، كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٢، الكويت.

(١١) المصدر نفسه عن ماهلر، تاريخ اليهود في العصر الحديث، ص ٢٥.

(١٢) د. قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١١ - ١٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٤) د. أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والنشر، طبعة أولى، ١٩٨٤، ص ٣٧ - ٣٨.

(١٥) هيكل مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(١٦) المصدر نفسه ص ٤٠.

(١٧) د. أحمد داوود، مقدمة كتاب تاريخ سوريا القديم (تصحيح وتحرير)، دمشق ١٩٨٦.

(١٨) سليمان ناجي، زحف الطاعون المزمن، التحركات اليهودية عبر التاريخ، دمشق، دار النبراس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ١٣٩ - ١٤٧.

(١٩) جهاد صالح، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية، بيروت، دار الصداقة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، عن سعيد أمين، الثورة العربية الكبرى، ج ١، القاهرة، ص ٧٣.

(٢٠) المصدر نفسه عن: أحمد صدقي الدجاني، عبد الحميد في التاريخ (مخطوطة لم تنشر) ص ٩٨-٩٩، نقلاً عن وثيقة بالتركية في دار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب، عن بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧-١٩٤٨)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في م.ت.ف، بيروت ط١، ١٩٨١، ص١٣.

(٢١) المصدر نفسه، عن: أنيس صايغ، يوميات هرتزل، إصدار مركز الأبحاث في م.ت.ف. بيروت ١٩٦٨، ص ٣٥.

(٢٢) المصدر نفسه، عن: معبد الفروديت المقدس، وسكين الجزار التركي، دراسة، صحيفة اكتوبر اليمنية الديموقراطية العدد ٦٨٢١/ ١٩٨٦.

(٢٣) المصدر نفسه، عن:
Ben Halposn, The Idea Jewish, State. Massa-chuseuse, 1961, p 105

(٢٤) المصدر نفسه عن: د. محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، منشورات فلسطين المحتلة، حركة فتح الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨١، ص ١٩.

(٢٥) هيكل، مصدر سبق ذكره ص ٤٥.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٤٦.

(٢٧) د. جورجي كنعان، وثيقة الصهيونية في العهد القديم، دون بلد نشر، ودون دار نشر، الطبعة الأولى ١٩٧٧، ص٢٠.

(٢٨) عبد الوهاب المسيري، مصدر سبق ذكره، عن الفكرة الصهيونية، ص ٨٤.

(٢٩) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٣١) د. جورجي كنعان، مصدر سبق ذكره ص ٢٤.

(٣٢) استندت أساساً في هذا الفصل على، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، وزارة الدفاع اللبنانية بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ب يروت، الطبعة الأولى ١٩٧٣، ص ٥٣ - ٦٥.

(٣٣) المصدر نفسه، عن:
Adolf Bohm, Die zionistische Besvegung:

Die Besvegung bis lum Tode Theodos Hestseis, I, Teid, (Beslin: Wdt - Vasloge, (1920) p. 64.

(٣٤) د. أحمد داوود، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

(٣٥) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مصدر سبق ذكره عن دولة اليهود لهرتزل، ص ٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٣٧) د. قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠ - ١١.

(٣٨) القضية الفلسطينية و... مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٣٩) اريه ل. أفنيري، دعوى نزع الملكية، «الاستيطان اليهودي والعرب» (١٨٧٨ - ١٩٤٨) ص ١٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤١) د. قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩ - ٦٠.

(٤٢) أفنيري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩ - ٦٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ص ٦٦.

(٤٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٦٩.

(٤٦) مصطفى مراد الدباغ، الاستيطان اليهودي في ريف فلسطين، في العهدين العثماني والبريطاني ١٨٥٤ - ١٩٤٨، دراسات عربية، العدد ٥، آذار/ مارس ١٩٧٥، بيروت، ص ٣٠ - ٤١.

(٤٧) اعتمدت أساساً على القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢ - ١٤٢.

فلسفة الإستيطان: العنصرية والعنف

منى الأسعد

يعتبر الاستيطان الصهيوني، التعبير العملي للعقيدة الصهيونية، وعليه يتوقف خلق كيان الوطن القومي المزعوم لليهود في فلسطين. وبهذا فهو يختلف عن باقي أنواع الاستعمار، الذي يأتي، عادة، تعبيراً عن أيديولوجيا معينة، هدفه خدمة غاياتها ومطامعها.

ولأن الحركة الصهيونية، كحركة سياسية استعمارية، ربيبة الامبريالية، قد طرحت نفسها، منذ نشأتها، على أنها الحل الأوحد للمسألة اليهودية، وهي تعنى، أولاً وقبل كل شيء بضرورة نقل يهود العالم، إلى الوطن القومي المزعوم، فلسطين. لتأسيس دولة هناك. فإن ذلك الأمر يفترض، بالضرورة، ممارسة صنوف من الاضطهاد والعنف لمواجهة العرب الفلسطينيين، بقصد إبادتهم، أو دفعهم إلى الهجرة عن وطنهم، ليحل المهاجرون اليهود مكانهم.

إنطلاقاً من هذا يمكن القول، أن فلسفة الاستيطان قامت على أساس العنصرية والعنف، أو غطرسة القوة.

أولاً: العنصرية:

الصهيونية كما وصفها هرتزل: «فكرة استعمارية، مدينة بفكرها وقوتها وتحولها إلى حقيقة في الشرق الأوسط، إلى الامبريالية الغربية. والدولة الصهيونية ان هي الامتداد لهذه الامبريالية، وتتسم بكل صفاتها، إلا أنها جزء متميز عنها».

فحتى تتمكن الصهيونية من ممارسة دورها في تنفيذ المخطط الامبريالي، في الوطن العربي وفي وقت تلاقت مصالحها مع مصالح البرجوازية اليهودية الكبيرة، عمدت إلى خلق واعتناق عقيدة قائمة على مزج شبكة من الأساطير والرموز، المستوحاة من التراث الديني اليهودي،

وإكسائها رداءاً قومياً، بحيث أصبحت الرموز الدينية هي ذاتها الرموز القومية.

أ - اسطورة الشعب المختار: فكرة الشعب المختار، هي فكرة محورية في الديانة اليهودية، لكن بمرام وأهداف مختلفة عما هي عليه اليوم. فقد بيّن المفسرون أن الشعب المختار هو في نهاية الأمر - من نسل آدم أبي البشرية جمعاء - وأن الله - حسب التصور الديني اليهودي، هو رب الجميع، يبارك كل الشعوب. ويرسم النبي اشعيا في نبوءته صورة سلام عالمي يشمل «الأمم جمعاء»، حين يقول: «لا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب فيما بعد» (أشعيا ٥:٤) وسوف يشمل السلام الجميع، لأن الشعوب كافة أبناء الرب. «مباركة هي مصر شعبي، وآشور صنع يدي، واسرائيل ميراثي». (أشعيا ١٩ :٥). وتأسيساً على هذا فإن واجب اليهودي أن يحيا بسلام في «مدينة الأرض»، شأنه شأن جميع البشر. «انصل للرب من أجلها، لأنه في خيرها ستحيا أنت حياة طيبة»(١)

وغني عن القول، أن في هذا دعوة واضحة للسلام والاندماج مع سكان الأرض، بل ان الاندماج يصبح واجباً دينياً من هذا المنظور.

إلا أن كتبة التوراة عمدوا إلى تحريفها وتشويه نصوصها، بما يتفق ومصالحهم السياسية، إذ بات ثابتاً من خلال دراسة المكتشفات الأثرية، أن أخبار التوراة والتلمود، قام بجمعها وتدوينها بعض الكهنة والأحبار، في فترات زمنية متقطعة، وبلغات مختلفة، وأوطان مختلفة، استغرقت ما لا يقل عن مئتين وألف عام تقريباً، أي من القرن السابع قبل الميلاد، حتى القرن الخامس بعد الميلاد. إذ يعتقد أن سفر عاموس كان أقدم ما دون من أسفار التوراة؛ وكان ذلك حوالي القرن السابع قبل الميلاد، في حين أن آخر ما دون من مجموعة الشرائع اليهودية (التلمود)، الذي اكتسب صيغته النهائية، جاء في أوائل القرن السادس بعد الميلاد(٢).

كما أن المعلوم، أيضاً، أن واضعي «العهد القديم»، قد غرسوا فيه فكرة اعتبار اليهود «شعب الله المختار»، من خلال ممارسة رقابة كهنوتية صارمة، على كل ما ورد في ذلك الكتاب من أفكار لا تتفق وأهدافهم السياسية. ونزعتهم العنصرية، والتي تصر على أن الرب إلاههم قد اصطفاهم، وأعزهم عن باقي الأمم، لأن أتباع الرب «تكونون لي خاصتي من بين جميع الشعوب، مملكة كهنة، وأمة مقدسة» (سفر الخروج ١٩)؛ «تكونون لي قدسيين.. انا يهوه، الذي أميزكم عن بقية الشعوب» (سفر التكوين ٢٠)، «أنتم أولاد الرب إلاهكم... وقد اختار الرب لكي تكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب» (سفر التثنية ١٤).

ونحن لو طالعنا العهد القديم، لوجدنا تصوراً خاصاً لإله اسرائيل. فهو الإله الذي يقود شعبه ويناصره في المعارك، ويتحيز له، ويتصف بكثير من صفات الإنسان نفسه، مثل الحزن الغضب

والخداع. الأمر الذي يعطي للخالق، عز وجل بعداً قومياً، نسبياً، بخلاف كل الأديان السماوية الأخرى، التي تؤمن بإله مطلق، يعلو على الحياة والمادة.

هذا التداخل بين المطلق والنسبي، أدى إلى أن يصبح كل يهودي مخلص، في مصاف الأنبياء الأمر الذي ساهم في إضفاء صفة القداسة على التفاسير التي وضعها الحاخامات في التلمود، والتي فاقت أهميتها في بعض الأوقات، التوراة المكتوبة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، بات من واجب اليهودي الاستمرارية والبقاء، بغض النظر عن السبل.

وقبول الحاخام الصهيوني كوك «إن الله قد حل في الأمة، وبذا أصبحت إسرائيل مشبعة بروح الله، بروح الاسم المقدس»، ويضيف قائلاً: «إن روح إسرائيل وروح الله هما شيء واحد».[٣]

هذه الاسطورة التي تنطوي على تميز الذات اليهودية، تنطوي في الوقت نفسه، على التفوق والتعالي على بقية الشعوب، باعتبارهم درجة ثانية، فهم خارج دائرة القداسة، وليس ثمة ما يمنع من هدر حقوقهم، أو إبادتهم، في حال تعارضت مصالحهم مع مصالح «شعب الله المختار»، والتوراة الآن، حافلة بصورة القتل والإبادة والبطش، التي طالت حتى الحيوانات. لهذا يقول الرب لموسى: «إن شر الإنسان قد كثر في الأرض، فحزن الرب إنه عمل الإنسان في الأرض، وتأسف في قلبه، فقال الرب أمحو عن وجه الأرض الإنسان الذي خلقته... لأني حزنت أني عملتهم... وأما نوح فوجد نعمة في عيني الرب». (التكوين ٦/٢)وفي موضع آخر نجد: «وأقتل رجلاً وإمرأة، وطفلاً، ورضيعاً، وبقراً وغنماً، وجملاً، وحماراً» (سفر صموئيل الأول١٥) ثم يكلم الرب موسى قائلاً: «إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان، فتطردون كل سكان الأرض لأني قد أعطيتكم الأرض، لكي تملكوها... وإن لم تطردوا سكانها من أمامكم، يكون الذين تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم، ومناخس في جوانبكم» (سفر العدد ٣٣).

من هذه الأفكار، اشتقت الصهيونية أحد أهم ركائز عقيدتها، مستخدمة المقولات الدينية، أولاً كوسيلة لتقوية الشعور الجماعي عند اليهود وتجميعهم، وثانياً كأداة لدفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين. وثالثاً كمحاولة من قادة الصهيونية، إضفاء صبغة دينية على الحركة، تحبب جماهير اليهود فيها، وتظهرها كما لو كانت إمتداداً لليهودية. وهذا ما عبر عنه كلاتزلين حين قال: «إن الدين اليهودي يمكن أن يساهم في بلورة الروح القومية للشعب اليهودي»[٤].

كذلك فقد كان الحاخام شنير سون، واعياً لهذا التصور الصهيوني للدين اليهودي، بوصفه أداة ووسيلة معاً، حين أشار إلى «أن الصهاينة كانوا يرون في التوراة والوصايا العشر، مجرد وسائل ملائمة لتقوية الشعور الجماعي لدى اليهود»[٥].

د - الأمة اليهودية: ولّدت الصهيونية السياسية من إسطورة «الشعب المختار»، إسطورة ثانية هي من القوة بحيث غدت إحدى ركائز العقيدة الصهيونية، ألا وهي «إسطورة الأمة اليهودية العالمية»، التي تتطلع منذ ألفي سنة للعودة إلى صهيون، وبناء دولتها، وفي هذا يقول ثيودور هرتزل: «إن الفكرة القومية لليهود ليست تقليعة تاريخية. إنها برنامج للاستهلاك الداخلي والخارجي، فهي من الناحية الخارجية تتجلى في الكفاح الدؤوب من أجل بقائها، ومن الناحية الداخلية في توحيد يهود جميع البلدان بصرف النظر عن مستوياتهم الثقافية، وانتماءاتهم الحزبية».

تنافي هذه الاسطورة أي مفهوم علمي للأمة، لأن الأمة «هي نتاج تطور اجتماعي، وتاريخي، تنشأ نتيجة تطور للروابط الاقتصادية المتكونة، ولتحول الأسواق المحلية إلى أسواق وطنية موحدة، مكونة لغة واحدة، وأرضاً واحدة، وثقافة واحدة»،[٦] وجمع هذه المعطيات معدومة هنا، تماماً، بسبب عجز اليهود - عبر التاريخ - عن امتلاكهم لغة واحدة، أو تاريخ واحد، أو أرضاً واحدة. أما وحدة الدين فهذه قضية نسبية، لأن الدين لم يكن يوماً، من ميزات الأمة، فمواطنو أمة واحدة، في بلد واحد، يمكن أن ينتمون - وهم عادة ينتمون - إلى مختلف المذاهب الدينية.[٧]

وبالرجوع إلى المعطيات العلمية - نجد أن مجمل ما حصل في حياة ومصير الشعب اليهودي القديم، مماثل، إلى حد ما، لطبيعة قيام وتطور دول عهد العبودية، حيث كانت الحروب من أجل السلب والاستيلاء على الأرض والعبيد، سبباً في تبدل الدول وتعاقبها، ودافعاً لاختلاط الأقوام بعضها ببعض.

وفي عهد الرومان، كان اليهود موزعين في أنحاء الامبراطورية، وكان ثمة اتجاهان: اتجاه ضعيف يدعو للاندماج والتكيف مع الواقع المعاش. واتجاه آخر قوي، يدعو إلى الانعزال عن السكان الأصليين، متأثراً بعوامل خارجية قسرية، كإسكان اليهود في «الغيتوات»، مثلاً، أو عن طريق سعي الأوساط الدينية اليهودية المتشددة، للإنعزال حرصاً على «شعب الله المختار».

فيما بعد، أدى انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية في اوروبا، عامة إلى تحطيم جدران «الغيتو» اليهودية، ومنح جماهير اليهود حقوقاً سياسية وديمقراطية، وفتح الطريق، واسعة، أمام اندماجهم بالكامل في المجتمعات التي يعيشون فيها، حتى أصبحوا جزءاً من ثقافتها ولغتها.

وكان لتطور الرأسمالية، وظهور الامبريالية، وسيادة الفكر القومي المتطرف ان عجلا بانضاج الحركة الصهيونية الاستعمارية، ودفعها إلى مسرح الحياة السياسية.

على ذلك تكون مقولة «الأمة اليهودية العالمية» مقولة غير علمية، وغير واقعية، أيضاً. وقد

انعكس هذا، واضحاً في محاولة هرتزل تعريف الأمة، حيث قال: «الأمة – في رأيي – هي مجموعة من الناس تكونت تاريخياً واكتسبت سمات مميزة بفعل الحياة المشتركة، وحافظت على وجودها ككل موحد، بفضل وجود العدو!..»[8]

إن هرتزل يشترط لوجود الأمة شرطين أساسيين هما:

• الحياة المشتركة.

• وجود العدو.

أي أنه بزوال العدو، وزوال الحياة المشتركة تزول الأمة. ووفقاً لهذا التعريف فإن اليهود هم فاقدون لهذا الشرط، إذ حسب رأي اغريبا، الذي أعلنه قبل سقوط القدس: «لا يوجد شعب في العالم إلا ويحتوي ذرات من شعبنا»، أما شرط وجود العدو، فهو الشرط الذي استندت إليه الصهيونية لتنفيذ مخططاتها. وهو شرط اللاسامية. وسنتناوله فيما بعد، بالتفصيل.

جـ – الحنين إلى أرض المعياد: كان من دوافع اعتبار فلسطين، موقعاً للاستيطان «قوة الاسطورة»، أي الاسم في حد ذاته، ففلسطين هي «صرخة عظيمة تجمّع اليهود»[9]، وفلسطين بعد احتلالها، وطرد سكانها العرب منها، تصبح اسرائيل. هذا ما أدركه عدد من المفكرين الصهاينة، حتى قبل ظهور الصهيونية السياسية، على يد ثيودور هرتزل. ومن هؤلاء يهوذا الغالي، وزخي هيرش كاليشه، وهس... وغيرهم. وقد عمل هؤلاء جميعاً للتبشير بضرورة العودة إلى فلسطين، وإن حدود اسرائيل، في المستقبل، ستكون كما رسمها «سفر دياريم»، «سوف تمتد حدود أرض اسرائيل وتصعد في جميع الجهات، ومن المقدر لأبواب القدس أن تصل إلى دمشق، وسوف يأتي الدياسبورا لتنصب خيامها في الوسط» (سفر دياريم ١٤).

فيما بعد، غدت اسطورة أرض المعياد، جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الصهيونية، بعدما نقل قادتها، مدلولات هذه الاسطورة الدينية من مجالها الديني، إلى المجال السياسي، مع محافظتهم، على هالة القداسة المحيطة بها. فغدت قداسة الأرض استمراراً لقداسة الله، المتمثل في «شعبه المختار» بمعنى آخر إذا اجتمعت التوراة، وأمة التوراة، فلا بد من أن تكون معها، أيضاً، أرض التوراة، لتكتمل العناصر الثلاثة التي تشكل اسرائيل. وهي (الشعب – التوراة – الأرض) الله.

وقد عبر الحاخام الصهيوني كوك، عن هذا المزج بين المطلق والمقدس والنسبي، وتداخلهما، خير تعبير، حين قال: «ليست أرض اسرائيل منفصلة عن روح الشعب اليهودي، إنها جزء من وجودنا القومي، ومرتبطة بحياتنا ذاتها، وبكياننا الداخلي، ارتباطاً عضوياً... إن ما تعنيه اسرائيل يمكن فهمه، فقط، من خلال روح الرب المنتشرة في شعبنا كله»[10]

فالارتباط بين الله «وشعبه المختار» وأرضه، ارتباطاً لا فكاك منه. بحيث أصبح من واجب

كل يهودي، الديني والقومي – العودة إلى فلسطين، وتطهيرها من سكانها الأصليين.

يحاول بن غوريون، التأكيد على ضرورة العودة باعتبارها «العودة الثالثة»، بعد الشتات الجبري الذي تعرض إليه اليهود فيقول: بأن يهود العالم الحديث «هم ورثة مباشرون لقبائل اسرائيل القديمة، وما حكومة اسرائيل الحالية في فلسطين، إلا كومنولث اليهود الثالث (فالكومنولث الأول هو الذي حطمه الآشوريون عام ٧٢١ ق.م، والثاني هو الذي حطمه الرومان عام ٧٠م، وما الاستيطان الصهيوني سوى العودة الثالثة إلى صهيون»[11]

ذلك بالرغم من تأكيد المؤرخين، بأن أسباب الشتات اليهودي، لم تكن بالأساس، أسباباً سياسية، أو دينية، بل هي أسباب اقتصادية جغرافية. فالشتات اليهودي لم يبدأ بسقوط أورشليم على يد نبوخذ نصر، أو على يد الرومان، إنما بدأ قبل هذا التاريخ بكثير. فهذا المؤرخ أ.روبن يؤكد: «أن أكثر من ثلاثة أرباع اليهود كانوا يسكنون خارج فلسطين قبل سقوط القدس، بمدة طويلة، وقد كانوا مبعثرين في أنحاء الامبراطورية الاغريقية، ثم الرومانية، ولم يكن لهؤلاء إلا اهتمام ثانوني جداً بالمملكة اليهودية في فلسطين، ولم يكن ارتباطهم بالوطن الأم، ليظهر إلا أثناء الحج إلى القدس، الذي كان يلعب دوراً شبيهاً بدور مكة بالنسبة للمسلمين»[12]

إن التفسير الذي يقدمه ابراهام ليون، يؤكد أن مسألة الحنين إلى أرض الميعاد، أو صهيون، لم تكن سوى من نسج خيال كتبة التوراة، بدليل عدم رغبة اليهود الذين سباهم نبوخذ نصر، بالعودة إلى فلسطين، عندما سمح لهم الامبراطور الفارسي «كورش» بهذه العودة، سنة ٥٣٨ق.م. وهذا «ناتان اوسبل»، يؤكد أن الأسرى اليهود الذين نقلهم نبوخذ نصر إلى بابل سنة ٥٨٦ ق.م، وجدوا في أرض أبيهم طوائف يهودية كبيرة، وعميقة الجذور «نشأت في القرن الثامن قبل الميلاد. ويمكن أن نفترض أن القادمين الجدد زادوا عدد هذه الطوائف، وحين عاد المنفيون من بابل إلى القدس، بعد قرن من الزمن، كان مدهشاً أن نرى – حسب أقوال عزرا وحميا – لا أكثر من ٦٠ ألفاً، يعودون فقط، وبديهي أن أكثرية المنفيين اختارت أن تبقى في بابل»[13]

وهذا طبيعي، حيث أن بابل كانت، في تلك الحقبة، في أوج ازدهارها الاقتصادي، في حين كانت مملكة يهودا ذات الجبال الجرداء تعاني الاضطرابات والانقسامات.

حقيقة الأمر أن قادة الامبريالية العالمية، ونتيجة ادراكهم لأهمية الصهيونية في تنفيذ مخططاتهم في المنطقة، عملوا على تسخير جميع وسائل إعلامهم ودعاياتهم، للتأثير على الوجدان اليهودي، واقناع اليهود بالعودة إلى «أرض الميعاد» لتأسيس الدولة اليهودية هناك والتي ستحل مشكلة اليهود في العالم، مع أنهم لم يروا في الفكرة أكثر من ركيزة من ركائز عقيدتهم،

وأن التأكيد عليها سيساهم في إنجاح مشروعهم باستيطان واستثمار فلسطين، ذات الموقع المتميز، والمناخ المناسب ليهود عاشوا في أصقاع مختلفة من العالم.

ولمزيد من الاقناع عمد قادة الحركة الصهيونية، إلى تبني أفكار وطروحات المفكرين الفاشيين اليهود، ليعوزوا من خلالها، دعائم عقيدتهم العنصرية الارهابية.

ثانياً: العنف في الفكر الصهيوني:

لم يكن العنف وافداً على تاريخ اليهود، فصفحات العهد القديم تفيض بصور القتل والعنف، أثناء وصفها لحرب العبرانيين مع الكنعانيين وغيرهم من الشعوب. كذلك ما جاء على لسان المؤرخين من لجوء قادة اليهود وزعمائهم إلى العنف والقتل، في مواجهة اليهود، أنفسهم.

ففي وصف كتبه المؤرخ فلافيوس جوزيفوس - القائد العسكري اليهودي الذي اشترك في محاربة الرومان في ثورة السبعين قبل الميلاد، ثم انضم إلى المنتصرين بعد هزيمة الثائرين - لفترة الكاهن الأعظم أو «الحاكم بأمره» الكسندر نياي، يقول: «إن هذا الحاكم، في ثورة غضب، ذبح ستة آلاف يهودي، لأن بعضهم قذفه بالحمضيات، احتجاجاً على تصرفاته، وأضاف، إن تصرفات هذا الكاهن الأعظم جرّت إلى تمرد مسلح، أدى إلى إعدام الكسندر نياي، وقتل الآلاف وارتكاب أعظم الأعمال البربرية، كما تم صلب ثمانمائة منهم، وذبح أطفالهم ونساءهم أمام أعينهم وهم لا يزالون أحياء.[١٤]

هذا القتل والعنف لم يكن له ما يبرره إلا خلق الرهبة والخوف في نفوس اليهود، ودفعهم إلى الطاعة العمياء للقادة. وقد تعدت صنوف العنف فطالت العنف الفكري، من خلال إجهاض كل محاولة للانعتاق، والتحرر من الشعور بالعداء للمجتمعات الأخرى. ويذكر برنار دلازار، أنه في القرن الثاني عشر، حوربت كافة الجهود التي بذلها «ميمون»، أكبر فيلسوف يهودي عبر العصور، الهادفة إلى توفير الانسجام بين الإيمان والمنطق، وقد وقف في وجهها المتزمتون. حتى أن مؤلفه الكبير «دليل التائهين»، قد أعطي للدومنيكان، من قبل التلموديين، وفي عام ١٢٣٢، أصدر الحاخام «سالمون» في «مونبلية» قراراً بالحرمان على كل من يقرأ هذا الكتاب، كما استصدر حكماً بحرق كافة نسخه.

وكان التلموديون يسعون إلى حصر مطالعات اليهود بكتب الشريعة، فقط، وفي نهاية القرن، وبمبادرة من الحاخام «آشر بن يحيل»، أصدر مجلس الحاخاميين - المؤلف من ثلاثين عضواً - بعد اجتماع برشلونه، برئاسة «ابن ادريت» قراراً بالحرمان من الحقوق الدينية، لكل من يطالع أي كتاب عدا التوراة والتلمود، ولم يبلغ الخامسة والعشرين. أي بعد أن يكون تكوينهم الفكري قد

اقترب من الكمال.

كما جرت محاولات لاغتيال «سبينوزا»، وفي القرن الثامن عشر هوجم «مندلسون» بسبب نقله التوراة إلى اللغة الألمانية، لرغبة الحاخاميين باحتكار صلاحية تفسير النصوص، حسب أهوائهم - وعدم إفساح المجال للشعب للتعامل مع التوراة، لذلك أصدروا قراراً بالحرمان لكل من يطالع هذه الترجمة.[١٥]

شيئاً فشيئاً بدأ العنف يترسخ في الوجدان اليهودي ليتحول فيما بعد، إلى طقس ديني، لا بد من ممارسته لاثبات أحقية اليهودي بيهوديته، حتى أنه عام ١٧٩٩، أي قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، بحوالي مائة عام، وبعد دعوة نابليون اليهود، للانضواء تحت رايته، من أجل «إقامة القدس القديمة»، وجه أرون ليفي، الحاخام الأكبر للقدس، نداءً إلى جميع «اليهود القادرين على حمل السلاح فليأتوا إلى فلسطين»، وذلك «لإعادة بناء أسوار المدينة اليتيمة - القدس - وبناء معبد للرب».[١٦]

لا يخفى على أحد ما تنطوي عليه هذه الدعوة، من التدجج بالسلاح، والتشبث بالعنف لتحقيق الهدف، فالسلاح والعنف هما الطريق القصير إلى فلسطين. وكان يمكن لهذه الدعوة أو لغيرها، أن يكتب لها النجاح لو أن الظروف الدولية، ساهمت بنفس القدر الذي دعمت فيه مشروع هرتزل، حيث أن وصول الرأسمالية الغربية إلى مرحلة الامبريالية وإقامتها المزيد من المستعمرات، اقترن بضغوط قوية على الفئات الوسطى في الأقطار الاستعمارية، وبضمنها الفئات الوسطى اليهودية هناك، مما جعل الاخيرة تحث الخطى لاقتناص حل لأزمتها هذه، حيث وجدته في العودة إلى «أرض الميعاد»، التي لا تعني لزعماء الصهاينة إلا ممراً للسوق التي يطمحون إلى فتحها في الوطن العربي.

وقد تقاطع هذا الحل مع الأغراض الاستعمارية في المنطقة، الهادفة إلى فصل الجزء الآسيوي من الوطن العربي عن الجزء الافريقي منه؛ وحراسة خطوط المواصلات بين الشرق الأقصى وأوروبا، وحماية المصالح الاستعمارية في الشرق. لذا كان طبيعياً أن تولد الحركة الصهيونية السياسية في ذروة الظاهرة الامبريالية. وان تحمل كل تشوهاتها وأن تمارس أبشع أساليبها.

وقد استطاع زعماء الحركة استغلال ظاهرة العنف عند اليهود، وتوظيفها لخدمة أهداف الحركة، فدعا اسرائيل زنكويل، اليهود للتوجه إلى فلسطين لأنها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، لاغياً بذلك شعب بكامله، بحضارته وعراقته، بل ونافياً وجود أي مجتمع انساني فيها.

أوضح المفكر الصهيوني كلاتزكس، بجرأة وذكاء هدف الصهيونية السياسية قائلاً: «إن الشيء الجديد الذي طرقته الصهيونية هو تعريفها الجغرافي للقومية اليهودية. وأردف أن

الصهيونية لا تسعى لإقامة مركز للقيم الروحية للدين اليهودي. إن احتلال فلسطين، وإقامة دولة فيها هو غاية في حد ذاته».[١٧]

وبالتالي، فإن هذا البلد، فلسطين، الذي هو محط أنظار الصهاينة، يجب أن يخلى من سكانه، بأي طريقة كانت، ليتسنى للمخطط الصهيوني النجاح والاستمرار. فتجميع أناس وإسكانهم يعني تهجير آخرين أو إبادتهم.

وجد هرتزل والمفكرون الصهاينة ضالتهم، في النظريات الشوفينية التي سادت أوروبا، في القرن التاسع عشر، ومنها صاغوا مبادئ فلسفتهم، المتمثلة في العداء للسامية، التي تمجد «شعب الله المختار» المتميز عن باقي شعوب الأرض. واعتبار أن هذا التميز هو سبب اضطهاد شعوب الأرض، الأبدي لليهود. فنجد ليوبنسكر يقول: «إن اليهودية والعداء لليهود يسيران جنباً إلى جنب عبر التاريخ منذ قرون عديدة، فاليهود هم شعب الله المختار بسبب الحقد الأبدي للبشرية».[١٨]

رغم معرفة رجالات الحركة الصهيونية، بأن العداء للسامية، وان تكن قد وجدت في فترات زمنية متقطعة، إلا أن الأساس الحقيقي لهذه الظاهرة، لم يكن يوماً، الصراع الديني أو القومي. إنما الصراع الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن الصهيونية كحركة سياسية، عليها خلق شعب ودولة، وجدت في هذه المقولة استراتيجية لها. الهدف منه لحمة اليهود وتوجيه الروح العدوانية لديهم، ضد شعب فلسطين، وكثيراً ما وصفت الأدبيات الصهيونية، الأغيار بأنهم ذئاب، قتلة، متربصون باليهود، معادون أزليون للسامية، فكانت الحركة بذلك، أكثر «لا سامية» من بين كل أعداء السامية في العالم، وعلى ذلك فإن هرتزل لا يرى في العداء للسامية شراً يجب مقاومته، بل يرحب به، ويعتبره هبة من السماء منّ الله بها على اليهود. لأن العداء والضغط والاضطهاد تولد وحدة بين عموم الشعب. فقال: «وكذلك الأمر مع اللاسامية، ربما كانت عناية إلهية لأنها تجبرنا أن نتخلى عن الرتب، ونتحد تحت الضغط، وتجعلنا بسبب اتحادنا أحراراً».[١٩]

بهذا القول يحاول هرتزل إقناع الجماهير اليهودية، بأن هذا الاضطهاد الأبدي لهم، سيستمر مادام اليهود في الوجود، لذا لا بد لليهود من التوحد والتجمع وخلق «وطن قومي لهم»، فيه يشكلون الدولة القوية القادرة على مواجهة هذا العداء. بهذا التبرير خلق هرتزل «القوة الدافعة» لدى اليهود للهجرة إلى «أرض الميعاد»، وخلق الباعث لدى الحكومات الأوروبية الشوفينية للتخلص من فقراء اليهود لديها، بتصديرهم إلى فلسطين، موضحاً ذلك بقوله: «لن تحتاج الحركة إلى بذل جهود ضخمة من أجل دفعها إلى الأمام، إذ سيقدم المعادون للسامية، القوة الدافعة اللازمة لذلك، ما عليهم إلا أن يقوموا بما كانوا يقومون به في الماضي، كي يولدوا الرغبة

في الهجرة، حيث لم تكن موجودة في السابق، وتعزيزها حيث كانت موجودة، أصلاً».[٢٠]

ولتنفيذ هذا المشروع لم يكن ثمة ما يمنع، من ارتكاب بعض المجازر، وأعمال التنكيل والاضطهاد، ضد اليهود في أماكن تواجدهم، طالما ستدفع بهم إلى فلسطين، فبدأت تحالفات القيادة الصهيونية مع النازية في ألمانيا، والفاشية في ايطاليا، وحكومة القيصر في روسيا.

يشكل كتاب ثيودر هرتزل «دولة اليهود»، أحد أهم الأدلة لاعتماد الصهيونية على العنف. إذ يقول فيه رداً على فلسفة بعض المفكرين المعتدلين الداعين إلى نبذ العنف، ورفض نهج الصهاينة: «إن الإنسان مهما بلغ من الثراء والقوة غير قادر وحده على اقتلاع شعب من أرضه، الفكرة وحدها تستطيع أن تفعل ذلك.. وفكرة الدولة تمتلك بالتأكيد هذه القوة».[٢١]

وفي موضع آخر نجده يقول: «إنّ المعادين للسامية سيكونون أكثر الأصدقاء الذين يمكننا الاعتماد عليهم، وستكون أول الدول المعادية للسامية حليفة لنا».[٢٢]

ودعا هذا الرمز الصهيوني البارز، إلى «حمل السلاح ضد بحر من المشاكل – التي ستثيرها محاولات بناء الدولة – وبالتصدي لها يمكن انهاؤها». وقد كان محقاً في نبوءته حول المقاومة العاتية لمشروعه الاستيطاني من قبل الجماهير العربية الفلسطينية، ولهذا كان من الضروري توجيه اتباعه إلى العنف، فقام بوضع سيناريو، تحت اسم «الخطة» يحدد فيها ما يمكن أن يؤول إليه الوضع في فلسطين. فيقول: «فلنفترض على سبيل المثال، أننا اجبرنا على أن نخلي بلداً من الوحوش، يجب علينا أن لا نقوم بهذا العمل وفقاً لاسلوب الأوروبيين في القرن الخامس عشر، كأن نأخذ الرمح، ونذهب كل على حدة للبحث عن الدببة، يجب علينا تأليف حملة صيد كبيرة، ومن ثم نجمع الحيوانات كلها معاً، ونلقي في وسطها القنابل المميتة».[٢٣]

يكشف هذا السيناريو عن رؤية هرتزل للعنف، وعن ضرورة استخدامه للوصول إلى الهدف، كما يكشف عن نظرة عنصرية، لا ترى في مجتمع فلسطين، سوى الوحوش وعلى اليهود إخلاء البلاد منهم. وهذا ما نُفذ فعلاً من قبل الفرق العسكرية الصهيونية، في دير ياسين وغيرها من قرى فلسطين.

ولأن العنف عند هرتزل، وسيلة لبلوغ غاية، فهو موجه، أيضاً، ضد كل من تؤول له نفسه ألا يكون مع هرتزل في مشروعه. فيقول: «هنيئاً لليهود الذين سيأتون معنا، وويل للذين يسمحون لأنفسهم أن يخرجوا بتأثير المجادلات الهدامة». وفي موضع آخر يقول: «لا تستطيعون إلا أن تكونوا أصدقاء لي، أو أعداء، لا يمكن بعد الآن أن تكونوا بين بين».[٢٤]

وبهذا فهو يطلب من اليهود، أن يحزموا أمرهم، ويتوجهوا إلى فلسطين، لأن إنجاح مشروعه الاستيطاني يحتاج إلى المادة البشرية، القادرة على تعزيز الاستعمار، وتنفذ مراحل خططه، التي

سيحولها إلى قوة يخشى جانبها، على الأقل داخل فلسطين، فيقول: «في مدى عشرين سنة.. يجب أن أدرب الشباب ليكونوا جنوداً. وسيكونون جيشاً محترفاً القوة.. سأعلمهم جميعاً أن يكونوا أحراراً، أقوياء ومستعدين أن يتطوعوا للخدمة عند الحاجة...».[٢٥]

حاول عدد من الفلاسفة المعتدلين الوقوف بوجه الدعوة إلى العنف، على اعتبار أنها تنطوي على خروج عن تعاليم الديانة اليهودية الحقة، فكان آحادوها عام واحداً من أكثر المؤمنين بضرورة عودة اليهود إلى فلسطين، لتتحول إلى «مركز إشعاع للروح اليهودية الخيرة». إلا أنه كثيراً ما أبدى استياءه الشديد، من سلوك اليهود فلسطين. «ماذا يفعل اخواننا المهاجرون في فلسطين؟ لقد كانوا عبيداً في بلاد الدياسبورا، وفجأة وجدوا أنفسهم وسط حرية لا راع لها، لقد ولد هذا التحول المفاجئ في نفوسهم ميلاً إلى الاستبداد، كما تكون الحال عندما يصبح العبد سيداً. انهم يعاملون العرب بروح العداء والشراسة، ويهينون حقوقهم، بصورة معوجة، وغير معقولة ثم يوجهون لهم الاهانات دون أي مبرر كاف، ويتفاخرون بتلك الأعمال، فوق كل ذلك، وليس هناك بيننا من يقف في وجه هذا الاتجاه الخسيس الخطير في آن احد».[٢٦] رغم تلاقي هذه الدعوة مع دعوات أخرى، إلا أنها كانت من الضعف، بحيث لم تستطع الصمود أمام مقولات العنف العدائية، إلى إعادة خلق وبناء الشخصية اليهودية، القوية، العظيمة، المقاتلة الصلبة، مثلها مثل شخصية «يهوه»، فها هو ماركس نوردو، وهو من أهم مساعدي ومؤيدي هرتزل، يقول: «إن اليهودي خلال ١٨ قرناً، من النفي، أصبح مترهل العضلات لذلك اقترح، أن يقلع عن قهر جسده، وأن يعمل على تنمية قواه الجسدية، وعضلاته، اسوة بذلك البطل بركوخيا...».[٢٧]

أما جوزيف بيرديشفسكي (١٨٦٥ – ١٩٢١) فيقول وقد دفع به حب العنف، والتعطش للدماء، إلى «اقتراح إعادة كتابة التاريخ اليهودي، بعد إلغاء ذكر الكثير من الأنبياء العبرانيين، وخط طويل من الحاخامات، ورجال الدين في الألفي سنة الماضية، الذين لم يكونوا أكثر من حفاري قبور، ومفسدين»، وأضاف مبدأ استغرابه من قول حكماء اسرائيل «إن السيف والكتاب انزلا من السماء سوية فكل منهما يلغي الآخر، خاصة وأن الفترة التي يعيشها الشعب اليهودي هي فترة بناء، وتحتاج لكل الجهود. وفي مثل هذه الفترات تعيش الأمم والأفراد بالسيف وليس بالكتاب. ان السيف ليس شيئاً مجرداً، أو بعيداً عن الحياة، انه تجسيد مادي للحياة، في انقى معانيها، أما الكتاب فليس كذلك».[٢٨]

كذلك، فقد انتقد بيرديسفسكي، ما جاء في التلمود، «بأن الإنسان يجب ألا يحمل معه يوم السبت سيفاً ولا قوساً»، وقال: «إن مسحة من الحيوية توفرت في الحاخام اليعازر الذي سمح بحمل السيف والقوس يوم السبت لأنهما زينة الإنسان..».[٢٩]

ولم يكن جابوتنسكي (١٨٨٠-١٩٤٠)، أقل إيماناً باليهودي الخالص، السوبرمان، وبالدولة اليهودية العالمية، ممن سبقوه. بل يمكن القول، أنه كان أكثر قسوة وشراسة منهم، حتى بات يطلق عليه «فيلسوف العنف والارهاب في الحركة الصهيونية»، وقد عبرت سياسته عن ميكافيللية صهيونية حين قال: «لا يمكن أن توجد قوانين صاحلة، إلا حينما توجد أسلحة قوية، وحيثما توجد أسلحة قوية توجد قوانين صالحة».

وهو بهذا يرى بأن عصر الأخلاقيات، والحقوق الانسانية، والحريات الفردية، عصر مضى، ولا يجوز أن يعود، وأن السائد الآن، هو عصر جديد يعتمد القوة والبطش، لتأكيد وجوده، الذي لن ينتعش إلا في ظل الحيوية الجسدية.

وتجسيداً لأفكاره هذه، فقد عمد إلى تنظيم قوة دفاعية في القدس، إثر صدامات ١٩٢٠، بين اليهود والعرب، كما أنشأ «الفيلق اليهودي» التابع للجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى، وأشرف عليه.

وإضافة إلى ذلك، قام بوضع خطة تقضي بتهجير / ٤٠/ ألف عربي فلسطيني، من فلسطين، في السنة الواحدة، ولمدة ٢٥ سنة . مما يعني سيادة العنصر اليهودي خلال فترة زمنية قصيرة.

كان جابوتنسكي يرفض الحياد، ويرد بعنف على أقوال دعاة السلام والمعتدلين، من المفكرين اليهود، فكثيراً ما رد «كن أخي وإلا قتلتك». فالعرب أعداؤه، ولا يمكن أن يكونوا غير ذلك، لأنهم لن يسلموا بفلسطين، ولن يسامحوا اليهود لإبادتهم الشعب الفلسطيني، وأنه: «لا يمكن التفكير أبداً في التوصل إلى اتفاق ودي بيننا وبين عرب أرض اسرائيل (فلسطين) لا الآن ولا في المستقبل القريب... ومن المستحيل، تماماً، أن نحصل على موافقتهم الإرادية، حتى تحول فلسطين إلى ذات غلبة يهودية».[٣٠] ولن يتم هذا، وفق منظوره، «إلا عبر استخدام القوة والخوذة الحديدية، والجيش الحديدي الذي لن يستطيع السكان المحليون اختراقه». منسجماً بذلك مع دعوات زنكويل، الذي يرى بأن «على الصهيونيين أن يكونوا على استعداد لطردهم من الأرض بقوة السيف، مثلما فعل أجدادنا ضد القبائل التي عاشت فيها».[٣١]

ونلمس عند زعيم الصهاينة المعتدلين، حاييم وايزمن، محاولة لتبرير عنف الصهاينة، فيكتب في مذكراته «التجربة والخطأ» «يمكن للانسان أن يلمس هنا وهناك تحليلاً للأخلاقية الصهيونية التقليدية، ويلمس بدلاً منها مسحة من الروح العسكرية، وارتماء في أحضانها. بل وأكثر من ذلك، لجوءاً إلى العنف والارهاب، واستعداداً للتعاون مع الشر كقوة لها فوائدها في تحقيق الوطن القومي اليهودي».(٣٢)

في معرض التعليق على هذا الكلام، رد الأستاذ هانز كوهين، وهو يهودي «إن الشر لم يكن هنا وهناك فقط، وإنما كان يغرس جذوره بسرعة في كل مكان حتى مكّن، من قيام الدولة، من خلال الحرب، تماماً، كما قامت اسبارطة وبروسيا. وكما بهاتين الدولتين، اعتمدت اسرائيل في وجودها إلى القوة العسكرية وحدها.(٣٣)

ثم جاء بن غوريون ليكمل ما بدأ به سابقوه فقال: «إن الوضع في فلسطين لا يمكن أن يسوى إلا بالقوة العسكرية، الحرب حرب، وبالتالي فإن عودة العرب إلى يافا ليس ظلماً وإنما خطيئة كبرى». وبن غوريون صاحب مقولة «إن اسرائيل لا يمكن أن تعيش إلا بالقوة والسلاح». وهو المسؤول عن إنشاء القوة العسكرية الصهيونية، «هشومير»، أو «الحارس» التي جعل شعارها «بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم يهودا». معتبراً أن اليهودي ذو الشخصية المحاربة، المتعطشة للحرب، لا يزال مؤمناً بأن «موسى أعظم أنبيائنا هو أول قائد عسكري في تاريخ أمتنا».(٣٤) وكثيراً ما كان بن غوريون يردد: «حدد هدفك وأعلن عن حاجتك، وقل ما تريد، وبعد ذلك ادرس العقبات. يجب أن تخضع العقبات للهدف، ولا يمكن بأي حال ترك الهدف من أجل الصعوبات التي تعترض تحقيقه». وبالتالي، فكل السبل، وكل الوسائل مهما كانت نبيلة أو دنيئة، يجب أن توصل اليهودي حسب رأي بن غوريون إلى هدفه.

مناحيم بيغن - التلميذ الوفي في مدرسة جابوتنسكي، ووريثه في قيادة منظمة الأرغون، يؤكد، أيضاً على أهمية العنف في التاريخ، إذ يقول في كتابه «الثورة»: «من الدم والنار والدموع سيخرج نوع جديد من الرجال. نموذج غير معروف، البتة للعالم، في الألف والثماني من السنين الماضية: اليهودي المحارب أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نقوم بالهجوم بالدم والعرق سينشأ جيل متكبر كريم قوي».(٣٥)

ويلخص فلسفته في العنف، على النحو الديكارتي التالي: «أنا أحارب إذاً أنا موجود» ويضيف «أنا أفكر إذاً أنا موجود، فكرة عميقة جداً، غير أن هناك، أحياناً، في تاريخ الشعوب لا يكفي التفكير لإثبات وجودها فقد يفكر شعب ثم يتحول أبناؤه بأفكارهم - بالرغم منها - إلى قطيع من العبيد...»(٣٦).

وبهذا، فهو يؤكد أن العقيدة الصهيونية، الموبوءة بالتعصب والتفوق وإلغاء الآخر، لن تقوم لها قائمة إلا عن طريق العنف. وقد نفذ الصهاينة اليهود في فلسطين هذه التعاليم بدقة، من خلال فرق عسكرية على درجة عالية من الشراسة والإرهاب قامت بحرق البيوت العربية وسكانها العرب بداخلها، وأحياناً قاموا ببقر بطون الحوامل قبل قتلهن، أو اغتصاب الفتيات وقتل الأطفال أمام أهاليهم كل هذا وصولاً إلى المجازر والمذابح الجماعية، التي ذهب ضحيتها المئات من

المواطنين العرب.

أثارت هذه الممارسات سخط وامتعاض البعض من اليهود الصهاينة، أمثال هربرت صموئيل - أول مندوب سامي لبريطانيا - فكتب يقول: إن الشعب اليهودي قد فاخر، دائماً، بالأعمال الطيبة، وآيات التفوق التي أنجزها وظفر بها الشعب، وبعدد العلماء والكتاب والموسيقيين والفلاسفة، والساسة الذين خرجوا من صفوف اليهود. واليوم وجدت في صفوف هذا الشعب، نفسه، طائفة من السفاحين تنكروا في ثياب مزيفة للجند ورجال الشرطة، قد أخذوا يلقون القنابل خبط عشواء، وينسفون القطارات...».(٣٧)

إلا أن الرد كان سريعاً، وجاء على لسان المفكر الصهيوني، آرثر كوستلر، الذي رأى أن «أي نجاح يحتاج إلى تضحيات، ربما تصل حد الدم. لكن ما يبقى هو النجاح. فالعنف جزء لا يتجزأ من الفكر الصهيوني، وسبيل لا بد منه لتحقيق الأهداف الكبرى - في إقامة الوطن القومي لليهود-» ويضيف «إن جلاء العرب من فلسطين، واحلال اليهود محله يتطلب خطوتين: «الأولى: هي اننا يجب أن ندرك بوضوح أن درجة معينة من العنف ضرورية جداً للتقدم الانساني فبدون تهديم الباستيل ما كان إعلان حقوق الانسان. وهكذا فكلما زاد اهتمام الانسان بالقيم الأخلاقية والروحية، كان عليه أن يحذر من الوهن والضعف.

أما الخطوة الثانية وهي الأهم: فهي ادراكنا أن الغاية تبرر الوسيلة، ضمن حدود ضعيفة... إن العنف هو كالزرنيخ إذا استعمل بكميات قليلة دفع الجسم إلى الأمام. أما إذا استعمل بكميات كبيرة فهو السم القاتل...»(٣٨)

ومع قيام دولة إسرائيل فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨، بات العنف تقليداً يقتدي به الصهيونيون، جيلاً بعد جيل، وبات محوراً هاماً وأساسياً في صياغة السياسة الاسرائيلية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فمجتمع اليهود في فلسطين، مشكل من فئات مختلفة من القوميات، وأجناس متنوعة، تحمل تراث وثقافة وأعراف، متلونة، متنوعة، بشكل يستحيل معه تحقيق الانسجام فيما بينها، في بوتقة واحدة، إلا من خلال غرس مفاهيم جديدة، ودفعها إلى مركز الوعي. لذا انصب جل اهتمام الصهاينة، منذ عهد ديفيد بن غوريون أول رئيس وزارة لإسرائيل.إلى وضع التراث الديني اليهودي كمادة مقررة وأساسية في المدارس الابتدائية والإعدادية. كما صب الصهاينة جل اهتمامهم على انعاش الذاكرة اليهودية، دوماً، بالمجازر والمذابح التي حلت باليهود، عبر تاريخ البشرية، وبالأخص ما نالهم على يد النازية - متجاهلين، تماماً، الظروف الدولية، ودور الصهيونية السياسية بهذه المجازر والمذابح. كما أن اليهود لم يكونوا وحدهم، ضحايا هذه الظروف الدولية،وإن النازية قد قتلت وخنقت بالغاز، ملايين البولنديين

والروس - لدرجة أنه حدد يوم حداد خاص بضحايا النكبة النازية، وهو يوم ٢٧ ابريل / نيسان من كل عام، وشكل تنظيم خاص يرعى هذا الاحتفال يدعى «يد فاشيم» حيث يتم التحدث في الاذاعة والصحف والمدارس عن ضحايا هذا اليوم، ويتم تمجيد أسماء بعض هذه الضحايا، تكريماً لهم. كما تشل حركة السير وتغلق المحال التجارية، ويقدم التلاميذ الأعمال المسرحية والأدبية، التي تدور حوادثها حول هذه الواقعة، بلغة مؤلمة مريرة تثير مشاعر الغضب والأسى في النفوس.

ترافق هذا البناء الفكري، بممارسات موجهة على الصعيد الحياتي. فالأسلوب المتبع في المدارس، يقضي باصطحاب الفتيان والفتيات منذ سن الثانية عشرة إلى معسكرات تدريب عسكرية، يتعرضون خلالها للعيش أياماً طويلة وقاسية، في ظروف طبيعية صعبة كالبرد الشديد، أو الحر الشديد، وعليهم أن يقضوا أيامهم هذه كأي فصيل عسكري ليكتسبوا الصلابة والقوة. وليتشبعوا بروح الارهاب والعنف.

إضافة إلى كل ما ذكر، يمكننا القول، إن ما ساعد الاسطورة على الهيمنة والاستمرارية في المجتمع الاسرائيلي، أن هذا المجتمع لا تتحكم فيه العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة فيه، وإنما القوى التي تمول أوهامه، وأساطيره الصهيونية. إنطلاقاً من حرص هذ القوى، على دور الحركة الصهيونية السياسية، في الدفاع عن المصالح الامبريالية في المنطقة، من ناحية، وحرصها في الدفاع عن مصير اليهود ومصالحه، أداة هذه الحركة، من ناحية ثانية.

كما تتحكم في هذا المجتع سمة أخرى، تقوم عليها نظرية الأمن الاسرائيلية، وتتمحور حول نظرة الصهاينة للعرب المحيطين بهم، وشديدة الشبه بنظرة يهود «الجيتو للأغيار» فهي نظرة تقوم على إحساس بأن العالم متربص بهم، ولذا لا بد أن تظل الصهيونية مسلحة إلى أقصى حد. ويمكن القول أن أرض فلسطين الخاضعة لإسرائيل هي الجيتو المسلح، فعلاً، حتى أن المفكر الاستراتيجي الاسرائيلي هايم اورنسون، اقترح «أن تحيط نفسها بسياج عال من الأسلحة النووية، مدة مائة عام، إلى أن تتم عملية التحديث في العالم العربي، وما قد ينتج عنها من قلاقل وثورات».(٣٩) أي أنه يقترح تحويل «الغيتو» المسلح، إلى «غيتو» نووي.

هذا الاحساس بالخطر الدائم، ناهيك عن اهتمام الامبريالية العالمية باسرائيل، دفعا قادتها الصهاينة إلى اعتبار الحرب مع العرب حقيقة، لا بد منها، تضمن من خلالها، استمرار اسرائيل «غيتو حقيقياً مسلحاً، وتضمن سيل الامدادات والمساعدات الامبريالية لها. وفي هذا يقول وزير الخارجية والدفاع الأسبق موشي دايان: «إننا جيل من المستوطنين لا نستطيع غرس شجرة، أو بناء بيت، دون الخوذة الحديدية والمدفع، علينا ألا نغمض عيوننا عن الحقد المشتعل في أفئدة مئات الألوف من العرب حولنا. علينا ألا ندير رؤوسنا حتى لا ترتعش أيدينا، أنه قدر جيلنا، انه خيار

جيلنا، أن نكون مستعدين ومسلحين، أن نكون أقوياء وقساة، حتى لا يقع السيف من قبضتنا وتنتهي الحياة».(٤٠)

ونحن نقول أنه رغم الظروف المحلية، والعربية، والعالمية، وكلها ظروف تقوّي وتمكن ظاهرة الاستيطان في فلسطين، إلا أن إزالة الاستيطان ليست بالمعجزة، بل أن ذلك قد يحدث بفعل عوامل داخلية وخارجية. ففي روديسيا تمكن السكان الأصليون، بالثورة، من إزالة دولة الاستيطان وإقامة دولتهم التي سميت زمبابوي.

الهوامش:

(١) د. عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجيا الصهيونية**، سلسلة عالم المعرفة، عددي ٦٠-٦١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حزيران /يونيه ١٩٨٨، ص ١١٦.

(٢) نصر الشمالي، **ملاحظات أساسية حول تاريخ المسألة اليهودية**، دمشق الخدمات الطباعية، ١٩٨٥، ط٢ ص ٥٥.

(٣) د. المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(٤) راينوفيتش «**الصهيونية السياسية ودولة اسرائيل، قضايا أخلاقية**»، ذي جويش جارديان، فبراير ١٩٧٥، ص ٩.

(٥) **المصدر نفسه**، الصفحة ١١٧.

(٦) ماهر الشريف، أسس الأيديولوجيا الصهيونية، **مجلة شؤون فلسطينية**، عدد ٤٧ تموز / يوليو ١٩٧٥ ص ١١٦.

(٧) **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

(٨) د. محمد الزعبي، الأيديولوجيا الصهيونية، مجلة **دراسات عربية**، عدد ٢ السنة الخامسة عشرة،كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨، ص ٩٨.

(٩) د. المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.

(١٠) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٣٣.

(١٢) ابراهام ليون، **المفهوم المادي للمسألة اليهودية**، بيروت ١٩٧٣، ص ١٨.

(١٣) اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٢.

(١٤) اميل توما، **الصهيونية المعاصرة**، عكا، دار الأسوار، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص ١٤٣.

(١٥) روجيه غارودي، **اسرائيل والصهيونية السياسية**، دمشق مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨٤،ص ٣٥.

(١٦) ابراهيم العابد، **العنف والسلام: دراسة الاستراتيجية الصهيونية**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٦٧، ص ٧.

(١٧) العابد، **المصدر نفسه**، ص ٨.

(١٨) ليونسكر، **التحرر الذاتي** (بالفرنسية) ص ٣٠٧، باريس. أورده ماهر الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(١٩) انيس صايغ (إعداد) **يوميات هرتزل**، الترجمة العربية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط٢، ص ٤٠٥.

(٢٠) ليونبسكر، **مصدر سبق ذكره**، الصفحة نفسها، أورده الشريف، مصدر سبق ذكره ص ١١٩.

(٢١) صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٣.

(٢٢) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٧.

(٢٣) صايغ **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٣.

(٢٤) صايغ، **المصدر نفسه**، ص ٣٤٩.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٢.

(٢٦) د. رشاد الشامي، **الشخصية اليهودية والروح العدوانية**، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٠٢، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حزيران / يونيو ١٩٨٦، ص ١٨١.

(٢٧) أسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، دراسات في الفكر الصهيوني التوسعي، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨، ص١٣٣.

(٢٨) ج. سيختمان، **محارب بحريني**، ص ٤٠٥-٤٢٣.أورده د. الشامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٢٩) العابد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٣٠) د.محجوب عمر (مقدماً)، **الترانسفير، الابعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية**، القاهرة، دار البيادر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠، ص ٢١٢.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٩٥-١٩٦.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

(٣٤) تهاني هلسا، **ديفيد بن غوريون**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠، ص٢٣.

(٣٥) مناحيم بيغن، **التمرد**، نصوص ودراسات في الصهيونية، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ترجمة حسن البدري، ص ٤٥.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٦.،

(٣٧) هنري كتن، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، ص ٤٤، من خطبة ألقاها هربرت صموئيل في مجلس اللوردات أثناء مناقشة قضية فلسطين في نيسان / ابريل ١٩٤٧.

(٣٨) العابد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(٣٩) د. المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٣١٩.

إرهاب المستوطنين : الجذور التاريخية والممارسات الراهنة

عبد القادر ياسين

يتكيء الاستيطان الصهيوني في فلسطين على ثلاثة أعمدة رئيسة: أرض مغتصبة، يقيمون عليها مبانٍ مهيأة للحرب؛ لمستوطنين يتحصنون فيها في انتظار «العدو». ولقد أدت محددات مختلفة إلى اكتساب هؤلاء المستوطنين عدوانية زائدة عن معدلاتها عن بقية اليهود في الكيان الصهيوني، تمثلت في استمراء أولئك المستوطنين قتل ما أمكن من المواطنين العرب الفلسطينيين، بدم بارد؛ الأمر الذي أخذ يستفحل، باطراد، منذ زهاء عقدين. وبعد أن كان الارهاب الذي يمارسه المستوطنون مجرد حوادث فردية، متناثرة، فإنه أخذ يتكرر وينتشر، أكثر فأكثر، حتى تحول إلى ظاهرة، تستحق الدراسة والتشريح.

العنصرية الصهيونية:

تلازم العنصرية الصهيونية، بما هي - أساساً - حركة تهدف إلى إحلال جماعات محل شعب آخر. ويمكن للمرء أن يستجلي الأسس العنصرية التي قام عليها الكيان الصهيوني، انطلاقاً من بعض الوقائع فثمة «عدم مساواة، غير قابل للتغيير في صميم الكيان نفسه»؛ ويتمثل في حقيقتين، على الأقل: الأولى «أن الدولة محددة، وفق القانون،.. كـ(دولة الشعب اليهودي)، مما يعني أنها ليست دولة أي شعب آخر، ولا دولة الشعبين اللذين يعيشان في البلد، نظرياً وفعلياً. أما الحقيقة الثانية، فتتجسد في «قانون العودة»، الذي يعطي الحق التلقائي لأي يهودي، في أي مكان، في المجيء إلى فلسطين، واستيطانها، والحصول على جنسيتها، بمساعدة الدولة. ولا يعطي هذا القانون أو أي قانون آخر، مثل هذا الحق لأي عربي، حتى لو كان فلسطينياً، عاش في

فلسطين، وهو - اليوم - لاجىء، ولا يزال بيته وأرضه [في فلسطين المحتلة][1].

لقد لاحظ استاذ اجتماع في الجامعة العبرية بالقدس، منذ أواسط الثمانينيات، حالة قلق تجتاح المجتمع الإسرائيلي، لكنها لم تكن المرة الأولى التي يتملك المجتمع الإسرائيلي فيها إحساس عام بعدم الارتياح. فالتغيرات التي يمر بها هذا المجتمع هي التي تسبب له ذلك الإحساس، إلى حد بعيد؛ كما أن جزءاً من المسارات القائمة يولّد أعراضاً غير سارة. فيميل المرء نحو رؤية الماضي بلون وردي، لذلك يفتقر، في أحيان كثيرة، إلى منظور دقيق، يطل منه على الماضي. ومع ذلك، فلا شك في أن المجتمع الإسرائيلي يواجه مشكلات صعبة حتى بشكل موضوعي. لقد تفاقمت الصراعات الاجتماعية، بمستوياتها المختلفة في إسرائيل. وبرزت هذه الأمور في بؤر مختلفة، كالبؤر الطائفية، والدينية، والسياسية، وغيرها. كما استفحل العنف؛ وتدهورت قيم السلوك الفردي والجماعي، في آن. وازداد الشعور بأن أجهزة كثيرة لا تعمل كما ينبغي «ويقودنا هذا كله إلى الشعور بأننا نعيش في ظل أزمة»[2].

لقد شدد أستاذ الاجتماع نفسه على ضرورة دراسة وضع المجتمع الإسرائيلي، في موازاة التغيرات شديدة الأهمية التي طرأت، منذ السبعينيات، وبالتحديد منذ الانقلاب السياسي، في أيار/ مايو سنة ١٩٧٧، حين قفز أقصى اليمين - ممثلاً في «الليكود» وحلفائه - إلى سدة الحكم في إسرائيل[3].

حينذاك لم يلفح اللهيب العنصري ضاحية النبي يعقوب المقدسية، وحدها. فالمستوطنون الإسرائيليون، أينما حلوا، يصبون الزيت على نار العنصرية، ما دام جوهر الاستيطان إحلال اليهود محل العرب الفلسطينيين. ومن هنا جاءت الاستفزازات العنصرية المتكررة، التي قام بها مستوطنو كريات أربع، مثلاً، ضد أهالي الخليل، وكذلك استفزازات المستوطنين ضد الحرم الشريف في القدس[4]. أما آخر ممارسات المستوطنين العنصرية، مطلع ١٩٨٦ انطلاقاً من شعار «طرد العرب»، فقد تجلت في ردة فعل المستوطنين على الاعلان عن اقتراب إعادة عائلات فلسطينية من مخيم كندا إلى قطاع غزة؛ بعد أن كانت «المعاهدة المصرية - الإسرائيلية» قد وضعتهم في الجانب المصري من الحدود[5].

إن معظم مستوطني الضفة الغربية وقطاع غزة هم من الشرقيين (السيفراديم) ومن المعروف بأن ميل الشرقيين إلى سياسة خارجية صغيرة وحازمة، فضلاً عن التشديد عن انفصالهم عن العرب، جاء على خلفية تجربتهم التاريخية في مواطنهم الأصلية، والتنافس مع عرب إسرائيل على مواقع العمل، ورغبتهم في إظهار انتماء كامل إلى إسرائيل اليهودية - الصهيونية، بالتنكر لكل ما يتصل بالعرب والعروبة[6].

ولكن ما ملابسات تبلور ارهاب المستوطنين؟

خلفية تاريخية:

يعود إرهاب المستوطنين اليهود في فلسطين إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، منذ أخذ اليهود يقيمون مستعمراتهم الخاصة في فلسطين، مما أثار ارتياب شعبها، حيث تبدى الاستيطان مفضياً إلى ضياع أرض العرب الفلسطينيين؛ فأحدث رد فعل وطني على هذه المستعمرات، تمثل في مقالات تنشر في الصحف العربية الفلسطينية؛ وعرائض ترفع إلى السلطات العثمانية؛ وهجمات مسلحة، بدأت بشكل فردي، ثم تطورت إلى مستوى المستعمرة الواحدة، قبل أن تتأسس، سنة ١٩٠٧، منظمة صهيونية مسلحة، تحمل اسم «هاشومير»، جعلت من الدفاع عن كل المستعمرات اليهودية في فلسطين هدفاً لها، فضلاً عن وضعها شعار «العمل العبري»★ موضع التطبيق[7].

في ما بين احتلال القوات البريطانية فلسطين، سنة ١٩١٨، وفرض «عصبة الأمم» الانتداب البريطاني على فلسطين، في تموز/ يوليو ١٩٢٢، عمدت المنظمة الصهيونية إلى تشكيل عصابة «الهاغاناة»، سنة ١٩٢٠، على أنقاض «هاشومير»، ذراعاً عسكرية للمنظمة الصهيونية في فلسطين. وأخذت هذه العصابة على عاتقها مهمة ممارسة الارهاب ضد العرب الفلسطينيين، مجنّبة المستوطنين هذه المهمة. وحين استفحل الخلاف داخل الحركة الصهيونية، وانشق المتشددون، مشكلين «التصحيحيين»، بقيادة فلاديمير جابوتنسكي، سنة ١٩٢٧، عمد إلى تشكيل ذراعهم العسكرية، «بيتار»، سنة ١٩٣٥، إلى أن ورثتها «إتسل»، الشهيرة باسم «ارغون»، سنة ١٩٣٧، وبعد قليل، اشتد التمايز داخل «أرغون»، فكان انشقاق مجموعة بقيادة ابراهام شتيرن، سنة ١٩٤٠، في عصابة أصغر حجماً، وأشد تطرفاً، حمل اسم «ليحي»، وان

★ العمل العبري: استغل المالك الزراعي والصناعي اليهوديين الأيدي العاملة العربية الرخيصة، وفضلوها على نظيرتها اليهودية. مما دفع القيادة الصهيونية - خلال موجة الهجرة اليهودية الثانية إلى فلسطين (١٩٠٣ - ١٩٠٧) - إلى صياغة شعار «العمل العبري»، الذي يعتمد على طرد العمال العرب من الأعمال اليهودية في فلسطين، لاحلال عمال يهود محلهم؛ حيث لا مفر - برأي القيادة الصهيونية - من أن تستغل الأرض بأيد يهودية، عدا الضرورة القصوى لـ «طبقة عاملة يهودية»، و«تكاثر وتحصين العامل العبري». حيث «اذا أصبحت فلسطين كلها تابعة لليهود الأغنياء، وكل العمال من العرب، فإن فلسطين ستكون، في الواقع، بلاد العرب، وليست بلاد اليهود»، حسب رأي أكاديمي صهيوني معاصر. فيما رأى الرمز الصهيوني المعروف، ديفيد بن غوريون بأن الأجور التي يتقاضاها العمال العرب «تشكل ضرراً اقتصادياً» يحيق بالمستوطنين اليهود.

عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٨٠، ص ٩٢ - ٩٣.

اشتهرت باسم مؤسسها «شتيرن»[8]، في حين ظل للمستوطنين أمر الدفاع عن مستوطناتهم، لحين وصول نجدة الهاغاناة.

معروف بأنه بعد قيام إسرائيل، مباشرة، تم توحيد تلك العصابات الثلاث، في «جيش الدفاع الإسرائيلي»، الذي أخذ على عاتقه كل المهام الإرهابية ضد العرب.

بيد أن احتلال الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية، وقطاع غزة، والجولان، وسيناء، سنة ١٩٦٧، وبدء انتشار السرطان الاستيطاني في هذه المناطق، أدخل المستوطنين في المواجهة، من جديد، مع أبناء هذه المناطق العرب، مما أعاد للمستوطن مهامه الإرهابية المبكرة، بالتدريج، وان في سياق آخر، وفي ظل موازين قوى تميل لصالحه تماماً.

المجتمع وارهاب المستوطنين

تتحول الشبكات الإرهابية السرية، بالتدريج، إلى جزء من الواقع ثنائي القومية في فلسطين المحتلة. فأعمال انتقامها من الفلسطينيين في طريقها للتحول إلى روتين شبه شرعي. وقد تمثل الاستثناء في العفو الذي يصدر، من وقت لآخر، عن رئيس الدولة الإسرائيلية عن أعضاء هذه الشبكات، وفي توزيع آيات الثناء على منفذي العمليات الإرهابية الصهيونية. ومن بين أقوال زعيم حركة «كاخ»، مئير كهانا، قول يزعم: «إنني أقول ما تفكرون به»، وهو يثير من القشعريرة ما لا يقل عن شعاراته المعروفة. وهو يبدو على حق في ما يخص أوساطاً واسعة، أو محدودة من المجتمع الإسرائيلي[9].

بيد أن الموجة العنصرية العاتية، أواسط الثمانينيات، أثارت قلق بعض الحريصين على المظهر الليبرالي لإسرائيل. مما دفع عضو الكنيست عن «مبام» يائير تسابان، إلى التحذير من نمو ظاهرة العنصرية، والدعوة إلى استذكار كيف صعدت الفاشية في ايطاليا[10].

يتجمع مناهضو العنصرية في عدد من اللجان، التي لا يزيد عدد أعضائها على حفنة من الأفراد، تنتمي أكثريتهم إلى الأوساط الأكاديمية والمثقفة في الكيان الصهيوني. مع ذلك، يتلقى مناهضو العنصرية تهديدات واستفزازات مختلفة، غالباً عن طريق الهاتف. ولعل حدود فعالية المجموعات المناهضة للعنصرية والمضايقات التي يتعرض لها أعضاؤها، السبب في شعور قادتها بأنهم يخوضون «معركة خاسرة»[11].

لكن العلة الأساسية التي تعاني منها المعارضة الإسرائيلية للعنصرية تكمن في موضع آخر: في السقف السياسي النظري لهذه المعارضة. فهي، إجمالاً، لا ترى من العنصرية سوى كهانا وحركته «كاخ» الصغيرة. من هنا، نجد بأن ثمة أغلبية ساحقة في الكنيست ضد كهانا، ولكننا لا

نجد مثل هذه الأغلبية ضد الكهانية[12]. بل إن هنالك من يرى في كهانا والكهانية «جانباً ايجابياً» بشكل أو بآخر، كأن يقال عن كهانا: «أفعاله ذميمة، لكن نواياه طيبة». أو أن يقال: «أنا ضد كهانا، ولكن وجود شخص مثله في الكنيست أمر جيد»[13].

كما أن المعارضة للعنصرية، عموماً، ترى بأن التصدي لحركة «كاخ» العنصرية يكون بـ«الوسائل الديمقراطية، أي عبر صندوق الاقتراع، والتثقيف»، ومنها من يرى ذلك من باب محاباة جمهور ناخبي الحركة، كما أن منها من يراه نتيجة جهل «المسارات الديمقراطية والاجتماعية الحاصلة في صفوفنا». أو جهل حقيقة أنه لا يمكن التصدي للعنصرية بمثل تلك الوسائل. ومثل هؤلاء جميعاً لا يعرقلون النضال ضد العنصرية فحسب، بل «يقدمون مساعدة حقيقية كبيرة لانتشار حركة كاخ»[14].

في مقابل مناهضي العنصرية، ثمة أقصى اليمين، الذي يؤيد المستوطنين تأييداً كثيفاً، يحرم الجيش الإسرائيلي من إمكانية تحييدهم. وان كان هذا الجيش يلجم، بصعوبة، محاولات المستوطنين اشعال حريق شامل في المناطق المحتلة، يمهد للترانسفير. من جانبهم، يستغل المستوطنون، إلى أقصى حد، غياب الدعم في إسرائيل ضدهم. فعندما أراد الجنود الإسرائيليون منع المستوطنين من دحرجة إطار مطاطي مشتعل، إلى داخل بيت عربي، سكانه غارقون في نومهم، شهر المستوطنون أسلحتهم، وصوبوها باتجاه الجنود★.

أيديولوجيا وسياسة:

يتفق رئيس تحرير يومية «هآرتس» الإسرائيلية، يسرائيل هارئيل، مع التقرير القائل بأن

★ ربيع ١٩٨٨، زار رئيس وزراء إسرائيل، آنذاك، اسحق شامير مدينة الخليل، حيث التقى مجموعة من المساعدين (صف الضباط). سأله أحد المساعدين عما يريد عمله ضد «الأوساط اليمينية المتطرفة»، التي تؤجج النار في الخليل. في البداية تساذج شامير، متسائلاً، عن أولئك «اليمينيين المتطرفين»، ولكنه سرعان ما أعطى الإجابة بنفسه: فقد بدأ بمحاضرة طويلة عن «الإرهاب العربي». فهم المستوطنون الرسالة، فوراً: إن الجيش الإسرائيلي لا يحظى بدعم جماهيري، للعمل ضدهم. وقد سارع مستوطنو كريات أربع إلى ترجمة رسالة رئيس الحكومة إلى لغة الفعل، حتى على الدرج المنحدر من الحرم الإبراهيمي، وبدأوا مساومة رئيس هيئة الأركان، وقائد المنطقة الوسطى في شأن شروط «نزهة»، ينبغي، في رأيهم، القيام بها داخل حلحول، والخليل، وكأن قادة الجيش الإسرائيلي يتاجرون في لسوق.

بنحاس عنباري، المستوطنون جهة نائمة، عال همشمار ١٧/ ٥/ ١٩٨٨.

أوردت ترجمتها العربية: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦، السنة ١٥، حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ص ٤٤٨ - ٤٥٢.

الأيديولوجيا السائدة بين المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، تتسم باليمينية. وثمة اختلاف جوهري في صفوف مستوطني الضفة والقطاع، الذين كانوا يميلون، حتى اندلاع الانتفاضة، أواخر عام ١٩٨٧، إلى تجاهل نفور العرب من الوجود اليهودي في الضفة والقطاع، أو حتى إلى إنكاره[١٥].

في مجال تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، للمستوطنين موقف، لا يقبل بها، ولكنه لا يرفضها. وهذا مقال لعضو «المنظمة الإرهابية اليهودية»، دان باري، يقول إنه يجب الاعتراف بوجود شعب فلسطين، ممثله الحقيقي م.ت.ف.، دون غيرها. غير أن هذا الاعتراف لا يفضي - في أقوال باري - إلى اعتراف بضرورة التوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين، أو مع ممثليهم، ومع العرب، بشكل عام.

أما الوهم الآخر، الذي يسيطر على القيادة الإسرائيلية فهو - حسب باري - الاعتقاد بإمكانية التوصل إلى سلام مع العرب. إن هذا الأمر مستحيل - برأي باري - من ناحية البنية الثقافية - الأيديولوجية للشعوب العربية في حقبتنا. إن الأمر الوحيد الذي باستطاعة الإسرائيليين الحصول عليه من العرب - بتقدير باري - وضع من عدم القتال، ينشأ نتيجة «ليأسهم من التغلب علينا»[١٦].

يصل باري إلى الاستنتاج بأن المشكلة تتمحور في المجال الديموغرافي، وأن حلها يكمن في «إدارة ذاتية ليس لها أي ارتباط بالأرض»، تمنح لكل العرب في المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، على جانبي الخط الأخضر؛ «أي حل آخر هو، بدرجة أو بأخرى، نقيض للصهيونية». يردف باري «... بالإمكان مواصلة التحدث عن مشاريع سلمية، مشاريع تكون عبارة عن ضريبة كلامية أمام الرأي العام العالمي». يزيد باري هذا الأمر وضوحاً، فيقول: «ليست لنا أية حاجة إلى المفاوضات»، لأنه «ليس لدينا ما نحققه بالمفاوضات»، ولأن «الجهة الوحيدة التي نحن بحاجة إلى التحدث معها - إن كانت ثمة حاجة، على الإطلاق - هي م.ت.ف»[١٧].

لطالما تعززت عنصرية المستوطنين، وميولهم الإرهابية، بمواقف حركتي «هتحيا» و«كاخ»، الأشد يمينية وعنصرية من بين كل الحركات السياسية الإسرائيلية.

ففي ١٢ شباط/ فبراير ١٩٨٦، افتتحت «كاخ» مؤتمرها الثاني، في القدس. حيث شدد كهانا على ضرورة اطلاق سراح أعضاء «التنظيم الإرهابي اليهودي»★. وكرر تصريحاته

★ الذين أدانتهم محكمة إسرائيلية باقتراف حملة من الجرائم ضد الفلسطينيين من بينها محاولة قتل ثلاثة من رؤساء بلدياتهم.

العنصرية المعهودة: «الحل المطروح أمام العرب هو الخروج، وانتهى الأمر». وفي ١٣/ ٤، بدأت أعمال مؤتمر «هتحيا»، حيث أكد رئيسها، يوفال نئمان، البند الوارد في برنامج الحركة، لجهة نقل نصف مليون لاجيء عربي إلى خارج حدود فلسطين. وطالب بضم الضفة والقطاع، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف. في اليوم التالي، استأنف المؤتمر أعماله، في مستعمرة كريات اربع، بضواحي الخليل. ورافق هذه الخطوة الاستفزازية، الاستفزازات التي قام بها مستوطنو المنطقة، عندما قطعوا - في أربعة مواضع - الطريق المؤدية إلى الخليل في مواجهة تحركات لـ «السلام الآن»[١٨].

إلى ذلك، فإنه خلال مناقشة الكنيست لمشروع مكافحة العنصرية، أواسط الثمانينيات، حاول كهانا التقدم بمشروعي قانونين إلىَ الكنيست، أولهما حول «حظر التبشير في سبيل تغيير الدين»، والمشروع الثاني بصدد «حظر اللقاءات بين الشباب اليهود وغير اليهود». وقد اكتنف مشروع مكافحة العنصرية الغموض في غير موضع، خاصة في معنى مصطلحيّ «العنصرية»، و«التحريض»[١٩].

حسب التقديرات الإسرائيلية، ثمة ١٥ ألف إرهابي يوالون «كاخ» و«هتحيا» داخل مستوطنات الضفة والقطاع، أي ما بين ١٠ - ١٥ في المئة من مجموع المستوطنين هناك. منهم خمسة آلاف من الكوادر الأشد خطراً[٢٠].

صعود الموجة:

قبل أن تنتصف الثمانينيات، تأكد صعود الخط العنصري المكشوف. على أن هذا الصعود لم يأت من فراغ، ولم يحدث مع وصول كهانا إلى الكنيست. إنه خطوة في مسيرة طويلة نحو اليمين، بدأت منذ سنة ١٩٧٧. وليس صدفة قيام حركة «غوش إيمونيم» بتظاهرة من أجل الإفراج عن سجناء الشبكة الإرهابية اليهودية، في الاسبوع ذاته الذي عقد فيه «حزب الأحرار» مؤتمره، بهدف حل الحزب، الذي يمثل اليمين المتزن. إن الحدثين «تعبير عن مسار لم ينته، بعد: تنامي قوة أقصى اليمين». وتعطي نتائج انتخابات الكنيست دليلاً إضافياً على هذا المسار. ففي انتخابات الكنيست التاسعة، سنة ١٩٧٧، حصل الليكود والمفدال (أقصى اليمين) على ٤٢٪ من أصوات الناخبين، أي قرابة ٧٤٠ ألف صوت. وفي الانتخابات البرلمانية التالية، سنة ١٩٨١، نشأ إلى يمين الليكود حزب «هتحيا»، وحصل على ٤٥ ألف صوت، في حين حصلت حركة «كاخ» على ٥ آلاف صوت. أما في سنة ١٩٨٤، فقد حصل كهانا على ٣١ ألف صوت (١,٥٪ من إجمالي الأصوات)، وتضاعفت قوة «هتحيا»، الذي حصل على ٨٣ ألف صوت. وحصلت الأحزاب

الثلاثة، التي تقف إلى يمين الليكود («كاخ»، «هتحيا»، و«مورشا») على ٤٧ ألف صوت، تقريباً[٢١].

لعل مما يزيد في وضوح هذا الاتجاه نحو الفاشية، أن المسافة الأيديولوجية التي تفصل بين كهانا، في أقصى اليمين، وبين عضو في «حيروت» – من تكتل «الليكود» – مثل مئير كوهين – أفيدوف، هي حقاً قصيرة. كما أن «انقلاب ١٩٧٧» يتواصل: من دايان، إلى بيغن، إلى شارون، فكهانا[٢٢].

لقد جرت العادة على أن تُعزى الكهانية – بما هي تعبير عن تعاظم الاتجاه نحو اليمين – إلى الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، وانعكاساتها الاجتماعية، كازدياد نسبة البطالة خاصة. ففي ظل ظروف كهذه، يصب الإسرائيليون جام غضبهم على الهدف الطبيعي والسهل، المتمثل بالعرب، خاصة العمال منهم: يقف أنصار كهانا على مداخل بيت شميش، ويطردون العمال العرب، ويُمنع العرب من العمل في مستعمرة كريات أربع، وفق القانون... إلخ؛ ويصبح طرد العرب إلى الخارج «الحل». لا غرابة، إذن، في أن «يأتي معظم أنصار حركة كاخ من أحياء الضائقة ومدن الإعمار»، التي ترتفع فيها نسبة البطالة[٢٣].

تشير استطلاعات الرأي، بدورها، إلى تعمق المسار العنصري في الكيان الصهيوني، واتساع ظاهرة العنصرية فيه. وحسب النتائج التي توصل إليها، مطلع سنة ١٩٨٦. البروفسور سامي سموحا، واستند فيها إلى بحث سابق. أعرب ٥٨٪ من اليهود عن عدم ثقتهم بمعظم «عرب إسرائيل»؛ واقترح ٤٢٪ اللجوء إلى الوسائل الممكنة لتشجيع هجرة العرب إلى خارج فلسطين؛ وطالب ٢٤٪ منهم بحرمان العرب من حق الاقتراع في انتخابات الكنيست؛ في حين وافق ٢٢٪ على طرد العرب كـ «حل سليم» للصراع اليهودي – العربي في فلسطين[٢٤]. وفي استطلاع آخر للرأي – أجرته مجلة «مونيتين» الشهرية، ومعهد «داحف»، تبين بأن ٢٣٪ من الإسرائيليين يؤيدون آراء حركة «كاخ»، كلها أو معظمها[٢٥].

تجليات المظاهر الفاشية:

عبّر صعود الموجة العنصرية عن نفسه، في إسرائيل، أواسط الثمانينيات، في استفزازات المستوطنين العنصرية؛ وفي المناخ العنصري المحموم الذي اجتاح إسرائيل؛ فضلاً عن الجدل الذي احتدم حول محاولة الكنيست سن قانونٍ لمكافحة العنصرية[٢٦].

غني عن القول بأن المؤشر الرئيسي للتحول إلى الفاشية، جاء عام ١٩٧٧. فالذي تغير، حينذاك، شيء أساسي. ذلك أن الانقلاب لم يكن سياسياً فحسب، بل انقلاب في قواعد اللعبة،

أيضاً، فللمرة الأولى في تاريخ دولة إسرائيل برز إمكان حكومة – في مواجهة – معارضة. وحتى عام ١٩٧٧، كان هناك، دائماً، حزب واحد يؤلف الحكومات، وفي أوساط المعارضة، كان في الإمكان التمييز بين مشاركين محتملين في الإئتلاف، وبين هؤلاء الذين يقفون «خارج الإطار»[٢٧].

ثمة سؤال له ما يبرره: ما الأسباب التي أدت إلى هذه التغييرات الأساسية في البنية؟ وما المسارات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي؟

لقد مر المجتمع الإسرائيلي بعمليات تغيير، انعكست بدورها في المجال السياسي، على النزاعات الداخلية، وزادت الشعور بالصراعات من جهة، وأضعفت الأطر القائمة من أجل معالجة هذه الصراعات، من جهة ثانية. ومن ناحية ما، فإن هذا التغيير سمة لمسيرة تحول مجتمعات «ثورية» إلى مؤسسات عبر الجيل الثاني، أو الثالث لمجتمع أيديولوجي – «ثوري». إنها خطوط ميّزت، بالطبع، المجتمع الإسرائيلي، أيضاً. فبعد مأسسة الصهيونية، جاء حين من الوقت، عرف باسم «مرحلة التأسيس»، أو «عملية النمط العادي» (الروتنة): ولم يبق من «الثورية» سوى الحياة اليومية الروتينية. أو المجتمع «الثوري» يتبلور، لكن الواقع بالنسبة إلى الجيل الثالث، أو الرابع صار «غير ثوري». ولم تتجاوز الأمور مجرد تحول مواضيع الرؤيا «الثورية» إلى أحكام، وأشخاص يتولون المراكز العليا، في مقابل الآخرين[٢٨].

من السهل التحقق من ذلك في إسرائيل، وفي الكيبوتس، بالدرجة الأولى، وبطريقة أكثر مأساوية. فبعد مرحلة التأسيس، في أي مجتمع ثوري، يستجد واقع آخر، فجأة، فيضعف النمط الأول، ويفقد مفعوله، أو قدرته على اجتذاب الجيل الجديد. فيما تبدو الرموز الجديدة، أحياناً، متناقضة مع الواقع الذي أوجده صانعو النمط، والذي قد يتعارض مع مطالبتهم بالشرعية. حينئذ، تبدأ عملية انهيار النمط المؤسسي القائم. وهكذا، يرتبط الانقلاب السياسي بانهيار النمط الأيديولوجي السابق.

ان انهيار هذا النمط الأولي يفسر سبب كون الانقلاب السياسي، في عام ١٩٧٧، أكثر من مجرد تبادل سلطة، إنه دليل على انهيار اجتماعي معين، والبحث عن نمط جديد[٢٩].

هذا كله أعطى أُكله في أوساط مستوطني الضفة والقطاع، على نحو مختلف، إلى حد بعيد. ويكمن أحد أسس نجاح المستوطنين السياسي في الخط الأيديولوجي الذي انتهجوه، منذ بداية طريقهم، والذي ظلوا أوفياء له، في فصلهم أنفسهم عن النظام السياسي الإسرائيلي الاعتباري؛ وحددوا أنفسهم «مجموعة متميزة خارج الكنيست»؛ أو – كما يرون الأمر – «طليعة تتقدم الجيش». وحتى عندما لم يصمد قادة غوش إيمونيم أمام الإغراء، وانضموا إلى الأحزاب

الأكثر يمينية، والدينية، فإنهم حرصوا على عدم التماثل مع أحزابهم، أكثر مما ينبغي، وإنما قدموا أنفسهم قادة للمستوطنين في الضفة والقطاع[٣٠].

يعود انضواء المستوطنين تحت أطر خارج البرلمان، في المقام الأول، إلى فلسفتهم الأساسية؛ فهم يرتبطون بعالم التوراة، ويتحفظون من البرلمانية «الدنيوية». ولكن ثمة لبعدهم عن النظام السياسي الإسرائيلي مزايا مهمة. إن قوة المستوطنين السياسية تفوق، أضعاف المرات، وزنهم الحقيقي، لأنهم يمثلون فكرة عزيزة على قلب أكثر من نصف الإسرائيليين، فكرة «أرض إسرائيل الكاملة» على نحو يتجاوز الصورة المثيرة للاهتمام لدى السياسي العادي. إنهم «الأنبياء الأعزاء» لأحزاب أقصى اليمين كلها؛ حيث أنهم، إضافة إلى بعدهم عن النظام السياسي، متداخلون، أشد التداخل، مع أحزاب أقصى اليمين، ويسيطرون عليها، فعلياً. إن بضع عشرات من المستوطنين تمثل قوة سياسية، تزيد بكثير على قوتهم العددية[٣١].

لكن إلى أي مدى تعود جذور التغيير الذي حدث عام ١٩٧٧؟

لقد مكنت نقطة التحول في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. في الأولى تصدع جزء كبير من الفرضيات الأيديولوجية والسياسية، التي بنيت عليها أطر الصهيونية ودولة إسرائيل. ولم يتزعزع الإلتزام بالأطر فحسب، بل تزعزع، أيضاً، النمط المادي الذي تجسدت فيه. إن مسألة التسوية الإقليمية فُتحت للنقاش، من جديد في عام ١٩٦٧. إلا أن حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ خلقت شعوراً بأن المؤسسة الموجودة عاجزة عن معالجة كل هذه المشكلات، بصورة مرضية. ولم يكن على إسرائيل أن تواجه تفسيراً جديداً لمغزى الرؤية الصهيونية، من الناحية الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، فحسب، بل أضيف إلى ذلك مشكلتان جديدتان، تفاقمتا، بوضوح خلال هذه الفترة، وكانت لهما انعكاسات على هذه المستجدات الأيديولوجية، وعلى النموذج الديمقراطي في هذا المجتمع[٣٢].

المشكلتان ترتبتا على هذا التغيير، أولاهما التغير في دلالة المسألة العربية في إسرائيل. فلم تعد الأقلية العربية تطالب بالمساواة في حقوق المواطنية فحسب، وإنما تتساءل عن موقعها كجماعة داخل دولة إسرائيل. وربما كانت تلك هي المرة الأولى التي يضطر فيها المجتمع اليهودي إلى مواجهة مسألة كيفية التعامل مع جهة متمايزة تعيش بين ظهرانيه، في الوقت الذي تحاول فيه هذه الجهة المتمايزة أن تبلور لنفسها هوية جماعية معينة؛ لا تنسجم، بسهولة، مع جزء كبير من هوية الدولة، ورموزها، ومع المجتمع اليهودي. وتثور المشكلة الثانية في اتجاه مخالف، تماماً، فهي مرتبطة بمعارضة الأوساط الدينية المتطرفة لشرعية الرؤية الصهيونية، ومطالبتها بموقع لها داخل الدولة. وقد نالت هذه المطالب، للمرة الأولى، شيئاً من الشرعية الجزئية، على الأقل، وذلك

كجزء من لعبة القوى الإئتلافية. وكذلك من خلال ارتباطها بالتغيرات الأيديولوجية داخل إسرائيل[٣٣].

نعود إلى ازدياد تطرف المستوطنين وعنصريتهم، اللذين ترافقا مع ارتفاع خط التطرف داخل المجتمع الإسرائيلي، ككل. ففي استقصاء أجراه معهد «داحاف» للبحوث، بناء على طلب من يومية عال همشمار (مابام)، أواسط ١٩٨٤. أجاب ما يزيد عن ١٥٪ من الذين تم استجوابهم، بأنه ينبغي طرد شعب الضفة والقطاع إلى الدول العربية. وقال ٤٣,٥٪ إنه يمكن، فعلاً، بأن نسمح لهم بالعيش في إسرائيل، دون أن ينالوا أية حقوق سياسية، بما في ذلك حق الانتخاب. فيما أبدى ربع الذين شملهم الاستقصاء استعدادهم لمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير[٣٤].

إلى ذلك يواجه المجتمع الإسرائيلي مشكلة إعادة تفسير الرؤية الصهيونية، من أجل بلورة صورتها. مما يفرض تحديات صعبة، ويفسر قوة التخوف. إنه الإحساس بالعيش في أسر أزمة، وربما تحت انهيار. يفسر هذا الواقع احتدام الصراعات، والإحساس بها، والخوف على مصير الديمقراطية، في ارتباط مع انهيار النمط «الثوري» الأول، مشكلة الدولة[٣٥].

وكان لحث المجتمع الإسرائيلي خطاه في اتجاه أقصى اليمين، تعبيرات شتى، لعل أهمها تلك الاعتداءات التي نظمها المستوطنون اليهود ضد المواطنين العرب.

ارهاصات إرهابية:

ثمة مجرد عينة ذات دلالة على ممارسات المستوطنين ضد الفلسطينيين العزل، في ما بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٤ فحسب، حيث شن المستوطنون ٣٨٤ اعتداء، قتلوا خلالها ٢٣ فلسطينياً، وأصابوا بجراح مختلفة ١٩١ آخرين، ومارسوا ١٣٧ تحرشاً، وخربوا ٧١ مرة أراضي في مناطق محتلة شتى. بل أن المواشي لم تسلم من اعتداءاتهم – حيث أنها مصدر رزق للفلاحين الفلسطينيين – فقتل المستوطنون، خلال السنوات نفسها، ٨٣ رأس ماشية. ويوضح الجدول رقم (١) توزيع هذه الاعتداءات على السنوات الخمس المشار إليها، مع تصنيفها، وتبيان الخسائر المترتبة عليها.

جدول رقم (١)
حوادث اعتداء المستوطنين على الفلسطينيين
في ما بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٤[٣٦]:

السنة	اعتداءات	قتل	جرح	تحرشات	تخريب مزارع	قتل مواشي
١٩٨٠	٣٠	١	١١	١٠	٦	١
١٩٨١	٤٨	٢	٣٥	١١	١٨	١
١٩٨٢	٦٩	٧	٤٠	٤٤	٧١	٦٣
١٩٨٣	١١٩	٩	٨٣	٣٦	١٢	–
١٩٨٤	١١٨	٤	٢٢	٣٦	٢٨	١٨
المجموع	٣٨٤	٢٣	١٩١	١٣٧	٧١	٨٣

يتضح من الجدول رقم (١) أن خط الإرهاب الذي مارسه المستوطنون أخذ في الصعود المطرد، فقد شنوا اعتداءات سنة ١٩٨١، زادت بنسبة ٦٠ في المئة عن السنة التي سبقتها. ويبدو أن «عملية الجليل» التي شنتها القوات الإسرائيلية ضد لبنان والوجود الفلسطيني فيه، صيف ١٩٨٢، قد ألهبت المشاعر العدوانية للمستوطنين، فصعد خط اعتداءاتهم، آنذاك، إلى ما يفوق ٤٣ في المئة، عن سنة ١٩٨١. ويبدو أن المستوطنين استمرأوا قتل الفلسطينيين، واستقووا بحكومة أقصى اليمين الليكودية، فزادت نسبة اعتداءاتهم سنة ١٩٨٣، ٣٥ في المئة عن السنة الفائتة (١٩٨٢). وان حافظ عدد الاعتداءات على المعدل نفسه، في سنة ١٩٨٤. وفي سنة التهاب المشاعر العدوانية (١٩٨٢)، وحدها، فاق عدد المواشي التي قتلها المستوطنون أضعاف أضعاف أي سنة من السنين. ربما لإفراغ شحناتهم العدوانية.

بيد أن ثمة اعتداءات في الثمانينيات، تميزت عن غيرها.

اعتداءات مفصلية:

لقد جاءت تعبيرات اشتداد تطرف المستوطنين العنصري والإرهابي في شكل صعود منحنى اعتداءات المستوطنين على العرب الفلسطينيين، خاصة في الضفة، حيث الاستيطان الأشد كثافة.

وتلح نشرة عنصرية خاصة، تصدرها «جمعية تشجيع الاستيطان والاستيعاب في يهودا والسامرة وقطاع غزة»، تحمل اسم «نكودا»، على ضرورة طرد «المستوطنين» العرب الفلسطينيين

من قراهم وأراضيهم[٣٧]

إن محاولة أجهزة الأمن الإسرائيلية كشف النشاط الإرهابي اليهودي، أواسط الثمانينيات، تُظهر إلى جانب شبكة «غوش إيمونيم» السرية الشهيرة، وجود سلسلة من المجموعات الأقل تنظيماً ومهارة، ولكنها خطرة، بالتأكيد. كانت هنالك مجموعة من أعضاء «كاخ»، التي تمثل عملها الأبرز في إطلاق الرصاص على باص عربي، إلى الشمال من رام الله. كما حاولوا إحراق مكاتب يومية «الفجر» العربية المقدسية. وهنالك مجموعة لفتا، غريبة الأطوار، التي زرع أعضاؤها مواد ناسفة في ساحة الحرم الشريف، في إحدى ليالي شتاء ١٩٨٢. وهنالك مجموعة عين كارم، التي حاولت الحاق الضرر ببعض الكنائس. فضلاً عن قاتلي السائق العربي، الذين عوقبوا بالسجن المؤبد، قبل أن يصدر رئيس الدولة عفواً عنهم؛ عدا مجموعات أخرى. ومن الواضح أن محاولة قتل رؤساء البلديات العربية★، في حزيران/ يونيو ١٩٨٠، تتطلب الكثير من التنظيم، وكان اختيار الأهداف على مستوى من الدقة، وينطوي على فكرة سياسية، وإن كانت منحرفة. وجاء منفذو هذه العملية الإرهابية – وهم من أوساط مستوطنين «غوش إيمونيم» – من خلفية اجتماعية مختلفة، تماماً، عن خلفية أعضاء مجموعة عين كارم، وغيرهم ممن كانوا يتحينون الفرص للانتقام من العرب، أو لإلحاق الضرر بالأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية، على حد سواء. إنهم ينتمون إلى جماعات طلاب اليبشيفوت نفسها، التي عبثت بالقدس القديمة، اثر مقتل الياهو عمدي، مطلع سنة ١٩٨٦ وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، قال القائد العام للشرطة الإسرائيلية، في تقرير رفعه إلى الحكومة، إن في يشيفوت★★ القدس القديمة مخازن أسلحة[٣٨].

مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، نشر نائب رئيس بلدية القدس، الحاخام نسيم زئيف، تصريحات في شأن الأخطار التي تهدد ضاحية النبي يعقوب المقدسية، بسبب وجود العرب فيها. فقد زارها الحاخام كهانا، في واحدة من جولاته المعهودة، الداعية إلى طرد العرب. وعقد ممثل حركة «شاس» مؤتمراً صحافياً في الضاحية، حرّض فيه على العرب هناك، مدعياً بأنهم يديرون بيوتاً لدعارة المومسات اليهوديات، ويفسدون الشباب اليهود فيها، بالمخدرات[٣٩].

ظهر أحد أيام كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، طلب ثلاثة مستوطنين إلى أسرة عربية، مغادرة

★ رؤساء البلديات الذين استهدفوا، آنذاك، هم: بسام الشكعة (نابلس)؛ كريم خلف (رام الله)؛ إبراهيم الطويل (البيرة). وبينما الحقت بالأولين إصابات بالغة، أعاقتهما، فإن الأخير أفلت بالصدفة.

★★ مفردها «يشيفاه» وهي مدرسة تجمع بين التعليم الديني والخدمة العسكرية.

منزلها، الكائن في ضاحية النبي يعقوب. واندلعت أحداث عنف ضد العرب المقدسيين في هذه الضاحية[40]. وفي كانون ثاني/ يناير من العام التالي، وصل ارهاب المستوطنين ذروته، حين اجتاحوا منازل المواطنين العرب الفلسطينيين في القدس الشرقية، وأعملوا فيها إحراقاً، وتدميراً، وتخريباً، وتقتيلا بقاطنيها. وفي ١٣/ ٤/ ١٩٨٧، أعلن أعضاء مجموعة «أمناء جبل الهيكل» بأنهم سيقتحمون ساحة الحرم القدس الشريف، في مناسبة «عيد الفصح اليهودي»[41].

ليل ٧/ ٦/ ١٩٨٧، شن قرابة مئة مستوطن، من مستعمرة كريات أربع والخليل، هجوماً على مخيم الدهيشة للاجئين، احتجاجاً على إصابة إحدى نساء المستعمرة بحجر قُذف به باص كانت تستقله وقد رجم المستوطنون المخيم بالحجارة، وتسلل اثنان منهم إلى داخل المخيم، وأطلقا النار على بيوته، مما أدى إلى تحطيم جميع نوافذ المنازل، على طول طريق القدس - الخليل، عدا عشرات نوافذ المنازل، وزجاج العديد من السيارات داخل المخيم. وقد أثار هذا الحادث ردات فعل داخل إسرائيل، حتى أن صحافياً إسرائيلياً رأى في ذلك الاعتداء على مخيم الدهيشة «أكثر بكثير من عمل مشين... أخطر وأدهى من أعمال الإرهاب والقتل، التي قامت بها (الحركة السرية اليهودية)... كان تكراراً أكبر نطاقاً، وأكثر تنظيماً، لما جرى في ليلة الزجاجات الحارقة بقلقيلية». ويقرر الصحفي نفسه بأن «هنا بداية منهج». حيث «ليس ثمة أعمال إرهاب، يقوم بها أفراد من الحركة السرية، وإنما أعمال عصيان، وتمرد، ورفض الامتثال لأوامر الجنود والضباط، صراحة، مع اللجوء إلى القوة الجسدية. يستطرد الصحفي نفسه «لقد تحولت كريات أربع إلى الحصن الأول والأكبر على خريطة البلد لأعضاء (كاخ)، والمنجرين وراءهم... إن ذلك يمثل قاعدة قوة خطرة. فمن كريات أربع تخرج... نار التحريض، والتنظيم لكل التظاهرات وأعمال العنف المختلفة». وبينما يفترض «أن مستعمرات غوش إيمونيم منخرطة في الدفاع المحلي للجيش الإسرائيلي، وهي تخضع لسلطته وإمرته. ومن أجل ذلك، خصص لها سلاح وقوة بشرية من الجيش الإسرائيلي. ومن الجهة الثانية، هي رأس جسر أيديولوجي وسياسي، يهدف إلى جر دولة إسرائيل كلها، وربما إجبارها، على تحقيق هدف ضم المناطق (المحتلة) إلى إسرائيل، وفرض سيادة إسرائيلية كاملة عليها. وكان ثمة، منذ البداية، احتمال قيام تناقض، وتصادم بين هذين الدورين، في المستقبل، بما في ذلك إمكانية تكرار حادثة (التالينا)★، بصورة أو بأخرى»[42].

★ اسم سفينة، نقلت أسلحة إلى «إسرائيل»، فعمدت المدفعية الإسرائيلية إلى تدميرها، قبالة تل أبيب، في ٢٠/ ٦/ ١٩٤٨، بأمر من رئيس الوزراء، حينذاك، ديفيد بن غوريون، بعد خلاف نشب بينه وبين رئيس عصابة الأرغون الصهيونية المسلحة، على كيفية توزيع الأسلحة بين الأرغون والهاغاناة.

إرهاب المستوطنين والانتفاضة:

ما كان لإرهاب المستوطنين هذا أن يستمر دون أن يشعل - مع عوامل أخرى - الانتفاضة الشعبية المجيدة في الضفة والقطاع.

ناهيك عن أن قيام المستوطن الصهيوني هيرتزل بوكوزا، مساء يوم ٨/ ١٢/ ١٩٨٧، بمداهمة عمال عرب فلسطينيين، عند معبر ايريز، شمال قطاع غزة، وقتله ثلاثة منهم وجرحه تسعة آخرين، كان الشرارة التي أشعلت خزان السخط الشعبي، وكانت الانتفاضة.

في هذه الانتفاضة، تفردت المستوطنات وسكانها في الأداء. فلقد أثبتت المستوطنات، هنا، مدى حيويتها في المنطقة، ومدى ضرورة الوجود اليهودي في كل مناطق الضفة، بالذات، بحسب زعم الحاخام موشيه ليفنغر، من مؤسسي «غوش إيمونيم»، وأحد أبرز قادتها. أولاً لأنه ثبت، في رأيه، بما يتجاوز أي شك، بأن قوة الانتفاضة في الأمكنة التي يستوطنها يهود كانت أقل من قوتها في المناطق الأخرى. ففي الخليل كانت الانتفاضة أقل من تلك التي في نابلس وفي قطاع غزة، الخالية تقريباً من اليهود، كانت قوة الانتفاضة أكبر. أيضاً، لولا المستوطنات والمستوطنون لكان حافز جنود الجيش الإسرائيلي على قمع الانتفاضة أقل كثيراً. يقول ليفنغر: «لكانوا شعروا في يهودا والسامرة (الضفة) كما لو كانوا في بلد غريب، كما سبق أن شعروا في لبنان... إن هذا يعطيهم الاحساس بأنهم مدعوون إلى الدفاع عن الوطن، لا إلى القتال في بلد غريب». وبروح هذا الرأي، فإن مستوطني كريات أربع، ثم المستوطنين من جيرانهم، عمدوا إلى تنظيم «دوريات التطويق»، الخاصة بهم. إنها المجموعات المتجولة بسيارة في مراكز حراسة الجيش الإسرائيلي، وتوزيع القهوة والكعك على الجنود «ليشعروا بأنفسهم على مقربة من بيوتهم». بيد أن وجود المستوطنات أثقل كاهل الجنود الإسرائيليين». صحيح أن الحراسة عند مدخل مستعمرة يهودية مريحة أكثر من دورية في نابلس. لكن لو لم تكن هذه المستعمرة، ربما كنت مضطراً، أبداً، إلى أن أكون هنا»، همس في أذني صاحب معمل في تل أبيب، استدعى للخدمة، ٣٠ يوماً في الاحتياط، للمرة الثانية خلال السنة الأولى من عمر الانتفاضة. وفي تقدير رئيس الإدارة المدنية السابق في الضفة، العميد احتياط افرايم سنيه «... تجبر حراسة المستعمرات الجيش الإسرائيلي على إضافة كتيبة واحدة إلى المطلوب، على الأقل، وليس من أجل الحراسة المباشرة، وحسب... فلولا وجود المستعمرات لكان في الإمكان تحديد النشاط العسكري لحراسة المحاور المركزية، والأهداف الكبيرة». وبسبب المستعمرات يضطر الجيش الإسرائيلي إلى التواجد في كل طريق، تقريباً، وإلى أن يدخل كل قرية، تقريباً. لهذه الأسباب يعتبر سنيه أن المستوطنين «عبء

أمني»[٤٣].

في بداية الانتفاضة، اعترى الخوف والارتباك المستوطنين في الضفة والقطاع، ولكن بعد مضي ما يربو قليلاً على ستة أشهر، أخلى الخوف والارتباك مكانهما لنفاذ الصبر. وأخذ المستوطنون يلحون على الحكومة الإسرائيلية، كي تصعّد إجراءاتها القمعية ضد الانتفاضة. وهذا أليكم هعتسالي، حليف ليفنغر، يقول، في ما يتعلق بإبعاد نشيطي الانتفاضة، الذي اعتمدته حكومة إسرائيل: «لو كانوا فعلوا ذلك في بداية الانتفاضة، لكان يكفي إبعاد ألفي شخص. أما اليوم، فيجب إبعاد ٥٠٠٠، من أجل وضع حد للانتفاضة، فوراً!» وعن مزاج المستوطنين، وسلوكهم، يقول هعتسالي «... عدم الرضى عن الجيش والمؤسسة الأمنية، في المجمل». مما أفضى إلى «تظاهرات، وقطع طريق، بالقرب من إفرات؛ تشكيل قيادة تتابع الأحداث في المنطقة». والخطورة هنا تكمن في أنه «هذه المنطقة سلاح كثير جداً وكمية غير قليلة من المواد البشرية المتفجرة»[٤٤].

لعل في هذا كله ما يفسر إصرار المستوطنين على توسيع دائرة العقاب الجماعي، من دون قيود قانونية. ففي مظاهرات نظمها «مجلس مستعمرات يهودا والسامرة وغزة»، رُفع شعار «فلتدمَّر بيتا» وقالت سكرتيرة «غوش إيمونيم»، دانيئيلا فايس، إن القرية «ليس لها حق في الوجود». وطالبت ستبيبة «تسوميت» بنقل جميع أهالي القرية إلى لبنان، فوراً. واكتفى رئيس سكرتارية إيلون موريه بطرد ٢٠٠ عائلة. واقترح عضو الكنيست، فلدمان، محو القرية من الوجود. الأمر الذي أثار ردة فعل، بروح الثقافة الديمقراطية الغربية القديمة، من جانب عضو كنيست آخر، د. بورغ، الذي شبّه الاقتراح الأخير بحادثة ليدليا★. على أن الحكومة الإسرائيلية لم تكن بعيدة في مواقفها عن مواقف المستوطنين. وهذا رئيس الوزراء، آنذاك، اسحق شامير، يقول، في جنازة تيريز ابورات، التي قتلت في أحداث بيتا: «إن القوة المحركة لدى أعدائنا هي الكراهية الهمجية والعمياء فحسب...» ويرى كاتب سياسي إسرائيلي، محقاً، بأن هذا التعبير «كلاسيكي، يعكس، بصدق، المفهوم الاستبدادي والأيديولوجيا المتعصبة العنصرية التي تبرره، بتجريد العدو من إنسانيته»[٤٥].

ربما أرادت «هتحيا» بأن تعبر عن هذا المزاج الفاشي، فاصدرت برنامجها لضرب الانتفاضة وفيه اقترحت: «أولاً– اعتبار زعامة الانتفاضة خارج القانون... ثانياً – الطرد من البلاد.. ثالثاً –

★ قرية تشيكية احتلها النازيون، إبان الحرب العالمية الثانية، تم محوها من الوجود، انتقاماً لهجوم «ارهابي»، لكن اسمها ظل مصطلحاً تاريخياً يرمز إلى الاستبداد النازي.

سحب الجنسية من الذين يضرون بأمن الدولة (من العرب في إسرائيل)... رابعاً – فرض عقوبة الإعدام في حالات خطيرة... خامساً – تعديل وضع المحكمة العليا بالنسبة للانتفاضة (فلا يسمح لأهالي الضفة والقطاع التوجه إليها للنظر في أوامر الطرد من البلاد)... سادساً– استئصال المؤسسة الإرهابية لـ م.ت.ف.... سابعاً – عدم استخدام جامعات وكليات عربية أوكاراً تخريبية... ثامناً – (التساهل في) أوامر إطلاق النار... تاسعاً – الحيلولة دون قيام م.ت.ف. بتمويل الانتفاضة... عاشراً – منع مزايا اقتصادية (لشعب الضفة والقطاع)... حادي عشر – هدم أبنية الخطرين من الناحية الأمنية، والاستيلاء عليها. ثاني عشر – عدم استخدام المساجد في نشاط «إرهابي»... ثالث عشر – (تشديد) الرقابة على جسور نهر الأردن»[٤٦].

خلال سنين الانتفاضة، ثمة إضافة مهمة لإرهاب المستوطنين، عززت إرهاب الدولة الإسرائيلية. كما تخلل لوحة إرهاب المستوطنين ثلاث مذابح، تفوق فيها المستوطن على إرهابيته هذه المذابح هي:

١ – **مذبحة بيتا**: خرج ثمانية عشر مستوطن، يوم ٦/ ٤/ ١٩٨٨، من قرية عتسرين إلى تل عروما فقرية عقربا، بهدف التنزه. لكنهم اصطدموا – في طريقهم – بعرب فلسطينيين، من أبناء قرية بيتا، حذروا المستوطنين من الاقتراب من قريتهم، ولما لم يستجب المستوطنون، قذفهم أبناء القرية بالحجارة، فرد الحارس اليهودي رومام ألدوبي بقتل شاب عربي (موسى صالح داود)، وجرح آخر (تيسير صالح عديلي)، كما قتل – بطريق الخطأ – المستوطنة تيريزا بورات. فاقتاد العرب المستوطنين إلى بيتا، وقد ردت سلطات الاحتلال بنسف ثلاثة عشر منزلاً في بيتا. ثم اتضح لهذه السلطات بأن أحد هذه المنازل تم نسفه بطريق الخطأ. وطردت السلطات نفسها ستة من النشطاء المعروفين إلى خارج القرية. فيما تقرر استمرار احتجاز ما يربو على الأربعين من أبناء القرية، في انتظار صدور بيانات اتهامهم[٤٧].

٢ – **مذبحة ريشون لتسيون**[٤٨]: بينما كان ٢٥ عاملاً عربياً فلسطينياً عزّل، يقفون، صباح ٢٠/ ٥/ ١٩٩٠، في «سوق العبيد»، بمدينة ريشون لتسيون، قرب تل أبيب، في انتظار حافلة تقلهم إلى مواقع عملهم، خرج إليهم المستوطن عامي بوبر، من بين الأشجار المحاذية للشارع، شاهراً رشاشه، وطلب إليهم الجلوس على الأرض، ثم أوقف سيارة عربية، وأنزل ركابها الخمسة، وأجلسهم مع العمال، وأمر السائق بترك محرك السيارة دائراً. وتوجه بسؤال إلى الجميع، عما إذا كانوا يدرون سبب جمعه لهم، وقبل أن يجيبوا فتح نيران رشاشه، ولم يتركهم إلا غارقين في بحر من دمائهم، وفر السفاح بالسيارة اياها. وبعد حوالي نصف ساعة وصلت سيارات الاسعاف لتنقل ١٥ شهيداً ومثلهم من الجرحى.

لعل ما يؤكد بأن المذبحة تمت مع سبق الإصرار والترصد، أن السفاح أتى حاملاً ثلاث خزانات ذخيرة، عدا الخزنة المرفقة بالرشاش.

٣ - **مذبحة الحرم الإبراهيمي**[٤٩]: بينما كان قرابة ٨٠٠ من أبناء مدينة الخليل، يؤدون صلاة الفجر، في الحرم الإبراهيمي بالمدينة، حوالي الخامسة والنصف من صباح يوم الجمعة، ١٥ رمضان سنة ١٤١٤هـ، الموافق ٢٥/ ٢/ ١٩٩٤، اقتحم المستوطن الإسرائيلي، المنحدر من أصل أمريكي، د. باروخ غولدشتاين، الحرم على المصلين، وأمطرهم بوابل من نيران رشاشه، فقتل ٥٨، وجرح قرابة ١٥٠. بينما ترابط على مقربة من الحرم دورية عسكرية إسرائيلية، مهمتها التدقيق في هويات الداخلين إلى الحرم والخارجين منه. بل إن غولدشتاين نفسه اقتحم الحرب الإبراهيمي، على مرأى من جنود تلك الدورية. وقد سبق لغولدشتاين أن اعتدى بالضرب على المصلين بالحرم عينه، يومي ٤ و٧/ ١٠/ ١٩٩٣؛ وفي المرة الثانية، ألقى مواد كيماوية حارقة على سجاد الحرم. وأرسلت «الهيئة الإسلامية»، في ١٨ من الشهر عينه، رسالة إلى رئيس وزراء إسرائيل، آنذاك، اسحق رابين، شكت فيها من اعتداءات غولدشتاين تلك.

بعد أن أنهى غولدشتاين مذبحته، تمكن مصلون، نجوا من المذبحة، منه، وفتكوا به بأيديهم. على أن قبره غدا مزاراً ليهود إسرائيل عموماً، وللمستوطنين منهم بشكل خاص.

بشهداء الحرم الإبراهيمي يقفز عدد من استشهدوا على أيدي المستوطنين، خلال الانتفاضة، إلى ١٢٠ شهيداً، بما يقارب عُشر مجموع شهداء الانتفاضة (١٢٢٥ شهيداً)[٥٠].

استنتاجات:

- يلتصق الارهاب بالصهيونية والصهاينة. ذلك أن إحساسهم بأنهم اغتصبوا أراضي الآخرين وممتلكاتهم، يجعل أولئك الصهاينة يشعرون بخطر احتمال تحرك صاحب الحق، لاسترداده. ناهيك عن الأساس التاريخي لعدوانية اليهود، المتمثل في تعرضهم المدن للاضطهاد، عبر العصور، وميلهم المرضي للثأر، لكن من غير جلاديهم، بل غدوا سوطاً في أيدي جلاديهم التاريخيين، ضد من طالما تعاملوا معهم بكل التسامح الذي يفرضه الدين الإسلامي الحنيف. كما تستمد الصهيونية عدوانيتها من منابعها الفكرية الرئيسة، المتمثلة في تعاليم «التلمود»، وأفكار الفيلسوف العنصري الألماني الشهير، نيتشه. ولاحقاً فإن تربية الأطفال اليهود في إسرائيل كفيلة بشحنهم بالعداء للعرب، وازدرائهم؛ الأمر الذي يعززه أداء الحكومة، وما تضخه أجهزة الاعلام الإسرائيلية من مفاهيم.

- تزيد محددات ارهاب سكان المستوطنات عمن عداهم من يهود إسرائيل، في عدة عوامل، فأولاً معظم أولئك السكان من الشرقيين (السيفارديم)، الميالين للتشدد مع العرب، مزاحميهم على فرص العمل؛ وهنا فرصتهم لإثبات ولائهم لإسرائيل والصهيونية. وثانياً فإنه في الكيبوتس ثمة مناخ يعزز التمسك بنقاء فكر الرؤّاد الصهاينة. وثالثاً فإن المهام القتالية الموكلة للمستوطنات تغذي عدوانية المستوطنين، الأمر الذي يعززه احتكاكهم الدائم بالعرب، بعكس سكان المدن اليهودية، البعيدين عن هذا الاحتكاك.
- يغري الضعف العربي الصهاينة على الإيغال في إرهابهم، الذي طالما وفر لهم انتصارات رخيصة؛ كما يفتح ذلك الضعف شهية الصهاينة لمزيد من التوسع، والعدوان.
- يؤدي تقدم التسوية في الضفة والقطاع إلى ازدياد شعور المستوطنين هناك بالطوق يضيق من حولهم، فيزدادوا استنفاراً. كما أن انسحاب الجيش الإسرائيلي - إذا ما تم من هاتين المنطقتين - سيدفع المستوطنين فيهما إلى حمل مهمات الجيش، إضافة إلى المهام الموكلة إليهم، أصلاً. مما يزيد في فرص صعود عدوانية المستوطنين، وإرهابهم، باطراد.

في حال تعثر التسوية الراهنة، وتراجع الحكومة الإسرائيلية عن اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات على المسار الفلسطيني، فإن ارتفاع خط ارهاب المستوطنين سيعود إلى معدله الطبيعي.

أما خيار الحسم، فلا يزال الوقت مبكراً على طرحه، أساساً لأن شروطه لم تتوفر، بعد.

الهوامش:

(١) خالد عايد (إعداد)، العنصرية الآن، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٥، السنة ١٣، أيار/ مايو ١٩٨٦، ص ٣٧٣ - ٣٨٠.
انظر، أيضاً: آريه غلبلوم، النفاق اليهودي الكبير، **هآرتس** ٢٠/ ١/ ١٩٨٦.
- حمغاي أشد، شمعة أخرى لعيد النور، **دافار** ٢٣/ ١/ ١٩٨٦.

(٢) شموئيل. أ. ايزنشتات، المجتمع الإسرائيلي: صورة وضع ومشكلتان جديدتان، **سكيراه حودشيت**، العدد ٢ - ٣، ١١/ ٥/ ١٩٨٦، ص ٨٠ - ٨٢. انظر ترجمتها العربية في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٦، السنة ١٣، حزيران/ يونيو ١٩٨٦، ص ٤٥١- ٤٥٥.

(٣) المصدر عينه.

(٤) عايد، **مصدر سبق ذكره**.
انظر، أيضاً، **هآرتس** ١٥/ ١/ ١٩٨٦.

(٥) عايد، **مصدر سبق ذكره**.
انظر، أيضاً: **هآرتس** ١٠/ ٤/ ١٩٨٦.
- **دافار** ١٦/ ٤/ ١٩٨٦.

(٦) يوحنان بيرس، الوضع الطائفي وتأثيره في وعي اليهود الشرقيين ونمط سلوكهم، **بوليتيكا**، العدد ١٤ - ١٥، حزيران/ يونيو ١٩٨٧، ص ٢٠ انظر ترجمتها العربية في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٨، آب/ أغسطس ١٩٨٧، ص ٥٩٤ - ٥٩٨.

(٧) محمد عبد الرؤوف سليم، **تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة (١٨٩٧ - ١٩١٨)**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القسم الثاني، ١٩٧٤. ص ٢٣٨.

(٨) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عبد الحفيظ محارب، **هاغاناه، اتسل، ليحي/ العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة (١٩٣٧ - ١٩٤٨)**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨١، ص ١٥.

(٩) داني روبنشتاين، شبكة سرية دائمة، **دافار** ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٦. انظر ترجمتها العربية في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، السنة ٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧، ص ٥٢.

(١٠) عايد، **مصدر سبق ذكره.**

انظر، أيضاً: **عال همشمار** ١٦/ ٢/ ١٩٨٦.

(١١) عايد، **مصدر سبق ذكره.**

(١٣) **المصدر عينه.**

- القول الأول للوزير السابق، الحاخام اسحق بيرتس. أورده: يشرات ايلات، كلهم ضد العنصرية ولكن، **دافار** ٦/ ٣/ ١٩٨٦.

- أما القول الثاني فيورده أشخاص كثيرون، ينتمون إلى شرائح

(١٤) ايلات، **مصدر سبق ذكره**، أورده: عايد، **مصدر سبق ذكره.**

(١٥) أوري نير، المستوطنون في مواجهة الاضطرابات، **هآرتس** ٧/ ٤/ ١٩٨٨. أوردت ترجمتها العربية: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٤، السنة ١٥، نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ٢٣٥ - ٢٥٤.

(١٦) **المصدر عينه.**

(١٧) **المصدر عينه.**

(١٨) عايد، **مصدر سبق ذكره.**

انظر، أيضاً: **دافار؛ وعال همشمار** ١٤/ ٤/ ١٩٨٦؛ **هآرتس** ١٥/ ٤ ١٩٨٦.

(١٩) عايد، **مصدر سبق ذكره.**

(٢٠) محمد عبد السلام، مذبحة الخليل ومسار التسوية السلمية، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١١٦، ابريل/ نيسان، ١٩٩٤، ص ١٥٢ - ١٦١.

(٢١) عايد، **مصدر سبق ذكره.**

- انظر، ايضاً: يورام بيري، المسيرة الطويلة نحو اليمين، **دافار**، ٢١/ ٦/ ١٩٨٥.

(٢٢) عايد، **مصدر سبق ذكره.**

(٢٣) زئيف شيف، في الطريق إلى الحرب الأهلية، **هآرتس** ٥/ ٩/ ١٩٨٥.

- أهرون غيفع، الفاشيون اليهود قادمون، **دافار** ٢٦/ ٧/ ١٩٨٥.

- نتائج استطلاع «معهد سميث»، **دافار** ١١/ ٤/ ١٩٨٦.

أوردها: عايد، **مصدر سبق ذكره.**

(٢٤) **المصدر عينه.**

انظر، أيضاً: يوسف مياخالسكي، عنصرية إسرائيلية، **دافار** ٢٣/ ١/ ١٩٨٦.

(٢٥) **دافار** ١٤/ ٤/ ١٩٨٦.

(٢٦) عايد، **مصدر سبق ذكره.**

(٢٧) ايزنشتات، **مصدر سبق ذكره.**

(٢٨) **المصدر عينه.**

(٢٩) **المصدر عينه.**

(٣٠) بنحاس عنباري، المستوطنون: جبهة نائمة، **عال همشمار** ١٧/ ٥/ ١٩٨٨، أوردت ترجمتها العربية: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٦، السنة ١٥، حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ص ٤٤٨ - ٤٥٢.

(٣١) **المصدر عينه.**

(٣٢) ايزنشتات، **مصدر سبق ذكره.**

(٣٣) **المصدر عينه.**

(٣٤) ب. سيفر، الإسرائيلي يتجه بنفسه نحو التطرف، **عال همشمار/ ملحق السبت**، ٢٠/ ٧/ ١٩٨٤. أوردت ترجمتها العربية: الملف (نيقوسيا)، العدد ٥، آب/ أغسطس ١٩٨٤، ص ٤١٤ - ٤١٦.

(٣٥) ايزنشتات، **مصدر سبق ذكره.**

(٣٦) عبد القادر ياسين، **مجتمع الانتفاضة الفلسطينية**، القاهرة، كتاب الأهالي (٤١)، مايو/ أيار ١٩٩٢، ص ٢٧.

(٣٧) غسان عبد الله، **عشرون عاماً من الارهاب الصهيوني**، نيقوسيا، دار الصمود، ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٣٨) روبنشتاين، **مصدر سبق ذكره.**

(٣٩) عايد، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٠) **المصدر عينه.**

(٤١) عبد الله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٤٢) حغاي أشد، أكثر من عمل شائن، **دافار**، ١٢/ ٦/ ١٩٨٧، انظر ترجمتها العربية في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٧، السنة ١٤، تموز/ يوليو ١٩٨٧، ص ٥٣٣ - ٥٣٤.

(٤٣) ران كسليف، المستوطنون: المواد المتفجرة الخفية، **هآرتس** ١٥/ ٧/ ١٩٨٨، انظر ترجمتها العربية في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٨، السنة ١٥، آب/ اغسطس ١٩٨٨، ص ٦١٣ - ٦١٦.

(٤٤) **المصدر عينه.**

(٤٥) أولك نيتسر، الثقافة السياسية لإسرائيل في اختبار [قرية] بيتا، **دافار** ٣٠/ ٥/ ١٩٨٨. انظر ترجمتها العربية في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت) العدد ٦، السنة ١٥، حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٤٦) ولنحطِّم الانتفاضة الآن! برنامج حركة «هتحيا» لضرب الانتفاضة، **يديعوت احرونوت** ٢٩/ ٧/ ١٩٨٨.

انظر ترجمتها العربية، في: الملف (نيقوسيا) العدد (٥/ ٥٣)، آب/ أغسطس ١٩٨٨، ص ٤٥٦ - ٤٥٨.

- وفي: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٨، السنة ١٥، آب/أغسطس ١٩٨٨، ص ٦١٩ - ٦٢١.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

- النص الكامل لـ «تقرير بيتا»، **دافار** ٢٨/ ٤/ ١٩٨٨، وردت ترجمتها العربية في: الملف، العدد (٢/ ٥٠) آيار/ ماي ١٩٨٨.

(٤٨) المذبحة/ يوم الأحد الأسود (٢٠/ ٥/ ١٩٩٠) **ملحق عبير** (القدس)، بدون تاريخ.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل هنا، يمكن الرجوع إلى:

- **اليقظة** (الكويت) ١١ - ١٧/ ٣/ ١٩٩٤، ص ٢٢ - ٢٨.
- أمنون كابليوك، **الخليل/ مجزرة معلنة**، ترجمة عرب البطران، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية، ١٩٩٦.

(٥٠) عبد السلام، **مصدر سبق ذكره**.

- بيتسليم، **خسائر الانتفاضة**، حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

الإستيطان واليوتوبيا الصهيونية

حمد الموعد

يعتبر الاستيطان حجر الزواية في الأيديولوجية الصهيونية لدرجة أن ما يميز حزباً صهيونياً عن آخر، في كثير من الأحيان، يكون مدى تمسك هذا الحزب أو ذاك بالاستيطان. والفارق الأساسي بين الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة والأحزاب البراغماتية، هو الموقف من الاستيطان، إذ بينما تنادي الأولى بحق اسرائيل بالاستيطان باعتبار ذلك تأكيداً لوجود اسرائيل ونفياً لوجود نقيضها، الشعب الفلسطيني، تلجأ الأخيرة إلى التلاعب اللفظي والحيل السياسية لاخفاء سياساتها الاستيطانية مما يؤكد أن الاختلاف بين الطرفين يدور أساساً حول كيفية الوصول إلى الهدف وليس الهدف ذاته.

وحتى لا يبقى الحدث مجرد تكهنات نظرية، سنعود قليلاً إلى برامج الأحزاب الصهيونية الاسرائيلية لنؤكد حقيقة ذلك. فقد جاء في الخطوط الاساسية لحكومة بنيامين نتنياهو حول الاستيطان ما يلي:

دعم الاستيطان في أنحاء البلاد وتوسيعه وتطويره: ستصر الحكومة في أية تسوية سياسية على ضمان بقاء الاستيطان اليهودي وضمان ترسيخه وأمنه. وستضمن ارتباطه بدولة اسرائيل، وستواصل الحكومة تحمل مسؤولية بقاء وأمن المستوطنات والمستوطنين.

وتحت عنوان «الدين والدولة» قالت وثيقة الخطوط الأساسية للحكومة ما يلي: «إن للاستيطان في النقب والجليل وهضبة الجولان وغور الأردن ويهودا والسامرة وغزة أهمية قومية كونه يشكل جزءاً من النظام الدفاعي لدولة اسرائيل. وتعبيراً عن تجسيد الصهيونية. وستغير

الحكومة مشروع الاستيطان وتعمل على ترسيخه وتنميته في هذه المناطق، وسترصد الموارد اللازمة لذلك.

وحول الاستيطان في القدس، قالت الوثيقة المذكورة أن الحكومة تتعهد أن ترصد بواسطة مختلف الوزارات وبلدية القدس موارد خاصة لتسريع البناء في القدس وضواحيها وتحسين الخدمات البلدية للسكان.(١)

وفي كلمته أمام الكنيست في ١٨/٦/١٩٩٦، عندما عرض حكومته على الكنيست، أكد بنيامين نتنياهو تمسك حكومته بالاستيطان وكأن لا وجود اطلاقاً لعملية السلام الشرق أوسطية. وقال نتنياهو «أن الصهيونية لم تمت على الرغم من أنهم في دوائر معينة وصفوها بأنها قاب قوسين... لدينا شبان رائعون مستعدون للتجند للمهمات القومية ونحن سنشجع هذه الروح، سنشجع الاستيطان الطلائعي في أرض اسرائيل - في النقب والجليل، في يهودا والسامرة، في غزة والجولان. إن المستوطنين هم الطلائعيون الحقيقيون في أيامنا هذه، وهم لذلك يستحقون كل دعم وتقدير ولكن، وقبل كل شيء، سنحافظ ونعزز مكانة القدس، عاصمة أبدية لاسرائيل كمدينة موحدة وكاملة تحت السيادة الاسرائيلية.»(٢)

وفي حزب غيشر ، الحزب الذي يتزعمه ديفيد ليفي، ويكرس نشاطه الأساسي دفاعاً عن الأوضاع الاجتماعية لليهود الشرقيين في اسرائيل، لأن الحزب انشق عن الليكود احتجاجاً على التمييز ضد اليهود الشرقيين في الحزب، يقول برنامج غيشر حول الاستيطان ما يلي:

«إن الصهيونية حركة تحرر الشعب اليهودي، وسيوضع تجسيد ما في صدارة سلم أولويات الحكومة. وسنعزز الاستيطان والهجرة، وسنلغي قرار تجميد الاستيطان.(٣)

أما الحزب القومي الديني، المفدال، الذي تحول خلال الأشهر العشرة الأولى من عمر حكومة نتنياهو إلى الناطق بلسان المستوطنين والمدافع عن مصالحهم ومخططاتهم، وبات يحلم بأن يتحول إلى نواة حقيقية لليمين الاسرائيلي الجديدو فهو يتحدث في برنامجه عن الاستيطان على الشكل التالي:

«الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء ارض اسرائيل هو أساس سيطرتنا على هذا البلد وأساس أمن اسرائيل، ولذلك ينبغي تعزيزه. وينبغي لأي اتفاق سياسي ضمان عدم اقتلاع أية مستوطنة يهودية. وحول مكانة القدس يطالب المفدال بضرورة تعزيز الاستيطان في القدس الكبرى، وحماية مكانة جبل الهيكل (مكان الحرم القدسي الشريف حالياً)، وتنفيذ الحقوق اليهودية الدينية والقومية للشعب في اسرائيل في هذا المكان).

ولم يخف المفدال تجاهله التام لوجود «الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقد أكد ذلك

برنامجه الذي جاء فيه «اسرائيل وحدها ستكون موجودة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، ولن تؤسس دولة فلسطينية، أو أي كيان أجنبي آخر ذو سيادة».(٤)

أما حزب الطريق الثالث، الذي يتزعمه أفيغدور كهلاني، والذي انسحب من حزب العمل بسبب اعلان الأخير عن احتمال التوصل إلى تسوية اقليمية في هضبة الجولان، فقد رأى هذا الحزب أن الاستيطان هو الوسيلة الكفيلة بتحديد مستقبل المناطق الفلسطينية سلفاً بدون التطرق إلى ما يقال عن التسوية النهائية. يقول برنامج حزب الطريق الثالث: تحت عنوان مبادئ للخطة المستهدفة:

«تطوير المستوطنات وبذل مجهود مكثف لجعل السلسلة الفقرية الشرقية لاسرائيل بأكملها آهلة بالسكان في مرتفعات الجولان حتى ايلات.

- يهودا والسامرة ومنطقة غزة

ستطبق السيادة الاسرائيلية على المناطق التالية:

القطاع الشرقي: وادي الأردن، المنحدرات الشرقية لجبال السامرة، الشاطيء الشمالي للبحر الميت، صحراء الخليل، ستطبق السيادة الكاملة على كل المستوطنات اضافة إلى كتلة غوش قطيف في غزة.

- ستسرع اسرائيل الاستيطان المدني في مرتفعات الجولان.
- في القدس: ستكون القدس موحدة غير مجزأة - عاصمة لدولة اسرائيل، وتبقى تحت السيادة الاسرائيلية إلى الأبد. من السهل الساحلي حتى نهر الأردن، وما بين محور بيت حولون في الشمال ومحور غوش عيتسيون في الجنوب».(٥)

وفي حزب العمل، الذي سخر زعيمه السابق يتسحاق رابين، من خطط الاستيطان التي نفذها الليكود وميز بين الاستيطان السياسي والاستيطان الأمني، وتعهد بتجميد الاستيطان تمشياً مع اتفاق أوسلو الذي وقع عليه عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ فقد أكد البرنامج الانتخابي للحزب لانتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ أنه لن تقام مستوطنات جديدة لكن ستبقى معظم المستوطنات تحت السيادة الاسرائيلية وحول القدس، أكد برنامج الحزب أنها ستظل عاصمة دولة اسرائيل ومركز الشعب اليهودي وستبقى تحت السيادة الاسرائيلية. وفي أثناء المفاوضات ستعمل الحكومة على أن تكون ضواحي القدس، بما في ذلك معاليه أدوميم، جفعات زئيف، غوش عتسيون، وشمال غربي البحر الميت، تحت السيادة الاسرائيلية.(٦)

بيد أن حزب العمل، وهو الأقدر من غيره على اخفاء الطابع الاستيطاني لسياساته أوجد الأساس المادي للربط بين المستوطنات من خلال الطرق الالتفافية. وقد أعدت خطة الطرق

الاتفاقية من قبل الجيش الاسرائيلي عام ١٩٩٤، وحتى تضمن ضرب وحدة الأراضي الفلسطينية وتقطيعها وتسهيل محاصرة أجزائها واحكام الطوق حولها. وقد ضمنت خطة الطرق الالتفافية اقامة عدد من الطرق من أهمها:[٧]

١ - الطريق السريع رقم ٦٠، ويقسم الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب، وتتصل به كل الطرق الالتفافية حول المدن الرئيسية في الضفة الغربية. ويمتد من بئر السبع في الجنوب مروراً بالخليل، بيت لحم، القدس، رام الله، نابلس، جنين، حتى العفولة في الشمال.

٢ - طريق الخليل - العفولة الالتفافية، ترتبط بالطريق رقم ٦٠، طولها ١٢ كم، وعرضها ٦٠م، سيؤدي إلى هدم أكثر من مئة منزل ومصادرة ٥٠٠ دونم من الأراضي الزراعية.

٣ - الطريق الالتفافية رقم ٣٥، الذي يربط كتلة المستوطنات الاسرائيلية غوش عتسيون بالطريق رقم ٦٠، طول الطريق ١٤ كم وعرضه ١٨٠م، وقد صودرت نحو ٣٥٠٠ دونم من الأراضي لإقامتها.

- الطريق الالتفافية بيت جالا - بيت لحم، وتربط مستوطنة غيلو في القدس الشرقية بكتلة مستوطنات غوش عتسيون. ويتطلب اقامتها هدم العديد من المنازل واتلاف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

- طريق القدس - رام الله، وقد ألحقت الأضرار بمنطقة بيت حنينا، ووجدت لتربط مستوطنة راموت بالمستوطنات المجاورة للقدس، وتمر هذه الطريق في وادي بير نبالا، جديرة، رافات.

- طريق البيرة - رام الله، وتربط المستوطنات الواقعة شمال شرقي رام الله، ثم تلتف حول البيرة، وتمر عبر مستوطنة بيت ايل، وتتقاطع مع الطريق رقم ٦٠ وتصل إلى مستوطنة جفعات زئيف عبر بلدة بيتونيا.

منطقة نابلس، الطرق الالتفافية تربط المستوطنات على أن تعزل مدينة نابلس عن الضفة الغربية. طول الطريق ٢٤كم. ويربط مستوطنة أيلون موريه إلى الشمال الشرقي من المدينة بالمستوطنات إلى الشرق والجنوب. ويضاف إليه طريق شفي شومرون، جبل عيبال، الذي صودرت أكثر من ٣٤٠٠ دونم من الأراضي لاقامته وأخيراً طريق رقم ٤٧٧ الذي يعيق نمو وتطور قرى سلفيت، فرقة، برقين.

- منطقة قلقيلية، طريق قلقيلية الالتفافية الذي يمتد من مستوطنة تسونيم في الشمال عبر قريتي امال وكوخاف يائير وهذا يعني خسارة ١٩٢ دونم.

- طريق جنين الالتفافية طولها ٢٠كم وصودرت نحو ٧ كم٢ لإقامتها، وتمتد من جنين، دير أو خفيف، بيت قاد، دير غزالة، عرانة الجلهة، برقين، وقد جرى اقتلاع ٢٥٠٠ شجرة تفاح

وتدمير مناطق شاسعة لشق الطريق.

ولئن كانت الأحزاب الصهيونية كلها تقريباً، تتمسك بالاستيطان وتعتبره حجر الزاوية في سياستها، وبما أن الاستيطان كما هو معروف، العقبة الأساسية في وجه العملية السلمية الشرق أوسطية، فهذا لا بد أن يعني أن الوصف الذي تطلقه صحيفة «معاريف» عن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، ينطبق بهذا الشكل أو ذاك على زعماء اسرائيل الحاليين والسابقين. سواء كانوا في السلطة أو المعارضة. تقول صحيفة «معاريف» في عددها الصادر بتاريخ ٩/٤/١٩٩٧: «إن متابعة أعمال رئيس الوزراء لم تعد لها علاقة بالسياسة، بل بالتنجيم، لأنه لا أحد يعرف ماذا يريد نتنياهو، حتى هو نفسه. فإذا كان يريد اتفاق أوسلو، فلماذا يخربه؟ وإذا كان لا يريد الاتفاق لماذا يتابعه؟ العالم يطالب نتنياهو بوقف الاستيطان مقابل السلام، لكنه يقول للعالم: لا. فماذا تعني إلا «نعم» بالنسبة إليه.[٨]

المهام التي يؤديها الاستيطان:

للاستيطان مهام كثيرة قد لا تتناسب أهميتها مع نسبة عدد المستوطنين، أو سكان المستوطنات إلى اجمالي عدد السكان. وفيما يلي استعراض لبعض هذه المهام.

من الناحية الديمغرافية:

يلعب الاستيطان دوراً مهماً جداً في توزيع السكان، أو بشكل أدق في تهويد الأراضي الفلسطينية. ويؤكد تاريخ العمليات الاستيطانية أن الوكالة اليهودية والهستدروت بالتعاون مع الانتداب البريطاني نجحتا في الوصول إلى أهم المناطق الاستراتيجية ومصادر الثروة المائية التي تسهم في رسم حدود اسرائيل، وكانت مصدر قوة للتأثر على واضعي قرار التقسيم عام ١٩٤٧. وفي الخمسينات ساهم الاستيطان في تهويد الجليل والمثلث والنقب، وتسعى خطة أرئيل شارون المعروفة باسم النجوم السبع الاستيطانية لاستكمال عملية التهويد وقضم أجزاء من الضفة الغربية.[٩]

لكن دور المستعمرات الاستيطانية من الناحية الديمغرافية يبقى محدوداً والدليل على ذلك، أنه ورغم التسهيلات التي تقدم لمن يريد السكن في المستوطنات سواء داخل الخط الأخضر أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تزال الكثير من المستوطنات شبه فارغة، ولا يزيد عدد سكانها عن نسبة ضئيلة من اجمالي عدد السكان في اسرائيل.

من الناحية الطائفية:

يستدل من دراسة التركيب الديني لسكان المستوطنات أن الاستيطان استخدم لاستيعاب المسألة الطافية واحتوائها، بدلاً من حلها، إذ أن الصهيونية التي فشلت في صهر يهود العالم في بوتقة واحدة، سعت جاهدة إلى تكريس الطائفية من خلال عمل منهجي ومتعمد يقوم على اسكان الطوائف في مستوطنات محددة. وكان الهدف من وراء ذلك تخفيف الاحتكاك بين الطوائف من جهة، وفسح المجال أمام الفئات الصهيونية العلمانية للمساهمة في العملية الاستيطانية، ويجسد ذلك المستوطنات التابعة للحركات اليسارية الصهيونية، مثل مبام وغيرها. لكن الاستيطان يستغل لاجبار الفئات غير المرغوب فيها على العيش في معازل أو غيتوات اسرائيلية، وهذا ما نلمسه في عرار وديمونه حيث يعيش يهود الفلاشاو أو الزنوج العبريين الذين لا يسمح لهم بالاندماج في المجتمع الاسرائيلي، ولا يخدمون في الجيش، ورفضت وزارة الصحة قبول الدم الذي يتبرعون به، وترفض الحاخامية اليهودية بشقيها الاشكنازي والسفاردي الاعتراف بيهوديتهم.

من الناحية الاقتصادية:

أصبح من المؤكد للباحثين في شؤون الهجرة والاستيعاب في اسرائيل، أن الهجرة والاستيطان موضوعان مربحان بالنسبة للحكومة الاسرائيلية، من الناحية الاقتصادية المحضة، لانهما يعتبران مصدراً للمساعدات والتبرعات التي تقدمها الوكالة اليهودية وصناديق الجباية اليهودية المختلفة للحكومة اليهودية.

لكن إذا أخذنا المستوطنة كمشروع اقتصادي فهي خاسرة، وهذا ما تؤكده المعطيات الاقتصادية حول الأزمة التي تمر بها المستوطنات الاسرائيلية، داخل الخط الأخضر ذاته، أو تلك الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالرغم من التسهيلات التي توفرها الحكومة الاسرائيلية باعتبارها المستوطنات مناطق تطوير درجة أولى، تتمتع باعفاءات ضريبية، وقروض مالية ويحظى المستثمرون بتسهيلات كثيرة. والأغلبية العظمى من الصناعات الموجودة فيها تقوم على التعاقد من الباطن. وتقدر المصادر الاسرائيلية الديون المتراكمة على المستوطنات الاسرائيلية داخل الخط الأخضر بحوالي عشرة مليارات دولار.(١٠)

من الناحية الأمنية:

إن المظهر الخارجي للمستوطنة، كما ظهرت محاطة بالسور والأبراج، يظهر بكل وضوح

أنها في الواقع منطقة عسكرية تقام في منطقة استراتيجية تشرف على مناطق متعددة، وتتضمن المستوطنة أيضاً مستودعات للذخيرة، وأماكن للتدريب، وبعد ذلك أصبحت المستوطنات جزءاً من نظام الدفاع الاقليمي وأماكن تحشد للقوات الحرمي، ومناطق امتصاص الهجمات واعاقتها إلى حين قدوم النجدات من الخطوط الخلفية وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كانت مهمة المستوطنات دق أسافين بين التجمعات السكانية العربية ومنع تواصلها، وتطويقها، وهذا ما تقوم به الأحزمة الاستيطانية حول القدس، والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل خاص. ويمكن للمستوطنات والطرق الالتفافية أن تحول الضفة الغربية إلى عشرات بل مئات من التجمعات الفلسطينية المعزولة عن بعضها بعضاً. ومن جهة أخرى يقوم المستوطنون بمهمة ارهاب السكان الفلسطينيين والتحرض بهم واستنزاف قواهم البشرية والاقتصادية ويستخدمون السلاح الذي يقدمه لهم الجيش للقيام بهذه المهمة.

ومن جهة أخرى ثمة مهمة اساسية ينتظر المستوطنون الفرصة السانحة للقيام بها، وهي ترحيل السكان العرب كي تتماثل التجربة الاستيطانية الصهيونية مع التجارب الاستيطانية الأوروبية في الولايات المتحدة وكندا، وأمريكا اللاتينية، واستراليا، حيث استطاع المستوطنون الأوروبيون حصر السكان الاصليين في معازل خاصة على شكل كانتونات أو بانتوستانات. حاولت الحركة الصهيونية تكرار التجربة ذاتها، كما يقول البروفيسور غرشون شامير استاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا: «فعند قدوم أوائل المهاجرين إلى فلسطين، برز الطابع الاستعماري في العلاقة بين المهاجرين وأصحاب الأراضي العرب. وتجلت هذه العلاقة من خلال اقتصاد مبني على اليد العاملة البيضاء يتيح للمهاجرين الشعور بالتجانس الثقافي أو الديني الدي يتماثل مع المفهوم الأوروبي للقومية / الأمة ومواكبة الطرد القسري أو الإبادة الجماعية للسكان الأصليين.(١٢)

الاستيطان واليوتوبيا الصهيونية:

ثمة علاقة عضوية بين الأيديولوجيا واليوتوبيا إذ أن كل أيديولوجيا مهما كانت صفتها، علمانية أو غيبية قومية.. الخ تسعى إلى خلق «مدينتها الفاضلة» أي اليوتوبيا الخاصة بها. ونظراً لأهمية هذا الجانب سنتناوله بالتفصيل.

لقد آمنت الفاشية كما يقول موسوليني بضرورة خلق الانسان الذي يناسب أهدافها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ويكون قديساً ومحارباً في الوقت نفسه. وليس صدفة أن تسعى الصهيونية إلى خلق الانسان الخاص بها وتصر أن يكون قديساً ومحارباً كما سنرى فيما بعد.

الأسس النظرية لليوتوبية:

رغم أن ثيودور هرتزل حاول أن يبعد عن كتابة «الدولة اليهودية» الصادر عام ١٨٩٦ صفة اليوتوبيا، إلا أنه سرعان ما سيتراجع عن نفيه هذا عندما يقول: «إن الشعب في أي مكان هو طفل يمكن تثقيفه» وان «عامة الناس لا يفهمون التاريخ». وفي الفصل الثاني من كتابه، يتحدث عن كيفية خلق الدولة التي لن يتحول اليهود فيها الى فلاحين من الطراز القديم.[١٢]

وبعد هرتزل تحدث ميخا جوزيف بير ديشيفسكي ١٨٦٥–١٩٢١، مؤلف كتاب «التدمير والتعمير» عن ضرورة تدمير أسس الحياة السائدة بين اليهود، لأنها «بدأت تفقد أهميتها وتتغير، ذهبت ولن تعود»، وفي مكان آخر من كتابه يقول: «لا يمكن النصر بدون انقلاب كلي، أي تغيير القيم التي كانت دليل حياتنا اليومية في الماضي». وأخيراً يحدد بيير ديستفسكي نوعية الرجال الذين يريدهم. «لكل زمانه... هناك زمان للرجال، الأمم تحيا بالسيف، أي بقوة زنود أفرادها وجرأتهم الحيوية، ومثل هذا الزمن هو زمن الشدة، زمن الحياة في معناها الجوهري، لكن الكتاب ليس أكثر من ظل للحياة.. هو الحياة في شيخوختها». ومن الواضح أن تمجيد القوة والعنف يشكل العمود الفقري للمجتمع الذي أرادت الصهيونية اقامته في فلسطين. وأخيراً يحدد الفيلسوف اليهودي روسي المولد، بير ديسفسكي طريقة الوصول إلى هدفه المنشود. «عندما تكافح من أجل خلق شيء جديد يناسب حياتنا المعاصرة، تطلعاتنا الحاضرة، عندما تكون قلوبنا ملأى بالأحلام، وفي داخلنا يحاك عالم جديد نشكله بأيدينا نحن، عندئذ يظهر فينا دافع لتدمير جميع العوالم التي سبقتنا والتخلص من كل ضعف».[١٣]

ومن ثم صاغ كل من لورنس أوليفانت وهو ضابط سابق في الجيش البريطاني وارون غوردون، ودون يورفوف ما يُعرف باسطورة العمل العبري، وقد حاول بورخوف أن يضفي على شعار العمل العبري شيئاً من المبادئ الاشتراكية التي كانت سائدة في روسيا في ذلك الوقت. ولكن أصحاب شعار العمل العبري لم يكونوا أقل عنصرية من غيرهم من منظري الصهيونية فيما يتعلق بالموقف من الفلسطينيين. يقول بورخوف «إن العرب الفلسطينيين يفتقرون إلى حضارة خاصةبهم» وليست لهم شخصية حضارية أرقى منهم، ولن يستطيعوا الاتحاد لمواجهة الأخطار الخارجية. كما أنهم لن يستطيعوا السير في طريق التنافس القومي.[١٤]

بن غوريون والمستوطن الذي لا خيار له:

أخفقت اسطورة العمل العبري في خلق قاعدة مادية للاستيطان، وعندما جاء بن غوريون خلق الأدوات الثلاث المتكاملة للاستيطان: «الوكالة اليهودية، الهستدروت، والهاغناه. واستغل

سلطاته ونفوذه لتحويل الكيبوتس إلى قاعدة تحتية لليوتوبيا الاسرائيلية التي يسود فيها نظام ويحكمها ملك وفيلسوف.. وهي نموذج غربي لسيادة الدولة».[١٥]

ولخلق المقاتل الذي لا خيار له، سعت الصهيونية في البداية للحيلولة دون تشكل العائلات في الكيبوتس، لأن العائلة تصرف اهتمام الآباء عن المهمة الحقيقية.. وكانت عملية تربية الأطفال تتم بشكل جماعي، وسيطرت على الحياة والتربية الاجتماعية في الكيبوتس الروح العسكرية والانضباط العسكري. ويعترف الكاتب الاسرائيلي اوري ديفر أن الكيبوتس بذل جهوداً كبيرة لمحاربة العائلة. «ومن الاشكال التي تحارب فيها النزعة العائلية في الكيبوتس، النزعة الفردية المطلقة وتشجيع انصهار الفرد الكلي في المجموع بشكل يتجاوز العائلة».[١٦] وقد سادت هذه الحالة في الثلاثينات، واضطرت الوكالة اليهودية للتراجع قليلاً في الأربعينيات.

وفي الكيبوتس يعيش المستوطن لا يملك شيئاً، فهو بدون عائلة لا أرض له، ولا وسائل انتاج. ولا منزل، ويخضع تحت السيطرة الكلية تقريباً لادارة الكيبوتس والهستدروت والوكالة اليهودية. وقد تضافرت جهود الهستدروت والوكالة اليهودية، كما يقول بنحاس لايفون، الأمين العام للهستدروت عام ١٩٦٠: «لقد أصبح الهستدروت منذ تأسيسه القوة المركزية في المجتمع اليهودي... واقام نظاماً للأمن الاجتماعي، هو الوحيد في اسرائيل، وأصبح سلاحاً فعالاً في فرض السيطرة على الجماهير اليهودية، وفي تنظيم وتجميع اليهود تحت سيطرة الهستدروت، وتنظيم حق العمل، وكانت له سيطرة كاملة على الكيبوتس وعلى المزارع التعاونية في البلاد».[١٧]

ومن أشكال سيطرة الهستدروت على حياة المستوطنين، كان لا يحق لأي عامل يهودي العمل إلا بعد إبراز بطاقة عضوية في الهستدروت، وعندما شكلت الهاغناه، كذراع عسكري للهستدروت تحولت الاخيرة إلى جهاز اداري وسياسي وقوة عسكرية لها سيطرة مطلقة على مختلف أوجه الحياة اليهودية. وهكذا تحول الهستدروت إلى سلطة مطلقة لا يستطيع الفرد في مواجهتها إلا التسليم والخضوع.

من هو الانسان المطلوب لليوتوبيا؟

لا شك أن الانسان المطلوب لليوتوبيا الصهيونية يهودي يكره الشتات «لأن من عاش في الغربة لم يعرف الاله الحق» كما يقول التلمود من جهة، ولأن الشتات كما يقول الكاتب الهندي المعاصر ر.ج. زفي فيربلونسكي في مقال بعنوان «بنوا اسرائيل وأرض اسرائيل» «إن الشتات أرض أعداء وأن تجربة العيش في أرض الاعداء واللاسامية شكلتا الشريانين الأساسين للصهيونية.»[١٨]

لكن الصهيونية لم تكن تتوجه إلى أي يهودي، بل كانت تضع في حسابها يهود أوروبا

الوسطى بالذات. ففي خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر الصهيوني الثاني قال ثيودور هرتزل: «إن مهارة الشعوب الجرمانية، ومرونة الشعوب الرومانية والصبر الكبير الذي يتحلى به السلافيون قد تركت أثراً علينا». والشعوب التي ذكرها هرتزل هي شعوب أوروبا الوسطى.[١٩] أما ليونبسكر فهو يؤكد أن يهود العالم ينتمون إلى عرق متقدم، وليسوا زنوجاً.[٢٠] ويؤكد الصحفي الاسرائيلي المعروف باروخ ناول، مؤلف كتاب «تحطمت الطائرات عند الفجر»، أن الزنجي غير قادر على امتلاك المشاعر الانسانية، ولذلك من المسموح به سرقة الأولاد من أهلهم ويتهم كالبهائهم».[٢١] وأخيراً يعترف أبا ايبان بأن هدف الصهيونية من اليهود الشرقيين لم يكن استغلالهم للاندماج في العالم العربي، بل على العكس من ذلك، دمجهم وعدم السماح لهم بتحويل اسرائيل إلى دولة شرق أوسطية.[٢٢]

لم تستطع الصهيونية جلب كل يهود شرق ووسط أوروبا إلى فلسطين، لكنها حاولت ولا تزال أن تجعل كل المستوطنين يحملون ذهنية شرق ووسط أوروبا العنصرية. فكيف جرى ذلك؟

يقول البروفيسور باروخ كيمرلينغ، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية، إن الاستيطان يساعد اليهود على الاحساس بسموه وترفعه عن سائر الأعراق الأخرى، ويخلق نخبة سياسية واجتماعية ذات نزعة عسكرية.[٢٣]

إن المستوطنة كمكان هي المكان الأفضل لخلق الانسان المتفوق على ذات Superman، وهذا ما يعترف به أكثر الكتاب الاسرائيليين والصهاينة لنقرأ ما يكتبه الكاتب الصهيوني ليون أوريس مؤلف رواية الخروج The Exodes عن المستوطنين: «لقد خلقنا جيلاً من الطرازانات ليدافعوا عن اسرائيل. إننا لا نستطيع أن نعطيهم غير حياة من دماء... إن الجيل الاسرائيلي يرفض الوصايا العشر.. هنا أراد الله أن تكون على الجبهة. لقد أخبرني جنودي أنهم يريدون أن يعبروا إلى حدود جبل سيناء ليعيدوا الوصايا العشر إلى الله لأنها لم تعطنا إلا المصائب.[٢٤]

إن خلق هذا الجيل الذي يتحدث عنه ليون أوريس لا بد أن يعني درجة عالية جداً من التمركز حول الذات Ethnocentic Ethos، وهذا يتم من خلال التربية الفاشية بكل ما في الكلمة من معنى. لأن الفاشية وحدها، هي الكفيلة بخلق انسان لا يرى في الوجود إلا نفسه. وهذا ما ينادي به جابوتنسكي، الذي قال في احد خطبه:

«كل انسان آخر على خطأ، وأنت وحدك على صواب. لا تحاول أن تجد أعذاراً من أجل ذلك، فهي غير ضرورية، وغير صحيحة، وليس بوسعك أن تعتقد بأي شيء في العالم، إذا اعترفت ولو مرةواحدة بأنه ربما يكون خصومك على صواب. لا توجد في العالم إلا حقيقة واحدة، وهي بكاملها ملكك أنت. وإذا لم تكن واثقاً، فأبق في بيتك ولكن إن كنت واثقاً، لا

تتطلع إلى الوراء، وستأتي في اتجاهك».[٢٥]

ففي مقالة بعنوان «القومي» يقول جابوتنسكي:

«لقد أفسدت أبناءكم، وعلمتهم كيف يحطمون النظام، وحاولت أن أعلمهم أن الترجمة الصحيحة لـ Kamez Alef-O لا تتعلم القراءة بل تعلم اطلاق الرصاص.[٢٦]

أما مناحيم بيغن، فقد كتب في مقدمة كتابه «الثورة» ما يلي: «لقد كتبت هذا الكتاب لشعبي كي لا ينسى اليهود هذه الحقيقة: توجد أشياء أثمن من الحياة، وأكثر فظاعة من الموت... انه من النار والدموع والرماد قد خلق صنفاً جديداً من البشر... انه اليهودي المحارب... يقول ديكارت أنا أفكر إذن أنا موجود.. وأنا أقول أنا أحارب إذن أنا موجود.[٢٧]

إن فلسفة القوة، أو بشكل أدق، دين القوة التي يبشر بها بنيامين نتنياهو في كتابه «مكان تحت الشمس»، ما هي إلا امتداد لقيم أخلاقية حملها كل من هو على شاكلته يعتبر أن العالم دمية وجدت ليلعب بها، لأن القيمة الأخلاقية الوحيدة هي القوة، فهي مصدر الخير. وهذا يذكرني بقول مكيافيلي الشهير «لا يمكن أن توجد قوانين صالحة إلا إذا وجدت أسلحة قوية، وحيثما توجد أسلحة قوية، توجد قوانين صالحة.[٢٨]

إن زرع القيم العنصرية وتمجيد دين القوة لا بد أن يخلق جيلاً يؤمن بالعنف لأجل العنف، وهذاما ينادي به صراحة الكاتب الصهيوني المعروف أرثر كومستلر الذي يقول:

«إن العنف ضروري جداً للتقدم الانساني، وكلما زاد اهتمام الانسان بالقيم الأخلاقية والروحية، كان عليه أن يحذر من الوهن والضعف هذا على المستوى الفردي».[٢٩]

أما العنف على المستوى الجماعي فهو لا يعني سوى الحرب، وليس غريباً أن يعتبر من قبل بعض الكتاب الاسرائيليين نوعاً من تطهير النفس، لنقرأ ما يقوله دان شبتاي في صحيفة هآرتس:

«إن المقصود بالحرب هو إعطاء النفس والتخفيف من حدة المشاعر بالخيبة والعجز... إن مجرد شن حرب مهماكانت نتائجها هو عمل بطولي يطهر الشعب من عاره».[٣٠]

وتساهم المؤسسة الدينية في زرع روح الحقد والعنصرية في هذا الانسان الذي يقدس العنف لأجل العنف، فتصدر الفتاوى التي تضفي القداسة على الأعمال الإجرامية التي يرتكبها المستوطن. ففي المدارس الدينية يكون التعليم، كما يصفه الكاتب اليهودي المعادي للصهيونية «علمونا أن نكره العرب ونحتقرهم، ونطردهم من وطننا ومسقط رأسنا».[٣١]

والمستوطن الذي يرتكب مجزرة مثل باروخ غولدشتاين، منفذ مجزرة الخليل في شباط ١٩٩٤ يتحول إلى قديس ويصبح قبره مكاناً يحج إليه الأتباع والمعجبون لأنه يعتبر استمراراً للملوك ورجال القبائل الذين اخضعوا السكان الأصليين في أرض كنعان، وهو ينفذ الوصايا التي

حفلت بها الكتب الدينية التي يدرسها ومن أهمها:

- أما مدن تلك الشعوب التي يعطيك الرب – الهك – اياها، فلا تستبق فيها شخصاً واحداً، فربك يحرمها تحريم الحثيين والأموريين والكنعانيين والحوريين واليبوسيين (سفر التثنية ١٠-١٧ و ٢٠).
- اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت مضاجعة الرجال لكن النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة الرجال فاستبقوهن أحياء. (سفر الأعداد ٣١/ ١٧-١٨)
- الآن اذهب واضرب العماليق، وحرم كل مالهم. اقتلهم رجالاً ونساءاً، اطفالاً، ورضعاً، بقراً وغنماً وجمالاً وحميراً، إن الرب لم يغفر لشاؤول لأنه استبقى الغنم أحياء. فحرمه الله أن يكون ملكاً لاسرائيل. (سفر صموئيل ١٥:٢٣).
- على غير اليهود أن يقبلوا بالعبودية عليهم ألا يسيروا ورؤوسهم مرفوعة إذا كان اليهود موجودين.
- إن من ينادي بموقف النامي تجاه الجيران، يقف موقفاً انتقادياً من الهلاخاه ويتجاهل القوانين التوراتية.

قد يساعدنا هذا على الاجابة على سؤال: لماذا تعتبر القوى والأحزاب الدينية أكثر المؤيدين للاستيطان، وأشد المدافعين عنه، من جهة، ولماذا تعتبر المستوطنات بؤرة لتاريخ المنظمات الفاشية المتطرفة؟!

الخلاصة:

لئن كان الاستيطان والهجرة وجهين للصهيونية، فالكيبوتس كان المدينة الفاضلة، اليوتوبيا، التي حلمت الصهيونية من خلالها، بخلق الانسان الخاص بها، والذي يتناسب مع مشروعها في فلسطين، فالكيبوتس يساهم في اعادة تركيب المجتمع اليهودي الاستيطاني ليكون مجتمعاً حربياً من نوع خاص. يعطي للمصالح العسكرية الأولوية المطلقة، ويجسد المستوطن الوجه العاري والقبيح للصهيونية في نظرته إلى العالم من حوله، وخصوصاً العرب، إذ اعتاد المستوطن الصهيوني، وهو امتداد للمستوطن الأوروبي الذي قام بمهمات الرجل الأبيض ضد الهنود الحمر في امريكا، وشعوب استراليا، والشعوب الافريقية، اعتاد أن يتصرف في الأراضي العربية بذهنية السيد في الأراضي المستباحة، وأن يأخذ القانون بيديه. وأن يجد من يضفي على جرائمه وأعماله الارهابية لباس العدالة العليا والمشيئة الالهية. وفي حين تمتنع الحكومة الاسرائيلية عن مقاضاة المستوطنين على الجرائم التي يرتكبونها ضد العرب، يرفض قادة اسرائيل إعادة النظر

في توزيع السلاح على المستوطنين ويعتبر بعضهم، أمثال شارون، أن مجرد تجريد المستوطنين من السلاح يعتبر اهانة لليهود.

لقد اعترف الارهابي مئير كاهانا، زعيم حركة كاخ، أنه كان يحرج قادة اسرائيل لأنه كان يقول علناً ما يفكرون به في سرهم. والمستوطن في عدائه الذي لا يعرف الحدود للعرب وللسلام هو الأكثر تمسكاً واخلاصاً للصهيونية من القادة السياسيين، لأنه ينفذ ما قاله بن غوريون في آذار ١٩٧٠ «إن أسوأ مقلب يمكن أن يفاجئنا به العرب هو أن يوافقوا على عقد الصلح». وهو ينفذ ما قاله مناحيم بيغن:[٣٢]

«لن يكون هناك سلام لشعب اسرائيل ولا في أرض اسرائيل، ولن يكون هناك سلام للعرب ولا في أرض العرب، وسنستمر في تحرير وطننا من نير العرب لانقاذ أرضنا كلها من نيرهم، وستستمر الحرب بيننا حتى ولو وقع العرب معنا معاهدة صلح».[٣٣]

نظن أنه بات الآن واضحاً لماذا تتمسك الاحزاب الصهيونية بكل لوائياتها السياسية وتسمياتها الايديولوجية بالاستيطان، باعتباره حجر الزاوية في الأيديولوجية الصهيونية الذي لا وجود للصهيونية بدونه لأنه يجسد اليوتوبيا الصهيونية.

الهوامش:

١ - هآرتس ١٩٩٦/٦/١٧.

٢ - يديعوت آحرونوت ١٩٩٦/٦/١٩.

٣ - كراس صادر عن حركة غيشر، مأخوذة عن مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٢٧/صيف ١٩٩٦، ص ٨٠-٨١.

٤ - برنامج حزب المفدال الانتخابي، مأخوذ عن مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٧/ صيف ١٩٩٦، ص ٨٦.

٥ - Informedion Division, Israeli Foreign Ministry.

٦ - كراس صادر عن حزب العمل، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

٧ - The Asphait Revolution, Sttlement Report, Journal of Palestine Studies, Summer 1996.

٨ - معاريف ١٩٩٧/٤/٦.

٩ - لمزيد من التفاصيل راجع المياه والتسوية في الأراضي الفلسطينية، وهو الفصل الثاني من كتابنا «حرب المياه في الشرق الأوسط» دار كنعان، دمشق، ١٩٩٠.

١٠ - لمزيد من التفاصيل راجع، «أزمة المستوطنات الاسرائيلية» المنشور في مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، عدد أيار ١٩٨٨.

١١ - لقد ناقشنا هذا الموضوع بشيء من التفصي في بحثنا العوامل الجيوستراتيجية في الاستيطان، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩٠، ت١و ت٢، ك١-١٩٩٢.

١٢ - مأخوذة عن كتابنا «الصهيونية - تعليم الحقد، قراءة في تشكيل العقل الصهيوني»، دار الملتقى، قبرص، ١٩٩٣، ص ٩٢-٩٣.

١٣ - الاقتباس مأخوذ عن الفكرة الصهيونية، سلسلة كتب فلسطينية. رقم ٢١، مركز الأبحاث الفلسطينية، م.ت.ف.، بيروت، ص ١٨٢-١٨٥.

١٤ - The Other Israel, Anchor Books, New York, 1972, p. 155-157.

١٥ - Uri Davis, Israel: Utopia Incorporated, Zed press Ltd. 57. Caledonian Road, 1977.

١٦ - Menahem Geverson, Family, Women and Socializition in the Kibbutz, Hoxirytron Books, U.S.A., 1978, p. 41.

١٧ - Uri Davis, Israel: Utopia Incorported, Ibid, p. 17.

١٨ - ج.زفي فيرلونسكي، بنو اسرائيل وأرض اسرائيل، مقال منشور في كتاب من الفكر الصهيوني المعاصر، مركز الأبحاث، م.ت.ف.، بيروت، لبنان، سلسلة كتب فلسطينية رقم ١١، ١٩٦٨، ص ١٠-١٢.

١٩ - ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، مأخوذ عن الفكرة الصهيونية، مصدر سابق.

٢٠ - Theodor Herzel, Opening Address at the Second Zionist Congress, Zionist Writings, Essays and Addresses, Vol. II. Translated from German, 1979, p. 23.

٢١ - الصهيونية، تعليم الحقد، مصدر سابق، ص ٨٤.

٢٢ - مأخوذة عن بحثنا «اسرائيل ويهود العالم»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد السادس، آذار ١٩٨٧، ص١٥-٢٥.

٢٣ - Baruch Kimmerling, Zionism and Territory, Institute of International Studies, Journel of Palestine Studies, Spring 1996.

٢٤ - هذا الاقتباس مأخوذ عن كتابنا: الصهيونية - تعليم الحقد، مصدر سابق، ص ٧١.

٢٥ - Vladimer Jabotinsky, The Story of The Jewish Legion, Bemard Aekerman, New York, 1945, p. 63.

٢٦ - Vladimir Jabotinsky, The National

٢٧ - Monachem Begin, The Revolt: The Story of The Irgun.

٢٨ - الموسوعة الفلسطينية المختصرة، باشراف م. زوزنتال، د. بوديك، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.

٢٩ - مأخوذة عن قدري حنفي، تجسيد الوهم، دراسة سيكلوجية للشخصية الاسرائيلية، مركز الداراسات الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص ١٦٢-١٦٣.

٣٠ - هآرتس ١٩٧٣/١٠/٩.

٣١ - راجع بحثنا الدين والدولة في اسرائيل، مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية السنة التاسعة، العدد الخامس، ٢١/ ١٩٨١/١١، ص ٢٩-٣٠.

٣٢ - هآرتس، ١٩٧٠/٣/٢٣.

٣٣ - Menehem Begin, The Revolt, The Story of The Irgun. Ibid.

القانون الدولي والإستيطان الإسرائيلي

آمال دياب

هل تتوافق السياسات الاستيطانية الإسرائيلية مع المبادىء الإنسانية؟

يفترض بأن القوانين البشرية، إنما سُنّت من أجل تحقيق العدالة الإنسانية، والعلاقات الإنسانية الاجتماعية السوية غير أن السلطات الإسرائيلية قامت، سواء في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٤٨، أو في الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، بمصادرة مساحات هائلة من أراضي المواطنين الفلسطينيين، بدعوى «المصلحة العامة»، وكانت النتيجة أن المصادرات كلها إنما تمت للمصلحة اليهودية، وهنا يبرز السؤال البديهي:

هل تحقيق المصلحة اليهودية على حساب المواطنين العرب مصلحة عامة؟

معروف بأن إسرائيل دولة محتلة للأراضي التي استولت عليها في العام ١٩٦٧، ويتحتم عليها، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تلتزم بقواعد القانون الدولي في هذا المجال.

القانون الدولي الإنساني:

حيث قد ثبت بطلان إدعاء إسرائيل بأنها حصلت على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، نتيجة حرب دفاعية، فينبغي أن تكون ممارستها، في هذه المناطق، متفقة وقواعد القانون الدولي الإنساني، الذي ينظم العلاقات الدولية في فترة الحرب. أما اتفاقية لاهاي الرابعة، لعام ١٩٠٧، واللوائح الملحقة بها، والمتعلقة بقواعد وأعراف الحرب؛ واتفاقية جنيف، المتعلقة بحماية المدنيين، فلا تنطبق على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ذهب جانب من العقد القانوني الدولي، إلى أن القواعد التي تضمنتها «اتفاقية لاهاي»، لعام ١٩٠٧، واللوائح الملحقة بها تشكل، في هذه الأيام، مبادىء عامة في القانون الدولي. وبالتالي، ينبغي على الدول

إحترامها، وقت الاحتلال، لحماية مصالح الشعب الواقع تحت الاحتلال. وفي الواقع فإن مؤتمري لاهاي، لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، كانا قد قننا بعض الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي العرفي؛ المنطبقة في هذا المجال، إضافة إلى تزويدنا بنصوص جديدة، الهدف منها حماية مصالح السكان الأصليين في الأراضي المحتلة[١].

لقد نصت القوانين الدولية، بوضوح كامل، على حماية حقوق المواطنين في أراضيهم الواقعة تحت الاحتلال؛ فميثاق جنيف المدني، لعام ١٩٤٩، يشير في المادة «٤٩» الفقرة السادسة، إلى أن «القوة المحتلة لا يجب أن تنتقل، أو تحول جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي احتلتها». واضح من النص معارضته الكاملة لعمليات الاستيطان المدني في الأراضي المحتلة. والممارسات الإسرائيلية، المتضمنة إجراءات ضم بعض الأراضي المحتلة، أو تغير أوضاعها، تتعارض مع نص المادة «٤٧» من ميثاق جنيف، لعام ١٩٤٩، حيث ينص على أنه «لا يمكن حرمان الأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة من فوائد الميثاق، من خلال إدخال أي تغيير، نتيجة لاحتلال الأرض، على مؤسسات وحكومات تلك الأراضي، ولا من خلال ضمها، ولا من خلال عقد اتفاق بين سلطات الأرض المحتلة وبين القوة المحتلة»[٢].

إلى ذلك، فإن الدول التي وقعت هذه الاتفاقية عام ١٩٤٩، أكدت في مقدمتها، بأنها توقعها لحماية المدنيين وقت الحرب. إذن، ينبغي على إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال في الضفة والقطاع، أن تقوم بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في هذه المناطق؛ وحيث أن هذه الاتفاقية مكرسة لحماية المدنيين وقت الحرب، وحيث أن إسرائيل سلطة محتلة، نتيجة حرب ١٩٦٧، فإنه لا يرج القول بعدم انطباق هذه الاتفاقية على الأرض المحتلة لحماية الفلسطينيين فيها[٣].

لم تكتف السلطات الإسرائيلية بنقض هذه الأمور، بل تعدتها إلى الأراضي الخاصة، والتي نصت المواثيق الدولية على حمايتها، ابتداء من «ميثاق هاغ»، عام ١٩٠٧، إلى ميثاق جنيف، عام ١٩٤٩، حيث منعت عمليات مصادرة الأراضي الخاصة، كلياً، والاستثناء الوحيد لأسباب أمنية. وحتى في هذه الحالة، فلا يجوز مصادرة الأراضي، بل يسمح، فحسب، بالسيطرة المؤقتة عليها، بخلاف النقض الفاضح الذي تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بإقامة المباني السكنية الدائمة المستوطنة من قبل إسرائيليين، بغرض توطينهم[٤].

التكييف القانوني لسياسة الاستيطان الإسرائيلي:

لا شك بأن البحث في التكييف القانوني للسياسة التي انتهجتها إسرائيل، في ما يتعلق

بإقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، ينبغي أن يجد منطلقه الرئيسي، في التحديد، بوقف القانون الدولي بالنسبة إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الحربي. على أنه قبل التعرض لهذه النقطة المحورية من البحث، سنلقي الضوء حول طرق وأساليب المصادرة المختلفة.

أ – أراضي الغائبين:

في ما يختص بأملاك الغائبين، فقد عبرت عنها السياسة الإسرائيلية في الأمر العسكري رقم ١٠، الصادر في يولية/ تموز من عام ١٩٦٧، «وتوضع هذه الملكية تحت الحراسة، إذا كان كل من المالك والمحتل غائبين عن المنطقة. والضابط المسؤول عن هذه الملكية مطالب بأن يحافظ عليها لصالح المالك. وإذا عاد المالك الشرعي، فمن حقه أن يمارس سلطته على ملكيته، والبيع في هذه الملكية يكون مسموحاً به، إذا لم يكن هناك دليل يؤكد حصول المالك الشرعي، على عائد يساوي قيمة ما يملكه»[٥].

إلى جانب ذلك، هناك الأمر العسكري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧، والذي تنص المادة الرابعة منه على ما يلي: – أ – كل مال متروك مناط بالمسؤول، ابتداء من التاريخ الذي أصبح فيه مالاً متروكاً، وللمسؤول الصلاحية بأن يتقلد حق التصرف فيه، وأن يتخذ كل تدبير يبدو له ضرورياً لذلك، ب – كل حق كان لصاحب المال المتروك، أو للمتصرف فيه ينتقل، تلقائياً، إلى المسؤول، ويكون حكمه كحكم صاحب المال المتروك[٦].

يلاحظ أن هذا الأمر قد استحدث حارساً لأملاك الغائبين، الذي يعمل قيماً على هذه الأملاك، فتظل في رعايته، وتحت حراسته، حتى عودة أصحابها الغائبين. والهدف المعلن من هذا الأمر حماية مصالح الغائبين، في ما يتعلق بأملاكهم التي تركوها في الأراضي المحتلة، وإدارتها نيابة عنهم. غير أن الواقع يكذب ذلك. فالأمر العسكري الإسرائيلي رقم (٥٨) لا يجيز عقد أية صفقة بشأن بيع، أو نقل، أو التصرف بأي حق في الأرض، أو الدخول في اتفاقيات إيجار يتجدد، تلقائياً، دون الحصول على موافقة حارس أملاك الغائبين. فالأمر رقم (٥٨)، بعد حوالي ٣٠ سنة على صدوره، يكشف لنا أن هدفه المحافظة على «حق» سلطات الاحتلال الإسرائيلي المطلق بالموافقة، أو عدم الموافقة على أية صفقة، سواء تعلقت بأملاك الغائبين، أم لم تتعلق[٧].

ب – المصادرة لأغراض عسكرية:

استغلت هذه الطريقة لبناء المستوطنات المدنية، إلى جانب الأراضي التي كانت مملوكة لليهود، قبل عام ١٩٤٨، والتي كانت تدار من قبل المسؤول الأردني، وانتقلت إلى سيطرة وإدارة

الحكم العسكري، والأراضي التي أغلقت من قبل الجيش الإسرائيلي، لاستخدامها لأغراض التدريبات، والرماية، وباعتبارها مناطق أمن للجيش[8].

يكمن أحد الشروط الرئيسة للاستيطان في الضفة الغربية، في امتلاك الأرض. وقد حاولت الحكومات الإسرائيلية المتتالية الاستيلاء على ما يمكن الاستيلاء عليه، بأساليب قانونية، ابتدعتها خلال أعوام احتلالها. ومنذ بداية إحتلال الضفة الغربية حتى سنة ١٩٧٩، كان الأسلوب المتبع، في غالب الأحيان، للاستيلاء على الأرض، هو مصادرتها «لأغراض عسكرية».

جـ – الشراء:

من أهم المشاكل التي نشأت عن الاحتلال الإسرائيلي، مشكلة السماح بشراء المحتل أراض يمتلكها مواطنون محتلون، ولم يلق القانون الدولي أهمية تذكر، للصعوبات التي نشأت عن هذه المشكل.

قبل عام ١٩٧٩، كان شراء الأرض في المناطق المحتلة من الفلسطينيين يتم، فحسب، عبر المؤسسات العامة، وهو «الصندوق القومي اليهودي»، حتى عام ١٩٧١، ومن ثم مؤسسة «هيمنوتا»، التابعة لهذا الصندوق، في حين أن الأفراد لم يكن يسمح لهم، حتى هذا التاريخ، القيام بأية صفقة تتعلق بالأراضي الخاصة في المناطق المحتلة، بل إن هذا العمل كان يعاقب عليه بالسجن، لمدة خمس سنوات، أو بغرامة قدرها ١٤,٥٠٠ شيكل، ولتسهيل عملية شراء الأرض، وتسجيلها بأسماء اليهود في المناطق المحتلة، فقد منعت السلطات، بموجب الأمر العسكري ١٠٦٠، لسنة ١٩٨٣، المحاكم العسكرية من النظر في أية مسألة تتعلق بالأرض، التي تم تقديم طلب لتسجيلها إلى لجنة خاصة، كانت قد تشكلت، عام ١٩٧١، وأن البيانات غير الحاسمة في إثبات ملكية اليهود للأرض، التي يدعون شراءها وبحلول عام ١٩٧٩، صدر قانون إسرائيلي يسمح للأفراد والشركات الخاصة اليهودية بشراء صفقاتهم التي طالما حلموا بها، ومع أن معظم بيوع الأراضي، التي تمت، بيوع مزيفة يعتريها الغش، فإن من المتفق عليه في فقه القانون الدولي أن عملية شراء الأرض التي تتم بين المدنيين في دولة الاحتلال، وبين المحتل، إن لم تشملها نصوص اتفاقيتي لاهاي وجنيف، بشكل صريح ومباشر؛ فهي ممنوعة، على اعتبار أن هاتين الاتفاقيتين تحرمان على دولة الاحتلال اكتساب الأرض الخاصة في المناطق، إلا بحدود ضيقة، لا تشمل هذه الحالة.

أضف إلى ذلك، أن عملية الشراء هذه تتعارض مع روح الاتفاقيتين اللتين توجبان على دولة الاحتلال أن تحافظ على الأرض المحتلة، عن الوضع القائم، وقت احتلالها، باستثناء ضرورة

المحافظة على الأمن، والنظام العام، ومما لا شك فيه أن شراء الأرض لإقامة مستوطنات مدنية عليها، أو لتوسيع، أو زيادة خدمات مستوطنات موجودة، من شأنه أن يؤدي إلى تغير في الوضع الديموغرافي في الأراضي المحتلة[9].

قد وصلت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، التي كانت تبحث الممارسات الإسرائيلية، إلى الاستنتاج في تقريرها النهائي، إلى أن: «معاهدة جنيف الرابعة وتنظيمات هيج، قد أوضحت به – بصرف النظر عن انتماء الأراضي إلى الأفراد أو الدولة – ليس من حق سلطة الاحتلال، طبقاً للقانون الدولي، تملك تلك الأراضي، وبل يصبح هذا التملك غير صحيح». وإنه من رأي اللجنة الخاصة، أن أي تعامل أو تملك للأراضي، بين المواطنين بفلسطين وإسرائيل، لا يصح، قانوناً، ولا يمكن الاعتراف بالتغيير في الملكية، على أنه عملية شرائية. وحتى دفع التعويضات، لا يجعل من هذه المعاملات أمراً ساري المفعول، ولا يعطيها الصفة القانونية[10].

د – الاستيلاء على الأرض بإعلانها أرضاً حكومية:

بالرغم من أن حكومة الليكود الإسرائيلية، برئاسة مناحيم بيغن، عرفت بتصلبها إزاء مسألة إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية، إلا أن حكومة حزب العمل، التي حكمت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٧، لم تكن مرنة أبداً تجاه المسألة نفسها، فخلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧، وحتى عام ١٩٧٧ الذي انطلقت فيه مبادرة السلام، كانت حركة إنشاء المستوطنات أنشط ما تكون، في الجزء الجنوبي، وفي مرتفعات الجولان، حيث تم إنشاء ١٢ مستوطنة زراعية، وفي الجزء الشمالي من مدينة القدس المحتلة، حيث تم بناء المجمّعات السكنية في رمات أشكول، والتلة الفرنسية. أما في الضفة الغربية فقد تم إنشاء ثلاث مستوطنات شبه عسكرية، تقع في الطرف الشمالي والجنوبي من نهر الأردن، في عام ١٩٦٨، وهي مستوطنات تسبب إنشاؤها في مصادرة ٤٥٠٠ دونم من الأراضي العربية الخاصة، ومستوطنة كاليا، التي تضم ١٥٠٠ دونم من الأراضي العربية، ومستوطنة ارحامان، التي تمثل حوالي ٨٦٠٠ دونم من أراضي الجفتلك، التي كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت بملكيتها للعرب، ولكن نظراً لأنها لم تكن مسجلة، فقد ادعت الحكومة الإسرائيلية ملكيتها[11].

أما الأراضي الموات (الصخرية)، فهي أراضي دولة. وتعتبر إسرائيل، منذ عام ١٩٦٧، نفسها هي القيّمة عليها، في حين أن الأراضي الصخرية التي تقع في دائرة نصف قطرها ١,٨ كم، ومركزها وسط القرية، تخص هذه القرية؛ ويضاف إلى ذلك أن الأراضي الخاصة المسجلة بأسماء أصحابها، لا يمكن أن تكون أراضي دولة، غير أن السلطات الإسرائيلية عقّدت إجراءات اثبات

ملكيتها في المناطق المحتلة[١٢].

ذرائع إقامة المستوطنات:

أولاً: هناك مجموعة من الحجج التي يصح وصفها بأنها حجج دينية، ومؤداها أن هناك إشارة صريحة في التوراة تشير إلى ذلك. فأراضي إسرائيل ليست تلك الأراضي التي حددتها خريطة الانتداب، وإنما تتجاوز ذلك لتشمل كل الأراضي الممتدة من دجلة في العراق إلى نهر النيل بمصر. وعلى ذلك، فإن إقامة المستوطنات، والتوسع فيها، لا يعدو أن يكون تطبيقاً لما جاء في «الكتاب المقدسي» من وعود؛ ولا شك في أن دحض مثل هذه المقولات ليس بالأمر العسير، وذلك لسبب بسيط، وهو أن الاعتبارات الدينية - حتى بافتراض صحتها - لا تعتبر، من وجهة نظر القانون الدولي العام، سبباً صحيحاً مكسباً للسيادة على الاقليم؛

ثانياً: الحجج والاعتبارات التاريخية، والتي تستند في مجملها إلى مقولة أن الشعب اليهودي قد استقر على أرض فلسطين، منذ آلاف السنين. أيضاً إن فكرة «الحق التاريخي»، التي تحيل إليها إسرائيل، لتبرير موقفها في ما يتعلق بإقامة المستوطنات ليس لها ما يسوّغها في القانون الدولي العام، حيث من المعلوم أن أسباب اكتساب الإقليم، طبقاً لأحكام هذا القانون، معروفة جيداً، وشروطها محددة بوضوح، ولأن الفكرة المذكورة تتداخل لدى البعض مع فكرة التقادم، كسبب صحيح مكسب للسيادة على الإقليم، إلا أن مثل هذا التقادم، له أيضاً شروطه المقطوع بها من جانب غالبية الفقهاء والباحثين، وهي شروط أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها لم تتوافر مجتمعة بالنسبة للدولة اليهودية في فلسطين؛

ثالثاً: المجموعة الثالثة من هذه الحجج، فهي تتعلق بالاعتبارات الأمنية والدفاعية، وترتبط بقدرة هذه المستوطنات على القيام بدور خط الدفاع الأول عن الدولة اليهودية. مع ذلك، فإن هناك اتجاهاً في إسرائيل يرى الوظيفة الأمنية، وحدها تمتلك القدرة على تعليل إصرار الحكومات المتعاقبة في إسرائيل على إقامة هذه المستوطنات؛ ولكن، فيم تعلل، مثلاً، إقامة بعض المستوطنات البعيدة عن الحدود مع الدولة العربية المجاورة، وحول المدن والقرى العربية الفلسطينية، بل وداخل بعض هذه القرى وتلك المدن، كالوضع في حالة مدينتي القدس والخليل. إضافة إلى أن بعض هذه المستوطنات قد يشكل عبئاً بالنسبة للقوة الدفاعية لإسرائيل، على نحو ما أكدته الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣، حين اضطرت السلطات الإسرائيلية إلى إخلاء العديد من المستوطنات التي كانت أقامتها في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧[١٣].

كان التبرير الرسمي الإسرائيلي لإنشاء هذه المستوطنات، على لسان مندوب إسرائيل لدى مجلس الأمن، بأنها لتأكيد حفظ الأمن والحفاظ على وقف إطلاق النار. وهذا التبرير يتنافى مع طبيعة هذه المستوطنات المدنية الزراعية، ومع المواقع التي اختيرت فيها المستوطنات، ومع تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول الاستيطان، وأهدافه: فمن حيث المناطق، نجد قسماً كبيراً منها أقيم بعيداً عن مناطق وقف إطلاق النار، وعن خطوط القتال، مثل ذلك الاستيطان الذي تم في مدينة القدس وضواحيها والأحياء الكبيرة التي تم إنشاؤها[١٤].

ففي ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ تم الإستيلاء على الضفة الغربية، وأقدمت إسرائيل على ضم مدينة القدس، واعتبرتها عاصمة موحدة لإسرائيل، متحدية بذلك المجتمع الدولي. وقد لجأت إلى هذه الإجراءات، بهدف تثبيت أقدامها، تدريجياً، في فلسطين، متبعة سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية، لتكون في المستقبل أمراً واقعاً. ومن الثابت أن هذه الإجراءات تتعارض مع مبادىء القانون الدولي وأحكام المواثيق الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والتي تؤكد جميعها عدم جواز إدخال أية تعديلات قانونية، أو إدارية، أو ديموغرافية على الأقاليم المحتلة، وأن السلطة القائمة بالاحتلال لا تملك إلا ممارسة الإدارة اليومية في هذه الأقاليم، حتى يتقرر مصيرها.

إضافة إلى التبريرات السابقة - الدينية والتاريخية والأمنية - حاولت إسرائيل تفسير إقدامها على إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، من خلال الإدعاء بعدم وجود تعارض بين السياسة الممارسة، وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، إلى جانب تلك الحجة التي مؤداها أن عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة قد تمت، وتتم، بمبادرات فردية، أي عملية اختيارية محض، الأمر الذي يعني أن السلطات الإسرائيلية لا تستطيع أن تستخدم القوة لمنعها، باعتبار أن حرية الانتقال والسكن من الحريات والحقوق الأساسية، التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ وغني عن البيان أن هذه الحجة، واهية، أيضاً. فليس صحيحاً أن عملية الاستيطان تتم بصورة فردية، فهي سياسة منظمة ومخطط لها بإحكام، إلى جانب أن سلطات الاحتلال العسكري وحدها، تظل هي، المسؤولة عن أية تصرفات غير مشروعة يرتكبها مستوطنوها داخل الإقليم المحتل، ويكون من شأنها إحداث تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لهذا الاقليم[١٥].

من الواضح أن المخطط الإسرائيلي في الأراضي المحتلة محوره الأساسي ضم هذه الأراضي إلى إسرائيل وقد خططت إسرائيل لنفسها، منذ إنشائها، لقيام مشروعها على أساس فكرة «الأمر الواقع»، عن طريق بناء وقائع مادية لدعم الأهداف السياسية. وكان اسلوب الاستيطان الفعلي حجر الزاوية في ذلك المخطط، فلا تكتفي السلطات الإسرائيلية بالاعلان عن حقها في الضم

والسيطرة، بل تدعم ذلك بإنشاء المرافق والمساكن والأحياء، ونقل السكان بهدف تثبيت ما تدعيه من حقوق على هذه المناطق.

إن بناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، المقامة في الضفة الغربية، وتجاهل إسرائيل للرأي القانوني الدولي، وعدم رغبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغط على إسرائيل، لكي تذعن لإلتزاماتها القانونية الدولية، انتهاكاً للقانون الدولي، ومشكلة قانونية دولية. فكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يأخذ مأخذ الجد حجج دولة تتعارض أنشطتها على الصعيد الدولي مع الإطار الأساسي للعلاقات الدولية، وإلى أي مدى يمثل هذا الوضع المعايير الأساسية للسلوك الدولي[16].

المجتمع الدولي والاستيطان:

وفي العهد الدولي الصادر عن الأمم المتحدة، النافذ في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، نصت مادته الأولى على:

١ – لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي، وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي؛

٢ – لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي، القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة، والقانون الدولي، ولا يجوز، في أية حال، حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة؛

٣ – على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير، وأن يحترم هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة[17].

لا شك أن القضية الفلسطينية جوهر «الصراع العربي – الإسرائيلي»، قد استغرقت قدراً كبيراً من اهتمام المنظمات الدولية، العالمية منها والاقليمية، المعنية بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

موقف الأمم المتحدة من قضية الاستيطان:

الجمعية العامة:

يرجع اهتمام الجمعية لعامة للأمم المتحدة، بقضية الاستيطان إلى العام ١٩٦٧، فقد أصدرت قراراً في ١٤ يوليو/ تموز ١٩٦٧، استنكرت فيه تقاعس إسرائيل عن تنفيذ قرارها رقم

٢٢٥٣، الذي كانت قد أكدت فيه عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتغيير وضع القدس، وكررت دعوتها لإسرائيل كي تلغي جميع الإجراءات، والإمتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس. ومنذ ذلك التاريخ، توالت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تؤكد هذه المعاني. فمن خلال بند ثابت، سنوياً، على جدول أعمالها، كانت تقرر كل عام بأن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، أراضٍ محتلة، يحظر على السلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) إدخال أية تعديلات قانونية، أو إدارية، أو ديموغرافية فيها، مع اعتبار أية تعديلات تتم باطلة، قانوناً، وكأنها لم تكن[18].

في أواخر عام ١٩٦٨، حينما أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٤٤٣/ ٢٣، في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول، الذي نص على إنشاء لجنة دولية للتحقيق في ممارسات إسرائيل تجاه حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وأصدرت بشأنها جملة من التوصيات، أشارت فيها إلى بطلان التصرفات التي اتخذتها إسرائيل في هذا الخصوص[19].

كما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم ٢٨٥١، الصادر في ٢٠/ ١٢/ ١٩٧١، إسرائيل، بالامتناع عن مصادرة الأراضي والأملاك، وإقامة المستوطنات، ومنذ ذلك الوقت، توالت طلبات المنظمة الدولية الخاصة بعدم مصادرة الأراضي، واعتبار ذلك كله إجراءات باطلة وغير مشروعة[20].

لقد حرصت الجمعية العامة، في الكثير من القرارات التي أصدرتها في هذا الخصوص، التأكيد على خطورة الموقف الذي تتخذه إسرائيل، في ما يتعلق بالمستوطنات، بالنسبة لقضية السلام، وامكان التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في المنطقة؛ كما عنيت بشأن ما يمثله الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربيةالمحتلة من انتهاك لأحكام القانون الدولي، وبالذات تلك التي تضمنتها «اتفاقية جنيف». ففي قرارها، الصادر في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٧، مثلاً، نبهت الجمعية العامة إلى أن:

«جميع هذه التدابير والإجراءات، التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، منذ عام ١٩٦٧، لا صحة لها، قانوناً، تعد عرقلة خطيرة للمساعي المبذولة للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[21].

ولما كانت الجمعية العامة قد كررت موقفها هذا على مدار السبعينيات والثمانينيات، فقد اتسع نطاق المعارضة الدولية لبرنامج إسرائيل في المستوطنات، ودرست الوكالات التابعة للأمم المتحدة النتائج الخطيرة لإنشاء المستوطنات، من وجهة نظرها المتخصصة، وانتهى تقرير «منظمة العمل الدولية»، الصادر عام ١٩٧٩، إلى أن سياسة الاستيطان التي تتبعها السلطات الإسرائيلية،

لا تستهدف أغراضاً عسكرية فحسب، بل تؤدي، أيضاً، إلى عواقب سلبية وخيمة على حالة العمالة، ودخل المواطنين المحليين، الناتج عن تناقص الموارد الطبيعية الكثيفة، والتي تسيطر عليها إسرائيل[22].

مع بدء مفاوضات التسوية السلمية، في مدريد، عام ١٩٩١، ظلت الجمعية العامة تتابع تطورات المفاوضات، معلنة، في عدة قرارات، أهمية استمرارها، وفقاً لأسس الشرعية الدولية. وفي ١٢ ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٦، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، أكدت فيه، بأغلبية ١٥٩ صوتاً، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما أصدرت قراراً في ١٣ مارس/آذار ١٩٩٧، بأغلبية ١٣٠ ضد ٢، حيث عارضت القرار – الولايات المتحدة وإسرائيل – أكدت فيه أن إسرائيل تشكل قوة قائمة بالاحتلال، وأنها تخالف الأحكام الدولية، واتفاقية جنيف (١٩٤٩)، في سياستها الاستيطانية[23].

بالرغم من أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة هي مجرد توصيات، إلا أنها تتمتع بقوة أدبية عالية، باعتبارها تعبّر عن رأي المجتمع الدولي، من خلال أكبر هيئة عالمية مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، وتكاد هذه القيمة تقترب عملاً من حد الإلزام القانوني، بل إن هناك أحوالاً تتصف فيها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بقوة إلزام تعادل تلك التي يصدرها مجلس الأمن الدولي.

مجلس الأمن:

غني عن البيان بأن مجلس الأمن قد أصدر بدوره، عدة قرارات، أدان فيها انتهاج إسرائيل سياسة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، وعلى حساب الحقوق المشروعة للعرب في هذه الأراضي.

لقد ألحت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، على السواء، على إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. فالقرار رقم ٢٤٢، الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، والذي تدّعي إسرائيل التزامها به، يشير، في مقدمته، إلى «عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب». ثم يدعو القرار إلى سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها. وفي ٢١ مايو/ أيار ١٩٦٨، أصدر المجلس قراراً، نصت فقرته الثانية على أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك، التي من شأنها أن تؤدي إلى تغير وضع القدس القانوني، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير وضع المدينة. وقد وردت هذه الفقرة، مرة

أخرى، في القرار رقم ٢٦٧، الصادر عن مجلس الأمن، في ٣ يوليو/ تموز ١٩٦٩[24].

إلا أن المجلس لم يُعن، بشكل مباشر، بقضية المستوطنات، إلا منذ عام ١٩٧٧ (اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية)، وذلك على عكس الجمعية العامة، فطيلة السنوات السابقة لعام ١٩٧٧، ظل اهتمام مجلس الأمن بقضية المستوطنات محصوراً في الجانب المتعلق بوجوب تطبيق القواعد الدولية، مع التأكيد على مبدأ عدم جواز الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة. ومن جهة أخرى، شكل مجلس الأمن لجنة لبحث قضية المستوطنات، بموجب قرار المجلس رقم ٤٤٦، الصادر في ٢٢ مارس/ آذار ١٩٧٩، وبالرغم من رفض إسرائيل التعاون مع اللجنة المذكورة، إلا أن المجلس رحب، في قراره رقم ٤٦٥، عام ١٩٨٠، بالتقرير الذي رفعته إليه هذه اللجنة، قد ذهب في أحد قراراته إلى الدعوة، صراحة، لإزالة المستوطنات، التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة[25].

وفي عام ١٩٨١، تمكن مجلس الأمن، من أن يتخذ، بالإجماع، إجراءً أشد، وانضمت الولايات المتحدة إلى بقية الأعضاء في تأييد القرار، بعد أن كانت تمتنع عن دعم قرارات مماثلة. وقد طالب القرار الجديد بإزالة المستوطنات الإسرائيلية ومع ذلك، فإن إدارة كارتر سرعان ما تنكرت، واختارت الامتناع عن التصويت، متذرعة بأن الموقف السابق إنما نجم عن خطأ في الاتصال. وقد منعت الولايات المتحدة، بعدها، مجلس الأمن، من إعادة تأكيد معارضته لسياسة المستوطنات الإسرائيلية. وفي أوائل الثمانينيات، كانت الأمم المتحدة شديدة الصلابة تجاه جهود إسرائيل في استيطان الأراضي المحتلة، عدا مجلس الأمن، بوضعه الحرج[26].

الجماعة الأوروبية:

خارج الأمم المتحدة أصبح الموقف الدولي أكثر فاعلية، بالنسبة للشـ الأوسط، بعد ١٩٧٣، ففي «بيان البندقية»، الصادر عن الجماعة الأوروبية (١٩٧٩)، إحساس متجدد من القلق تجاه مشكلة فلسطين، وذكرت خصيصاً المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، باعتبارها عقبة خطيرة أمام السلام[27].

في ما يتصل بموقف الجماعة الأوروبية، فقد أولت المجموعة موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة قدراً كبيراً من اهتمامها، بدءاً من منتصف السبعينيات، وعلى وجه التحديد في أعقاب مبادرة السادات. إثر توقيع «معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية»، في ٢٦/ مارس/ آذار ١٩٧٩، بادرت الجماعة الأوروبية إلى إصدار بيان، حرصت من خلاله على تأكيد أمرين مهمين، من وجهة نظرها، لدعم مسيرة السلام في المنطقة: فمن ناحية، أكدت الجماعة

على أن إدعاءات إسرائيل بشأن السيادة على الأراضي العربية المحتلة، إنما هي إدعاءات غير مقبولة، ليس فحسب لتعارضها مع قواعد القانون الدولي، وإنما، أيضاً، لكونها تتناقض ومضمون القرار ٢٤٢، الذي أصدره مجلس الأمن، في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧. أما الأمر الثاني الذي أكدت عليه الجماعة الأوروبية، فيتمثل في الإعتراف، صراحة، بأن السياسة الاستيطانية، التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، تشكل مخالفة لإلتزاماتها الدولية، بموجب أحكام القانون الدولي. وقد ظلت الجماعة، منذ ذلك التاريخ، تؤكد على موقفها (بيان البندقية في يونية/ حزيران ١٩٨٠؛ وقرارات دورة بروكسل ١٩٨٣)، ولكن الملاحظ بأن موقفها لم يتجاوز ذلك، ولو إلى الإدانة الصريحة[٢٨].

لقد أثارت الموجة الاستيطانية، في ما بين ١٩٩٠/ ١٩٩١، ردود أفعال متفاوتة، فانتقدتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي بيان أصدرته، في بروكسل، في مايو/ أيار ١٩٩١، أعربت المجموعة عن قلقها الشديد إزاء إقامة مستوطنتي تلمون وريفاف، واعتبرت هذا العمل غير قانوني، وأكدت المجموعة موقفها المعلن، منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، مشيرة إلى أنها غير شرعية، في نظر القانون الدولي، وطلبت المجموعة عدم السماح بإقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة والكف عن تشجيعها[٢٩].

موقف الجامعة العربية:

في ما يتصل بموقف جامعة الدول العربية، فعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية قد استغرقت قدراً كبيراً من اهتمامات الجامعة، منذ عام ١٩٤٥، إلا أن الثابت بأن جهود الجامعة، فيما يتعلق بقضية بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، لم تتعد حدود النشاط الإعلامي، إضافة إلى الإدانات اللفظية. وقد سار النشاطان الدعائي والإعلامي للجامعة العربية، في ما يتصل بقضية المستوطنات، في اتجاهين رئيسيين: الأول، تمثل في حث دول العالم، وخاصة في إطار الأمم المتحدة، على وجوب التصدي للسياسات الإسرائيلية الاستيطانية، والعمل على وقفها، حفاظاً على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ وأما الاتجاه الثاني، فقد تمثل في تنظيم عدد من الندوات، واللقاءات العلمية، بهدف التعرف على موضوع المستوطنات، ودراستها، من مختلف جوانبها القانونية، والسياسية، والاجتماعية[٣٠].

موقف الولايات المتحدة:

أما بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة، فقد استمر التصريح الخطابي بمعارضة إقامة

المستوطنات، بينما تحولت هذه المعارضة اللفظية إلى تشجيع إقامتها، من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يظهر بوصفه قضية وثيقة الصلة، في ما إذا كانت الولايات المتحدة، تحرض إسرائيل على المضي في برنامج المستوطنات، حيث من غير الممكن أن يبقى الاستيطان على سرعة تقدمه، إذا امتنعت الولايات المتحدة، أو على الأقل خفضت، من حجم مساعداتها لإسرائيل (المساعدات الأمريكية تشكل ما يقارب ١٢ - ١٧٪ من الدخل القومي الإسرائيلي)، أو استخدمت المعونة الاقتصادية وسيلة ضغط على إسرائيل، لحملها على الامتثال للإدارة الدولية[٣١].

إن هناك مسؤولية كبرى على الولايات المتحدة، باعتبارها العامل الغربي الوحيد الأكبر وزناً في الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي حين تعارض الولايات المتحدة، لفظياً، سياسة الاستيطان الإسرائيلي، وتتقدم بمشروعات سلام، فإنها، في الواقع، تعمل على زيادة الاستيطان:

أولاً: بمواقفها المؤيدة له في الأمم المتحدة، وعدم استعدادها لمناقشة مسألة فرض عقوبات على إسرائيل، حيث يعطي ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن. حق فرضها إزاء الدول التي تتحدى قرارات الأمم المتحدة؛

ثانياً: المساعدات المالية التي تساهم في تمويل الاستيطان، ولا شك في أن موقف الولايات المتحدة أحد العوامل التي تفسر موقف عدم الاكتراث الذي أبدته إسرائيل حيال قرارات وتوجيهات الأمم المتحدة، وتوجيه الاتهامات إلى المنظمة الدولية بالتحيز ضد إسرائيل ولصالح العرب.

خاتمة:

صحيح أن إنشاء المستوطنات، وتطويرها أصبح هدفاً أساسياً وإدانة من نوع خاص، لكن الملاحظ أن الموقف الدولي لم ينتقل من الإعتراض، والتنديد إلى وقف التحركات الإسرائيلية. وقد دفع ضعف الموقف الدولي إسرائيل الى تصعيد تحديها، بهدف إحداث نوع من التراخي العالمي، إزاء المسلك الإسرائيلي، بحيث يعتاد العالم، تدريجياً، على تقبل الأمر الواقع. إن الأمر الواضح، وربما الأساس، أن الرأي العام العالمي قد عجز عن وقف برنامج إسرائيل الاستيطاني. والتساؤلات المطروحة، هل الوسائل والسبل التي تسلكها إسرائيل لاكتساب الأراضي في المناطق المحتلة، تتفق مع القوانين الدولية، بعد أن تأكد عدم شرعيتها، في ضوء النصوص الواردة في اتفاقيتي لاهاي، لعام ١٩٠٧، وجنيف، ١٩٤٩؟ هل من مصلحة أي كان، حقاً في سنوات القرن العشرين الأخيرة أن يفوض القانون الدولي، إلى حد بلوغ حالة مستوصية؟

إن التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مدان، قانونياً، باعتبار إسرائيل دولة محتلة، ويتطلب منها القانون الدولي المحافظة على النظام والأمن هناك، فيما يشكل الاستيطان اغتصاباً، لا تقره الشرعية الدولية، رغم الإدعاءات التي تحاول إسرائيل تسويقها.

الهوامش:

(١) أمين دواس، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧، **صامد الاقتصادي (عمان)**، العدد ٩٠، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول/ اكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٩٢، ص ٩٠ - ٩١.

(٢) عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، دراسة الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير**، ط ٢، عمان، دار الجليل، ١٩٨٦، ص ٢٩.

(٣) دواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١.

(٤) عرفه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ - ٣٠.

(٥) د. نصر مهنا، د. خلدون ناجر معروف، **الحكم والإدارة في إسرائيل**، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٦، ص١٥٢-١٥٣.

(٦) أسامة حلبي، **مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة**: دراسة قانونية تحليلية، القدس، جمعية الدراسات العربية، د. ت، ص ٢٦.

(٧) دواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.

(٨) حلبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧ - ٢٨.

(٩) دواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(١٠) مهنا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(١١) د. نافذ نزال، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين والمناطق العربية المحتلة، فكر، (القاهرة)، العدد الرابع، فبراير/ شباط ١٩٨٥، ص ١٤٣.

(١٢) دواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥ - ٩٦.

(١٣) حسن السيد نافعة (محرراً) وآخرون، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، ص ٨٨ - ٩٠.

(١٤) د. تيسير النابلسي، **الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، نيسان/ إبريل ١٩٧٥، ص ٢٣٠.

(١٥) نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠: ٩١.

(١٦) جامعة الدول العربية، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، مجموعة دراسات وبحوث قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، تونس، سنة ١٩٨٥.

(انظر: أوكي - أوكو - اوساكا، وضع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في ظل القانون الدولي وفي المحافل الدولية، ص ٣٩٩).

(١٧) بهي الدين حسن (مقدماً)، **المواثيق الدولية لحقوق الإنسان**، القاهرة، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز الحضارة للإعلام والنشر، ط ١، نوفمبر ١٩٩٣.

انظر: المادة الأولى من العهد الدولي، الصادر عن الأمم المتحدة، والخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، النافذ في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، ص ٤٨.

(١٨) د. مفيد شهاب، جوانب قانونية في قضية القدس الشرقية، **الأهرام**، (القاهرة)، ٧ يونيو/ حزيران ١٩٩٧.

(١٩) نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(٢٠) إحسان نزار عطية، **مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٠**، القدس، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٠، ص ٤٧.

(٢١) نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤ - ٩٥.

(٢٢) حسن عبد القادر صالح وآخرون، **الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١، ص ٥٦٧ - ٥٦٨.

(٢٣) شهاب، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٤) إحسان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢٥) نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥ - ٩٦.

(٢٦) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦٨.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٨.

(٢٨) نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧.

(٢٩) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦٨ - ٥٩٥.

(٣٠) نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨.

(٣١) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧٠.

البُعد الاقتصادي للاستيطان الصهيوني

ميرفت غزال

شكّلَ الجانب الاقتصادي أحد الأُسس لبدء عمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، باعتباره وسيلة وهدف، في الوقت ذاته، من أجل تحقيق المطامع الإسرائيلية المتمثلة في السيطرة على الأراضي، ونهب المقدّرات الاقتصادية للفلسطينيين؛ فضلاً عن استنزاف الطاقات البشرية الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية.

ورغم المغانم الاقتصادية التي جنتها إسرائيل – عن طريق الاستيطان –، فإن هذه القضية باتت تُشكل إحدى العقبات في طريق المخططات الإسرائيلية، التي تستهدف جني القدر الأكبر من «مكاسب السلام»، من خلال إنجاح فكرة «السوق الشرق أوسطية»، التي تمكن إسرائيل من الانخراط في الاقتصاد الإسرائيلي، في الآونة الأخيرة؛ بسبب ارتفاع معدلات الأعباء المالية، التي تُشكّل تكاليف الاستيطان أحد بنودها؛ ومن ناحية أُخرى، تمثل «قضية الاستيطان» إحدى العقبات الجوهرية أمام الاقتصاد الفلسطيني، حيث التهمت المستوطنات معظم الأراضي الزراعية، وسيطرت على كثير من الموارد المائية، إضافة إلى أن المستوطنات أصبحت بؤر توتر دائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يتسبب في الإغلاق المتكرر؛ والحصار الدائم لهذه المناطق، عند حدوث ما يزعج سكان المستوطنات، وبالتالي، إلحاق الخسائر الفادحة بالقطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

إحصائيات حول الاستيطان:

وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، حتى عام ١٩٨٨، نحو (١٧٨) مستوطنة، تقع معظمها في الضفة الغربية (بما فيها القدس)؛ حيث بلغ عدد مستوطنات الضفة

(١٦٠) مستوطنة، ضمت محافظة نابلس [نابلس؛ جنين؛ طولكرم] أكبر مساحة من المستوطنات القائمة؛ وقد اختلفت مستوطنات الضفة في ما بينها، من حيث المساحة؛ وأعداد المستوطنين؛ فقد تركز في القدس الشرقية، وحدها، نحو (١٦٥) ألف مستوطن، في حين استوعبت جميع مستوطنات الضفة الغربية (١٢١) ألف مستوطن، تقريباً، وقد وُزّع (٤٥,٨٪) من إجمالي مستوطني الضفة، على عدد من المستوطنات، هي: معاليه أدوميم (٢٠ ألف مستوطن)؛ أرئيل (١٣ ألف مستوطن)؛ بيتار عليت (٨ آلاف مستوطن)؛ إفرات (٥ آلاف مستوطن)؛ كريات أربع (٥ آلاف مستوطن)؛ كاري شومرون (٤,٥ ألف مستوطن).

ويأتي قطاع غزة في ذيل المناطق بالنسبة لعدد المستوطنين، حيث تستوعب الـ (١٨) مستوطنة، داخل القطاع، ما يقرب من (٦ آلاف مستوطن)[1].

في نهاية عام ١٩٩٥، ارتفع عدد المستوطنات في الضفة والقطاع، إلى (١٩٤) مستوطنة، حيث تم بناء (١٦) مستوطنة جديدة في الضفة، وفقاً للإحصائيات السابقة، ويرجع انخفاض عدد المستوطنات في القطاع، مقارنة مع الضفة والقدس، إلى ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في القطاع؛ وتردي الأحوال الأمنية؛ وندرة الأراضي الصالحة للاستيطان[2].

أخيراً، نشير إلى تأثر حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بتوجهات الحزب الإسرائيلي الحاكم، حيث شهدت عصور «الليكود» نشاطاً استيطانياً، تم من خلاله بناء (٦١٪)، تقريباً، من إجمالي المستوطنات القائمة، في حين أُنشئ نحو (٣٣٪) منها، في عهود «العمل»، أما النسبة الباقية، فتمت أثناء فترات حكم الحكومات الائتلافية بين الحزبين[3].

تقودنا الحقائق والأرقام السابقة، إلى الإجابة عن تساؤل بخصوص مقدار تكاليف الاستيطان.

تكاليف الاستيطان:

تعتبر الأرقام الخاصة بتكاليف الاستيطان، من الأُمور الأمنية غير المعلنة في السياسة الاستيطانية الصهيونية، غير أنه، ومن خلال متابعة بعض الأرقام المصرح بها إسرائيلياً، والمتعلقة بالاستثمار الاستيطاني، منذ عام ١٩٦٧، يتضح التزايد المطرد في تكاليف الاستيطان.

أولاً: تُقدّر رأس المال المستثمر في المشروعات الاستيطانية في الضفة وحدها، خلال الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٨٣، بـ (١,٥) مليار دولار أمريكي، تقريباً، بمعدل إنفاق سنوي قدره (٨٨,٢) مليون دولار، تم توزيع إجمالي الاستثمارات المذكورة، على القطاعات الفرعية، كالتالي[4]:

١ – **قطاعات التعمير**: بلغت التكلفة الإجمالية (٧٠٠) مليون دولار، أُنفقت لبناء (١٢,٤٠٠)

وحدة إسكان تامة، أو في طور الإنشاء، حتى عام ١٩٨٤؛

٢ - **قطاع الصناعة:** وصلت التكلفة الإجمالية للاستثمار الصناعي في المستوطنات إلى نحو (٣٣٨) مليون دولار، بينما قدر (٢٦٠) ألف دولار، تقريباً، للدونم★ الواحد من الأرض الصناعية؛

٣ - **قطاع المياه:** أُنفق حوالي (١٢٣,٢) مليون دولار، في استثمارات المياه، خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٢؛

٤ - **قطاع الطرق:** أُنشيء نحو (٢٩٤) كيلومتر من الطرق، خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨١، بتكلفة إجمالية قدرها (٧٥) مليون دولار؛

٥ - **قطاع الزراعة:** استثمر نحو (٥٥) مليون دولار، في قطاع الزراعة، حتى ١٩٨٣؛

٦ - **قطاع الكهرباء:** تم تركيب (١٢٠) كم من خطوط الضغط العالي، بتكلفة إجمالية (١٥) مليون دولار؛

٧ - **قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية:** استثمر (١٥) مليون دولار، تقريباً، في شبكة الهواتف.

يضاف إلى ما سبق، أن تكلفة المستوطن اليهودي، خلال الفترة السابقة، تراوحت بين (١٢٠ - ١٥٠) ألف دولار.

يلاحظ، من واقع الأرقام والبيانات السابقة، تحوُّل نمط الاستيطان الصهيوني في المناطق الفلسطينية، من استيطان زراعي، استمر منذ بدايته في أواخر القرن التاسع عشر، حتى حدوث حرب حزيران/ يونيه ١٩٦٧، إلى استيطان صناعي، لا يحتاج إلى قدر كبير من الأراضي، خاصة، وأن حرب ١٩٦٧، مكنت إسرائيل من مصادرة الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية الفلسطينية، ولم يعد هناك ما يمكن مصادرته، مما دعا السلطات الإسرائيلية إلى تطوير نمط الاستيطان؛ وبالتالي، الخروج بالاقتصاد الإسرائيلي إلى مرحلة متقدمة؛ من خلال تكثيف النشاط الصناعي، وزيادة الاستثمار المادي والبشري فيه.

ثانياً: في العام ١٩٨٤، خصص مبلغ (٢٢) مليار شيكل، للإنفاق على الاستيطان -في الضفة والقطاع - استناداً إلى تقديرات الحكومة الإسرائيلية، التي افترضت معدل تضخم ٩٠٪ لذلك العام، مع عدم اشتمال هذا المبلغ على الدعم المقدَّم من ميزانية الدولة لمستوطني الضفة

★ الدونم = ١٠٠٠م٢.

والقطاع، والذي يتراوح بين (٨٠ - ١٠٠) مليون دولار إضافي في السنة. وجدير بالذكر، بأن وزير المالية الإسرائيلي، حينئذ، يغئال كوهين، استفاد من هذا الدعم، حيث بُني له منزل في «أرئيل»[٥].

وقد تميزت تلك الفترة بتنفيذ قرار البناء للمستوطنات، قبل صدور القرار الحكومي، والتخطيط الشامل لأمور المستوطنة المنفذة، مما أدى إلى تحول المستوطنات إلى مستهلك ضخم للموارد المالية، دون الأخذ في الاعتبار الضائقة المالية لـ «دولة إسرائيل»، ودفع الحكومة الإسرائيلية إلى توفير النقص في التمويل الاستيطاني، إما عن طريق ضغط الإنفاق في جوانبه المختلفة، أو من خلال إصدار واسع للأوراق النقدية.

ثالثاً: في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، أعد «مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع»، خطة واسعة للبناء، بتكاليف إجمالية قدرت بـ (٤) مليار دولار، تستهدف زيادة عدد المستوطنين، ليصل إلى (٥٠٠) ألف مستوطن، بحلول عام ٢٠٠٠م، إضافة إلى تطوير البنية التحتية للمستوطنات، وإنشاء سلسلة من الطرق الإلتفافية، بتكلفة قدرها (٦٠٠) مليون دولار، تقريباً، لعام ١٩٩٥[٦].

رابعاً: خلال عام ١٩٩٤، استثمر حوالي (٩,٨٤) مليار دولار، تشكل نسبة (٨,٤٪) من إجمالي الموارد المتاحة في إسرائيل، في قطاع المباني والإنشاءات، بغرض إنشاء وحدات سكنية؛ والاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية التابعة لها؛ إضافة إلى استحواذ قطاع الخدمات العامة على (٩,٥٪)، تقريباً، من إجمالي الموارد المتاحة؛ وتخصيص ما يقرب من (١٤٠) مليون شيكل؛ لتطوير البنى التحتية والبناء في المستوطنات[٧]. وفي العام ١٩٩٤، ارتفع هذا المخصص؛ ليصل إلى (٢٣٠) مليون شيكل، عام ١٩٩٥.

يرجع تزايد الاستثمار في قطاعي المباني؛ والخدمات العامة، إلى تزايد الهجرة إلى إسرائيل؛ مما يتطلب توفير أعداد إضافية من الوحدات السكنية، والمزيد من فرص العمل؛ لاستيعاب الزيادة الوافدة إلى قوة العمل الإسرائيلية.

خامساً: في النصف الأول من عام ١٩٩٦، صادقت الحكومة الإسرائيلية على تخصيص مبلغ (١١,٥) مليون شيكل، للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، يشمل[٨]:

١ - تطوير مستوطنة كريات سفر، غربي رام الله؛

٢ - تطوير (٩٠) شقة سكنية، أقيمت بين ٨٩ - ١٩٩٢، في عهد الليكود؛

٣ - تمويل نصف تكاليف إقامة (٦٠٠) شقة جديدة في المستوطنة ذاتها.

ثم قررت الحكومة الإسرائيلية، منح مساعدة قدرها (٢٣٥) مليون دولار، على مدار ثلاث

سنوات، لمستوطنات المناطق الشمالية في إسرائيل، تعويضاً لها عن خسائرها، من جراء عملية «عناقيد الغضب»، التي بلغت (٢١) مليون دولار، أي أقل من عُشر حجم المساعدة الممنوحة.

وبرغم الانخفاض الملحوظ، الذي حدث في الأداء الاقتصادي الإسرائيلي؛ والعجز التجاري المتزايد؛ بالإضافة إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، من (١,٣٧) مليار دولار، عام ١٩٩٣، إلى (٢,٧٦) مليار دولار، عام ١٩٩٤[٩]، لا يزال، الاستثمار في الاستيطان، ولكن بمعدلات أقل، تأكيداً من الحكومة الإسرائيلية على عدم انتهاج الاستيطان وسيلة للاستيلاء على الأرض والمقدرات، فحسب، وإنما ورقة ضغط للحصول على المزيد من المطامع في المقدرات الفلسطينية والعربية.

سادساً[١٠]: رصدت حكومة نتنياهو مبلغ (٢٠) مليون دولار؛ لدعم الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية والجولان، تشمل بناء (٣٠٠) وحدة سكنية في الجولان، ووادي الأردن، ومستوطنة غوش قطيف في قطاع غزة.

مما سبق، يتضح زيادة حركة الاستيطان، بشكل مطرد، مع عدم الاختلاف البيِّن، في السياسات الاستيطانية من حكومة أُخرى، وإن اختلفت الأرقام، وفي ذلك دلالة على وحدة الإتجاه الفكري للاستيطان الصهيوني، غير أن هذه السياسات، ونتيجة لعدم أخذها في الاعتبار ما قد ينتج عن زيادة أعباء الاستيطان من آثار سلبية على الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي؛ وبالتالي، عدم الاستقرار السياسي داخل وخارج إسرائيل، تجعل من «قضية الاستيطان» عبئاً اقتصادياً وسياسياً، يجب التوصل إلى حل سريع بشأنه، خاصة، إذا أخذنا في الاعتبار، زيادة عجز الميزانية الإسرائيلية من (٣٪)، عام ١٩٩٥، إلى (٤,٥٪)، عام ١٩٩٦، وذلك من إجمالي الناتج المحلي، مما يؤكد ذلك، التحذير الذي وجهه وزير المال الصهيوني السابق، إبراهام شوحاط، حول مخاطر الاستيطان على الاقتصاد الإسرائيلي، لا سيما، تلك الخطط المصادق عليها، في آب/ أغسطس ١٩٩٦، والتي تستهدف استيعاب عشرات الآلاف من العائلات اليهودية الجديدة، المهاجرة إلى فلسطين.

تمويل الاستيطان:

تندرج مسألة إنشاء وتمويل المستوطنات، ضمن أولويات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حيث الجهود الحكومية الإسرائيلية متواصلة؛ لضمان توفير مصادر التمويل المحلية أو الخارجية، مثل:

١ - مصادر التمويل المحلية[١١]:

تشمل الأموال المقدمة من القطاعين، العام والخاص، حيث يتمثل تمويل القطاع العام، في الأموال المقتطعة من ميزانيات الوزارات المختلفة لدعم الاستيطان من خلال ضغط الإنفاق في تلك الوزارات مجتمعة، أو في بعضها، مثل وزارات المعارف؛ والمالية؛ والأديان؛ وميزانية الوكالة اليهودية إلخ.

أما القطاع الخاص، فيحتمل أعباء الاستيطان الخاص، من جهات التمويل الخاصة لدى الكيان الصهيوني؛ والوكالة اليهودية؛ والمنظمة الصهيونية العالمية؛ وحركة الناحال العسكرية؛ وحركة كاخ؛ وحركة أمناء أبناء الهيكل؛ ثم حركة غوش أمونيم. وقد قدرت مساهمات القطاع الخاص بنحو (٤٠٪)، في المتوسط، من إجمالي تكاليف الاستيطان السنوي.

يضاف إلى ما سبق، التمويل الذاتي من خلال بناء المستوطنين للمستوطنات بأنفسهم، ونشير هنا إلى أن كل النشاطات السابقة لـ (القطاع الخاص)، لا تستند إلى ايديولوجية متبعة، ولكنها نشاطات موجهة، بإغراءات مالية حكومية، من خلال تخفيض تكلفة السكن في المستوطنات عنها داخل الخط لأخضر، بنسبة (٢٠٪)، في المتوسط.

٢ - مصادر التمويل الخارجية:

تتمثل في الاموال المحولة لخدمة الاستيطان، من مصادر غير يهودية، سواء حولت هذه الأموال طوعاً، مثل المساعدات الأجنبية لإسرائيل، أو اقتطعت بالإكراه، مثلما يحدث في أموال الفلسطينيين المقتطعة من رواتبهم وأجورهم؛ أو المصادرة عند المعابر الرئيسية (جسر اللنبي على الحدود الأردنية؛ ومعبر رفح على الحدود المصرية؛ ومطار اللد) وهذه المصادرات تتم، في الغالب، بحجة زيادتها عن القدر المسموح به.

ذلك بالإضافة إلى الضرائب التي فرضتها إسرائيل، ولا تزال، على كثير من نواحي الحياة؛ مثل ضريبة الدخل؛ وضريبة القيمة المضافة... إلخ، إلى جانب الغرامات الفادحة المفروضة على المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية وعليه، فإن الفلسطينيين يسهمون قسراً، في تمويل العمليات العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن تمويل الزحف الاستيطاني.

جدير بالذكر أن مقتطعات وضرائب وتأمينات وأجور متبقية للعمال الفلسطينيين في ذمة مشغليهم الإسرائيليين تقدر بـ (٢٠٠) مليون دولار، عن الفترة التي سبقت إغلاق المناطق الفلسطينية، في شباط/ فبراير ١٩٩٥[١٢]. فيما نجحت إسرائيل، على مدار سنوات طويلة، في توجيه قدر كبير من الموارد المالية الأجنبية نحو اقتصادها، بغية استثمارها لتنشيط أدائه؛ وتمويل

العجز في ميزانها التجاري بما يكفل الاستمرار في تغطية نفقات الدفاع والاستيطان، التي تعتبر من الأسس القوية لبقائها. وقد تمثلت مصادر الدعم والاستثمار الخارجي في كل من:

- **ألمانيا الاتحادية**، حيث قدمت الأموال، لسنوات طويلة، في محاولة منها للتكفير عن «أخطائها»! إضافة إلى الأموال المحولة من حكومات عديد من الدول الأوروبية والأجنبية. جدير بالذكر[13] أن ألمانيا ستوقف بعد عام ٢٠٠٠، مساعداتها المالية السنوية لإسرائيل، بدعوى أن المساعدات الاقتصادية الألمانية تعطى لدول نامية، وأن إسرائيل ليست كذلك. جاء ذلك القرار، ضمن الاتفاق الموقع عليه في بون، في حزيران/ يونية ١٩٩٦، حيث طلبت ألمانيا وقف المساعدات السنوية لإسرائيل، والتي قدرت بـ (١٤٠) مليون مارك، ومن ثم تخفيض هذه المساعدات؛ لدعم الاستثمار المشترك بين إسرائيل والأردن وفلسطين.
- **الولايات المتحدة الأمريكية**، وهي تعتبر الأولى، من حيث حجم التمويل، والدعم للكيان الصهيوني، من أجل الاستثمار في الصناعة، ويوظف جانب كبير من هذه الأموال في تطوير القطاعات الصناعية العسكرية والحربية. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتعهد باستمرار تقديم الدعم المادي والمالي لإسرائيل، حفاظاً على وجودها القومي فحسب، وإنما لاعتبارات أخرى اقتصادية، وسياسية، واستراتيجية... إلخ.

وقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل، منذ عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٨٢، أكثر من (٢٤) مليار دولار، تشمل[14]:

- (١٦) مليار دولار، قروض ومساعدات اقتصادية.
- (٦) مليار دولار، مساعدات غير أمنية (ضمانات سكن؛ قروض مصرفية للتصدير والاستيراد؛ مساعدة من أجل توطين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي).

منذ عام ١٩٧٤[15]، أصبحت المساعدة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل؛ بأسلوب نقدي غير مقيد في استخدامات معينة، أو مقابل استيراد بضائع أمريكية. في المقابل أظهرت إسرائيل حسن نيتها، فقامت بشراء بضائع غير دفاعية، بقيمة المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، نفسها، مما دعا الأخيرة إلى رفع قيمة مساعداتها الخارجية لإسرائيل إلى (١,٧) مليار دولار سنوياً.

في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦[16]، بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية (٥٥) مليار دولار، خصص (٨,٥) مليار دولار منها للدفاع، حيث تضمنت نفقات الدفاع مبلغ (١,٨) مليار دولار مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومع أن لجنة الاعتمادات في مجلس النواب الأمريكي، صادقت على قرار بخفض حجم المساعدات الاقتصادية الخارجية، خلال عام

١٩٩٧ إلى (١١,٩) مليار دولار، إلا أن القرار تضمن الإبقاء على حجم المساعدات المقدمة إلى كل من مصر وإسرائيل، والتي تصل إلى (٥,١) مليار دولار لكلتيهما معاً.

هنا تجدر الإشارة إلى ارتفاع معدل ديون الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نحو (٤) تريليون دولار، حتى عام ١٩٩٢[17]، بمعنى أن الولايات المتحدة تحولت إلى أكبر دولة مدينة في العالم. فإذا كان الأمر كذلك، فكيف تستمر الولايات المتحدة في توفير المساعدات الاقتصادية والدعم الخارجي - خاصة لإسرائيل -؟ للإجابة على هذا التساؤل، تكفينا نظرة تأمل قصيرة على حجم الأموال العربية النفطية - خاصة - المستثمرة في البنوك الأجنبية، فهذه الأموال، وإن تعذر حصرها بدقة، لا تقل، بأي حال من الأحوال عن (٣٠٠) مليار دولار[18]، حيث:

- (٣٦,٢٪) منها، استثمارات قصيرة الأجل في سوق الدولارات الأوروبية، وغيرها من أسواق النقد الأجنبي.
- الـ (٣٦,٨٪) المتبقية، استثمارات طويلة الأجل في العقارات، وأسهم لدى بعض الشركات الصناعية متعددة الجنسيات، إضافة إلى قروض طويلة الأجل لبعض الدول في العالم الثالث.

بشكل عام، خففت الأموال العربية النفطية من حدة الكساد في الدول التي انسابت إليها، ومكنتها من:

١ - إعادة توجيه شطر مهم من فوائض الاستثمارات، لإقراض ومساعدة دول العالم الثالث، وإسرائيل.

٢ - مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها.

يتضح من خلال الحقائق والأرقام السابقة، أن جزءاً كبيراً من التمويل الاستيطاني، يتم بواسطة الأموال العربية، سواء بطرق قسرية، مثل ما يحدث مع الفلسطينيين، أو بطرق طوعية، كما يحدث في إعادة تدوير الأموال العربية المستثمرة في الخارج، وكأن الإسرائيليين يقتطعون أراضينا، ويستلبون مقدراتنا، ويحاربوننا، بتأييد غير مباشر من معظمنا، مما يدعونا إلى مزيد من التأمل، في سبيل اتخاذ قرار حاسم.

تأثير الاستيطان على القطاعات الاقتصادية الأخرى:

أحدثت عمليات الاستيطان الصهيوني تغييراً هيكلياً في الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال تحويل اتجاهات قوة العمل، وفرض القيود على قطاع الصناعة الفلسطيني، مع تطوير نظيره الإسرائيلي؛ وسلب مقدرات قطاع الزراعة الفلسطيني (الأرض والمياه)، ومحاولة تنشيط هذا القطاع، إسرائيلياً، برغم عدم ممارسة اليهود المستقدمين لأمور

الزراعة في بلادهم الأصلية، مما أضاف أعباء جديدة إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

أولاً، قطاع الزراعة:

قامت هيئة التخطيط الزراعي، التي تأسست في إسرائيل في سنة ١٩٥٢، بموجب قرار مشترك من وزير الزراعة، ورئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، بالإضافة إلى أعضاء من وزارة الزراعة، وشركة ميكوروت (تنفيذ مشاريع المياه)بعد سنة ١٩٦٧؛ قامت هذه الهيئة بالإستيلاء على الأراضي الأميرية، ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في فلسطين، مقدمة أجودها للمهاجرين اليهود؛ لزراعتها بالأصناف المربحة؛ مثل الحمضيات، والأشجار المثمرة. ومن ثم توالت عمليات الاستيلاء على الأرض والمياه الفلسطينية؛ من خلال إقامة المستوطنات الزراعية.

لقد كانت نسبة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفلسطينيون حوالي (٣٩٪) من إجمالي الأراضي الفلسطينية، صودر منها نحو (٥٠٪)، مما رفع نصيب الفرد الإسرائيلي من مساحات الأرض المخصصة للبناء، وهي عبارة عن أراض زراعية[١٩]، أصلاً.

في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩٥، بلغت نسبة الأراضي الفلسطينية المصادرة بغرض الاستيطان، أكثر من (٦٠٪) من إجمالي مساحة الضفة، وأكثر من (٢٠٪) من المساحة الكلية للقطاع، وقد استخدم الجزء الأكبر من هذه الأراضي، بالإضافة إلى إقامة المستوطنات، في أغراض عسكرية، تتعلق بالاستيطان، مثل الطرق الإلتفافية، والقلاع الاستيطانية[٢٠].

يذكر بأن نحو (٧٧٪) من إجمالي الأراضي الزراعية الفلسطينية، البالغة (٩,٢٠٥,٠٣٨) دونم، أصبحت ملكاً للإسرائيليين، بعد حرب آيار/ مايو ١٩٤٨.

إلى ذلك، فإن خطة «أمناه» الخاصة بإنشاء الطرق الإلتفافية، التي تم تطويرها في أعقاب اتفاق «أوسلو»، ستؤدي إلى خسارة نحو (٥٠٠) دونم من الأراضي الزراعية في الخليل، وتعريض المزارعين إلى خسائر فادحة؛ بسبب الكثافة الزراعية في تلك الأراضي، إضافة إلى إتلاف عدد غير معلوم من الدونمات الزراعية في بيت جالا؛ و(٧٥٪)، تقريباً، من أراضي البيرة الزراعية، وحوالي (٢٤٠٠) دونم من أراضي دير شرف، وبيت إيبا، وزواتا، وخسارة (٨٠) طن تقريباً، من زيت الزيتون، سنوياً، في نابلس، و(١٩٢) دونم من أراضي قلقيلية، فضلاً عن إلحاق الضرر بـ (٣٥٠) مالك للأراضي الزراعية في جنين، واقتلاع (١٥٠٠) شجرة زيتون فيها[٢١].

أما في مجال مصادر المياه[٢٢]، فقد أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي، الأمر رقم (٩٢)،

لسنة ١٩٦٧، الذي مكّن سلطة الاحتلال من السيطرة على مصادر المياه؛ وحرم المزارع الفلسطيني من ري أراضيه؛ أو زيادة المساحات المزروعة والمروية؛ ووضعت سقفاً لاستفادة الفلسطينيين من مصادر المياه؛ لا يتعدى (١٢٠) مليون متر مكعب، مما أدى إلى خفض نسبة الأراضي الزراعية، في حين وفرت سلطة الاحتلال - بموجب الأمر العسكري - ما بين (٦٠٠ - ٧٠٠) مليون م^{3} من المياه لصالح سكان إسرائيل والمستوطنين، وقد تمكنت إسرائيل من السيطرة على موارد المياه الفلسطينية من خلال عدة سياسات، تتمثل في:

١ - **تحويل الأنهار واستغلال البحيرات**؛ عن طريق الوكالة اليهودية، والزعماء اليهود الأوائل، الذين عملوا على تحقيق السيطرة اليهودية على الموارد المائية الفلسطينية بما في ذلك منابع نهر الأردن، بتنفيذ عدة مشاريع، مثل: مشروع «ناقل المياه الوطني»، وهو عملية تجميع مياه المنابع العالي لنهر الأردن في بحيرة طبريا، ثم نقلها إلى مناطق إسرائيلية، في وسط فلسطين، وفي النقب، ومن خلال هذا المشروع، أصبح نهر الأردن يسهم بحوالي (٦٠٠) مليون م^{3}، من مصادر المياه في إسرائيل حسب تقديرات عام ١٩٨٠، ارتفعت هذه الكمية إلى (٦٦٠) مليون م^{3}، عام ١٩٩٠. أما في ما يتعلق باستغلال البحيرات، فقد تم تجفيف بحيرة الحولة ومستنقعاتها، واستغلال بحيرة طبرية كمنطقة تخزين وتجميع للمياه التي تصب في المنطقة، مع إعادة ضخ المياه المتجمعة إلى النقب - عبر المشروع القطري - وبذلك أصبحت طبرية تضخ نحو (٦٥٠) مليون م^{3}، سنوياً، لتغذية أكثر من نصف الإحتياج الإسرائيلي للمياه؛

٢ - سرقة المياه؛ حيث تقوم إسرائيل عام ١٩٨٧، بسرقة مياه بيت لحم الجوفية، وذلك من خلال حفر عدة آبار، وربطها بنفق يصلها ببئر عميق، يصل إلى ما بين (٩٠٠ - ١٢٠٠) متر، مما يؤدي إلى جفاف كل الينابيع والآبار المحيطة به، لكن تصدي مجلس الأمن لتنفيذ المشروع، جعل إسرائيل تتراجع، مؤقتاً؛ كما سيطرت المستوطنات، وشركات المياه الإسرائيلية على (٣٠٪) من حجم الاستهلاك المائي في قطاع غزة، أي نحو (٣٠ مليون م^{3}) من المياه، سنوياً؛

٣ - الحفر الزائد؛ حيث تمكنت إسرائيل، من خلال الإمكانات الفنية المتقدمة، من زيادة عدد الآبار الارتوازية، من (٢,٣٣٠) بئر في عام ١٩٥٨، إلى (٤٠٠٠) بئر، في عام ١٩٧٩؛ فوجود المستوطنات يستلزم تزويد سكانها بحاجتها من المياه، من خلال حفر الآبار وإنشاء الخزانات، مما أدى إلى سيطرة إسرائيل على (٨٠٪) تقريباً، من مصادر المياه الجوفية في فلسطين، وذلك حتى أوائل التسعينيات، وفي المقابل انخفضت كمية المياه الجوفية المتاحة

لاستخدام الفلسطينيين، إلى حوالي (٢٠٪) فقط من إجمالي المياه الجوفية، فضلاً عن جفاف الآبار الجوفية الخاصة بالفلسطينيين؛

٤ - **القيود المائية الإسرائيلية**؛ حيث حاولت إسرائيل، ولا تزال، سد العجز المائي لديها، بفرض القيود على استخدام الفلسطينيين لمواردهم المائية، مثل:

أ - وضع سقف لكمية المياه المستخدمة من قبل الفلسطينيين، يصل إلى (١٠٠) مليون م^3 للبئر الواحد في الضفة.

ب - فرض سياسة التعطيش على أهالي القطاع، وإغلاق (٢٥) بئراً ارتوازياً، في الزوايده بخان يونس، و(٢٤) بئراً في رفح، خلال عام ١٩٨٣.

جـ - مصادرة الآبار التي يملكها المزارعون العرب، لصالح المستوطنات، فقد صودرت (٦) آبار من قرى الزبيدات ومرج نعجة.

د - إجبار المزارعين العرب على زرع محاصيل تخدم الاقتصاد الإسرائيلي؛ كالفواكه، والخضروات، ومحاصيل الصناعة؛ إلى جانب منعهم من زراعة الحمضيات التي ستستهلك قدراً أكبر من المي،، وتحويل طرق الري من الطرق التقليدية إلى الري بالرش أو التنقيط.

أخيراً، وبرغم سيطرة إسرائيل على معظم الأراضي الزراعية في فلسطين، وعلى نسبة كبيرة من مصادر المياه الفلسطينية، وبرغم أن نسبة المستوطنين الزراعيين أو الريفيين لا تتعدى، داخل المستوطنات الإسرائيلية، (٣٪) من إجمالي عدد المستوطنين، إلا أن نسبة إسهام الزراعة الاستيطانية في الاقتصاد الإسرائيلي مرتفعة جداً، قياساً إلى عدد المستوطنين؛ بسبب ضخامة حجم الاستثمارات في الزراعة؛ والمساحات الزراعية الكبيرة؛ وتوافر كميات المياه اللازمة، وحداثة الآليات الزراعية؛

لكن الملاحظ، مؤخراً، تحول الاقتصاد الإسرائيلي، عموماً، واقتصاد المستوطنات بشكل خاص، نحو تنشيط قطاعي الخدمات والصناعة التكنولوجية، من منطلق عقدة المستوطنين في عدم ممارسة الزراعة في بلدهم الأصلي من ناحية، ورغبتهم في تحقيق أفضل درجات التقدم من خلال التطور التكنولوجي السريع، من ناحية أخرى.

ثانياً، قطاع الصناعة:

منذ حرب حزيران/ يونيه ١٩٦٧، حدث تحول في النظام الاستيطاني الصهيوني، من الاستيطان الزراعي، إلى الاستيطان الصناعي، من منطلق أن الصناعة تمكن الإسرائيليين من

الاستيطان في مناطق جبلية لم يسبق استيطانها، خاصة مع ضعف الإمكانات الزراعية لمناطق الجليل، التي تعاني من محدودية الاستيطان الصهيوني فيها.

وقد أصبحت المستوطنات الصناعية، منذ ذلك الوقت، بديلاً للمهمات الأمنية لقوات الجيش الصهيوني، كما حاولت المستوطنات من خلال نشاطاتها المتطورة، محاكاة التقدم التكنولوجي العالمي؛ وساهمت في إيجاد فرص العمل الصناعية، إضافة إلى أن المستوطنات الصناعية كثفت النقاط الاستيطانية بدرجة لا تتيحها المستوطنات الزراعية، لعدم صلاحية الأراضي الاستيطانية للزراعة أحياناً، أو نقص موارد المياه في أحيان أخرى.

كما ساهمت المستوطنات الصناعية الإسرائيلية، في جذب المزيد من الدعم المالي، مما يخدم الأهداف التوسعية للاستيطان، وقد استندت إسرائيل، في طلب المزيد من الأموال، إلى إدعاءات وذرائع أمنية، عند إنشائها لمستوطنة صناعية أو أكثر فوق قمم الجبال.

جدير بالذكر، أن قطاع الصناعة الإسرائيلي، لعب دوراً مهماً في مجال الإنتاج السلعي، وعلى صعيد الصادرات الإسرائيلية، وصلت مساهمات قطاع الصناعة إلى (٢٢٪) من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي، باستثناء الصناعات العسكرية، التي باتت تشكل عبئاً مالياً متزايداً، مما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى تخصيص مبلغ (٢,٥) مليار دولار، على مدار عامين لإنقاذها، مع التوصية بخفض العمالة فيها حوالي (٥ - ٦) آلاف فرد[٢٣].

على الصعيد الفلسطيني، لم يشهد القطاع الصناعي تقدماً ملحوظاً، منذ ١٩٦٧، نظراً للقيود الإسرائيلية المستهدفة عرقلة أداء هذا القطاع، والإبقاء على تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وقد شارك قطاع الصناعة الفلسطيني بنسبة (٨,٣٪)، في المتوسط، من إجمالي الناتج المحلي، خلال الفترة من ٨٧ إلى ١٩٩٢، وتعتبر مشاركة قطاع الصناعة الفلسطيني منخفضة قياساً إلى القطاع الصناعي الإسرائيلي، ويرجع الانخفاض في مساهمة قطاع الصناعة الفلسطيني إلى أسباب عدة، نذكر منها:

١ - ضعف الاستثمار؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي؛ لعدم التوصل إلى حل القضايا المتعلقة، ومن بينها قضية المستوطنات؛ وبالتالي، عدم التوصل إلى سلام عادل وشامل. وجدير بالذكر، أن هذا القطاع لم يحظ سوى بنسبة محدودة من المشروعات القليلة، التي تم ترخيصها، عام ١٩٩٥[٢٤]؛

٢ - التأثير السلبي للسياسات الإسرائيلية، مثل الإغلاق والحصار ومنع التجول، في ما يتعلق بتوفير المواد الخام وقطع الغيار، اللازمة لقطاع الصناعة، خاصة وأن (٧٥٪) من الصناعات الفلسطينية، تعتمد على مدخلات الإنتاج المستوردة من خارج الضفة والقطاع، وأن

(٩٠٪) من مدخلات الإنتاج هذه يتم إستيرادها من إسرائيل، مما تسبب في وقف الإنتاج في كثير من الصناعات الفلسطينية؛ أو العمل بطاقات متدنية[٢٥]؛

٣ - إعتماد الصناعات الفلسطينية، على السوق الإسرائيلية، سواء من حيث استيراد مدخلات الإنتاج؛ أو تصدير المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية أو الأجنبية عبر إسرائيل؛ لذا فإن ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة من إسرائيل، وتعطيل التصدير إليها عند الإغلاق والحصار، تسببت جميعها، بالإضافة إلى عوامل أخرى، في وقف عدد من الصناعات الفلسطينية. ويتبين حجم الضرر الذي لحق بقطاع الصناعة، إذا علمنا أن (٧٣٪) من إجمالي الصادرات السلعية في الضفة الغربية، و(٥١٪) من الإجمالي ذاته في قطاع غزة، هي عبارة عن صادرات صناعية فلسطينية، بمعنى أن استمرار الحصار الإسرائيلي المتكرر للمناطق الفلسطينية، عند حدوث عمليات مسلحة أو حوادث فردية - خاصة تجاه المستوطنين -؛ فمن المتوقع أن يؤدي الحصار إلى زيادة تدهور الناتج الصناعي الفلسطيني[٢٦].

يضاف إلى العوامل السابقة أن بث المستوطنات الإسرائيلية - داخل المدن الفلسطينية - في الضفة والقطاع، أدى إلى عزل المدن العربية؛ وبالتالي، إضعاف الصلات بينها اقتصادياً واجتماعياً؛ كذلك، فإن هذا التفتيت الجغرافي للمدن الفلسطينية، جعل من الصعب إقامة مناطق صناعية، نظراً، لعدم توافر المساحات الواسعة، من ناحية، وكثافة السكان الفلسطينيين، من ناحية أخرى.

ثالثاً، قوة العمل[٢٧]:

بسبب الهاجس الديموغرافي المستبد بإسرائيل، قامت الأخيرة بجهود (متواصلة) لجذب المهاجرين اليهود إلى أراضي فلسطين وتوطينهم؛

وقد ساهمت المرحلة الأولى من الهجرة، الممتدة من ١٩٤٨ - ١٩٨٩؛ في إمداد الاقتصاد الإسرائيلي بالأيدي العاملة الرخيصة من (السفارديم)، وفئة أخرى من (الاشكناز)، قادرة على الإدارة، واتخاذ القرارات، مما حقق قفزات متتالية في معدل النمو الاقتصادي الإسرائيلي، وفائضاً إنتاجياً، تم تصريفه داخل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وفي مناطق الجنوب اللبناني، المحتلة عام ١٩٨٢. فيما ساهمت المرحلة الثانية من الهجرة، المسماة «عملية موسى»، بقدوم أعداد من يهود الفلاشا، سنة ١٩٨٥، ثم تلتها موجات تدفق يهود الاتحاد السوفيتي (السابق) وشرق أوروبا، حيث أدت هذه التدفقات إلى دعم وتحفيز سياسة الاستيطان.

- إنعاش الصناعة الإسرائيلية، وقطاع التكنولوجيا، والمشروعات الصغيرة.
- توفير نحو (٧٦,٦٠٠) ألف من الأيدي العاملة الأثيوبية، رخيصة الأجر، كما شاركت قوة العمل القادمة من الاتحاد السوفيتي السابق، عام ١٩٩٠، في دعم صناعة التكنولوجيا، خاصة وأن (٤٠,٣٪) منهم من حملة المؤهلات العليا، فهناك: (٢٤,٥٪) منهم من المهندسين، (٥,٩٪) من الأطباء، إضافة إلى (٣٤,١٪) منهم من ذوي التخصصات المهنية العلمية، مقابل (١٥,٥٪) من إجمالي سكان إسرائيل، يحملون التخصصات الأخيرة ذاتها.

رغم الدور الايجابي الذي لعبته قوة العمل المهاجرة، في الأداء الاقتصادي الإسرائيلي، إلا أن ثمة جوانب سلبية، تمثلت في:

- ارتفاع نسبة الإعالة، حيث أن (٢١٪) من المهاجرين، خلال سنة ١٩٩٤، تقع في الفئة العمرية الصغرى (الأقل من ١٤ سنة)، كما أن (١٣٪) منهم خارج سن العمل (أكثر من ٦٥ سنة)، فضلاً عن بعض المهاجرين الذين لا تتناسب الأعمال الموكلة إليهم مع قدراتهم الذاتية والمكتسبة. كما أشارت إحصاءات الفقر، في عام ١٩٩٣، إلى وجود حوالي (٤٠٠) ألف طفل من المهاجرين الجدد، تحت خط الفقر، و(١٢٨) ألف يعيشون في عائلات تتلقى إعانات إجتماعية، مما يزيد من معدل الإعالة؛
- زيادة تدخل الحكومة، ومساعداتها المادية، حيث قدمت، عام ١٩٩٣، لنحو (٧٥) ألف مهاجر من المسنين، مساعدات مادية ضخمة. مما يؤكد اتساع الفجوة بين تكلفة التشغيل للمستخدم الفرد، وبين تكلفة الاقتصاد للعمال الأجانب (المهاجرين)، حسب ما جاء في مقال البروفيسور «افرايم كلايمن» من الجامعة العبرية(٢٨)، والذي أضاف أن العمال المحليين أو أبناء المناطق الفلسطينية - العاملين في إسرائيل - يمثلون عبئاً أقل من الناحية الاقتصادية، حيث لا يحتاجون مساكن خاصة، مثلاً، لأنهم يعودون إلى بيوتهم بعد انتهاء يوم العمل.

إلى ذلك، أشارت المصادر الإسرائيلية إلى قرار اتحاد المتعهدين الإسرائيليين، بالامتناع عن استيراد عمال من رومانيا، للعمل في قطاع البناء الإسرائيلي، نظراً لفرار معظم هؤلاء العمال، وممارستهم للعمل غير المنظم، مما يؤكد التدهور المستمر الذي شهده قطاع العمال داخل إسرائيل، نتيجة لزيادة عرض العمل عن الطلب عليه، واتباع الطرق غير القانونية في استقدام العمالة الأجنبية، لتعويض النقص في العمالة الفلسطينية، حيث سمحت إسرائيل، في بداية ١٩٩٦، باستقدام (١٠) آلاف عامل أجنبي إضافي، لسد النقص في العمالة الفلسطينية لديها، بسبب إحجام أعداد كبيرة من الفلسطينيين عن العودة إلى سوق العمل الإسرائيلية؛ وأشارت المصادر

نفسها إلى ارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين اليهود إلى (١٠٪)، في الربع الأول من سنة ١٩٩٦ فلسطينياً[٢٩]، أدت السياسات الإسرائيلية المختلفة، والتي مارستها سلطات الاحتلال، على مدار سنواتها، إلى إحداث عجز مطرد في الطلب على العمل في الاقتصاد الفلسطيني، مما تسبب في تهجير متنام للعمالة الفلسطينية، بحثاً عن فرص العمل خارج الاقتصاد المحلي، سواء في الدول العربية خاصة النفطية -، أو داخل سوق العمل الإسرائيلية.

يستدل من البيانات المتاحة، أن (٨٢٪) تقريباً، من إجمالي عرض العمل الفلسطيني في الضفة والقطاع، يتم استيعابه داخل هاتين المنطقتين، إضافة إلى سوق العمل الإسرائيلية، علماً بأن (٧٦٪) من هذا الطلب على عمالة تامة، (٢٤٪) على عمالة محدودة أو جزئية، بمعنى وجود بطالة دائمة، تصل، في المتوسط، إلى (١٨٪) من إجمالي قوة العمل الفلسطينية، تتفاوت هذه البطالة في حدتها بالنسبة للضفة والقطاع.

ونتيجة تزايد الاتجاه الإسرائيلي للاستغناء عن العمالة الفلسطينية، واستبدالها بعمالة أجنبية، فقد تدنت نسبة العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، من (١١٥,٦) ألف عامل، سنة ١٩٩٢، إلى (٢٥) ألف عامل، سنة ١٩٩٥ وفي آيار/ مايو/ ١٩٩٦، لم يسمح لأكثر من (٧,٥٠٠) عامل فلسطيني، بالعمل داخل الخط الأخضر. وبذلك، ارتفعت نسب البطالة بين الفلسطينيين، إلى (٦٠٪) من إجمالي قوة العمل في الضفة، (٧٠٪) في القطاع.

الاستيطان و«السوق الشرق أوسطية»:

ترتبط فكرة «السوق الشرق أوسطية»، التي تعتبر إسرائيل الأداة الأمريكية المروّجة لها، بخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية، على حد سواء، في منطقة الشرق الأوسط، وتدعو فكرة «السوق» إلى إيجاد شكل من أشكال التنسيق، أو التعاون، أو التكامل الاقتصادي، بين أقطار الشرق الأوسط، استناداً إلى حد مستتر من الإرادة السياسية.

وقد نوقشت فكرة «السوق» ضمن المخططات الصهيونية، منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، بواسطة «ديفيد بن جوريون»، مؤسس «دولة إسرائيل»، ثم عادت الفكرة للظهور، خلال كثير من الدراسات والأبحاث التي عقدتها بعض الجامعات الأمريكية، إلى جانب حلقات البحث الأكاديمي، التي أدارها خبراء أمريكيون، وإسرائيليون، وعرب، في أعقاب اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، سنة ١٩٧٨.

وقد بلغت الفكرة ذروتها، مع بدايات الجهود الأمريكية، لفرض تسوية سلمية، بانتهاء حرب الخليج الثانية، حيث عادت الفكرة للظهور ضمن الاتجاهات الرامية إلى ربط الكيان

الفلسطيني بإسرائيل، وذلك أثناء المفاوضات التي جرت سنة ١٩٩٣، ثم تأكد الاتجاه نحوها، مع توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل، في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤، فطرحت فكرة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، بصفة رسمية، في مؤتمر الدار البيضاء، وتم عرض خطوط عامة لأفكار وأطروحات متباينة.

إذن، منذ البداية، فإن فكرة «السوق الشرق أوسطية» تم الترويج لها، أمريكياً، من خلال إسرائيل. فلماذا هذا الحرص الإسرائيلي، والسعي لإنجاح «السوق»؟

هل هو نوع من رد الجميل للأم، الولايات المتحدة الأمريكية، هذا إذا كانت إسرائيل تعتبره جميلاً؟

بالتأكيد، ليس السبب على هذا النحو، وإنما في المطامع الإسرائيلية التي يمكن تحقيقها، في حال نجاح فكرة تلك السوق، خاصة المغانم الاقتصادية، فإسرائيل في أشد الحاجة إلى الأموال النفطية؛ بشكل مباشر، ولا غنى لها، أيضاً، عن العمالة العربية الرخيصة؛ والأسوق العربية ذات المعدلات الاستهلاكية المرتفعة؛ فضلاً عن أملها في الحصول على المقدرات الطبيعية للشعوب العربية، بأساليب مشروعة للعيان، وموقع عليها من قِبَل الحكومات العربية، وهذه المطامع لا تتحقق، إلا من خلال إدخال إسرائيل ضمن النسيج الاقتصادي والسياسي للمنطقة العربية، وهو ما تتضمنه «السوق» المقترحة، فمما لا شك فيه أنها من وجهة النظر الإسرائيلية المنفذ لخروج الاقتصاد الإسرائيلي من الخلل والتعثر، نتيجة زيادة الأعباء المالية، بزيادة الإنفاق العسكري والتمويل الاستيطاني؛ مع تراجع حجم المساعدات الأجنبية المقدمة لإسرائيل - خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية - بسبب مديونيتها المتزايدة، وضعت الثقل الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية؛ إلى جانب إحجام الشركات متعددة الجنسيات، عن الاستثمار داخل إسرائيل، لعدم الاستقرار السياسي والأمني فيها.

تبين، من تتبعنا لمجريات الأمور على الساحة الإسرائيلية خاصة، والشرق أوسطية بشكل عام، أن «قضية الاستيطان» شكلت - ولا تزال - عبئاً اقتصادياً مكلفاً على الميزانية الإسرائيلية، من ناحية، وعقبة في طريق التوصل إلى حل سلمي شامل، يُمكّن إسرائيل من الانخراط في المنطقة العربية، من ناحية أخرى. ويضاف إلى تلك «القضية» كثير من العقبات، مثل الموروث، أو العداء التاريخي لإسرائيل، وعدد من القضايا المتعلقة، ومن أهمها قضايا القدس، واللاجئين.

أخيراً، يمكن القول بأنه رغم النجاحات التي حققها المخطط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ممثلة في مصادرة الأراضي؛ والسيطرة على موارد المياه، وإعاقة تطور الاقتصاد الفلسطيني، في مقابل ما أحدثه من تطور اقتصادي إسرائيلي، فإن العمليات الاستيطانية

ومخططاتها، أصبحت تمثل عبئاً اقتصادياً على إسرائيل، والمناطق الفلسطينية، إضافة إلى أن «قضية الاستيطان»، لا تحمل كل الخير لإسرائيل في المستقبل. مما ينذر بفشلها، نتيجة لعدة متغيرات، منها:

- نضوب مراكز الهجرة اليهودية في الخارج، وغياب الاستعداد لدى المهاجر للاستيطان في مناطق عربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي.
- تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية في إسرائيل، مما يشكل عامل طرد للمهاجرين اليهود، وهو تسبب في إعادة نزوح عدد لا يستهان به من المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية.
- تناقص مساحة الأراضي القابلة للمصادرة والاستيطان، بعد سيطرة إسرائيل على معظمها.
- نقص الموارد المالية لدعم الاستيطان، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية، من ناحية، وتراجع أرقام المساعدات والمنح المقدمة من الخارج لدعم الاستيطان خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، هذا من ناحية أخرى.

لذلك، علينا نحن الفلسطينيين، خاصة، والعرب بشكل عام، النظر بتفحص إلى مجريات الأمور، واتخاذ قرارات عاجلة وحاسمة في ما يتعلق بقضايانا المتعلقة مع إسرائيل، فنحن اصحاب الحق، ويجب أن تكون زمام الأمور بأيدينا، فإسرائيل في وضع حرج، ومرحلة اختيار بين بدائل متعددة - من وجهة نظرها - وهنا يأتي دورنا.

الهوامش:

١ - نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ٢٦٠.

٢ - المركز الجغرافي الفلسطيني، مشروع قاعدة المعلومات الجغرافية، **نشرة رقم ١**، مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٥ (٣٢٢٥ - ٣٥).

نقلاً عن، **التطورات الاقتصادية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)**، جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، القاهرة، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، ص ١٤٩.

٣ - جمال البابا، الاستيطان: تطوراته ومخططاته، سلسلة **دراسات وتقارير**، غزة مركز التخطيط، العدد ٥، حزيران/ يونيه ١٩٩٥، ص ٢٤.

٤ - الأمير حسن بن طلال وآخرون، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، تونس، جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

(انظر: ابراهيم عويس، اقتصاديات المستوطنات، ص ٣١٤).

٥ - سمير جبور، **الأزمة الاقتصادية في إسرائيل: مراحلها وانعكاساتها**، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، نيقوسيا،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٨٤، ص ٧٥.

٦ جيفري أورنسون، خطة المستوطنين والطرق الإلتفافية، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت) العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص ١٠٦.

٧ - حسين أبو النمل، تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ٨٥ - ٩٤، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص ٦٢ - ٦٤.

٨ - اقتصاديات ١/ ٤/ ٩٦ - ٣٠/ ٦/ ٩٦، **شؤون إسرائيلية** (غزة)، مركز التخطيط، العدد ٤، آيار/ مايو ١٩٩٦، ص ٤ - ٦.

٩ - نزيرة الأفندي، الاقتصاد الإسرائيلي. القدرات والتحديات، **الباحث العربي** (لندن)، مركز الدراسات العربية، العدد ٤٤، آذار/ مارس - حزيران/ يونية ١٩٩٧، ص ٢٨.

١٠ - يوسي جرينشتاين، ١٩٩٧: عام الاختيار، **مختارات إسرائيلية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٢٦، شباط/ فبراير ١٩٩٧، ص ١٣.

١١ - السيد ياسين وآخرون، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

١٢ - وزارة الاعلام، زيادة في البطالة وتدهور في الانتاج، **التقرير** (غزة)، السلطة الوطنية الفلسطينية، العدد الأول، ٢١/ ٤/ ١٩٩٦، ص ٢٣.

١٣ - اقتصاديات ١/ ٤/ ٩٦ - ٣٠/ ٦ ٩٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢.

١٤ - د. خليفة العربي (مترجم)، المساعدات الأمريكية لإسرائيل، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت) العدد ٢٣/ ٢٤، كانون الثاني/ يناير، نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ٢٢٨ - ٢٤٠.

١٥ - **المصدر نفسه**.

١٦ - اقتصاديات ١/ ٤/ - ٣٠/ ٦/ ٩٦، **مصدر سبق ذكره**، ص٢.

١٧ - جيرالوسواتون، **الافلاس ١٩٩٥: الانهيار القادم لأمريكا**، (ترجمة) محمد محمود دبور، عمان، د.ت،ص٨٦.

١٨ - د. رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها في الاقتصاد العربي، مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٩، ص ٣١٢ - ٣١٤.

للمزيد انظر: زكريا عبد الحميد محمد باشا، مستجدات الاستثمارات العربية الخارجية في الثمانينيات، **مجلة البحوث والدراسات العربية** (القاهرة)، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ١٩، ١٩٩١، ص٢٤٥-٢٦٢.

١٩ - حسن عبد القادر صالح وآخرون، **الدولة الفلسطينية، حدودها معطياتها، سكانها**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١، ص ٥٥٦.

٢٠ - البابا، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١، ١٢.

٢١ - أورونسون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧ - ١١٣.

٢٢ - انظر:

- صالح وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٦ - ٢٥٤.
- الأفندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤.

- عبد الرحمن أبو عرفه، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية: دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير**، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ١١٥- ١٢٤.

- عباس قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١٧٤، آب/ أغسطس ١٩٩٣، ص ١٥ - ٥٢.

٢٣ - انظر الأفندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤.

أبو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧ - ٧١.

٢٤ - التطورات الاقتصادية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ص ٤٣.

٢٥ - المصدر السابق، ص ٤٤.

٢٦ - المصدر نفسه.

٢٧ - الأفندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ص ٣٠ - ٣١.

أبو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

٢٨ - هآرتس (تل ابيب) ١٢/ ٤/ ١٩٩٦.

نقلاً عن، اقتصاديات ١/ ٤ - ٣٠/ ٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

٢٩ - التطورات الاقتصادية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠.

٣٠ - انظر: صلاح زكي أحمد، **النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، صراع الأهداف والمصالح**، القاهرة، دار العالم الثالث، ط، ١٩٩٥، ص ٦ - ١٢.

- سلامة أحمد سلامة (محرراً) ومجموعة مؤلفين، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥ (انظر: سلامة، **الشرق أوسطية: بين الفرض.. والرفض!** ص ٧ - ١٧).

الجغرافيا السياسية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

جلال عيد

شكّل الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يزال، احدى الدعائم، الأساسية، من أجل تثبيت الاحتلال، ومحاولة فرض الأمر الواقع أمام الرأي العام العالمي. وقد لعب الاستيطان دوراً مهماً، في المراحل الأولى لقيام اسرائيل في تحقيق أهداف الأيديولوجية الصهيونية حول الأرض، والحدود؛ خاصة وأن الصراع العربي - الاسرائيلي يدور أصلاً حول الأرض. حيث رأت الحركة الصهيونية، منذ البداية، أنّ خير طريق لبلوغ أهدافها في تكوين الدولة، هو بناء شبكة من المستوطنات في الأرض العربية، كي تشكّل - عندما يحين الوقت - قاعدة أساسية للدولة اليهودية.

لقد تركّز اليهود، منذ موجات الهجرة الأولى إلى فلسطين، وبعد انشاء الدولة العبرية - في معظمهم - على الشريط الساحلي، وبخاصة في منطقة تل أبيب وضواحيها، وحتّى حيفا وضواحيها في الشمال. ثمّ تمّ توطين المهاجرين الآخرين في المدن والقرى العربية، التي هجرها أصحابها الأصليون، بالقوة بعد عمليات النزوح، مثل: اللد، الرّملة، حيفا، يافا، عكا،، طبريا، وصفد، وبعض أجزاء من القدس[1]. ثم بدئ بإقامة سلسلة طويلة من القرى والتجمعات الاستيطانية الزراعية، في مناطق الشمال والجنوب.

وهذا يعني أن الاستيطان الصهيوني على الأراضي العربية الفلسطينية ليس حديث العهد، أو وليد حرب ١٩٦٧، وإنما تمتد جذوره العملية إلى عمق وجوهر العقيدة الصهيونية العنصرية، منذ نشأتها، التي تهدف، أساساً، إلى خلق واقع استيطاني على أرض فلسطين، بقصد السيطرة

عليها، وتهويدها.

ومن المعروف أن العملية الاستيطانية في فلسطين قد مرّت بأربع مراحل أساسية:[٢]

المرحلة الأولى : في العهد العثماني، حيث قامت الحركة الصهيونية بزرع عدد من المستوطنات كانت أشبه ما تكون بجزر معزولة، كان الهدف منها تثبيتها كقواعد بدائية للعمل الصهيوني في فلسطين.

المرحلة الثانية : مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث اصبحت العمليات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية تأخذ شكلاً جديداً، عن طريق السيطرة على مناطق بأكملها (كما حدث في مرج بن عامر، ووادي الحوارث، وغيرها).

المرحلة الثالثة : بدأت بقيام الدولة اليهودية، عام ١٩٤٨، والتي بادرت إلى تهويد الأراضي العربية التي تمت السيطرة عليها، بدءاً من الجليل شمالاً، حتى النقب جنوباً.

المرحلة الرابعة : بدأت بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧م، واحتلال الضفة الغربية (بما فيها القدس)، وقطاع غزّة، وما تزال مستمرة حتى الآن. وهي المرحلة التي سيتم التركيز عليها في هذا البحث، من وجهة نظر جغراسية، لأنها المرحلة التي بدأ فيها الاستيطان يأخذ طابعاً جغراسياً ملحوظاً، قائماً على التخطيط المدروس، الذي يهدف إلى خلق واقع جدي في الصراع العربي الاسرائيلي، من خلال جعل المستوطنات ورقة ضغط تستخدمها اسرائيل مثلما تشاء، ومتى تشاء، في حالة التفاوض مع الجانب العربي. إضافة إلى دوافع أخرى يهدف الاسرائيليون اليها، من خلال عمليات الاستيطان، مثل الدوافع القومية، الدينية، والاقتصادية والنفسية والأمنية... الخ.

أولاً: الاستيطان في الضفة الغربية:

لقد حظي الاستيطان اليهودي، بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، في المناطق الفلسطينية المحتلة، باهتمام الحكومة الاسرائيلية، التي اعتبرته بمثابة رأس الحربة في برنامجها التوسعي ووضعته ضمن الخطوط الرئيسية لسياستها، معتمدة في ذلك على سلاح النحال★، الذي عمل على اقامة

★ اختصار للكلمات العبرية الثلاث (نوعر حالوتسي لوحيم)، ومعناها: الشبيبة الطلائعية المحاربة؛ تأسس عام ١٩٤٨).

وحماية شبكة من المستوطنات الأمنية في المناطق النائية وعلى امتداد خطوط الهدنة مع الدول العربية قبل حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧[٣]. ومنذ بداية هذه الفترة (حزيران /يونيو ١٩٦٧) شرعت اسرائيل في تبنّي استراتيجية قوامها تضييق مجال الخيارات المتاحة للحل، أو التنازل – فيما تدّعيه – بشأن حق السيادة على الأرض المحتلة، التي تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف الأراضي التي احتلتها عام ١٩٤٨، معتبرة بذلك أن الزمن مفتاح الجهود بالنسبة لها. فكلما طال بقاؤها في تلك الأراضي، أوجدت المزيد من الوقائع، عن طريق الاستيلاء، بالقوة، على الأراضي الفلسطينية، أو من خلال اتّباع سياسات التفريغ والتهجير القسرية لمئات الآلاف من الفلسطينيين، منذ الأيام الأولى للاحتلال. ولقد اعتبر الاستيطان في الضفة الغربية هدفاً رئيسياً لحكومة حزب العمل الاسرائيلي، وقتذاك، لأنها في نظر هذا الحزب «منطقة أمن» من الدرجة الأولى: فهي تسيطر على محاور العبور المهمة، منها وإليها، كما تتميز هذه المنطقة بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وكميات وفيرة من المياه، أهمها نهر الأردن، مما يساعد على إقامة المستوطنات الزراعية. لهذا شرعت الحكومة الاسرائيلية، منذ البداية، في إقامة حزام أمني من المستعمرات المتراصة، يمتد من جنوب بيسان، حتى عين جدي، بالقرب من البحر الميت، بطول يبلغ ١١٥ كلم، وعرض ٢٠ كم، وفق «مشروع آلون» الذي وضع في شهر تموز / يوليو ١٩٦٧[٤]. وكان بمثابة الخطة الاستيطانية الرسمية لحزب العمل الاسرائيلي، والاطار الأساسي لسياسته الاستيطانية رغم إقامة بعض المستوطنات خارج هذا المشروع الذي يهدف إلى توفير خط دفاعي شمالي شرقي لاسرائيل، ويحيط بشكل مكثف بالمناطق التي يقطنها الفلسطينيون في جبال الضفة الغربية. ووفق هذا المشروع، تتمّ السيطرة على حوالي ٣٠٪ من الضفة الغربية، بما فيها القدس، مع ترك شريطين عربيين من الأرض شمال القدس وجنوبها، وابقاء ممر ضيق متصل مع الأردن. كما يقضي هذا المشروع باقامة شريط استيطان زراعي شبه عسكري، مركز على امتداد منطقة الأغوار، والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، باعتبارها حواجز طبوغرافية، وذلك لحماية اسرائيل من التسلل والهجوم. ويحاول هذا المشروع تجنب المراكز السكنية للعرب قدر الامكان، تطبيقاً للمعادلة: «أكبر مساحة من الأرض، وأقل عدد من العرب»[٥].

بمعنى آخر، إنّ هذا المشروع صممّ على أساس التخلص من المناطق الكثيفة بالفلسطينيين، وإمكانية إعادة بعضها إلى الأردن، وضم المناطق الأخرى التي تتسم بقلة السكان وتمتاز بخصوبة الأراضي، واتساعها (منطقة الأغوار، وشمال الضفة، وبعض المناطق الواقعة بين الريف الفلسطيني) من أجل بناء المستوطنات عليها،[٦] والتي ستشكل بدورها قلاعاً على محاور الطرق الرئيسية الحيوية في كل منطقة الأغوار، والطرق المؤدية إلى عمق الضفة الغربية. ومن المعروف أن

«مشرووع آلون» هذا تهاوى، بعد عدة سنوات (عام ١٩٧٣ تقريباً) لسبب رئيسي هو: أن المستوطنين كانوا يفدون إلى المستوطنات في هذه المنطقة بأعداد ضئيلة، لأنها بعيدة عن مناطق العمران، والمدن الجاذبة، رغم الحوافز المادية السخية، والاستثمارات الهائلة في هذه المستوطنات.

حتى عام ١٩٧١، أنشئت ست مستوطنات في منطقة الأغوار، على يد سلاح الناحال، لكنها كانت صغيرة الحجم، أشبه ماتكون بالكيبوتزات، والقرى التعاونية.

وفي أواخر عهد حكومة حز العمل (المعراخ) شُرع في إقامة مستوطنات كبيرة الحجم، ضمن مرحلة جديدة، عُرفت باسم «مخطط عوفر». وبمقتضاه أنشئت مستوطنات: عوفر، أفرات، معاليه أدوميم. كما بُدئ بإنشاء مستوطنات مدنية خطط لها كي تنمو على حساب المدن العربية الكبيرة، وتهدف إلى محاصرتها، مثل: كدوميم، اريئيل، الكنا، حول مدينة نابلس، وبيت ايل، على مشارف مدينة رام الله. وكريات أربع، بالقرب من الخليل.(٧)

أما جنوب الضفة الغربية (منطقة بيت لحم والخليل)، فقد شهدت نشاطاً استيطانياً ملحوظاً، خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٧٧)، حيث تعتبر هذه المنطقة حيوية، لأنها تمكن السلطات الاسرائيلية من السيطرة على محاور الطرق الرئيسية، سواء من البحر الميت والنقب في الجنوب، أو غور الأردن والمناطق السهلية والجليل في الشمال. الجدير ذكره هنا، أنّ مستوطنة كفار عتسيون تعتبر أول مستوطنة اسرائيلية تُقام في هذه المنطقة (في منتصف الطريق بين بيت لحم والخليل)، لا بل في الضفة الغربية. حيث تمّ انشاؤها في ١٩٦٧/٩/٢٥(٨). أمّا في مدينة الخليل نفسها، فقد بدأ النشاط الاستيطاني في شهر نيسان / ابريل ١٩٦٨. بإنشاء مستوطنة كريات أربع، التي أخذت تتوسع على حساب المدينة. وقد أقيمت على قمة الجبل المشرف على الحرم الابراهيمي، حيث حظيت هذه المستوطنة باهتمام خاص من قبل الحكومة الاسرائيلية، علماً بأن سكانها معظمهم من (الأشكناز)★ المتدينين. ثم بدئ التفكير بعد ذلك في انشاء مستوطنات أخرى، جنوب المدينة في اتجاه بئر السبع.

من جهة أخرى شرعت الحكومة الاسرائيلية في الفترة (١٩٦٧-١٩٧٧) في انشاء مجموعة من المستوطنات بمحاذاة خط الهدنة لعام ١٩٤٨م، (منطقة الخط الأخضر) حيث لم تكن قد أقيمت أية مستوطنة في هذه المنطقة، قبل ١٩٦٧. وكان الهدف من انشاء مثل هذه المستوطنات، إغلاق ما أُطلق عليه اسم «الثغرات» الموجودة على طول هذا الخط، اضافة إلى منع

★ هم اليهود الغربيون، الذين قدموا من أمريكا ووسط أوروبا وشرقها، ويتكلمون لغة الايديش.

أي تواصل جغرافي، وسكاني، بين القرى العربية المحتلة، منذ عام ١٩٤٨، وبين القرى العربية المواجهة لها ضمن مناطق ١٩٦٧.

وكانت مستعمرة معاليه جلبواع أول مستوطنة تُقام في هذه المنطقة عام ١٩٦٨ على هيئة كيبوتز★. ثم توالت اقامة الموشافات التعاونية★★ والمستوطنات على طول هذا الخط.(٩) ورغم ذلك، فلم تحقق الفترة التي تولى فيها حزب العمل الحكم (من ١٩٦٧-١٩٧٧) انجازاً كبيراً، ولم تؤد إلى زيادة مهمة في حجم الاستيطان في الضفة الغربية، وفق ما خططوا له: فمنذ عام ١٩٦٧ حتى منتصف عام ١٩٧٥ أقامت سلطات الاحتلال نحو (٢٠) مستوطنة زراعية ومدنية في هذه المنطقة(١٠).

الجدير ذكره أن حركة غوش ايمونيم (كتلة أو عصبة الايمان) المتطرفة قد أظهرت نشاطاً ملحوظاً في هذه الفترة، حاولت من خلاله ترجمة الادعاء اليهودي الذي يقول بأن الضفة الغربية جزءٌ لا ينفصل عن «الأرض الموعودة»، وتطبيقه على أرض الواقع.

يمكن القول بأنه حتى تسلّم «الليكود» السلطة، في العام ١٩٧٧، لم يكن هناك تخطيط هيكلي استيطاني، بالمعنى الدقيق للكلمة. حيث كانت المستوطنات جزءاً من النظرية الأمنية لحزب العمل. حيث تركزت جهود بناء المستوطنات طوال السنوات العشر (١٩٦٧-١٩٧٧) على طول وادي الأردن، ومداخل القدس، ومناطق التماس على حدود الخط الأخضر. ومع صعود «الليكود» إلى الحكم في اسرائيل، بتاريخ ١٧/ أيار / مايو ١٩٧٧، وزيارة السادات لاسرائيل، في العام نفسه، شهدت الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة، تحديداً) نشاطاً استيطانياً ملحوظاً. وطُرحت مخططات ومشاريع عديدة، (مثل مشروع شارون★★★، ودروبلس★★★★،.... وغيرها). تعكس جميعها نظرة «الليكود» لمستقبل الأراضي المحتلة، واعتبارها جزءاً من «أرض اسرائيل الكاملة»، يجب استيطانها، والبقاء فيها.

لقد كان التعاون وثيقاً بين الحكومة الاسرائيلية، بزعامة «الليكود»، وحركة «غوش ايمونيم»

★ هو نوع من القرى الاستيطانية اليهودية، يسود فيها النمط الاشتراكي في الصناعة والزراعة القائم على مبدأ العمل الذاتي وعدم الاستغلال.

★★ هي مستوطنات زراعية صغيرة، تعتبر فيها العائلة وحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة.

★★★ سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

★★★★ هذا المشروع اقترحه نتياهو دروبس، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية في عهد الليكود، وهو يرمي إلى إقامة ١٢-١٥ مستوطنة سنوياً، تتوزع على الضفة بأسرها، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وتقسم الضفة إلى نحو ٢٢ منطقة رئيسية.

في تنشيط واقامة المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، وفي مناطق كانت حكومة «العمل» تتجنبها، لاعتبارات سياسية، وديمغرافية. وكان ذلك نتيجة مباشرة للمناخ الذي أفرزته معاهدة السلام مع مصر.[١١]

لقد اعتمدت سياسة «الليكود» الاستيطانية في هذه الفترة على مشروع اريئيل شارون التجزيئي، الذي وضعه عندما كان وزيراً للزراعة. ويسعى هذا المشروع إلى نشر الاستيطان الاسرائيلي في خطين متوازيين، تربط بينهما شبكة واسعة من الطرق الطولية والعرضية. هذان الخطّان هما: الشريط الساحلي (حيث يعيش حوالي ٧٥٪ من اليهود)، والشريط الشرقي المقابل له، والممتدّ من الجولان شمالاً، حتى شرم الشيخ جنوباً، على طول ٧٠٠ كم[١٢]، مع التركيز على اقامة عدد من المستوطنات الجديدة حول مدينة أريحا، عن طريق سد الممر الذي حرصت حكومة «العمل» على ابقائه مفتوحاً، وخالياً من المستوطنات كطريق يصل التجمعات العربية الكثيفة في الضفة الغربية من جهة، ومع الأردن من جهة أخرى.

تعتبر الفترة من (١٩٧٧-١٩٨٤) مرحلة الاستيطان المكثّف الذي شرعت الحكومة الاسرائيلية في تنفيذه، حيث جرى زرع المستوطنات في كل مكانٍ قريب، في الضفة الغربية، مع التركيز على اقامتها قريبة من المدن الاسرائيلية، داخل خط الهدنة لعام ١٩٤٨.

وفي نهاية أيار / مايو ١٩٨٤ كان لدى اسرائيل نحو (١٧٩) مستوطنة في الضفة الغربية، منها ٣١ مستوطنة في القدس وحولها[١٣].

أما الفترة من (١٩٨٤ حتى مطلع التسعينات)، فقد شهدت حالة من الجمود في بناء المستوطنات، وزيادة عددها. ويعود ذلك إلى حكومة الوحدة الوطنية التي تألفت من حزبي العمل والليكود عام ١٩٨٤، والتي قامت بتحديد عدد المستوطنات الجديدة التي يمكن أن تؤسس تحديداً صارماً. ودعت إلى الاهتمام بتوسيع المستوطنات القائمة. ويشمل هذا التوسيع، البناء في أماكن جديدة مرتبطة ادارياً بمستوطنات قائمة، رغم عدم ملاصقتها لها.

أما بعد «مؤتمر مدريد» واتفاقيتي أوسلو الأولى والثانية، فلم تتوقف عمليات بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة. بل إنّ المصادر تؤكد أن سلطات الاحتلال كثّفت من بناء هذه المستوطنات، وقامت بتوسيع المستوطنات القائمة عن طريق مصادرة المزيد من الأراضي، من أجل فرض سياسة الأمر الواقع، والضغط على الأطراف العربية لإخضاعها إلى شروط التسوية الاسرائيلية. وقد أصبح موضوع الاستيطان، بعد المفاوضات واحداً من أهم القضايا التي يطرحها الجانب الفلسطيني لما له من أبعاد مهمة.

بعد اتفاق «أوسلو» في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تمّ تطوير خطّة استيطانية جديدة، بحيث

قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج). وتدعو الخطة إلى بناء (١٢) مستوطنة شبه عسكرية (نحال) إضافية، و (١٤) قاعدة عسكرية على الطرق الرئيسية في الضفة الغربية. إضافة إلى بناء عشرات آلاف الوحدات السكنية الاضافية[١٤]. ولضمان أمن المستوطنات في هذه المنطقة، وتمكين المستوطنين من الوصول إلى المدن الاسرائيلية (وبخاصة القدس وتل أبيب)، دون الحاجة إلى اجتياز أية مدينة أو قرية عربية، جاءت فكرة الطرق الالتفافية في أواخر عام ١٩٩٤، خاصة بعد الاتفاق الذي تمت فيه إعادة الانتشار العسكري الاسرائيلي.

وأهم هذه الطرق والشوارع[١٥]: الطريق الذي يربط القدس بالنقب، مروراً بمناطق بيت لحم، والخليل، إضافة إلى أنه يربط بين مستوطنات جنوب الضفة الغربية بشمالها.

ومنها أيضاً الطريق الدائري الذي يلتف حول القدس كي يزيد من ربط المستوطنات المحيطة والمدينة.

وهناك أيضاً الطريق الالتفافي حول مدينتي رام الله والبيرة، ويهدف إلى خدمة المستوطنات المزروعة في هذه المنطقة.

وغيرها من الشوراع التي تحيط بالمدن والتجمعات الفلسطينية الكبيرة.

وهذه الشبكة الكبيرة من الطرق، تقام بحجة الربط بين المستوطنات، لكنّ الهدف الأساسي منها هو منع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية، وعزلها في كانتونات وقطع صغيرة محاصرة بالمستوطنات الاسرائيلية، مما يجعل فكرة الولاية الجغرافية على جميع أراضي الضفة الغربية - وهي مطلب مبدئي للمفاوض الفلسطيني - صعبة التحقيق ومن ثمّ يتم الضغط على هذا المفاوض، ليقدم تنازلات اقليمية، بعد تسليمه بأن الاحتلال أصبح أمراً غير قابل للتغيير. إضافة إلى جانب دعائي هدفه حجب أنظار المستوطنين عن الحجم الحقيقي للفلسطينيين، واشعارهم بالأمن، وتفادي أخطار الانتفاضة (آنذاك).

في نهاية حديثنا عن الجغرافيا السياسية للمستوطنات في الضفة الغربية، نقول: إنّ منظومة الاستيطان في هذه المنطقة استندت إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

١ - المرحلة التي استندت إلى المفهوم الاستراتيجي السياسي، الذي تجسّد في مشروع آلون (عام ١٩٦٨)، ونمط المستوطنات فيه زراعي وشبه عسكري.

٢ - في المرحلة الثانية، تركّز الاستيطان على قمم الجبال، وسلسلة التلال الوسطى، والسفوح الغربية، من قبل جماعة غوش إيمونيم عام ١٩٧٤، (معظمها مستوطنات دينية).

٣ - في المرحلة الثالثة، تركز الاستيطان في الضواحي، وتوسيع المستوطنات الدينية (مبنية على انساق المدينة) من أجل السيطرة على محاور الطرق الرئيسية الممتدة طولياً وعرضياً. حيث

بدأت منذ وصول الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧.

أما المناطق التي تم الاستيطان فيها في الضفة الغربية، كما رسمها مخططوه، ومنفّذوه فتشمل:[١٧]

١ – منطقة الطلب المرتفع: وهي المنطقة المحاذية للخط الأخضر، والقريبة من المدن الاسرائيلية الكبرى (خمس دقائق من كفار سابا و ٣٠ دقيقة من تل أبيب، و ٢٠ دقيقة من القدس). وفيها المستوطنات التالية: اريئيل، الكانا، أورانيت، عمانوئيل، شعاري تكاف، كدوميم، جنات شمرون، كرنيه شمرون، ألفيه منشيه، يكير، بيت أريه، إيلي زهاب، عيتس أفرايم...وغيرهاز

٢ – منطقة الطلب المتوسط: وهي المستوطنات الواقعة على معظم قمم جبال الضفة الغربية، والتي تتميّز ببعدها النسبي عن المدن الاسرائيلية الكبرى (نحو ٥٠ دقيقة من تل أبيب، و ٣٥ دقيقة من القدس). ومنها ألون مورية، شافيه شومرون، حومش، مخواره، عاليه، معاليه لفونه، برخه، شانور... وغيرها.

٣ – منطقة الطلب المنخفض. وتشمل منطقة غور الأردن، وحدود الضفة الغربية، وجبال الخليل، ومنها المستوطنات: معاليه أفرايم، بقعوت، أرغمون، كريات أربع، تسوريف، توكديم، وغيرها.

ثانياً: الاستيطان في منطقة القدس:

أعطيت مدينة القدس أهمية وأفضلية خاصتين في عملية الاستيطان، بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧. ومبعث تلك الأفضلية – إضافة إلى الأسباب الدينية والقومية – الرغبة في تحويل القدس إلى عاصمة كبيرة للكيان اليهودي، تمتد من مدينة رام الله شمالاً، إلى بيت لحم، وغوش عتسيون جنوباً.

في ١٩٦٧/٦/١١، أصدرت الكنيست الاسرائيلية قانوناً، تمّ بموجبه توسيع حدود بلدية القدس،عن طريق ضمّ باقي المدينة، اضافة إلى ضم أراضي ثمانية قرى عربية قريبة منها، بحيث اصبحت مساحة المدينة حوالي ١١٠كم[١٨].

لقد سارت عمليات الاستيطان في منطقة القدس الشرقية، بعد الاحتلال مباشرة في اتجاهين:[١٩]

الاتجاه الأول: استيطان القدس القديمة (داخل السور) التي تتألف من أربعة أحياء عربية (الشرف، الباشورة، المغاربة، باب السلسلة)، وذلك من خلال هدم المنازل العربية، وبناء مساكن

جديدة لليهود على أنقاضها، وكانت أول خطوة عملية على صعيد الاستيطان في هذه المنطقة، انشاء الحي اليهودي، بعد القيام بهدم البيوت العربية. وهذا الحي يحتل، الآن، أكثر من ٢٠٪ من مساحة القدس القديمة[٢٠]. ويشمل هذا الاستيطان الحديقة الوطنية، المحيطة بسور القدس من الشرق والجنوب، والتي اعتبرت حزاماً أخضر (مسطحات خضراء)[٢١].

كما تضمّ هذه المنطقة المركز التجاري الرئيسي، ويقع في الجهة الشمالية، والشمالية الغربية، من البلدة القديمة، والهدف منه وصل القدس الشرقية بالقسم الغربي منها.[٢٢]

الاتجاه الثاني: الاستيطان ضمن حدود البلدية (خارج السور)، من خلال إقامة حزام من الأحياء السكنية اليهودية الضخمة، في جميع المناطق التي تحيط بالمدينة من الشمال، والجنوب. وهو ما عُرف بسياسة الأطواق، بهدف التوصّل إلى أغلبية يهودية فيها، ومنع نمو المناطق العربية المتاخمة لها، والحيلولة دون أي تواصل جغرافي أو سكاني بين تلك المناطق ومدينة القدس.

وقد جاءت هذه الأطواق على النحو التالي:

- **الطوق الأول**: تمثّل في إقامة حزام من الأحياء السكنية اليهودية، شمال وجنوب القدس، وعلى مشارف البلدة القديمة، بهدف السيطرة على مركز القدس العربية، بعد محاصرتها داخل الأسوار.

  ويتكون هذا الطوق من المستوطنات:[٢٣]
  * راموت أشكول، أقيمت عام ١٩٦٨، شمال غرب القدس.
  * معالوت دفنا، أقيمت عام ١٩٦٨، شمال القدس.
  * الجامعة العبرية، انشئت عام ١٩٦٩، شمال المدينة (مضافاً إليها الحي السكني لطلبة الجامعة).
  * التلة الفرنسية (حي شابيرا)، أقيمت عام ١٩٦٩، على طريق القدس – رام الله.
  * سانهوريا، أقيمت عام ١٩٧٣، شمال القدس (قرب شعفاط).
  * جعفات همفتار، أقيمت عام ١٩٧٣، شمال غرب القدس.
- **الطوق الثاني**: وقد تمّ التخطيط له، كي يدعم الطوق الأول. ويتكون من المستوطنات التالية:
  * عطاروت، أقيمت عام ١٩٧٠، وهي مستوطنة صناعية بالقرب من قلنديا. هدفها دعم الطوق الاستيطاني من جهة، ولوقف الامتداد العمراني العربي لمدينتي رام الله والبيرة باتجاه القدس، من جهة أخرى.
  * جيلو (شرفات)، أقيمت عام ١٩٧٢ جنوب غرب القدس (بالقرب من بيت لحم).
  * النبي يعقوب «نزيفي يعقوب»، أقيمت عام ١٩٧٣، على الجانب الشمالي الشرقي من

طريق القدس – رام الله. أعيد بناؤها بعدما كانت مركزاً عسكرياً للجيش الأردني قبل عام ١٩٦٧.

* تلبيوت، أقيمت عام ١٩٧٣، جنوب مدينة القدس (قرب جبل المكبر، وصور باهر).
* راموت (النبي صمويل)، أقيمت عام ١٩٧٣.
* بسكات زائيف، أقيمت عام ١٩٨٣، شرق طريق القدس – رام الله.
* بسكات عومر، أقيمت عام ١٩٨٧، وهي امتداد لمستوطنة بسكات زائيف.
* جعفات همشوس، أقيمت عام ١٩٩١، وتقع في البوابة الجنوبية للقدس.

– **الطوق الثالث:** جرت اقامته في اطار مشروع القدس الكبرى (تضخيم القدس)، الذي أقر في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥. ويهدف إلى انشاء كتلة من المستوطنات على أراض تابعة للضفة الغربية، إلى الشمال والجنوب والشرق من حدود القدس، كي يقسم الضفة الغربية إلى منطقتين منفصلتين: شمالية (السامرة)، وجنوبية (يهودا). ولكي يستوعب أكثر من ٧٠ ألف مستوطن. وبناءً على هذا المخطط، فقد تمّ انشاء ثلاث مستوطنات رئيسية، هي:

* معاليه أدوميم، أقيمت عام ١٩٧٥، على بعد ٦ كلم إلى الشرق من مدينة القدس (على طريق القدس – أريحا) في منطقة الخان الأحمر.
* جعفات زئيف، أقيمت عام ١٩٨٢، على بعد ٥ كلم شمال غرب القدس.
* أفرات، أقيمت عام ١٩٨٣، على بعد ١٣ كلم جنوب مدينة القدس. اضافة إلى عدد من المستوطنات الصغيرة الأخرى التي لا يزال بعضها تحت الانشاء.[٢٤]

أما مستوطنة جبل أبو غنيم (هرحوماه) فقد برزت على سطح الأحداث في الأشهر الاخيرة من عام ١٩٩٦، واعتبرت حجر عثرة في المفاوضات الجارية بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي. ويقع مخطط هذه المستوطنة في الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة القدس. حيث استطاعت سلطة الاحتلال أن تتخذ قراراً بشأن اقامة هذا المخطط لتنفيذ مشروع البوابة الجنوبية الشرقية، والجنوبية الغربية للمدينة المقدسة. وبذلك يتمّ حصر المدن والقرى العربية المجاورة بين فكي كماشة المستوطنات الواقعة ضمن حدود القدس.

وهكذا تكون مدينة القدس، وبعد تنفيذ المخططات والأطواق سالفة الذكر، واحكام السيطرة على بواباتها ضمن سجن كبير، جميع مداخله بيد المستوطنين، كما تصبح الضفة منقسمة إلى قسمين منفصلين عن بعضهما البعض.

جدير بالذكر أن حكومة «العمل» كانت قد أبقت في بداية السبعينات، المدخل الشرقي للمدينة خالياً من الخطط الاستيطانية، لابقاء باب التسوية مع الأردن مفتوحاً. في الوقت نفسه،

كانت قد أقامت مستوطنة معاليه أدوميم قريباً من هذه المنطقة، لاستخدامها وقت الضرورة في اغلاق هذا المدخل، من خلال توسيعها وتدعيمها[٢٥]. لكن حكومة «الليكود» جاءت لتكمل المخطط الاستيطاني في هذا المدخل، وتغلقه، بصورة نهائية، عن طريق اقامة عدة مستوطنات، ثمّ وصلها بمستوطنة معاليه أدوميم.

إذن، وبناءً على هذه المخططات الصهيونية المحمومة، من المتوقع أن تمتد حدود منطقة القدس الكبرى – كما يخطط لها – من بيت ايل، شمال مدينة رام الله، إلى كتلة مستعمرات غوش عتسيون جنوب بيت لحم جنوباً، ومن باب الواد في منتصف الطريق بين القدس – يافا غرباً، حتى منطقة الخان الأحمر، على الطريق بين القدس وأريحا شرقاً (أي ما يقرب من ثلث الضفة الغربية) كي تصبح جزءاً لا ينفصل عن اسرائيل.

لقد أرادت سلطات الاحتلال من تنفيذ هذه المخططات، داخل القدس وخارجها، تغيير معالم المدينة الحضارية والثقافية والدينية، وتقليص أعداد المواطنين العرب لحساب المستوطنين اليهود، وتفتيت ومحاصرة الأحياء العربية بالتجمعات اليهودية بعد أن يتم فصل منطقة القدس عن باقي المدن والقرى الفلسطينية الأخرى، ومنع التوسع العمران للأهالي العرب على أراضي (الدولة) حول القدس.[٢٦]

بناءً على ما تقدم، تكون الحكومة الاسرائيلية بهذا المخطط قد شطرت الضفة الغربية إلى شطرين: شمالي، تسميه الحكومة الاسرائيلية (السامرة)، وجنوبي، وتسمى رسمياً (يهودا).[٢٧] بعد أن استطاعت تحقيق أهدافها في القدس وضواحيها، بمجرد أن أحاطتها بأكثر من ١٤ مستوطنة سكنية. واصبح اليهود يشكلون أكثر من ٧٠٪ من سكان المدينة، ويسيطرون على حوالي ٤٥٪ من مساحة بلدية القدس. بحيث اصبحت سياسة الامر الواقع تشكل عقبة كبيرة أمام عملية تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي. بل نرى أن اليهود أصبحوا يتمسكون بالقدس، أكثر من ذي قبل. وبالرغم من كل ذلك فلا يزال يعيش في القدس حوالي ١٣٠ ألف فلسطيني يقاومون الاحتلال، ويرفضون قوانين التهويد، ويتمسكون بحقوقهم، ويعتبرون القدس جزءاً لا ينفصل عن قضية فلسطين.

ثالثاً: الاستيطان في قطاع غزّة:

لقد ظل قطاع غزة، منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، ولغاية أواخر عام ١٩٧٠ منطقة خالية من الاستيطان الاسرائيلي ويعود ذلك إلى عاملين أساسين:

الأول: نهوض المقاومة العربية في القطاع، وتصاعد قوتها وفعاليتها يوماً بعد يوم.

الثاني: الكثافة السكانية العالية في القطاع.

فضلاً عن ضعف الدوافع الدينية التوراتية للاستيطان في هذه المنطقة.

إذن فقطاع غزة يمثل حالة خاصة، نتيجة ضيق المساحة (خصوصاً أن ثلثها من الرمال غير الصالحة للزراعة والاستثمار)، والكثافة العالية للسكان العرب، الذين يشكل اللاجئون أكثر من ٧٥٪ من مجموعهم. ولهذا، فقد تردّدت حكومة «العمل» في اقامة مستوطنات، ووضع مستوطنين وسط هذه الكثافة العالية من الفلسطينيين. وبدلاً من ذلك، حاول حزب العمل تطويق القطاع، وبالتالي احتوائه. حيث عمدت هذه السلطة منذ مطلع السبعينات إلى اقامة حزام عريض من المستوطنات في اتجاه الجنوب. وبدأت على شكل «نحال»، يسكنها الجنود الشباب، الذين يخدمون في القطاع، وعلى الحدود المصرية. ثم تحولت إلى موشاف وكيبوتز، قبل أن تبدأ العائدات المهاجرة إلى فلسطين - بدوافع دينية وقومية - في التوجه للاستيطان في القطاع. وبدأ توسيع المستوطنات التي تركزت في المنطقة المحاذية للبحر المتوسط (ما بين غزة وخان يونس). حيث أقيمت في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ (أي قبل حرب أكتوبر) سبع مستوطنات، كانت أولاها كفاردراوم، التي أقيمت كأول نقطة استيطانية شبه عسكرية في القطاع.

وقد عملت سلطات الاحتلال على تقسيم القطاع، إلى ثلاث كتل رئيسية معزولة عن بعضها البعض، بواسطة حواجز من المستوطنات الصغيرة، وهذه الكتل هي:[٣٠]

● **الكتلة الأولى:** مستوطنات شمال القطاع، وتضم:

١ - إيريز: التي تبعد عن مدينة غزة حوالي ١٢ كلم وهي أول مستوطنة صناعية أقيمت علىأرض القطاع، وتسيطر على شمال المدينة.

٢ - إيلي سيناي، وهي قريبة من شاطيء البحر، وتبعد عن مدينة غزة حوالي ١٨ كلم. أقيمت عام ١٩٨٣. وهي قرية تعاونية، أقامها المستوطنون الذين تم إخلاؤهم من مستوطنة يميت شمال سيناء.

٣ - نيسانيت، وتبعد حوالي ١٠ كلم عن مدينة غزة شمالاً، أقيمت عام ١٩٨٢، مستوطنة زراعية سكنية عسكرية، ثم تحولت إلى مدينة عام ١٩٨٤.

٤ - نتساريم، جنوب مدينة غزة، تبعد عنها حوالي ٨ كلم أقيمت عام ١٩٨٢، مستوطنة زراعية سكنية شبه عسكرية. تمّ تحويلها إلى مدينة عام١٩٨٤.

● **الكتلة الثانية:** منطقة دير البلح: وفيها مستوطنة كفار داروم، أقيمت عام ١٩٧٠، وتبعد عن مدينة غزة حوالي ٠١٤ كلم، وهي مستوطنة دينية تحولت إلى مدينة عام ١٩٧٥.

● **الكتلة الثالثة:** منطقة خان يونس، وتضمّ:

١ - غوش قطيف، وتبعد عن مدينة غزة حوالي ٢٢ كلم. أقيمت عام ١٩٨٣ بين دير البلح وخان يونس بواسطة كتائب النعال. وهي مستوطنة تعاونية زراعية.

٢ - غاني طال، تبعد حوالي ٢٢ كلم عن مدينة غزة. أقيمت عام ١٩٧٧. وهي مستوطنة زراعية تعاونية.

٣ - نيتسر حزاني، تبعد حوالي ٢ كلم عن مدينة غزة. أقيمت عام ١٩٧٣ في منتصف المسافة بين مدينتي دير البلح وخان يونس.

اضافة إلى بعض المستوطنات الصغيرة مثل: نفيه دكاليم، دوغيت، غويد، جان أور،....

كذلك توجد في منطقة رفح بعض المستوطنات. أهمها: موراج التي تقع بين خان يونس ورفح. أقيمت عام ١٩٧٢. وهي زراعية تعاونية. كذلك توجد في هذه المنطقة مستوطنة رفيح يام، وأقيمت عام ١٩٨٤.

الملاحظ أن منظومة الاستيطان في قطاع غزة تقع متقاربة من بعضها البعض - بعكس مستوطنات الضفة الغربية - خصوصاً في المنطقة الساحلية الجنوبية والغربية. ومع ذلك، فإن الكثافة الاستيطانية في القطاع منخفضة جداً.

حيث تم اسكان حوالي ٨ آلاف مستوطن في منطقة تشمل مدينة واحدة، وعشر مستوطنات ريفية حسب احصاء عام ١٩٨٦[٣١].

من المعروف بأن اهتمام الحكومة الاسرائيلية الاستيطاني زاد في القطاع، خاصة بعد أن تحلت عن مستوطنات مشارف رفح وسيناء، في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد، بين مصر واسرائيل. وبدئ التخطيط لاقامة مستوطنات داخل القطاع، بدلاً من اقامتها حوله.حيث شُرع في تحويل المستوطنات شبه العسكرية، إلى مستوطنات دائمة، تحيط بالتجمعات السكانية العربية الأكثر كثافة (غزة، خان يونس، دير البلح)، وتقسمها إلى مناطق استيطانية، على غرار ما تم في الضفة الغربية.

بقي القول، ان اسرائيل كانت تسيطر على نحو ٤٠٪ من مساحة القطاع، قبل توقيع اتفاقية اوسلو، ولكن بعد الاتفاق واعادة انتشار الجيش الاسرائيلي، ظلت تسيطر على نحو ٢٢٪ من مساحته، حيث ظنّ الجميع بأنّ أعمال المصادرة والاستيطان في القطاع ستتوقف بمجرد استلام الجانب الفلسطيني للقطاع، بحيث تصبح الولاية الجغرافية فلسطينية، الا أن الملاحظ عكس ذلك، حيث استمرت اجراءات المصادرة والاستيطان، وشق الشوارع، واتخاذ مواقع عسكرية حتى الآن.

استنتاجات

لقد أفرزت عمليات الاستيطان في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، قرابة ١٧٨ مستوطنة: ١٦٠ منها أقيمت في الضفة الغربية والقدس (تعادل نحو ٩٠٪ من عدد المستوطنات)، و ١٨ مستوطنة أقيمت في القطاع.[٣٢]

وقد كانت الغاية من وراء انشاء المستوطنات، ولا تزال، ليست مجرد أبنية قائمة وحسب، بل تعبير عن نهج توسعي وتكريس لواقع الاحتلال الصهيوني، من خلال الانغراس في الأرض، التي لا يوجد فيها اليهود بكثرة بقصد اعادة التوزيع الديمغرافي، بما يتلاءم وأهداف الكيان الصهيوني في خلق أوضاع يكون فيها اليهود أغلبية، في معظم المناطق التي تشملها حدود (دولة اسرائيل)، بما يجعل ضمها، في المستقبل، على شكل كيان فلسطيني، أمراً يكاد يكون مستحيلاً.

ومن خلال عرضنا لما تقدّم يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

* لاحظنا أنه بالرغم من أن حركة الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ قد شملت جميع هذه الأراضي، الا أن كثافتها قد اختلفت من منطقة إلى أخرى، تبعاً للأهمية السياسية، والاستراتيجية، والاجتماعية لهذه المنطقة. ومن خلال توزيع المستوطنات، وانتشارها وتركّزها في أماكن معينة، تتضح بجلاء سياسة اسرائيل في محاولة خلق أغلبية يهودية في أماكن ذات كثافة سكانية عربية، وباستيطان مكثف. وتشكل القدس المحك الرئيسي في هذا المجال، والأكثر استهدافاً وتركيزاً للاستيطان. وتأتي المناطق المتاخمة للخط الأخضر في المرتبة الثانية.

* لقد شهدت حركة الاستيطان فترات مدّ وجزر،حسب توجهات الحزب المسيطر على الحكومة. وبصفة عامة، فإنّ حركة الاستيطان كانت أكثر نشاطاً واتساعاً في عهد «الليكود». (٦١٪ من مستوطنات الضفة والقدس والقطاع أنشئت في عهد «الليكود»، بينما ٣٠٪ منها أنشئ في عهد حكومات «العمل». والباقي أنشيء في عهد الحكومات الائتلافية بين الحزبين).

* لا خلاف جوهريّ بين «الليكود» و «العمل» فيما يخصّ الاستيطان. فكلاهما متفق على أهميته ودوره رسم المستقبل السياسي للمناطق المحتلة. وكلاهما يؤمن بأنّ الاستيطان في هذه المناطق جزء لا يتجزأمن الخطة الاستراتيجية والسياسية للدولة، لتحقيق حدود آمنة. وكلاهما متفق على أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة السياسية، وأنّ الاستيطان عامل أساسي من عوامل منع قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة. فالمبدأ واحد، ولكنّ الخلاف على الكمية، والكيفية، والمكان (أين تُبنى هذه المستوطنات): فقد أكدت حكومة «العمل» على موقفها من انشاء متسوطنات زراعية شبه عسكرية في وادي الأردن (ضمن مشروع آلون). بينما ركز

«الليكود» على تكثيف المستوطنات في المناطق الجبلية، وفي قلب الضفة الغربية.

* إنّ المستوطنات تنطوي على تهديد لأي حكم ذاتي قد يحصل عليه الفلسطينيون، لأنّ الذين خططوا لبنائها نجحوا في الاستيلاء على الأراضي الواقعة بين المدن والقرى العربية، وتفتيتها، وإخضاعها مباشرة للحكومة الاسرائيلية.

* من مراجعة تاريخ المستوطنات الصهيونية، يُلاحظ أنها كانت دائماً مرتبطة بالخطط العسكرية، ان في عددها، أو في تعيين مواقعها. فهي حصون عسكرية مثلما هي مستوطنات للسكن والعمل.[٣٣]

* كانت سلطات الاحتلال حريصة، في مشاريعها الاستيطانية على اقامة المستوطنات في مواقع جغرافية حيوية واستراتيجية كالمرتفعات والتلال، وسفوح الجبال، وفي مواقع زراعية خصبة وفيرة المياه، أو حول الكتل البشرية العربية، من أجل محاصرتها لتطويعها وتقسيمها إلى واحدات صغيرة، تسهل السيطرة عليها، وتمنع تواصلها مع بعضها البعض، في محاولة منها لفك الوحدة الديمغرافية، وخلق تجمعات يهودية تفصل بينها.

* إنّ غالبية مستوطني الضفة الغربية (ثلاثة ارباعهم) يقطنون مناطق متاخمة للخط الأخضر (حدود ١٩٤٨) والقريبة من المدن الاسرائيلية الكبرى[٣٤] (٣٠ دقيقة بالسيارة).

* لقد أثبتت حرب الخليج الثانية أن قيمة الاستيطان الأمنية قدتراجعت، إلى حد كبير. وان الجغرافيا ليست ضمانة أمنية لاسرائيل، بل انّ المنطق يقول بأن المستوطنات ستتحول يوماً ما، إلى عبءٍ أمني على اسرائيل ومؤسساتها العسكرية.

باختصار، يرمي الاستيطان إلى فرض وقائع جديدة في الأرض المحتلة، يصعب التراجع عنها، وتؤدي إلى احتواء الأرض، لتصبح جزءاً من الكيان الصهيوني، غير القابل للتفاوض.

ففي الفترة التي بدأت تتبلور فيها مشاريع الادارة الذاتية أو (الحكم الذاتي) في مطلع الثمانينات، انتشرت المستوطنات في جميع أرجاء الأراضي المحتلة. بحيث أصبح في العرف الاسرائيلي استحالة اجراء تعديل على الحدود، في حالة الدخول في تسوية، أو التنازل عن الأرض العربية، وذلك بسبب هذه المخططات الاستيطانية المحمومة.

وبالتالي، فإن حكومة اسرائيل ترفض تطبيق القرار ٢٤٢، القاضي بانسحابها من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بحجّة استحالة اقامة دولة فلسطينية في منطقة مكتظة بالمستوطنين اليهود.

الهوامش:

١ - أمين محمود عطايا: **خارطة الكيان الصهيوني (السكانية والاجتماعية، السياسية)**، دمشق، دار الطرقجي، ١٩٩٤، ص ٣٦.

٢ - عبد الفتاح الجبوسي (إشراف): **فلسطين المحتلة (١٩٨٥-١٩٨٧) الصمود والتصدي**، عمّان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٥٧.

٣ - عبد الحفيظ محارب، «الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة في حرب حزيران»، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٧١، ص ٨٥.

٤ - وليد الجعفري (إعداد وتحقيق): **المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة (١٩٦٧-١٩٨٠)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، المقدمة ص ٣٠.

٥ - عبد الرحمن أبو عرفة: **الاستيطان (التطبيق العملي للصهيونية)**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٢٤٠.

٦ - أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، **الفكر السياسي الاسرائيلي «قبل الانتفاضة... بعد الانتفاضة»**، عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٩.

٧ - سليم الجندي، «سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية وآثارها على الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٨، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، ص ٨٠.

٨ - الجعفري، **مرجع سابق**، المقدمة، ص ٣٣.

٩ - **المصدر نفسه**، المقدمة، ص ٣٣.

١٠ - صبحي طه، «الاستيطان بين الدافع الأيديولوجي والخطة السياسية»، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ٥٨، حزيران (يونيو ١٩٧٦، ص ٨٤.

١١ - الجعفري، **مصدر سابق**، المقدمة، ص ٤٤.

١٢ - الحسن بن طلال، «الفلسطينيون من الاقتلاع إلى المقاومة»، **ندوة الكتاب العربي**، الكتاب التاسع عشر، نيسان (ابريل)، ١٩٨٨، ص ٥٨.

١٣ - الحسن بن طلال: **الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية**. الندوة الدولية حول المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة)، الادارة العامة لشؤون فلسطين - جامعة الدول العربية، نيسان (ابريل)، ١٩٨٥، ص ٥٩.

١٤ - جيفري أرونسون، «خطة المستوطنين والطرق الالتفافية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص ١٠٦.

١٥ - جمال البابا (إعداد): **الاستيطان، تطوراته ومخططاته**، مركز التخطيط في السلطة الوطنية الفلسطينية (غزة)، العدد الخامس، حزيران (يونيو)، ١٩٩٥، ص ٤٤.

١٦ - علاء سالم، «هجرة يهود الاتحاد السوفياتي وديمغرافية الاستيطان في فلسطين» **شؤون فلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٢١٥، شباط (فبراير) ١٩٩١، ص ٧٥.

١٧ - **المصدر نفسه**، ص ٧٧.

١٨ - البابا، **مصدر سابق**، ص ٣.

١٩ - عبد معروف: **الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان**. بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٩٤، ص ٩٩.

٢٠ - نافذ نزال، «المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية»، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ٦٧، حزيران (يونيو) ١٩٧٧، ص ١٥٢.

٢١ - الجبوسي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤.

٢٢ - **المصدر نفسه**، ص ٧٤.

٢٣ - نزال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠.

٢٤ - الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩.

٢٥ - الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، المقدمة، ص ٤٤.

٢٦ - الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨.

٢٧ - خيرية قاسمية، وعلى الدين هلال وابراهيم كروان (عرض وتحليل): **المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧**. القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٦٩.

٢٨ - معروف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٢.

٢٩ - محارب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠.

٣٠ - محمد عطوي: **الحكم الذاتي الفلسطيني: كيان غزة - أريحا أولاً**. بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٩٤، ص ٤٢.

٣١ - أحمد عبد الخالق، «الاستيطان الاسرائيلي في الأرض المحتلة»، **شؤون فلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٢٣١، حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ص ٧٧.

٣٢ - البابا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

٣٣ - أنيس صايغ، **المستعمرات الاسرائيلية الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧**. بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩، ص ٩.

(٣٤) عبد الخالق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١

جَدلية الترانسفير والإستيطان في المشروع الصّهيـوني

محمد عبد الحافظ

مفتتح ومهاد:

برؤية بنيوية لشبكة العلاقات التركيبية، التي تحكم الصراع الديموغرافي الاستيطاني التوسعي، الدائر على أرض فلسطين، هناك عمليتان محوريتان في استراتيجية الوجود الصهيوني، تتوسطهما ممارسات وإجراءات من صلبهما، هما الطرد والإحلال، أو سياسة الترانسفير وسياسة الاستيطان، وبينهما ترحيل، فتهجير، فإخلاء، فتوسع. أما غايتهما، فتتمثل في «صهينة فلسطين»، أي مسخ حقائق التاريخ، والجغرافيا، والبشر، باصطناع كيان سرطاني زائف، مفارق لروح هذا المكان العضوي في أمته، ومفارق لطبيعته ووجوده، أرضه وبشره، تاريخه وحضارته.

ويتجاوز «الحلم الصهيوني» مداه بالإشارة اللافتة، التي تنطوي عليها اللوحة المرفوعة على مبنى الكنيست الاسرائيلية: حدودك يا إسرائيل «من الفرات إلى النيل»، والتي تحيل، مباشرة، إلى مشروع «إسرائيل الكبرى»، الذي يعني المضي في تطبيق سياسة «القضم، والهضم، والضم»، التي استهدفت الأرض العربية، كي تُزرع المستوطنات الصهيونية فوقها[١]، تماماً مثل زراعة الألغام، لاستيعاب الهجرات اليهودية التي تحققت، وتشجيع الهجرات الممكنة التي لم تتحقق، أو التي هي في طور التحقيق.

ولأن اسرائيل تعي حلمها، وتعيش هاجسها وكابوسها، التوسعي والديموغرافي، دائماً، فقد ظلت حثيثة السعي إلى تجسيد عبارتها على مبنى الكنسيت، بدعم متواصل من الامبريالية العالمية، التي غذتها بالحماية، والشرعية، والتطاول الذي لا يُحدّ[٢]؛ حيث ظلت إسرائيل دولة بلا حدود سياسية معترف بها، دولياً، على حدِّ تعبير جولدا مائير، القائل بأن «الحدود، هي حيث

يعيش اليهود، لا حيث توجد خطوط على الخريطة. ولأن الهجرة إلى أرض اسرائيل، هي جوهر وجودنا، فإنه لا مفر أمام إسرائيل من التوسع».[٣] من جانب آخر، تنتفي مسألة الحدود الذهنية العربية، على اعتبار أن أساس الصراع بين الوطن العربي، والكيان الصهيوني، هو «صراع وجود، وليس صراع حدود».

بذلك، أصرّ قادة إسرائيل على تصفية القضية الفلسطينية أصلاً، عبر طرد الفلسطينيين، وتوطين اليهود المهاجرين محلهم، بل تؤكد عبارة مبنى الكنيست أن فلسطين، بأسرها، لن تكفي لاستيعاب سكان اسرائيل الجدد، الذين تحلم بهم، وتنتظرهم. ومن ثم، فإن الأردن، وسوريا، ومصر - رغم المستجدات، أو إمكانات التسوية، التي طُرحت بين اسرائيل وهذه الأطراف - تدخل، جميعاً في دائرة التوسع، المخطط له، سلفاً، وأن رهانات اسرائيل الأساسية، تكمن في استمرار هجرة اليهود إليها، واستمرار بناء المزيد من المستوطنات، فضلاً عن التركيز في إدارة معركة ديموغرافية لصالح إسرائيل، عبر أساليب تقليدية للمالثوسية الجديدة★ فضلاً عن الأساليب التدميرية، التي مُورست على الشعب الفلسطيني، لجزّه، واستئصاله. هذه الرهانات، التي تجسّد أُسس ومرتكزات الصهيونية، يؤكدها المنطق التبريري الذي طرحه مناحيم بيجن، على الرأي العام الاسرائيلي، إثر توقيع كامب ديفيد، حيث قال:

«إننا سنضطر إلى الانسحاب من سيناء؛ لعدم توفر قوة بشرية قادرة على الاحتفاظ بهذه المساحة المترامية الأطراف، على عكس ما فعلناه في الضفة الغربية والجولان. إن سيناء تحتاج إلى خمسة ملايين يهودي؛ من أجل استيطانها، والدفاع عنها، وحين يهاجر مثل هذا العدد إلى اسرائيل، من الاتحاد السوفيتي والامريكتين، فإننا سنعود إلى سيناء».[٤]

بتحليل مُبسّط، وسريع لهذا التصريح، يتضح إلى أي حدٍّ يبرر بيجن انسحابه من سيناء، بعدم تحقيق قوة استيطانية تلائم مساحتها من جهة، وتكون قادرة على الاحتفاظ بها، والدفاع

★ المالتوسية (نسبة إلى مالتوس): أسلوب كلاسيكي في تحديد النسل، عن طريق الموانع الأدبية. أما المالثوسية الجديدة، التي بدأها فرنسيس بلاسو فتعتمد الوسائل الصناعية لتحديد النسل. وقد أفادت اسرائيل من هذه الأساليب، وعملت على تطبيقها، بصورة مختلفة، على الشعب الفلسطيني، من خلال تشجيع النساء العربيات على استعمال محددات النسل، والعمل على تخفيض معدلات الإخصاب لديهن، عن طريق تشجيعهن على الانخراط في سوق العمل، وتحويلهن إلى بروليتاريا، وتشجيع الشباب العرب، وإغراؤهم أو تهديدهم، ولاسيما الطلاب، والمثقفين، منهم للهجرة خارج فلسطين المحتلة.
انظر: منصور الراوي (وآخرون)، الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني، بيروت،دار النضال، ط١، ١٩٨٥، ص ٢١،٦٤.

عنها، من جهة أُخرى. وقد قيل إن «الحلم الصهيوني» = هجرة + استيطان، وبالهجرة والاستيطان، تتم عملية الاحلال السكاني لليهود، الذين يأتون من شتى بقاع العالم، وينتمون إلى اثنيات متعددة، بدل الأهالي العرب، الذين يتم طردهم وتهجيرهم؛ من أجل استكمال حل معادلة هذا الحلم(٥). ونعى بيجن، هنا، يحمّل اليهود، في كل مكان، مسؤولية هذا الانسحاب، فبهم، يتحقق الاستيطان، وبالاستيطان، يتحقق التهويد، وبالتهويد، يتحقق الأمر الواقع، وبالأمر الواقع تتهمش حقيقة الأرض والبشر، وعلى أصحاب الأُرض أن يرحلوا، أو يُطردوا، استناداً إلى الواقع الجديد، وعلى ساسة المجتمع الدولي، أن يذعنوا إلى المتغيرات الديموغرافية الجديدة، التي أسهمت بلادهم في تنفيذها، وهو المخطط الذي تحقق، بالفعل، في الضفة الغربية والجولان (فضلاً عن قطاع غزة)، على نحو ما يشير إليه بيجن.

١ - الترانسفير والاستيطان في فلسطين:

إن فكرة الترانسفير (= الطرد والإحلال)، التي أعادت العقلية الصهيونية - بمختلف اتجاهاتها ومسالكها - إنتاجها وصياغتها، عبر خبرائها وباحثيها، وطبقتها القيادة الصهيونية، عملياً، بمختلف الصور والأشكال والوسائل في مراحل وظروف متباينة، على نحو أدى - بصورة أساسية - إلى محنة اللجوء الفلسطيني؛ لا تنفصل - بحال - في منظومة الاستراتيجية الصهيونية، عن مخططات تشكيل شيطان ديموغرافي عنيف، عبر الاستيطان والإحلال والتهويد واستقبال الهجرات... الخ. وتمثل شبكة العلاقات التركيبية المتصلة، بين سياسة الترانسفير وسياسة الاستيطان، قاعدة بناء ونهوض الكيان الصهيوني؛ بحيث يصير الترانسفير الشرط الأساس - إن لم يكن الوحيد - لتنفيذ مخطط الاستيطان، فالأمر يستلزم - بدوره - البدء بعملية طرد مرحلي، أو جماعي، للفلسطينيين، أصحاب الأرض وما عليها، بغية إحلال المهاجرين اليهود مكانهم، أو بغية التوسع؛ استعداداً لاستقبال هجرات جديدة ممكنة، حالما تسنح الظروف، بحيث تتشكل - في النهاية - «الكتلة الحيوية»، التي تتحدث عنها الصهيونية، وتنتظرها دائماً.(٦)

ومن ثم، فإن الهجرة، والطرد، والسطو على الأُرض، والاستيطان، والتهويد، تشكل، جميعاً، عناصر التجسيد العملي للصهيونية، التي تعني، بالنسبة إلى الشعب العربي في فلسطين، تهويد فلسطين، واقتلاع شعبها، وتدمير بنيته الاجتماعية، وتواصله الحضاري.(٧) بينما تعني، بالنسبة إلى قادة إسرائيل، الشرط الرئيس لكيانية اسرائيل، بل إن يهودية اليهودي، لا تكتمل، إلا بإسهامه في تفعيل هذه العناصر، أو بعضها، على الأقل، بالصورة التي يعبر عنها بن جوريون،

بقوله: «إن يهودية اليهودي، لا تكتمل، إلا بهجرته إلى اسرائيل»، أو كما تؤكد لجنة التوضيح العقائدي، عام ١٩٧٤، بأن «شرط صهيونية اليهودي، هو هجرته إلى إسرائيل»، بل إن «الحركة الصهيونية برمتها، ستثبت، أو ستنهار بمدى نجاح الهجرة»، على حد قول ناحوم جولدمان، أمام المؤتمر الصهيوني العالمي، عام ١٩٦٨(٨). فالهجرة إذن، مسؤولية اليهود، في كل البقاع. أما طرد الفلسطينيين، فهي مسؤولية القيادة الإسرائيلية، وحاصل جمع المسؤوليتين، يعني استيطان فلسطين، من جانب، واقتلاع الفلسطينيين من جذورهم دون عودة، من جانب ثانٍ، وتهويد الأرض العربية، واجتثاث ملامحها، في فلسطين والجولان، من جانب ثالث، وفرض سياسة الأمر الواقع، من جانب رابع، تلك هي أسس ومرتكزات السياسية التنفيذية للصهيونية.

في هذا السياق، يأخذ البعد الديموغرافي طابعاً استراتيجياً مركباً، ايضاً، في المخطط الصهيوني للتوسع والاستيطان، حيث إن صعود معدلات الزيادة السنوية للعرب في فلسطين،مقابل معدلات الزيادة السنوية، الضعيفة، لليهود، إضافة إلى الهجرة المعاكسة من دولة الاحتلال(٩)، يخيف قادة إسرائيل، ويشكّل همّاً كابوسياً، يثقل كاهلهم، ويؤثر على سيرورة مشروعهم الاستيطاني التوسعي، الذي لا حدّ لغضائه، أو نهاية لغاياته. ولذلك، تشرع اسرائيل، رسمياً، وبصورة واضحة ومعلنة، في تنفيذ مخططات الطرد، والهجرة، والاستيطان، على نحو مكثّف ومنظم؛ لكي تضمن لنفسها، أعلى درجة ممكنة من التوازن، بل التفوق، الديموغرافي، في الأرض المحتلة، فعبر الاستيطان من ناحية، وعبر تمهيد الطريق للطرد الجماعي، أو ما يسمى، في اسرائيل، بـ «مشروع الترانسفير»، من ناحية أخرى؛ حيث تتوفر الظروف المناسبة لذلك، فيتحقق مخطط التفوق الديموغرافي لصالح الكيان الصهيوني. وعندما يَصْعُب الإقدام على تنفيذ سياسة التهجير الجماعي للفلسطينيين، بسبب جملة من الاعتبارات الداخلية والاقليمية والدولية، فإن تكثيف الهجرة والاستيطان، لخلق وقائع ديموغرافية جديدة، يصبح الخيار الأول والأساس، من وجهة نظر الصهيونية، وكياناها العنصري، وفي العموم، تتضافر الجهود الصهيونية، دائماً لتكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، من جهة أولى والاتساع في زرع الأرض المحتلة بالمستوطنات، من جهة ثانية، والشروع في، أو تمهيد تنفيذ مخطط الترانسفير، أو الطرد الجماعي للفلسطينيين، من جهة ثالثة، والعمل الجدي لتنفيذ مؤامرة «الوطن البديل»، من جهة رابعة.(١٠)

برغم أن عملية الاستيطان، أسبق على محاولات الطرد والاقتلاع، حيث تشير المعلومات إلى محاولة الاستيطان الأولى، عام ١٨٧٨، وإعلان حركتهم عام ١٨٨٧، أخذ نطاق الهجرة ومن ثم الاستيطان، يتسع. وما أن هلّ عام ١٩١٧ حتى حصلت الحركة الصهيونية على موطيء قدم فوق أرض فلسطين، بفضل موجات الهجرة(١١)، التي تتمثل محصلتها النهائية في إنشاء

المستعمرات الصهيونية الأولى، بعد «بتاح تكفا»، وهي «ريشون لي زيون»، «روش بينا»، و «زخروف يا اكوف»، و «الجديرة»[١٢]؛ برغم هذه الأسبقية، من الوجهة العملية، إلا أن فكرة الترانسفير تُعد الأسبق، من الوجهة النظرية، والتي تمثل النصوص التوراتية، والوثائق اليهودية، ومجمل نتاج الفكر الديني اليهودي، في مراحل مختلفة من التاريخ، إطارها المرجعي المقدس، بتركيزها على فكرة الأرض الصافية من البشر[١٣]، وعلى الهجرة إليها، وعلى اجتثاث انتماء أصحابها، بالحرب، أو القتل، أو الطرد، أو التشريد، أو تضييق الخناق... الخ.

لقد أفادت الدراسات الصهيونية المعاصرة من هذا الاطار المرجعي المقدس، المتعدد المشارب، حيث وظفته في دعم ادعاءاتها بديمومة التاريخ اليهودي، وبتبرير ما تطلق عليه اصطلاح «الحق التاريخي»، بينما أقام عليه القادة، والزعماء الصهاينة، جُلّ أفكارهم وممارستهم في طرد الفلسطينيين من أراضيهم وديارهم، لإخلائها، ثم توطين اليهود فيها.

قبل طرح مقولات، ووجهات نظر، خبراء الترانفسير والاستيطان والديموغرافيا، من المهم أن نطرح سريعاً، ورود هذه الأفكار في النصوص الدينية اليهودية، وشروحها، قبل أن تبرز تلك الأفكار إلى الوجود وقبل أن تُعرف بهذه الأسماء والمدلولات، حديثاً.

٢ - الترانسفير والاستيطان في الفكر الديني اليهودي:

رب اليهود، هو الرب الأوحد، الذي يدعو إلى إبادة الشعوب الأخرى، واستئصال جذورها،واستيطان اراضيها، حتى يبقى «شعبه المختار» - اليهود - نقياً، صافياً، دون أي تعكير لهذا الصفاء والنقاء[١٤]؛ حيث إن التوراة، التي يتداولها اليهود - هي كتاب ظهر، للمرة الأولى، في عهد الملك يوشا، بعد وفاة موسى بن عمران بسبعة قرون كاملة (سفر الملوك الثاني، إصحاح ٢٢) - لقنت اليهود، وعلمتهم، أنهم «شعب الله المختار»، فوضعتهم في موقع العزلة الممتازة من الشعوب الأخرى. وتسند التوراة هذا الاختيار إلى إعجاب الله بقوة يعقوب. ولذلك تَحدّد لليهود مضمون امتيازهم على الآخرين، بأنهم أقوى من غيرهم؛ ذلك لأن الله قد اختارهم، ووسم يعقوب - جدهم الأعلى - باسم «اسرائيل» - وهم بنوه - على إثر مصارعة، قامت بين يعقوب من جهة - وهو في طريقه إلى أرض كنعان - والله نفسه، من جهة ثانية، ولم يُهزم يعقوب، فأعجب به الله، وباركه،واختاره (سفر التكوين، إصحاح ٢٢، عدد ٢٥ - ٢٩). كما حذرهم الله من الاختلاط بالشعوب الأخرى،حتى لا تلوث نقاءه: «إني أدفع إلى أيديك سكان الأرض، فتطردهم من أمامك. لا تقطع معهم، أو مع آلهتهم، عهداً، لا يسكنوا في ارضك؛ لئلا يجعلوك تخطيء» (سفر الخروج، إصحاح ٢٣، عدد ٢٢-٢٣).

ولم يكف كهنة اليهود عن تغذية تلك الأساطير القبلية، المؤسسة للسياسة الصهيونية، إلى أن أصبحت اليهودية، بالنسبة إلى المتدينين من اليهود، ذات مضمون عنصري مقدس، بحيث أضحت القيم اليهودية ذات وجهين؛ فبينما تفرض على اليهود التزامات وثيقة، بالتضامن الاجتماعي في ما بينهم، تبيح لهم أن يعاملو الشعوب الأخرى بدون قيد أخلاقي، أو اجتماعي. قال حكماء صهيون: «اضربوهم وهم يضحكون، اسرقوهم وهم لاهون، قيدوا أرجلهم وأنتم راجعون، ادخلوا بيوتهم، واهدموها، تسللوا إلى قلوبهم ومزقوها». أما «ياهو»*؛ الإله الخاص ببني اسرائيل، فقد وعد شعبه المختار، قائلاً: «ومتى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي حلف لآبائك؛ إبراهيم واسحق ويعقوب، أن يعطيك إلى مدن عظيمة، لم تبنها، وبيوت مملوءة كل خير، لم تملأها، وآبار محفورة، لم تحفرها، و كروم وزيتون، لم تغرسها» (سفر التثنية، إصحاح ٦، عدد ١٠-١١)[١٥]. ويقول: «بنو الغريب يبنون أسوارك، وملوكهم يخدمونك، لأني بغضبي ضربتك، وبرضواني رحمتك، وتفتح أبوابك دائماً، ليلاً ونهاراً، ولا تغلق، ليؤتى إليك بغنى الأمم، وتقاد ملوكهم، لأن الأمة التي لا تخدمك تبيد، وخراباً تخرب الأمم..» (أشعياء، الاصحاح ٦٠،عدد ١٠-١٢). ثم يقول: «ويقف الأجانب، ويرعون غنمك، ويكون بنو الرب حرّاثيكم وكرّاميكم. أما أنتم؛ كهنة الرب، تسمون خدام الهنا، تأكلون ثروة الأمم، وعلى مجدهم تتآرون» (أشعياء، الاصحاح ٦١، عدد ٥-٦)[١٦].

لقد لاحت لبني عابر (نسبة إلى عابر بن أرفخشد بن سام بن نوح) فرصة للخروج من مصر، التي كانوا قد دخلوها يستجدون القوت، بعد جدب حل بكنعان، في عهد يعقوب بن اسحق بن ابراهيم، برفقة أبنائه المعروفين بالأسباط، وكانت مصر، حينئذ تثور فيها الفتن، التي تشغلها وتصرفها عن العصابات العبرية الهامشية، وعن شؤون امبراطوريتها في الخارج، مما يخفف من هيمنتها، بعض الشيء، على مستعمراتها الآسيوية. وفي الوقت نفسه، انشغل أهل الرافدين في صراعات، انقسمت فيها البلاد على نفسها، مما أعطى الضوء الأخضر لبني عابر، للهروب من مصر إلى كنعان، مرة أخرى.[١٧]

---

* تذكر بعض المصادر أن لفظ الإله «يهوه»، هو تعبير عن اسم أحد الآلهة التي كانت سائدة في ديانات الشرق القديم، والتي كان الإله «إيل» أكبرها.وبذا، فإن لفظ «يهوه» هو اسم عَلَم لإله القبيلة الإسرائيلية القديمة .

انظر: محمد كمال الخالدي، الأرض في الفكر اليهودي قبل قيام الحركة الصهيونية، شؤون عربية (تونس)، العدد ١٩/ ٢٠، أيلول/ سبتمبر، تشرين الأول/ اكتوبر، ١٩٨٢، ص ١٢٣.

في رحلة الخروج، أو الهروب هذه؛ وفي ضوء انشغال اليد العليا عنه بشواغلها الخاصة في الداخل، يسجل اليهود، في توراتهم، أبشع صور الوحشية، فيأتون على كل ما يقابلهم في الطريق، ذبحاً وتحريقاً، ولم يسلم من أذاه الإنسان، أو الحيوان، أو حتى نبات الأرض، بعد أن قررته لهم الشرعية الربانية، وأباحته، إباحة مطلقة، وأسفر الرب العبراني، آنذاك، عن هويته، بوضوح، فأعلن أنه، من الآن، «الرب رجل حرب» (سفر الخروج، الإصحاح ١٥، العدد ٣)، وأن رائحة دخان المحروقات، أحب المشهيات إلى نفسه الملتاثة إلى الوقود؛ رائحة سرور الرب (انظر: سفر اللاويين، الأصاحيح ١، ٩، ١٣، ١٧،.... إلخ). ولم يكتف بذلك، بل قرر أن يمارس، بنفسه، لذة الذبح والإحراق، فترك عرشه السماوي، وهبط يتخبط كرهاً وفظاظة، ليمارس رغباته. «أجعل مسكني في وسطكم، وأكون لك إلهاً، وأنتم تكونون لي شعباً»، (اللاويين، إصحاح ٢٦، العدد ١١). وأخذ ينفث أوامره المتكررة: «احرقوا جميع مدنهم، بمساكنهم، وجميع حصونهم، بالنار» (اللاويين، إصحاح ٣١، العدد ١٠). «اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة» (إصحاح ٣١، العدد ١٧). «احرقوا حتى بنيه وبناته بالنار» (سفر التثنية، إصحاح ١٢، العدد ٣١). «فضرباً، تضرب سكان تلك المدينة بحد السيف، وتحرقها بكل ما فيها، مع بهائمها، بحد السيف، تجمع إلى وسط ساحتها، وتحرق بالنار المدينة، وكل أمتعتها، كاملة للحرب إلهك» (التثنية، الإصحاح ١٣، العدد ١٥ - ١٦).

أما شريعة الحرب، وفق الخطة المثلى، التي كتبها رب اليهود، بإصبعه، على الألواح، والتي نفذها يشوع، خليفة موسى الأمين، وذراعه اليمين، بدقة وإخلاص، تحسده عليها الضواري من كواسر الوحوش، فهي مرصودة في أمر الرب، وتوجيهاته: «حين تقترب من مدينة، لكي تحاربها، فاستدعها للصلح، فإن أجابتك إلى الصلح، وفتحت لك، فكل الشعب الموجود فيها، يكون للتسخير، ويُستعبد لك، وإن لم تسالمك، وعملت معك حرباً، فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف. وأما النساء والأطفال والبهائم، وكل ما في المدينة، فكل غنيمتها تغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك، التي أعطاك الرب إلهك، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً».

أما مدن كنعان الفلسطينية، فلها في موعظة الرب شرعة أُخرى، فهو يأمر قائلاً: «وأما مدن هؤلاء الشعوب، التي يعطيك الرب إلهك نصيباً، فلا تستبقِ منها نسمة ما» (التثنية، إصحاح ٢٠، بالعدد ١٠ - ١٦)[١٨].

ولما كانت نصوص كثيرة من «التوراة» محرّفة في التلمود - كما يؤكد د. إسرائيل شاحاك (المعادي للصهيونية) - بفعل الأحبار اليهود، ومعاول هدمهم، فليس من الغرابة أن نجد، في هذه

النصوص، حضوراً مميزاً لفكرة «الترانسفير»، والترحيل الصهيوني للعرب عن «أرض الميعاد»، التي يستلزم وجودها - صهيونياً - ضرورة «النقاء بالعرقي»، و«الحضارة والرقي»، ووحدانية «شعب الله المختار»، أي اليهود.

في هذا الصدد، يؤكد شاحاك، بأن «في الكتابات اليهودية المقدسة، وصايا كثيرة بإبادة غير اليهود على (أرض اسرائيل)، وهناك مقاطع نادرة، تخفف من فظاعة إبادة الجنس الكاملة، على نحو ما لاحظنا في نصوص توراتية سابقة،بينما تطرح فكرة الترانسفير (باعتبارها بديلاً أقل وحدة، يكاد يكون انسانياً(!) بالنسبة إلى خبراء الترانسفير، وقادة الكيان الصهيوني). يضيف شاحاك، بأنه يرى «يوشع»، في مقطع مشهور من التلمود، قبل دخوله إلى فلسطين، التي سيفتحها يوجه إنذاراً إلى السكان؛ ف «إما أن تخضعوا، وتقبلوا بالعبودية، وإما أن تصبحوا حطّابين وسقّائين، كما حدث لأهل جعبون»، (يشوع، الاصحاح ٩، العدد ٢١-٢٧)؛ و «إما أن تهاجروا بإرادتكم» (نفسه، الإصحاح ٢٧). وفي التوراة نفسها، ورد ذكر «الترانفسير» في (سفر الخروج، الاصحاح ٢٣، العدد ٢٧-٣٢)؛ حيث وعد «ياهو» بإيقاع الذعر، وبإرسال الزنابير، لطرد سكان «أرض الميعاد» من أمام العبرانيين. وفي سفر التثنية، نقرأ «ومتى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها، لتمتلكها، وتطرد شعوباً كثيرة من أمامك».[٢٠]

المسألة نفسها، كانت مدار اهتمام مفكر عالمي كبير؛ هو رجاء جارودي، في كتابه، الذي أثار ضجة في أوساط اليهود، «الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية»، فيقول: تتدرج إيديولجية (الترانسفير)؛ أي نقل السكان، في إطار متوسط بين الإبادة الكنعانية، والخوف من الاختلاط، وتسانده، الآن غالبية حاخامات (يهودا وسامرا). وتقوم هذه السياسة على أساس قراءة متطرفة للنصوص المقدسة، مثل الخطاب الموجه من الأحبار إلى اليهود، يستخلفونهم فيها عدم ممارسة اختلاط الاجناس (الأحبار، ١٩/١٩)، وأمرهم بالتمييز بين الدم الطاهر، والدم النجس (الأحبار ٢٥/٢٠)، الذي ميّز بين اسرائيل، والشعوب الأخرى (الأحبار ٢٤/٢٠)؛ وذلك من أجل ممارسة التمييز العنصري (سفر الخروج، إصحاح ٨، عدد ١٩). ومن ثم، فإن إسرائيل «المقدسة» (الأحبار، ٢٦/٢٠)، ينبغي أن لا تتدنس (عزرا، ١١/٩) بالاتصال بشعوب أخرى، مقتها الرب (الأحبار، ٣٢/٢٠). «ولا تصاهرهم ابنتك، لا تعطها لابنه. وابنته، لا تأخذها لابنك، لأنه يغوي ابنك عن اتباعي» (تثنية الاشتراع، ٣/٧-٤). «ولكن، إذا ارتددتم، واختلطتم ببقية الأمم «الشعوب الكنعانية)، الذين بقوا معكم، وصاهرتموهم، ودخلتم بينهم، ودخلوا بينكم، فاعلموا أن الرب؛ الهكم، لا يعود يطرد أولئك الأمم من وجهكم، بل يصيرون لكم رهقاً(؟)، ومعثرةً، وسوطاً على جنوبكم، وشوكاً في عيونكم، حتى تضمحلوا عن هذه الأرض الصالحة، التي

أعطاكم الرب إلهكم» (سفر يشوع، إصحاح ٢٣، عدد ١٢-١٣)[٢١].

أما المرتكز الاقليمي الاستيطاني في «العهد القديم»، فنجد - في مواضع كثيرة فيه - ربطاً بين الأرض، ونسل إبراهيم. ففي (سفر التكوين،الاصحاح ١٣، العدد ٧): «لنسلك، أعطِ هذه الأرض، من نهر مصر، إلى النهر الكبير؛ نهر الفرات». وكذلك في السفر نفسه (الإصحاح ١٣، العدد ١٥، والإصحاح ١٥، العدد ١٨، والإصحاح ١٧، العدد ٧، ٨)، حيث تضمن الوعد إعطاء «إبرام» - أي إبراهيم - كل الأرض: أرض العربة؛ أرض كنعان. ويمضي كاتب التوراة، على لسان موسى، في (سفر التثنية، الاصحاح الأول، العدد ٥ - ٨)، قائلاً: «الرب إلهنا كلمنا في حوريب، قائلاً: كفاكم قعود (؟) في هذا الجبل، تحولوا، وارتحلوا، وادخلوا جبل الآموريين، وكل مما يليه من العربة، والجبل، والسهل، و الجنوب،وساحل البحر، أرض الكنعاني، ولبنان، إلى النهر الكبير، نهر الفرات. انظر، قد جعلت أمامكم الأرض، ادخلوا، وتملكوا الأرض التي أقسم الرب لآبائكم؛ إبراهيم واسحق ويعقوب، أن يعطيها لهم، ولنسلهم من بعدهم».[٢٢]

تعبر الوصايا التي نطق بها موسى عن اهتمام التوراة بتحديد صفات الأرض التي وعد اليهود بها، وعن أن هذه الأرض،يجب أن تكون وحيدة، غنية بالينابيع وبالمعادن، وأن عليهم أن يطردوا أهلها، وأن ينفوهم. يتابع كاتب التوراة حديثه عن ارتباط وعد الإله بإعطاء الأرض إلى يشوع، الذي خلّف موسى، عندما قال في (سفر يشوع، الاصحاح الأول، العدد الأول): «وكان، بعد موت موسى؛ عبد الرب، أن الرب كلّم يشوع بن نون؛ خادم موسى قائلاً: موسى عبدي قد مات، فالآن قم، اعبر هذا الأردن، أنت، وكل هذا الشعب، إلى الأرض التي أنا معطيها لهم»، أي لبني اسرائيل.[٢٣]

نستطيع الآن أن نحصر، بإيجاز أصول ومضمون الوعد المعطى للآباء، على النحو التالي:[٢٤]

١ - الوعد بالأرض، بمعنى الوعد بالاستقرار؛ وُجه - أولاً - إلى قبائل البدو الرُحّل، التي كانت تطمح إلى الاستقرار، في مكان ما، بالمناطق الصالحة للسكنى. وبمقتضى هذا، فإن الوعد كان جزءاً من الإرث الديني والروائي، لعدة قبائل بدوية متباينة.

٢ - أما وعد الرُحّل، فلم يكن الغرض منه، الغزو السياسي، أو العسكري لمنطقة، أو لبلد بأكمله؛ بل الاستقرار في منطقة محددة.

٣ - وفي الأصل، فإن الوعد المعطى للآباء، والذي تحدث عنه «سفر التكوين»، لم يقطعه «ياهو» (الرب الذي دخل فلسطين مع مجموعة الخروج)؛ ولكن الرب الكنعاني «إيل» في إحدى أقانيمه المحلية. والرب المحلي، مالك الأرض، هو وحده، الذي يستطيع أن يمنح الرُحّل حق

الاستقرار في أراضيه.

٤ - بعد ذلك، عندما تجمعت القبائل الرحل، التي استقرت مع قبائل أُخرى لتشكيل «شعب اسرائيل»، فإن الوعود القديمة، كانت بمثابة أهداف قد تحققت. ومن ثم، بدأ الوعد يتخذ أبعاداً سياسية، وعسكرية، وقومية. وعلى ذلك، فإن الوعد، بعد إعادة تفسيره، على هذا النحو، فُهم على أن التجسيد المسبق للغزو النهائي لفلسطين، وباعتباره إعلاناً وإضفاء للشرعية على مملكة داود.

٥ - بينما يرجع وعد «الرُحّل»، الذي يهدف إلى توطين عشيرة موحدة، إلى أصل يسبق الحوادث، دون شك، فإن الأمر يختلف بالنسبة إلى الوعد الموسع، ذي الأبعاد «القومية». ونظراً لأن القبائل الاسرائيلية لم تتوحد، إلا بعد استيطانها في فلسطين، فإن إعادة تفسير وعد الرُحل، ليصبح وعداً بالسيادة السياسية، قد تمت بعد الأحداث. وعلى ذلك، فإن وعد سفر التكوين (١٥-٢١/١٨)، الذي يتوخى سيادة «الشعب المختار» على جميع المناطق الواقعة بين نهر مصر (=وادي العريش)، والنهر الكبير (= نهر الفرات)، وعلى جميع الشعوب التي تقطن هناك، هو - بجلاء - نبوءة ما قبل الأحداث، مستوحاة من غزوات داود.وقد أتاحت البحوث التفسيرية التأكيد على أن توسيع وعد الرحل، وجعله وعداً قومياً، قد حدث قبل تحرير أقاويل الأوائل، خطياً.

٦ - وهكذا، فإننا في حل من التأكيد على أنه، في فترة ما من فترات التاريخ، ظهرت أمام الرب شخصية تاريخية، تسمى إبراهيم، وأنه قد منحه الصكوك الشرعية لامتلاك الأرض؛ أرض كنعان. ومن الناحية القانونية، فإننا لا نملك أي صك للهبة، موقع من «الله»، بل لدينا، من الأسباب القوية، ما يجعلنا نفكر في أن الصورة الواردة في سفر التكوين (الإصحاح ١٢، العدد ١-٨. الإصحاح ١٣، العدد ١٤-١٨)، على سبيل المثال، لا تعكس حادثة تاريخية.

٧ - تأسيساً على ذلك، هل من الممكن، والحال هذه، تفعيل وعد الآباء، فإذا كان معنى تفعيل الوعد، هو استخدامه صكاً من صكوك الملكية، لوضعه في خدمة المطالبات السياسية الملزمة، فهو - قطعاً - ليس كذلك، فليس هناك أية سياسة لها حق الادعاء بكفالة مثل هذا الوعد، وضمانه. ولا يمكن لصهيون، أن ينتظر إعادة شعب، يعتمد على المعاهدات والتحالفات وعلاقات القوة العسكرية، أو على هيراركية (= تراتبية) حربية، تحاول أن تفرض تفوقها على جيران اسرائيل.

من جانب آخر، تشير الدراسات الفولكلورية الحديثة إلى قيام القصص التوراتية على أساس

خرافي / عجائبي، يندرج تحت الفولكلور، وليس تحت الحقائق التاريخية، على نحو ما هو واضح من تصوير التوراة للأنبياء، وللرب المُشخَّص، أو المأنَّسَن[٢٥]. ومن ثم، لم يستطع اليهود - كما هو معروف عن تعلقهم الشديد بالمادة - أن ينسلخوا عن هذه المادية، التي قامت على تحريفات تراكمية، أو أن يسموا بدينهم، أو - على الأقل - يحتفظوا بأصوله الروحية السامية.[٢٦]

على كل حال، إذا كان هذا واقع «التوراة» وشروحها، فليس مستغرباً أن نادى «التوارتيون» بتحقيق وصايا توراتهم، في أرض اسرائيل «التوراتية»، ضد «الأغيار»، الذين يعتبر موضوع إبادتهم، واستبعادهم، وترحيلهم، واستيطان أرضهم، «واجباً مقدساً» في نظر الصهيانية. بمعنى آخر، إن عدم الالتزام بتنفيذ هذه الوصايا، هو - بحد ذاته - «مخالفة لتعاليم الرب»؛ وبما أن الصهاينة التوراتيين «مؤمنون حتى العظم»، ولا يقبلون مخالفة «الرب»، والخروج على ولائه، وطاعته، وتعاليمه، فإنهم مستعدون للالتزام بتنفيذ تعاليم ربهم؛ كي يحتفظوا بعطفه ورضاه[٢٧]، وقد سجل التاريخ، ويسجل، إخلاص بني عابر لشريعتهم السمحة، منذ دير ياسين، ومذبحة الأقصى، وبحر البقر، وصبرا وشاتيلا، وحتى مذبحة الحرم الإبراهيمي، ومذبحة قانا.

٣ - خبراء الترانسفير والاستيطان:

من هنا، نستطيع أن نشير إلى آراء بعض الخبراء الاسرائيليين، على اختلاف اختصاصاتهم ومواقعهم، في المسألة المركبة، والمتراوحة، بين الترانسفير والاستيطان، أو خطة الهجرة وخطة الترحيل، لعلها تمثل عينة وافية للطروحات النظرية، وتطبيقاتها العملية، اللتين قدمتهما العقلية الصهيونية، عبر خبرائها وباحثيها وقادتها.

ابتداءً، يقدم الكاتب الاسرائيلي، شبتاي طفت، نماذج من هذه العينة، مستهدفاً التذكير بها لدى أجيال اسرائيل التي لا تعرفها، محاولاً - كذلك - إعادة طرح مفاهيمها التي يرى بأن اسرائيل ستظل محتاجة إليها، وإلى تطبيقها لكي يتحقق أمنها واستقرارها على الأرض المحتلة.[٢٨]

يسرائيل زنجفيل؛ أديب يهودي انجليزي، حظي بوضع عالمي، بفضل كتابه «أطفال الجيتو»، الذي ألفه عام ١٨٩٢، وكان من أوائل مساعدي هرتزل. زار أرض فلسطين، عام ١٨٩٧، ويبدو أن الوجود العربي، في هذه الأرض، قد ولد لديه انطباعاً ما، عبّر عنه بقوله: «إن أرض اسرائيل، أضيق من أن تستوعب شعبين، لن يعيش العرب واليهود في سلام». وقد توصل إلى نتيجة مؤداها، أنه لا مناص من إخلاء فلسطين، وإجلاء العرب وترحيلهم، بالقوة، إلى الدول المجاورة، ثم عبّر عنها، في إحدى خطبه في نيويورك، عام ١٩٠٤ باستخدام لغة عنيفة، قائلاً:

«علينا أن نكون على استعداد لطردهم (أي العرب) من الأرض، بقوة السيف، مثلما فعل أجدادنا،ضد القبائل التي عاشت فيها». وأحياناً، كان زنجفيل يكبح عنف هذا الخطاب، فيقول: «علينا أن نحفز العرب، بلطف، كي يهاجروا، إن لديهم شبه الجزيرة العربية، التي تبلغ مساحتها ملايين الكيلو مترات المربعة».

يقول **نحمان سيركين**؛ أبو الصهيونية الاشتراكية، «على أرض اسرائيل، ذات العدد القليل من السكان (!)، أن تصبح فارغة، من أجل اليهود». أما **أدموند روتشيلد**؛ المعروف بأبي الاستيطان، فكان على استعداد لدفع المال إلى العرب؛ كي يشتروا لأنفسهم أرضاً أخرى،بشرط أن يخرجوا من «ارض اسرائيل». أما القاضي **يهوشع بوخميل**، فكان من أوائل من انضموا إلى هرتزل - وكان واحداً من المستشارين الشباب من صهاينة روسيا - إلى ان انفصلا؛ بسبب مشروع أوغندا★. وقد اقترح عام ١٩١١ - سراً - أن يقوم اليهود بشراء أراض في شمالي سوريا، وما بين النهرين؛ كي يتم ترحيل العرب إليها.[٢٩]

ليو موتسكين، هو - أيضاً - من أوائل الذين انضموا إلى هرتزل، وممن قاموا بتوجيه وايزن الصغير في برلين، وأسس معه «الكتلة الديموقراطية» في الحركة الصهيونية، فقد اقترح صراحة، في عام ١٩١٤، من أجل إيجاد حل، «أن يعمل اليهود والعرب - في صورة مجموعتين قوميتين - لتحقيق العمق المتساوي، بواسطة اتفاقية سياسية حول نقل السكان من منطقة إلى منطقة».

وقد اتخذ موتسكين، بعد سنوات، أسلوباً جديداً، هو - في رأيه - أكثر واقعية، مؤداه أن الاستيطان الصهيوني في ارض فلسطين، يجب أن يسير في اتجاهين متضافرين:

١ - استيطان يهودي في فلسطين:

٢ - توطين الفلسطينيين في مناطق خارج «اسرائيل».

لقد اتفقت الاتجاهات السياسية في اسرائيل، على تباينها، على الاخلاص لهذا الأسلوب، دون أن يعلنوا هذا الاتفاق صراحة، وبرغم تعدد أساليب هذا الإخلاص، إلا أنه يؤكد بأن مسألة الاستيطان في الأرض العربية المحتلة، لا تنفصل - بحال - عن سياسة الترحيل، والطرد الجماعي

★ بعد «مشروع أوغندا»، أحد المشاريع الاسرائيلية البديلة في افريقيا الشرقية، والتي طرحها هرتزل على أعضاء المنظمة الصهيونية العالمية. وقد قوبل بمعارضة شديدة من قبل العناصر المعارضة لهرتزل في المنظمة (حاييم وايزمن، ليوموتسكن؛ فكتور جاكبسون؛ مارتن بوبر، مناحم أوسخن، يهوشع بوخميل؛ يسرائيل زنجفيل، وغيرهم)،وظل الأمر معلقاً، حتى وفاة هرتزل، عام ١٩٠٤.(انظر: د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية (١): عهد هرتزل ووايزمن (١٨٩٧-١٩٤٦)، شؤون عربية (تونس)، العدد الأول، آذار / مارس، ١٩٨١، ص ٢٠٤-٢٠٥.

للفلسطينيين، خصوصاً في أثناء الحروب التي خاضها الفلسطينيون ضد اسرائيل؛ حيث يتسنى للاسرائيليين التذرع بظروف الحرب، لتحقيق هذا الإخلاء، سواء بالقتل والإبادة، أو بالطرد والترحيل.

أهارون أهرونسون؛ من رواد العلوم في اسرائيل، وقد أطلق تعبيراً، يمكن أن نسميه «النقل بالإقناع»، قال: «يجب تحويل الوادي الواسع، الواقع ما بين دجلة والفرات، إلى جنة العالم، مثلما كان الأمر في العصور القديمة، كما يجب عرض مساحات من الأراضي الخصبة جداً، هناك، على عرب اسرائيل. وبهذا سيقتنع الكثيرمن هؤلاء العرب بالهجرة إلى العراق». وقد نقل فكرته هذه إلى صديقه الدبلوماسي، **وليام .ك.بوليت**، عام ١٩١٩، الذي عمل فترة سفيراً لدى موسكو، ثم باريس، والذي طرح، في ما بعد، على بن جوريون - أثناء زيارته لواشنطن، عام ١٩٤١ - فكرةرحيل العرب الفلسطينيين إلى العراق.

وفي واشنطن أيضاً، وفي العام نفسه، قام واحد،من أكبر خبراء المحافظة على الاراضي، بالدعاية لفكرة أهرونسون؛ وهو صديق الصهيونية الأمريكي، **ولتر كلاي لاودر ميلك**، الذي كتب في كتابه «أرض اسرائيل: الأرض الموعودة»، عام ١٩٤٤: «إذا كان العرب لا يستطيعون العيش في بلد صناعي، فسيكون في مقدورهم الاستيطان في وادي دجلة والفرات، أرض العراق الخصبة، حيث توجد المياه بوفرة للري. إن اسرائيل هي ملاذ المستوطنين».

يختتم شبتاي طفت قائمته، باسم إبراهام شارون. وقد قام **موشيه ياجر**؛ المسؤول بوزارة الخارجية الاسرائيلية، ببحث نظرية شارون، الذي يصفه ياجر بأنه من الشخصيات المدهشة (!)، فعندما عرف قيمة الرادة الصهيونية، وتأكد بأن الدفعة الداخلية، شرط أساس لقيام «الشعب اليهودي»، وجد أن الذهاب إلى صهيون، والرغبة في الهجرة إلى «أرض اسرائيل» غير كافيين لإنقاذ الشعب اليهودي في أرض؛ لهذا، دعا إلى ترانسفير لليهود، بالقوة (!)، أي أن تقوم الحكومات، التي تتعاطف مع الفكرة الصهيونية، والتي تريد حشد «شعب اسرائيل» في «أرض اسرائيل»، بالتوقيع على معاهدات دولية، تُحدّد في قوانينها «أنه على اليهود أن يضعوا بعضاً من قوتهم البشرية والمالية، تحت خدمة المشروع الصهيوني».

وقد ربط شارون هذا الترانسفير القهري لليهود، بتطبيق ترانسفير أشد قهراً على العرب. ففي عام ١٩١٦، طرح - للمرة الأولى - فكرة تبادل السكان ؛ حيث طالب بنقل «عرب اسرائيل» إلى الدول العربية المجاورة، وإحضار يهود الشتات إلى اسرائيل، في آن معاً، باعتبار ذلك حلاً وحيداً لمشكلة (أرض اسرائيل). وفي مقال شامل مفصّل تحت عنوان «المستعمر العربي»، نشره عام ١٩٣٠، متأثراً فيه - على ما يبدو - بالمذبحة التي وقعت ضد يهود الخليل أثناء هبّة البراق،

صيف ١٩٢٩، قال: «إن الصراع القائم في أرض اسرائيل، يمكن إيجاد حل له؛ عن طريق ترحيل منظم لجزء من شعب، أو كله إلى دولة أخرى». وقد استخدم، بلا تردد، تعبير «إجلاء السكان»؛ سواء في ذلك اليهود الذين في الشتات، والعرب القاطنين في «أرض اسرائيل». ورأى بأن الاتفاق المخصص لهذا الجلاء المزدوج للسكان، يتكون من جزئين:

١ - «اتفاقية هجرة»؛ من أجل ضمان استيعاب منظم لليهود في «أرض اسرائيل»؛

٢ - «اتفاقية خروج» لعرب (الأرض المحتلة)؛ من أجل ضمان تخلص تدريجي من وجودهم. أما الممتلكات، فيتم تخليصها على أساس خطة تمويل معينة، تتفق عليها الحكومات والأطراف الدولية.

ومن أجل إقامة الدولة، طلَب شارون البدء في مفاوضات، بلا شروط، لنقل السكان، ونقل ملكية الأراضي، مقابل تعويضات مناسبة وعادلة (!). ويشير طفت، إلى أن شارون، الذي رأى نفسه مُؤسِّساً للصهيونية المتكاملة، أو للصهيونية الوحشية - حسب تعبيره - كان بعيداً، في وصفه العام، عن الذين ذكرهم طفت في قائمته، ولم يكن مشهوراً مثلهم، برغم أنه يعدّ الصهيوني الوحيد، الذي ظل - حتى مماته - عام ١٩٥٧ - مؤمناً بترحيل عرب «أرض اسرائيل» في حين كان الترانسفير بالنسبة إلى الآخرين، مجرد فكرة عابرة، أو مجرد تأملات غير مُلزِمة، جاءت خلال حوارات عشوائية. كما أنه الوحيد أيضاً، الذي طلب إجراء ترانسفير قهري مزدوج، وهو الوحيد الذي ربط نقل العرب من «أرض اسرائيل» إلى الدول المجاورة، بنقل اليهود إليها من الشتات.

نضيف إلى تعليق طفت، أن الرؤية التي طرحها شارون، وموتسكين، وغيرهما، تؤكد بأن مسألة الاستيطان، ليست أحادية البعد في الفكر الصهيوني، وفي الممارسة الصهيونية، على السواء، بمعنى أنها لا تستند إلى الهجرة فحسب، حيث إن الهجرة، وحدها، لا تكفي لتشكيل ملامح كيان استيطاني متكامل، ولا تستند، كذلك، إلى بناء المستوطنات دون مستوطنين، وإنما هي حاصل جمع طرد الفلسطينيين، وإخلاء الارض المحتلة، من جانب، وهجرة اليهود إليها، واستيطانها، من جانب آخر، وهذا ما نعنيه بجدلية العلاقة بين الترانسفير والاستيطان.

أخيراً، يستعرض طفت رحلة جابوتينسكي الطويلة من أجل الصهيونية، الذي ركز على فكرة الترانسفير اليهودي، لا العرب، قاصداً بذلك ترحيل يهود بولندا، وأوروبا الشرقية إلى «أرض اسرائيل»، وهو الموقف الذي يفسر عدم بحث فكرة، أو مشروع، ترانسفير للعرب، حتى عام ١٩٧٣، في أي مؤتمر، أو اجتماع صهيوني. تتحد رؤية جابوتينسكي بقوله: «في أرض اسرائيل، يمكن أن تتطور الأغلبية اليهودية إلى دولة يهودية، بفضل استخدام القوة فحسب، من خلف

الجدار الحديدي، الذي لن يستطيع السكان المحليون أن يخترقوه». والحديد في لغته، هو السلاح، والجدار الحديدي، هو الجيش. لقد تنبأ بأنه يجب على عرب «الدولة اليهودية» أن يعيشوا تحت شروط الاحتلال العسكري.

غير أن فكرة الترانسفير، ذات الصيغة المزدوجة، المقترنة بالاستيطان، ظلت حاضرة في أفهام الخبراء الصهاينة، منذ الأربعينات، كما هو واضح من القائمة التي استعرضها باحث لبناني بارز، على النحو التالي:[٣٠]

١ - **يوسف فايتس**: مدير الصندوق القومي اليهودي، صرح، في منتصف عام ١٩٤١، قائلاً: «إن أرض اسرائيل ليست صغيرة، على الاطلاق، إذا ما أفرغناها من العرب، أو وسعناها، قليلاً، حتى الليطاني شمالاً، ومرتفعات الجولان شرقاً. يجب أن ينتقل إلى العراق، وشمالي سوريا».[٣١]

٢ - **ناحوم جولدمان**: رئيس المؤتمر اليهودي، في ١١ مايو / أيار ١٩٤٨، أعلن بأن الوكالة اليهودية تأمل في أن يكون الملك عبد الله، ملك الأرن ممثلاً للفلسطينيين في الأمم المتحدة، وهي نفسها فكرة «الوطن البديل» التي دعا إليها رئيس وزراء اسرائيل الأسبق، اسحق شامير.

٣ - **ديفيد بن جوريون**: في مطلع عام ١٩٤٨، كتب يقول: «عندما نقوم بهجوم، يجب أن نكون مستعدين لتوجيه الضربة القاضية؛ أي تدمير الموقع السكاني، أو طرد السكان، لكي نأخذ مكانهم». ودافع بن جوريون عن سياسة ترحيل العرب إلى شرق الأردن، من خلال مشروع لشراء الارض لهم هناك. لكن الحاخام **بن ميمون**، طالب بضرورة ألا يؤثر ترحيل العرب إلى شرق الأردن على حق اسرائيل بالاستيطان هناك (ا). وقد ذكر ج. **فورلونغ**، في كتابه (موسى العلمي) بأن بن جوريون قال للعلمي، عام ١٩٣٤ «لو ترك العرب أرض اسرائيل، وشرق الأردن، لليهود لكان بوسعهم الاعتماد على توطين اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل سيحصلون على كل دعم اليهود، في مواضيع أخرى».[٣٢]

المعروف أن بن جوريون، هو الاب الروحي لدولة الاحتلال الصهيوني، صحيح أنه ليس من أنصار فكرة الاقتلاع الجذري الفوري، وليس من أنصار «الترانسفير» دفعة واحدة، وفي وقت واحد، إلا أن ذلك لا يعني بطبيعة الحال، بأن بن جوريون رجل مسالم، وغير دموي؛ بل هو أستاذ محترف في الترانسفير، له نظرياته الخاصة التي تعبر - بدقة - عن جوهر الصهيونية وأهدافها، والتي تتمثل في الطرد على مراحل، وبالتدريج تلافياً للنقمة الكبرى من جانب؛ ولأن حلم الاستيطان، لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة، أو عبر هجرة يهودية كاملة، من جانب آخر. واللافت، حسب شهادة شاعر وصحفي مشهور، يكتب باللغة العبرية،[٣٣] أن بن جوريون كان

يضع، تحت زجاج مكتبه، سطوراً من التوراة، تقول: «لا تطردهم من أمامك في سنة واحدة؛ لئلا تصير الأرض خربة، فتكثر عليك وحوش البرية. قليلاً قليلاً، اطردهم من أمامك، إلى أن تثمر، وتملك الأرض» ويؤكد ميخائيل بار زوهار، عضو الكنيست عن حزب العمل، وكاتب مذكرات بن جوريون، بأن الاخير، أمر الجيش الاسرائيلي بترحيل العرب من مدنهم وقراهم، وهدم القرى المهجورة، لمنع سكانها من العودة إليها، وأنه قد شكلت لجنة لترحيل العرب، تعمل بإشراف بن جوريون، شخصياً وقد أيدّ اسحق رابين هذه المعلومات في مذكراته وفي هذا، أدلة كافية لدحض محاولات تبرئة بن جوريون من تهمة تأييد الترانسفير[٣٤]

٤ - **بيرل كتسنلسون**: يعتبر ضمير الصهيونية العالمية، والقائد الروحي لحب العمل وبما أنه يتمتع بهذا المستوى من الأهمية، فلس من المعقول ألا يكون له رأي، أو وجهة نظر، في موضوع الترانسفير، وكذلك الاستيطان؛ فقلما وصل شخص صهيوني إلى شدّة المسؤولية، أو احتل مركزاً مهماً - على اختلاف المستويات والاتجاهات - دون أن يحفل سجل مقولاته برأي، أو بموقف، في هذه القضية على هذا الأساس يؤثر عن كتسنلسون قوله: «كانت فكرة الترانسفير موضوع جدال بيننا، هل هو مسموح أم ممنوع؟ إن ضميري مرتاح، تماماً، فيما يخص هذه النقطة، والجار البعيد، خير من العدو القريب، لن يخسروا (أي العرب) شيئاً بهذا الترانسفير وبالتأكيد، لن نخسر شيئاً، نحن أيضاً، من جرائه إن هذا هوأفضل الحلول إنني لم أفكر، قط في أنهم سينقلون إلى ضواحي نابلس فحسب؛ إنما فكرت - دائماً - في أن المقدر له، أن ينقلوا إلى سوريا، أو العراق».

٥ - **يعقوب كوف**: أحد كبار خبراء مركز الأبحاث السياسية، الاجتماعية في القدس، وهو يؤكد بأن دولة الاحتلال الصهيوني تُعرف بأنها دولة هجرة بارزة، ولهذه الحقيقة تأثير في مدى اندماج السكان في البلد، كما هو مألوف ومعروف من تجربة دول هجرة أخرى ويقترح كوف بأن يتم استبدال مصطلح «الحافز الديموغرافي» بمصطلح «القيد الديموغرافي» وبعد أن يحدد الهدف الرئيسي الذي تجب الإشارة إليه، بالهجرة إلى اسرائيل، باعتبارها مصدراً لاستئناف النمو الديموغرافي، يؤكد بأن التغييرات الديموغرافية لا تتمثل بحجم السكان فحسب، أو بحجم دفعات سنوية معينة بين السكان، بل تتمثل، أيضاً، بتركيب هذه الدفعات السنوية، وخصوصاً بمستواه الثقافي، وبمدى تجذرهم في المجتمع، ومدى تأهيلهم المهني، وما شابه ذلك، وهو ما يعبر عنه بـ «الديموغرافيا النوعية»[٣٥].

٧ - **يوسف ألفر**: نائب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، يؤكد بأنه لو هاجر إلى اسرائيل، خلال عقد التسعينات ٨٠٠,٠٠ يهودي، وبقوا في اسرائيل،

واستطنوها، فإن «عرب اسرائيل» سيظلون يشكلون ٤٠٪ من مجموع السكان، في سنة ٢٠٠٠ لكنهم سوف يصبحون أكثرية، بعد ١٥ عاماً، الأمر الذي يُرعب اسرائيل، ويُحجم من شعورها بالأمن والسيادة، ويحفزها إلى مزيد من الترحيل؛ ومزيد من الاستيطان، أياً ما كانت الظروف والنتائج.

٨ - **شلومو جازيت**: مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية الأسبق، حيث قال: «ان زيادة التأييد والحماس للترانسفير، هي نتيجة أمرين مهمين، لهما تأثير على الرأي العام، والشخصيات السياسية أيضاً؛ الأول: البروز الواضح لخطر المشكلة الديموغرافية العربية / اليهودية. والثاني: صحوة مواطني الأرض المحتلة، وانتفاضتهم على وهم امكان التعايش، تحت ظل الحكم الأجنبي».

يقدم جازيت صورتين مختلفتين للترانسفير[٣٦]؛ الأولى: نظرية الترانسفير بالقوة، ويؤمن أصحاب هذه النظرية بأنه، في المستقبل غير البعيد، ستظهر ظروف سياسية وأمنية، تسمح بمثل هذا الأسلوب القهري والمفروض، وسوف يكون من الممكن إخراج الأغلبية العظمى من السكان، الذين يعيشون اليوم معنا (أكثر من مليون عربي) خارج حدود «أرض اسرائيل»، وأكثر من هذا، فإن أتباع هذه النظرية - أفصحوا أم أضمروا - يعتقدون بأنه يجب على اسرائيل أن تسارع إلى خلق الظروف التي تساعد على تنفيذ هذه النظرية. أما الصورة الثانية، فانها تتضمن نظرية ترحيل العرب بإرادتهم، ويجري ذلك في اطار اتفاقية سلام شاملة بين اسرائيل والعرب(!).[٣٧]

٩ - **مائير كاهان**: ارهابي عريق، لم يكتفِ باطلاق نظريات وتصريحات حول طرد العرب، أو ابادتهم؛ بل مارس تطبيق هذه النظريات، ميدانياً، ضد ابناء فلسطين المحتلة، وقياداتهم، وأيضاً ضد الأماكن العربية المقدسة، ومن ضمنها، وأشهرها بالطبع، المسجد الأقصى. في كتابه «لن يحدث ذلك أبداً»، قال: «انني أحاول أن أوضح لشعب اسرائيل بأننا اذا كنا نرغب في حقن دماء اليهود، فان علينا أن نلقي بالعرب خارجاً، وأنه يجب طرد العرب إلى الصحراء التي جاؤوا منها».

أما في كتابه الأخير «يجب على العرب أن يرحلوا»، فإنه وصل فيه إلى نتيجتين متلازمتين؛ أولاهما: التناقض بين القومية العربية ما يصفه بـ «القومية اليهودية»، وثانيتهما: استحالة التوفيق

★ تحطمت أحلام كاهانا في رئاسة مجلس الوزراء أو وزراة الدفاع، حيث أجهض المواطن المصري الشجاع سيد نصير آماله، عندما اغتاله في الولايات المتحدة، انتقاماً من المجازر التي نصبها للفلسطينين.

بين «الدولة اليهودية» من جانب، ووجود العرب في «أرض إسرائيل» من جانب آخر، حيث إنه يضرّ بنقائهم العرقي. ويتعهد كاهانا، في ما لو أصبح رئيساً للوزراء، أو وزيراً للدفاع★، بأن يضع العربي بين خيارين؛ من يريد الخروج من تلقاء نفسه، تقدم إليه التعويضات المالية. ومن لا يريد، نقوم بإخراجه بالقوة، فنحن الذين نمتلك القوة، وليسوا هم.

١٠ - **اسحق بيرتس**: وزير الاستيطان الصهيوني الأسبق، صرح بأنه «يجب توجيه المهاجرين (اليهود) إلى الجليل، لتهويده، وإلى النقب لتوطينه».

١١ - **تسفي شيلواح**: عضو الكنيست الأسبق، ذهب، في تصريح له، إلى حد يعبر عن جوهر وتوجهات المؤسسة الاسرائيلية؛ حيث إنه لا يرى حلاً للمسألة الديموغرافية، سواء في المناطق المحتلة، أو داخل حدود «الخط الأخضر». إلا «نقل السكان العرب؛ من أجل إنشاء دولة يهود متناسقة(!). ومن شأن هذا الحل، أن يأتي في اعقاب حرب أهلية، على غرار لبنان، أو بواسطة اتفاق سلام، يكون مشروطاً بالفصل بين السكان العرب واليهود، ليكون سلاماً حقيقياً»(!).

١٢ - **اسحق رابين**: رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق، أكد بأن «طرد الفلسطينيين، هو السلاح المفيد جداً، ولنبدأ بالمحرضين على الأعمال التخريبية».

١٣ - **ميخائيل ديكل**: نائب وزير الدفاع الأسبق، وعضو الليكود، اقترح برنامجاً للترانسفير، مكوناً من ثلاث نقاط؛ تتمثل في نقل اللاجئين من مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، و عددهم حوالي ٥٠٠ ألف، إلى الدول العربية، لإصلاح أحوالهم، وطرد الأسر التي يرتكب أفراد منها مخالفات أمنية، باعتباره حلاً لمشكلة الارهاب. وأخيراً، ينقل المواطنون الفلسطينيون، الذين لا يرغبون بأن يكونوا اسرائيليين إلي الأردن.

١٤ - **رحبعام زئيفي**: زعيم حزب موليدت، يصف نفسه بلقب «غاندي»[٣٨]، وهو مشهور بتنظيره لسياسة الترانسفير، ويصفه اسحق رابين بأنه «رجل جميع المهام». ويؤكد بأنه يؤيد فكرة الترانسفير لعرب الضفة والقطاع، إلى الدول العربية، ويقول: إنني أخذت هذه الفكرة من معلمي الحركة الصهيونية وقادتها، مثل بن جوريون، الذي قال: «إن أي تشكيك، من جانبنا، في ضرورة ترحيل كهذا، وأي شك عندنا في إمكان تحقيقه، وأي تردد من قبلنا في صوابه، قد يجعلنا نخسر فرصة تاريخية». ويضيف بأن تعلم، أيضاً، من كتسنلسون، وروُوفين، وفايتس، وموشيه شاريت، وآخرين.

يستطرد زئيفي، قائلاً: «لقد زعموا بأن هذه الفكرة خلقية، وفي رأيي، ما من فكرة أكثر خلقية منها (!)؛ لأنها تَحُول دون وقوع حرب، وتمنح (شعب اسرائيل) الحياة. فإذا كانت هذه

الفكرة خلقية، فإن الصهيونية كلها، وتجسيدها، خلال أكثر من مائة عام، هما غير خلقيين. إن مشروع الاستيطان في أرض اسرائيل، و (حرب التحرير)، حافلان بعمليات نقل للعرب من قراهم، فهل كان هذا خلقياً، ولم يعد كذلك الآن؟».

يمضي زئيفي في معالجة المشكلة، إلى أن يحدد الحل بقوله: «لقد استوعبنا في اسرائيل أغلب يهود الدول الاسلامية والعربية. والآن، جاء دور الدول لتستوعب السكان العرب من مناطق الضفة وغزة».[٣٩]

هذه عينة متواضعة من النماذج المسؤولة في دولة الاحتلال الصهيوني.[٤٠] فضلاً عن قادة الحركة الصهيونية في فلسطين المحتلة، وخارجها، لكنها عينة كاشفة - في الوقت نفسه - عن السياسة العنصرية التوسعية الاستيطانية برمتها، والتي يمكن لنا أن نقتنص مشهداً طويلاً منها، لإضاءته، وكشفه، حيث يَصْعُب أن نتتبع مشاهدها جميعاً.

٤ - الترانسفير والاستيطان قبل ١٩٤٨:

تاريخ قرن من الزمان من الطرد، والمحاولات التي لا تنتهي لإبعاد الفلسطينيين عن البلاد، وإفراغ الأرض من عناصرها البشرية، لإحلال بشر ليسوا من طينها وهواها، ذلك هو تاريخ الصهيونية الحقيقي، بدأت - منذ مطلع القرن الحالي، في فلسطين - بعمليات تهجير مموّهة للفلاحين العرب من الأراضي التي كان الصهاينة يحصلون عليها بالتدليس، والتزييف، ومحاباة سلطات الانتداب البريطاني. عندئذ، يقوم اليهود القادمون من شرقي أوروبا بطرد الفلاحين الفلسطينيين من الأرض التي زرعوها، وآباؤهم، وأجدادهم، عبر مئات السنين؛ بحجة إقامة مستوطنات يهودية خالصة، هي «الكيبوتسات»، التي كانوا يتباهون بإقامتها أما الأوروبيين، بدعوى أنهم أول من طبق الاشتراكية في الزراعة، بينما الاشتراكية والصهيونية أمران مختلفان، ومصطلحان لا يلتقيان، أبداً، مطقياً أو أيديولوجياً؛ لأنهما - بحكم التعريف - مفهومان متناقضان ومتنافران، مضموناً ودلالة[٤١]. واشتراكيتهم الصهيونية المزعومة هذه، قامت على أساس عنصري، هو طرد الفلاحين العرب؛ لأنهم عرب؛ ولأنهم أصحاب الارض، ولم يكن أمام هؤلاء، إلا أن يلتحقوا بالمدن، باعتبارهم عمالٍ أجراء. ثم جاءت المشاريع الرأسمالية الصهيونية، ووضعت قاعدة (العمل العبري)؛ بحيث أُرغم كثير من العمال العرب على الهجرة والرحيل؛ بحثاً عن الرزق، كما كان «العمل العبري» أيضاً، دليلاً على عنصرية الصهيونية، التي ادعت بأنها حركة علمانية غير دينية، ثم جعلت من الانتماء إلى اليهودية شرطاً للعمل، وللملكية الأرض، ثم للمواطنة، بعد ذلك[٤٢]. وتزايدت معدلات عمليات الطرد، خاصة بعد مجيء

«لجنة بيل» البريطانية، عام ١٩٣٧، إلى فلسطين، وطرحها، للمرة الأولى، فكرة تقسيم بين العرب واليهود، ومنذ هذا الحين، أخذت الصهيونية تكثف تواجد المستوطنين على الاراضي المزمع تسليمها لهم، وتطارد العرب في أرزاقهم، وعيشهم، وحياتهم؛ لإخلائها.[٤٣]

طبقاً لهذا المسار الإخلائي الاستيطاني، قفز عدد المستوطنين من ٢٤ ألف يهودي، عام ١٨٨٢، إلى أكثر من ٨٥ ألف يهودي عام ١٩١٧، بينما قفزت الأعداد قفزتها الكبرى عام ١٩٤٨، ليصل عدد المستوطنين إلى ٦٤٩,٦٠٠ يهودي[٤٤]، وهي قفزة مواكبة لعملية الترانسفير الكبرى، التي تمت في الاشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧، والأولى من عام ١٩٤٨، عندما نشبت حرب فعلية بين الشعب الفلسطيني من جانب، وعصابات الصهاينة من جانب آخر، يحاول فيها الأولون البقاء على أرضهم، ومحاصرة التوسع الصهيوني، ويعمل فيها الآخرون - طبقاً لخطة مرسومة سلفاً - على طرد السكان من القرى والمدن المهمة. كانت تلك هي الحرب العربية / الاسرائيلية، الأولى، على خلاف ما يذكره المؤرخون، باعتبارهم أن الحرب الأولى، كانت بين الجيوش العربية، وجيش اسرائيل. الحقيقة أنها كانت الحرب الثانية، التي بدأت متأخرة جداً، بعد اشهر من حرب ضروس، ناشد فيها الفلسطينيون الدول العربية أن تزوّدهم بالسلاح، مجرد السلاح، فلم توفره لهم.[٤٥]

لقد حققت الصهيونية أقصى إنجازاتها في هذه المرحلة المغيبة من تاريخ الصراع العربي / الصهيوني، فإخلاء الأرض المحتلة من بشرها، وتوطين المهاجرين اليهود فوقها؛ هما أهم انتصارات اسرائيل، بالصورة التي يعكسها موشي شاريت، في رسالة بعث بها إلى ناحوم جولدمان، عام ١٩٤٨، حين قال: «إن اخلاء العرب، هو حدث رائع في تاريخ اسرائيل، وهو يُعتبر، في مفهوم معين، أروع من اقامة دولة اسرائيل نفسها».[٤٦]

إن التاريخ التفصيلي لهذه الحرب العربية / الاسرائيلية، الأولى، يبيّن كيف نجحت الصهيونية - للأسف - في إخفاء أخبارها، وكيف تم تغييبها، عن عمد، أو تصور، من ذاكرة البشر؛ لكي تحل محلها أحداث عام ١٩٤٨، التي صورّت اسرائيل نفسها فيها حملاً وديعاً، هاجمته الذئاب، من كل موقع، ولكنه استطاع أن يهزمها جميعاً، ثم روّجت أُكذوبة أن الرؤساء والملوك العرب، هم الذين طلبوا إلى الفلسطينيين مغادرة أرضهم، لحين الانتهاء من اسرائيل. والحقيقة، أن الجيوش العربية، قد دخلت فلسطين، بعد أن كان القسم الأكبر من المهاجرين الفلسطينيين قد اضطر إلى تركها - بالفعل - إلى حيث تحول إلى لاجئين.[٤٧]

هكذا، خلال ما يزيد على المائة عام، تمكن الصهاينة من جمع أكثر من ثلث يهود العالم، فوق الأرض الفلسطينية، ومن تشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، وتحويله إلى لاجئين،

سواء من خلال المجازر، والهجمات الحربية المباشرة، أم من خلال الارهاب، والضغوط المختلفة، حسب ما ورد في تقرير الكونت فولك برنادوت؛ الوسيط الدولي، عام ١٩٤٨، والذي اغتيل إثر كتابته: «إن عرب فلسطين، لم يغادروا ديارهم، ويهاجروا ممتلكاتهم، طوعاً، أو اختياراًو بل نتيجة لأعمال العنف والارهاب، التي قامت بهاالسلطات الاسرائيلية ضد العرب الآمنين». في الوقت الذي أعلن فيه بن جوريون بأن «على اسرائيل عمل كل شيء؛ لضمان ألا يعود أحد منهم إلى بيته».[٤٨]

خاتمة:

يرى اسرائيل شاحاك أن الفلسطينيين مقصرون جداً في ما يتعلق بالتوثيق حول مسألة الترانسفير، وتحليلها[٤٩]، فضلاً عن كشف علاقاتها المركبة بالعناصر الأخرى في منظومة العمل الصهيوني، خلال ما يزيد عن قرن كامل من الزمان. باتفاقنا مع هذا الرأي، واعترافنا بما انطوى عليه، فإن جيل الباحثين العرب الحالي، على تباين تخصصاته، معني بالانخراط في بحث تاريخ الصراع العربي / الصهيوني، وإعادة قراءته، وقراءة أبعاده، مجدداً، على المستويات والأصعدة كافة، الاجتماعية، الدينية، والسياسية، والثقافية، والاستراتيجية وقبلها المستوى الاقتصادي؛ من أجل معرفة عميقة بالآخر الصهيوني، وبسميائية الذهنية الصهيونية، إضافة إلى اكتناه ما يمكن أن يصير عليه مستقبل هذا الصراع.

إن الصراع البشري الديموغرافي، الدائر علىأرض فلسطين، هو، بالأساس، صراع وجود وبقاء؛ حياة أو موت ، صراع بين حركة صهيونية، تستهدف تجميع شتات اليهود، والإتيان بهم إلى فلسطين، أو «أرض الميعاد»، حسب ما يدعيه الأحبار اليهود المحدثون، بناء على ميتافيزيقا الديانة اليهودية، التي توسلت بالمثيولوجيا، لإقامة وطن قومي لهم، على حساب حق اليهودية، التي توسلت بالمثيولوجيا، لإقامة وطن قومي لهم، على حساب حق شعبها التاريخي. أما الطرف الآخر من الصراع، فيتمثل في الحضارة العربية المكينة في أرضها، والتي تستهدف الحفاظ على وجودها وكيانها - بعد زراعة السرطان الصهيوني، لتمزيقها - والحفاظ على عروبة قلبها الفلسطيني، من خطر الصهينة الذي يتهددها. و «لا تستطيع المثيولوجيا، مهما أوغلت في حبك رواياتها وتنميقها، وترديدها أن تصوغ حقيقتها، التي تجافي الحقيقة الثابتة، المحفورة في ذاكرة التاريخ، أو أن تشكل سنداً عقلانياً مقنعاً لوجهة نظر تجهد في ترسيخ قناعات تُبرر، من خلالها، ممارسات سياسية هجينة، تعمل على تغيير وجه الجغرافيا، وقلب التاريخ».[٥٠]

حاولت اسرائيل،إذن، عبر أكثر من قرن مضى، إحلال المهاجرين اليهود، مكان العرب، بعد إجلائهم عن أرضهم، واستبدال المستوطنات بديارهم العتيقة، مستهدفة المزيد من عمليات التوسع والعدوان، بهدف تنظيم عملية الطرد الجماعي للشعب الفلسطيني، أو اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا المخطط، بالوسائل والطرق المختلفة والمخادعة، سواء في مناطق الضفة والقطاع، أو مثلث النقب والجليل، أو منطقة الجولان السورية؛ من أجل حل مشكلة اليهود (!). وكان من نتائج ذلك، تنفيذ مشروع الترانسفير، وإجهاض انجازات القضية الوطنية الفلسطينية، ليصبح مشروع «الوطن البديل» مطروحاً، بالحاح، على جدول الأعمال الصهيونية، للتنفيذ المباشر.[٥١]

كما استهدفت اسرائيل، خلق وقائع ديموغرافية جديدة، تنهي أي إمكان لقيام سلام عادل ودائم، في هذه المنطقة المهمة من العالم، ليتحول مشروع «الأرض مقابل السلام» إلى مشروع للسلام مقابل السلام، بعد التهام الأرض، وتفريغ البشر، بحيث لا يغدو الجزء المتبقي من الشعب أكثر من أقلية، لا تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً في عملية الصراع.[٥٢] والممارسات التي ظلت تنتهجها اسرائيل، بعد بدء عملية التسوية، عبر استمرارها في سياستها الاستيطانية، حتى لحظتنا الراهنة، تؤكد اصرارها على فرض «سلام الاستيطان، وأمن المغتصب»[٥٣]، فالتصورات الصهيونية للتسوية، تدور في إطار خطط موشي ديان، ومشروع ايغال آلون، في الستينيات، التي لا تستهدف التخلي عن الأرض فحسب، بل عزل التكتل البشري العربي أيضاً، وتطويق منطقة الحكم الذاتي بالمستوطنات، في ما يسمى «بالاستيطان الأمني» للتخلص من القنبلة الديموغرافية العربية[٥٤]. ومن ثم فإن اسرائيل - بالتأكيد - غير مستعدة للاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وأهمها عودة اللاجئين، كما تؤكد شروعها في تدمير إمكانات مفاوضات الحل النهائي.

اليقين، أن المتغيرات التكتيكية الجديدة لن تغير ثوابتنا الاستراتيجية، وأن الأجيال العربية، برغم انكفاءاتها وانكساراتها المبهمة، ستظل تحلم بتطويق اسرائيل، التي تزداد صورتها العدوانية وضوحاً لحظة بعد أخرى، رافضة أن ترحل؛ لأنها تفضل أن تكون اسرائيل، حينئذ، طبقة من طبقات الأرض العربية.

الهوامش:

١ - د. صالح زهر الدين، دور الميزان الديموغرافي، وسياسة التهجير، في مخطط صهينة فلسطين، **الوحدة (الرباط)**، العدد ٩٣، السنة التاسعة، آيار / مايو ١٩٩٢، ص ٥٠.

٢ - حول ارتباط الاستيطان الصهيوني بالامبريالية، انظر: أمين محمود عطايا، الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة (١٨٨٢-١٩٩١)، **الوحدة (الرباط)**، العدد ٩٩، السنة التاسعة، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، ص ٤٤-٤٥.

٣ - د. فؤاد مرسي، آثار الهجرة على الوضع السكاني، **الوحدة (الرباط)**، العدد ٧٣، السنة السابعة، تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٦.

٤ – **المرجع نفسه،** الصفحة نفسها. ولمزيد من التفاصيل، تُراجع: د. بشارة خضر، فكرة الاستعمار في العقيدة والممارسة الصهيونيتين، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ١٩/٢٠ أيلول / سبتمبر، تشرين الأول / ا كتوبر ١٩٨٢، ص ١٢٠-١٢١.

٥ – محمد رشاد الشريف، السياسة الديموغرافية الاسرائيلية، وآفاق الوضع الديموغرافي في فلسطين، **الوحدة** (الرباط)، العدد ٩٩، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ص ٦١.

٦ – زهر الدين، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥٠.

٧ – سليم الجندي، سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية، وآثارها على الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٨، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦، ص ٧٦.

٨ – د. عبد المجيد عوض، الهجرة اليهودية وآفاق المستقبل، **الوحدة** (الرباط)، العدد ٧٣، السنة السابعة، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٠، ص ٨٩.

٩ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

أ – حلمي عبد الكريم الزعبي، المشكلة الديموغرافية في الكيان الصهيوني: التخلص من العرب هو الحل المطروح، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ص ٥٩-٦٧.

ب – منصور الراوي (وآخرون)، **الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني،** بيروت، دار النضال، ط١، ١٩٨٥، (انظر: د. محمد كاظم المهاجر، مكونات السياسة السكانية للعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وإمكانية التصدي للسياسة الاسرائيلية، ص ٧٩-٨٩.

جـ – محمد رشاد الشريف، **مصدر سبق ذكره،** ص ٦١-٧٦.

١٠ – عوض، **مصدر سبق ذكره،** ص ٩١.

١١ – د. عطا محمد صالح زهرة، الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين: قراءة جديدة، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٢، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، ص ٧٥.

١٢ – د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية: (١) عهد هرتزل وواizمن (١٨٩٧-١٩٤٦)، شوؤن عربية (تونس)، العدد الأول، آذار/مارس ١٩٨١، ص ٢٠٢.

١٣ – لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد كمال الخالدي، الأرض في الفكر اليهودي قبل قيام الحركة الصهيونية، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ١٩/٢٠، أيلول / سبتمبر، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢، ص ١٢٣-١٣٠.

١٤ – زهر الدين، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥١.

١٥ – د. عصمت سيف الدولة، **مشكلة فلسطين من وجهة نظر قومية،** القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٩١، ص ٢٥.

١٦ – د. سلطان قسوس، الهجرة اليهودية، مرحلة في طريق السيطرة العالمية للصهيونية، **الوحدة** (الرباط)، العدد ٧٣، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، ص ٤٨.

١٧ – د. سيد محمود القمني، **دور الميثولوجيا التوراتية في تحقيق الأغراض الصهيونية،** فكر (القاهرة/باريس)، العدد ١٥، نوفمبر/تشرين الثاني، ١٩٨٩، ص ١١٦-١١٧.

١٨ – **المصدر نفسه،** ص ١١٧-١١٨.

١٩ – زهر الدين، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥١-٥١.

٢٠ – **المصدر نفسه،** ص ٥١، وانظر: د. محجوب عمر (تقديم)، **الترانسفير،الابعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية،** القاهرة، دار البيادر، ط١، ١٩٩٠، (انظر: اسرائيل شاحاك، فكرة النقل «الترانسفير» في العقيدة الصهيونية، ص ٢٥٠).

٢١ – رجاء جارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية،** القاهرة، دار الغد العربي، ١٩٩٧، ص ٦٧-٦٨.

٢٢ – الخالدي، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٢٤.

٢٣ – **المصدر نفسه،** الصفحة نفسها.

٢٤ – جاردوي، **مصدر سبق ذكره،** ص ٣٧-٤٠.

٢٥ – جيمس فريزر، **الفولكلور في العهد القديم،** الجزء الأول، ترجمة: د. نبيلة ابراهيم، مراجعة: د. حسن ظاظا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ٦-٧.

٢٦ – **المرجع نفسه،** وانظر أيضاً: د. أحمد علي مرسي، **الفولكلور والاسرائيليات،** القاهرة، دار المعارض بمصر، ١٩٧٧، ص ٧-١٢، ص ١٥-٥٩.

٢٧ – زهر الدين، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥١.

٢٨ – عمر، **مصدر سبق ذكره،** (انظر: شبتاي طفت، تطور فكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني (١)، ص ١٩٠-٢١٩.

٢٩ – حمد سعيد الموعد، الترانسفير الصهيوني في القدس خلال حربي ١٩٤٨-١٩٦٧، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ١٠٧، السنة ١٩، كانون الأول – شباط – آذار / يناير – فبراير-مارس ١٩٩٧، ص ١٢٢.

٣٠ – زهر الدين، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥١-٥٨. وسوف نشير إلى مصادر الاضافات الأخرى في مواضعها.

٣١ – عبد الحليم قنديل، الأمن العربي والحرب الاسرائيلية، **الشاهد** (نيقوسيا)، العدد ٥٩/٦، تموز – آب/يوليو – اغسطس ١٩٩٠، ص ٢٠.

٣٢ – الموعد، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٢٢.

٣٣ – عمر، **مصدر سبق ذكره** (أورده: شاحاك، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤).

٣٤ – الموعد، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٢٢-١٢٣، ولمزيد من التفاصيل حول دور بن جوريون، انظر: د.اسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية واسرائيل: عهد بن جوريون (١٩٤٦-١٩٥٦)، **شؤون عربية** (تونس)، العدد الثاني، نيسان /ابريل، ١٩٨١، ص ٢١٥-٢٣١.

٣٥ – حول التركيز الاسرائيلي على النوعية الديموغرافية، انظر: الرواي، **مصدر سبق ذكره** (انظر: منصور الراوي، المالثوسية الجديدة والسياسية السكانية تجاه الشعب العربي الفللسطيني، ص ٤٨. ٤٩، ٦٥).

٣٦ – لمزيد من التفاصيل، حول وسائل طرد العرب وترحيلهم، انظر: الزعبي، **مصدر سبق ذكره،** ص ٧٠-٧٣.

٣٧ – عمر، **مصدر سبق ذكره** (انظر: شلومو جازيت، الترانسفير في حاجة إلى توضيح جماهيري، ص ١٦٦).

٣٨ – **المصدر نفسه** (انظر: ناثان زهافي، البرنامج الفكري لرحبعام زئيفي «غاندي»، ص ١٠٧.

٣٩ – **المصدر نفسه،** ص ١٠٩.

٤٠ – لمزيد من التفاصيل، حول نماذج لأهم منظّري الصهيونية في هذا المجال، انظر: عبده الأسدي، قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الاسرائيلي، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ١٠٥، السنة ١٨، تموز – آب – أيلول / يوليو – أغسطس – سبتمبر، ١٩٩٦، ص ١٠٩-١٢٠، وانظر أيضاً: ماجد كيالي، قضية اللاجئين الفلسطينيين: أسبابها، أبعادها، مقاربات سياسية لحلها، المصدر نفسه، ص ١٨-٢٣.

٤١ – د. خالد محمود الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي، **مجلة العلوم الاجتماعية،** (الكويت)، العدد ٢، السنة ١١، يونيو / حزيران، ١٩٨٣، ص ١٠٩.

٤٢ - عمر، مصدر سبق ذكره، المقدمة، ص ٨-٩.

٤٣ - المصدر نفسه، ص ٩.

٤٤ - زهرة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥-٧٦.

٤٥ - عمر، مصدر سبق ذكره، ص ٩-١٠.

٤٦ - الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

٤٧ - عمر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

٤٨ - الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

٤٩ - عمر، مصدر سبق ذكره، (انظر: شاحاك، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧).

٥٠ - أحمد قريع (أبو علاء)، الافتتاحية، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ١٠٧، كانون الثاني - شباط - آذار / يناير - فبراير - مارس، ١٩٩٧، ص ٤.

٥١ - عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

٥٢ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٥٣ - عبد العظيم مناف، سلام الاستيطان وأمن المغتصب، **الموقف العربي** (القاهرة)، العدد ٢٥، مايو / آيار، ١٩٧٩، ص ٤-١٠.

٥٤ - محمد الفضيلي، أوهام السلام، ومتاهات تسوية الصراع العربي / الصهيوني، **الوحدة** (الرباط)، العدد ١٠٦، السنة العاشرة، إبريل - مايو - يونيو / نيسان - آيار - حزيران، ١٩٩٤، ص ٥٦.

الإستيطان والصّراع الديمغرافي في إطار المشروع الصّهيُوني

نبيل السهلي

مقدمة:

تعتبر عمليات الاستيطان الصهيوني، والصراع الديمغرافي بهدف تحقيق تفوق يهودي على العرب في فلسطين، من أهم الركائز التي اعتمدتها الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ منذ عام ١٩٤٨ وحتى بداية العام الحالي ١٩٩٧، وهو العام الذي احتفلت فيه إسرائيل والحركة الصهيونية بمرور قرن على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية (٢٩ - ٣١ آب ١٨٩٧).

وقد اعتمدت الحركة الصهيونية وإسرائيل على محددات استراتيجية للسياسات السكانية في فلسطين خلال قرن من الصراع، أهمها:

أولاً: الإحلال وإقامة المستوطنات أينما أتيح ذلك في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار، تحقيق البعد الأمني والاقتصادي للتجمعات اليهودية.

ثانياً: استغلال الظروف الدولية لتهجير مزيد من اليهود في العالم باتجاه فلسطين، كونها، الهدف الأساسي للمشروع الصهيوني.

ثالثاً: مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وتالياً تهويدها لفرض وقائع جديدة يصعب الانفكاك عنها.

رابعاً: العمل على إنشاء كيان اقتصادي يلبي حاجات المشروع الصهيوني، أي الاقتصاد في خدمة السياسة.

خامساً: إنشاء جيش قوي يحافظ على انجازات الحركة الصهيونية المكملة للمشروع الصهيوني.

الاستيطان والمستوطنات في فلسطين: الأداة والهدف:

عمد ثيودور هرتزل الأب الروحي للحركة الصهيونية، في المؤتمر الصهيوني الأول في بال، إلى رسم سياسة منظمة لعملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ومن ثم خلق وطن قومي لليهود في هذا البلد العربي، وفضلت الحركة الصهيونية استخدام كلمة «وطن» عوضاً عن الدولة، نظراً لأن كلمة «دولة» ستثير اعتراضات جهات دولية عديدة، وبعد رسم هذه السياسة الاستيطانية الصهيونية المنظمة في المؤتمر الصهيوني الأول، عمدت جهات دولية عديدة، وبعد رسم هذه السياسة الاستيطانية الصهيونية المنظمة في المؤتمر الصهيوني الأول، عمد الصهاينة إلى تحضير أدوات استيطانية مساعدة على ثلاثة مستويات هي: التنظيم، الاستيطان، والمفاوضات.

وتتخذ الحركة الصهيونية من الأرض الفلسطينية والإنسان والمياه، عناصر دفع لتحقيق المشروع الاستيطاني في فلسطين، خاصة وأن الصهيونية بحد ذاتها هي استيطان، وهي تحيا وتموت مع قضية القوة المسلحة، كما أكد ذلك «جابو تنسكي». فطوال قرن من الصراع العربي – الصهيوني في فلسطين، شكل الاستيطان الأداة والهدف للحركة الصهيونية العالمية، وإسرائيل.

وفي هذا الإطار تنقسم عمليات التسلل الصهيوني إلى فلسطين إلى عدة مراحل:

أولاً: – مرحلة التسلل الصهيوني إلى فلسطين قبل الانتداب البريطاني على فلسطين:

حتى عام ١٨٥٥، لم يكن لليهود أية أملاك في المدن والقرى الفلسطينية، باستثناء أملاك محدودة في القدس، والخليل، وصفد، وطبريا، حيث بدأت عمليات امتلاك الأراضي الفلسطينية في ذلك العام من قبل «موشي منتفيوري»، الذي قام بشراء قطعة أرض هي عبارة عن بستان حمضيات مساحته (١٠٠) دونم قرب مدينة يافا الساحلية في فلسطين، وبعد ذلك تم شراء قطع من الأراضي الفلسطينية في (موزا) قرب القدس عام ١٨٥٩، وفي ملبس، عام ١٨٧٨، وفي عيون قارة، وزمارين، والجاعونة قرب صفد في شمال فلسطين عام ١٨٨٢[١].

وفي نهاية العام المذكور امتلك اليهود نحو (٢٢) ألف دونم، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى استطاعت الحركة الصهيونية أن تملك (٤١٨) ألف دونم[٢].

ثانياً: – التسلل الصهيوني إلى فلسطين في فترة الانتداب البريطاني:

لعب الاستعمار البريطاني دوراً هاماً في نقل ملكية كبيرة من مساحة الأراضي العربية الفلسطينية لليهود، فمع صدور قانون الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٠، تم إعادة فتح الأراضي المسجلة باسم الدولة العثمانية، وقد استطاع اليهود امتلاك (١,٤٢٥,٠٠٠) دونماً[٣]

من مساحة فلسطين حتى قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، وساعد في ذلك التوجهات البريطانية الساعية إلى تنفيذ وعد بلفور في ٢/ ١١/ ١٩١٧، والداعي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، إضافة إلى الدور الكبير للمصرف اليهودي للمستعمرات الذي تأسس عام ١٨٩٨، ولجنة الاستعمار عام ١٨٩٨، والصندوق القومي اليهودي الذي تأسس عام ١٩٠١، وشركة تطوير أراضي فلسطين عام ١٩٠٨، وذلك من خلال تمويل عمليات الاستيطان وترسيخ خطواتها على الأرض[٤].

ثالثاً: التسلل الصهيوني بعد إقامة إسرائيل:

مع إقامة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨، تكون الحركة الصهيونية قد حققت أهم أهدافها، والمتمثلة في إقامة الدولة المنشودة على حوالي (٧٨) في المائة من مساحة فلسطين، وطرد حوالي نصف سكانها العرب.

رابعاً: التسلل الصهيوني إلى فلسطين منذ الخامس من حزيران عام ١٩٦٧:

في الخامس من حزيران ١٩٦٧، تابعت إسرائيل توسعها من خلال قوتها العسكرية والدعم الغربي غير المحدود، وبالتحديد الأمريكي منه، وتبعاً لذلك استطاعت إسرائيل احتلال باقي الأراضي الفلسطينية (القطاع الشرقي من القدس والضفة والقطاع والبالغ مساحتها ٦ آلاف كيلو متر مربع)، ومنذ ذلك التاريخ وحتى أوائل العام ١٩٩٧، تمكنت السلطات الإسرائيلية من مصادرة ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الفلسطينية، وحوالي ٤٠ في المائة من مساحة قطاع غزة.

وقد رافق زحف اليهود إلى فلسطين وامتلاكهم عبر القوة مزيداً من الأراضي ومصادرتها، تطور في إقامة المستوطنات، ويمكن تقسيم مراحل تطور عدد المستوطنات على النحو التالي:

المرحلة الأولى: وتمتد بين عامي ١٨٤٠ و١٨٨٢: وذلك مع خروج محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا من فلسطين وعودة فلسطين إلى السلطة العثمانية، وأنشئ خلال تلك الفترة ٦ مستوطنات[٥].

المرحلة الثانية: وتمتد خلال عامي ١٨٨٢ و١٩٢٠، إذ وصل عدد المستوطنات حتى نهاية عام ١٩٢٠ (٤٤) مستوطنة أقيم ١٦ منها على طول الخط الحديدي بين يافا والقدس، وأربع مستوطنات على نهر العوجا الذي يصب شمال يافا، وأربع وعشرون مستوطنة في الجليل والسهل الساحلي[٦].

المرحلة الثالثة: وتمتد بين عامي ١٩٢٠ وحتى أيار ١٩٤٨، وخلال تلك الفترة كان الدعم غير

محدود من قبل سلطات الانتداب البريطاني لجهة خلق وقائع استيطانية صهيونية في فلسطين، فوصل عدد المستوطنات في فلسطين إلى ١١٠ مستوطنات في عام ١٩٢٧، ثم ارتفع مجموع المستوطنات نتيجة النشاط الاستيطاني الكثيف في فلسطين إلى ٢٩١ مستوطنة زراعية حتى عام ١٩٤٨[٧].

المرحلة الرابعة: وتمتد خلال العامين ١٩٤٨ – و١٩٦٧، وقد استطاعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال تلك الفترة من إقامة ٤١٩ مستوطنة يهودية، منها ٣٠١ موشاف و١١٨ كيبوتسا[٨] وقد اعتمد الكيان الصهيوني في تخطيطه لإقامة المستوطنات خلال الفترة المذكورة على عامل السياج الأمني والاقتصادي معاً.

المرحلة الخامسة: وتمتد هذه المرحلة من حزيران عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٧:

ففي الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ احتل الجيش الإسرائيلي ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، (القطاع الشرقي من القدس والضفة الفلسطينية وقطاع غزة)، فضلاً عن شبه جزيرة سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية، ومنذ الأيام الأولى لاحتلاله بقية الأراضي الفلسطينية، شرعت سلطات الاحتلال في بناء المستوطنات، من أجل إقامة سياج أمني، والحؤول دون التواصل الجغرافي والديمغرافي بين مدن الضفة وكذلك قرى ومدن قطاع غزة.

وتكشف لنا خريطة الاستيطان والمستوطنات في فترة حكم حزب العمل (١٩٦٧ – ١٩٧٧) أنه قد تم إقامة ٥٨ مستوطنة (منها ٥٣ مستوطنة في الضفة الفلسطينية) وقد استوعبت خلال تلك الفترة (٨٢) ألف مستوطن يهودي منهم ٧٥ ألف في مدينة القدس و٦٥٠٠ مستوطن في باقي مدن الضفة، و٥٠٠ مستوطن في قطاع غزة[٩].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قد تم إنشاء مخافر أمامية يهودية (ناحال) خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٠ كمقدمات لتنشيط الاستيطان. وفي عام ١٩٦٨ تحديداً تم إقامة ثلاثة مخافر (ناحال) في وادي الأردن هي (محولا، وكاليا، وارغامان). وفي عام ١٩٦٩ تم إنشاء أربعة مخافر هي (غليفان، ومرعا، وبليز ومعالي أفرايم)، وفي عام ١٩٧٠ أقيم في قطاع غزة مخفر (كفار دروم)، وحتى عام ١٩٧٧ أقيمت في قطاع غزة خمس نقاط استيطانية (تساريم، كفار دروم، قطيف، موراج، ارز)[١٠].

وعمد تكتل الليكود خلال فترة حكمه (١٩٧٧ – ١٩٨٤) إلى إنشاء مدن يهودية كبيرة وتوسيع المستوطنات لوضع اسفين بين العرب الفلسطينيين، كما عمد إلى تكثيف الاستيطان الزراعي على طول نهر الأردن في منطقة الغور، وإلى شق طرق مواصلات كثيفة للاتصال بين المستوطنات، وخطط الليكود لإنشاء ١١٨ مستوطنة منها ١٠٥ مستوطنات في الضفة

الفلسطينية بما فيها مستوطنتان داخل حدود بلدية القدس، التي كان للاستيطان اليهودي فيها مركزية بين مشاريع الاستيطان، كما خطط لإنشاء المستوطنات الباقية، ١٣ مستوطنة منها في قطاع غزة، وعمل الليكود خلال فترة حكمه على رفع مجموع المستوطنين اليهود من ٦٥٠٠ في الضفة الفلسطينية عام ١٩٧٧ إلى ٤٥ ألف مستوطن عام ١٩٨٤، وفي القدس ارتفع المجموع من ٧٥ ألف مستوطن عام ١٩٧٧ إلى ٨٥ ألف مستوطن عام ١٩٨٤، وفي قطاع غزة ارتفع مجموع المستوطنين من ٥٠٠ مستوطن يهودي إلى ١٣٠٠ مستوطن خلال الفترة المذكورة، وحتى نهاية عام ١٩٨٤ بلغ عدد المستوطنات التي أنشئت ١٧٩ مستوطنة في الضفة وقطاع غزة والشطر الشرقي من القدس[١١].

وفي فترات حكم الائتلاف بين (العمل والليكود) بالتناوب خلال الأعوام ما بين ١٩٨٤ – ١٩٩٠، بقي الهدف حول أمن إسرائيل واحداً لم يتبدل، وأدى النشاط الاستيطاني في الضفة والقطاع إلى ارتفاع مجموع المستوطنات ليصل إلى ١٦٨ مستوطنة في الضفة و٢٠ مستوطنة في قطاع غزة في عام ١٩٨٦، وارتفع مجموع المستوطنين إلى ١٥٣٨٠٠ مستوطن في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واستأثرت المستوطنات الصهيونية القائمة في الضفة بحوالي ٦٠ ألف مستوطن، والمستوطنات في القطاع الشرقي من القدس بحوالي ٩٠ ألف مستوطن، في حين استحوذت المستوطنات في قطاع غزة على حوالي ٣٨٠٠ مستوطن يهودي[١٢].

وقد أظهر النشاط الاستيطاني، والتطورات الاستيطانية على أرض الواقع، بأن هناك وهماً لجهة تجميد المستوطنات من قبل حكومة الائتلاف في إسرائيل، فقد جاء في الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة ما يلي:

أولاً: تعزيز المستوطنات القائمة.

ثانياً: إقامة خمس إلى ست مستوطنات في كل عام.

ثالثاً: تنفيذ قرارات الحكومات السابقة، مما يعني إقامة المستوطنات التي لم تقم بعد.. في الأعوام القادمة، وفي تواريخ تحددها حكومة «الوحدة الوطنية» بكامل أعضائها[١٣].

وغداة عودة (حزب العمل) إلى سدة الحكم في إسرائيل، صيف عام ١٩٩٢، اتخذت الحكومة الجديدة قراراً بتجميد البناء في الأراضي الفلسطينية، شمل ٦٦٨١ وحدة سكنية. لكن القرار تضمن استثنائين مهمين: أجزاء معينة من الضفة، يعتبرها حزب العمل تقليدياً مناطق أمنية (بما فيها القدس الكبرى)، ونحو ١٠ آلاف وحدة سكنية في مناطق مختلفة، بدعوى أنها مراحل متقدمة من البناء[١٤].

وقد تم قرار التجميد على خلفية التمييز في حزب العمل، بين مستوطنات «أمنية» وأخرى

«سياسية، وهو تصور ينسجم إلى حد كبير مع (مشروع آلون)، والاحتفاظ أساساً بالقدس الكبرى وغور الأردن وغوش عتسيون[١٥]. واتخذ قرار التجميد لأسباب سياسية واقتصادية، منها: الإفراج عن عشرة مليارات دولار أمريكية كضمانات لاستيعاب المهاجرين اليهود من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وأيضاً، الانخراط في عملية التسوية.

وبشكل عام، أدى النشاط الاستيطاني حتى نهاية عام ١٩٩٥ إلى إقامة ١٥٠ مستوطنة في الضفة الفلسطينية يستوطنها ١٤١ ألف مستوطن، وفي القدس استطاعت السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ بناء عشرة أحياء استيطانية يستوطنها نحو ١٧٠ ألف مستوطن، وفي قطاع غزة تم تشييد ١٦ مستوطنة يستوطنها ستة آلاف مستوطن يهودي، أما في هضبة الجولان السورية المحتلة، (وهي منطقة/ جيوستراتيجية وتحتوي على مخزون مائي ضخم)، فإن السلطات الإسرائيلية استطاعت إقامة ٣٦ مستوطنة يستوطنها نحو ١٣ ألف مستوطن يهودي، في مقابل ١٥ ألف مواطن عربي سوري[١٦].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حملة بناء المستوطنات اليهودية نفذت في الفترة التي تلت (اتفاقات أوسلو) بكتمان نسبي، وذلك في ظل أجواء سياسية تعتبر موضوع الاستيطان خارج جدول العمل الدبلوماسي، إلى حين بداية مفاوضات المرحلة النهائية التي تتضمن قضايا اللاجئين، الاستيطان، القدس، المياه، والسيادة وغيرها من القضايا الجوهرية. وفي هذا الإطار تؤكد المعطيات مصادرة السلطات الإسرائيلية لنحو ٣٠٠ ألف دونم من الأراضي في الضفة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣[١٧].

ومع مجيء الليكود بزعامة نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل إثر الانتخابات العامة فيها في ٢٩ أيار ١٩٩٦، كشف النقاب عن مخططات استيطانية إسرئيلية، تستهدف زيادة عدد المستوطنين اليهود في الأراضي العربية المحتلة إلى ٥٠٠ ألف مستوطن، أي ثلاثة اضعاف عددهم الحالي، وذلك حتى العام ٢٠٠٠، وهو العام المقرر للانتخابات العامة في إسرائيل. كما تستهدف المخططات الاستيطانية الإسرائيلية التي تعلنها حكومة الليكود الحالية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، زيادة مجموع المستوطنين اليهود في هضبة الجولان السورية المحتلة إلى ٢٥ ألف مستوطن خلال الفترة نفسها[١٨].

وقد لوحظ منذ تولي الليكود سدة الحكم في إسرائيل في ٢٩ أيار ١٩٩٦، بأن الاستيطان أصبح الخبر اليومي للصحف الإسرائيلية التي تبرز النشاط الاستيطاني في كافة المناطق العربية المحتلة، وبالتحديد القدس، التي تعتبر منطقة أولوية في النشاط الاستيطاني مقارنة بالأراضي الفلسطينية الأخرى. ولدعم أدائها في مجال الاستيطان وشق الطرق الإلتفافية خصصت

حكومة نتنياهو حوالي ٣٠٠ مليون دولار من الموازنة الإسرائيلية لعام ١٩٩٧، لإخراج الخطط الاستيطانية الإسرائيلية إلى حيز التنفيذ.

والجديد في مخططات الاستيطان، هو التنسيق بين حكومة نتنياهو ومجلس المستعمرات اليهودية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لجهة إقامة ١١ كتلة استيطانية، تتألف كل كتلة من عدة مستوطنات إسرائيلية، وستكون التجمعات والكتل الاستيطانية موازية ومحاذية لحدود المناطق الأمنية والاستيطانية وفق صيغة كل من شارون ونتنياهو ومجلس المستعمرات (يشع). وأهم هذه التجمعات والكتل الاستيطانية[١٩]:

أولاً: كتلة الاستيطان الموسعة في غور الأردن، وتضم كتلة مستعمرات «غوش عتصيون» جنوب غرب مدينة بيت لحم، كتلة مستعمرات (جنوب شرق الضفة الفلسطينية - كريات أربع والأحياء الاستيطانية في مدينة الخليل - ومستعمرات جنوب جبل الخليل)، وكتلة مستعمرات معاليه أدوميم/ الخان الأحمر حتى منطقة أريحا.

ثانياً: كتلة مستعمرات «جفعات زئيف» حتى قلنديا (عطروت) شرقاً ومنطقة مستوطنات «موديعين» المتوسطة جنوب غرب رام الله، وكتلة مستوطنات (ارئيل قدوميم شرقي شومرون) في محيط مدينة نابلس.

ثالثاً: كتلة مستوطنات شيلو عيلي معاليه لبونة (شمال شرق رام الله)، كتلة مستوطنات بيت إيل وجبل حصور في الضواحي الشمالية الشرقية القريبة من مدينة رام الله، كتلة مستوطنات ماطية بنيامين غرب رام الله من (نفيه تسوف) و(بيت أريبه) وحتى مستوطنات منطقة موديعين.

رابعاً: كتلة مستوطنات جرزيم وألون موريه قرب نابلس، وكتلة مستوطنات «غوش قطيف» جنوب غرب قطاع غزة وحتى مستوطنات عتصيونا وريبح يام، قرب رفح، بالإضافة إلى عدد من المستوطنات المنعزلة التي تضمن المخططات الاستيطانية إقامة منطقة «مجال أمني حولها». إضافة إلى ذلك، تحاول حكومة نتنياهو توطين ٣٠ ألف يهودي جديد على الأقل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة خلال العام الجاري ١٩٩٧، وقد أعدت وزارة الإسكان الإسرائيلية مشروعاً يقضي بتسويق الأراضي اللازمة لتنفيذ المراحل الأولى من بناء المستوطنات المنوي إقامتها في الأراضي الفلسطينية، إذ تشمل الخطة بناء ٤٥٥٣ شقة سكنية في الضفة الفلسطينية. وأكبر مستوطنة جرى الحديث عنها في وزارة الإسكان الإسرائيلية هي المستوطنة التي بدأ العمل فيها على جبل أبو غنيم بالقرب من القدس الشرقية تستوعب ٦٥٠٠ وحدة سكنية.

تصورات إسرائيلية إزاء مستقبل المستوطنات:

من أهم التصورات الإسرائيلية الجديدة التي خرجت إلى العلن، إزاء مستقبل المستوطنات في الأراضي المحتلة، تصور «غبير تسمان»، المحاضر في الجامعة العبرية، إذ قام ببناء شبكة خرائط تفصل مناطق الضفة الفلسطينية، بناء على المصالح الأساسية لإسرائيل، وقد حدد خمسة مقاييس لتمييز المصالح في هذه الحكومة: الأمن، الاستيطان، القدس الكبرى، المياه، وكذلك المعطيات الديمغرافية أي التناسب بين مجموع اليهود ومجموع العرب في كل متر مربع.

وجميع هذه المعطيات تعطي خارطة المصالح الإسرائيلية الحيوية، وهي حسب (غبير تسمان)، يجب أن تكون خارطة الانسحاب الثالث التي تشكل أساساً للمداولات في المفاوضات النهائية، وتقوم الخطة المذكورة «حسب» «غبير تسمان» على أساس التكامل بين ثلاثة أهداف[٢٠]:

أ – الحفاظ على المصالح الحيوية لإسرائيل، بما فيها الدفاع أمام التهديدات الخارجية والداخلية والاحتفاظ بمساحة القدس الكبرى، والعمل على ازدهار نمو المستوطنات الإسرائيلية والاحتفاظ بمصادر المياه.

ب – الحد الأدنى من السيطرة على السكان الفلسطينيين، وذلك لأنه طالما لم يكن هنا اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين حول التسوية الدائمة، فإن خارطة الانسحاب الثالث ربما تبقى سارية لسنوات طويلة.

ج – الاحتفاظ بدرجة كافية في أوراق المعادلة التفاوضية إبان المرحلة النهائية، وخصوصاً كل ما يتعلق بالمسائل الاقليمية التي سيجري التفاوض حولها في التسوية الدائمة.

ووفقاً لمشروع (غبير تسمان)، سيكون الحكم الذاتي الفلسطيني من ثلاثة ضواحي وأربعة مناطق بلدية، والمناطق البلدية ستكون قلقيلية وطولكرم، والتي ستكون بمثابة جزر فلسطينية داخل المنطقة الإسرائيلية الحيوية، وأريحا التي ستكون جزيرة في غور الأردن، وبيت لحم التي ستكون حيياً فلسطينياً داخل منطقة القدس الكبرى. ويشير (غبير تسمان) إلى أهم المستودعات المائية في الضفة الفلسطينية، ويصل الاحتياط الجبلي الذي يوجد في نابلس – حسب (غبير تسمان)، إلى ٦٠٠ مليون متر مكعب، وهو يوفر ربع الكمية السنوية لحاجات إسرائيل من المياه، وبرأيه أن إعطاء هذه المناطق لعرفات يعني أنه سيسيطر على صنبور المياه الذي يسقي منطقة غوش دان.

وهناك تصور آخر، تمثل بخارطة ما يسمى «بالمنطق السليم» وأعدتها مجموعة أخرى من

الخبراء برئاسة الدكتور (اليملخ نفحا)، وهذه الخارطة التي تعتبر تصوراً إسرائيلياً إزاء (مستقبل المستوطنات) فإنها تقترح تشكيل أربعة مناطق سيطرة ذاتية عربية[٢١]:

أولاً: أغلبية قطاع غزة: باستثناء كتلة (غوش قطيف) وممر موزع الذي يصل بين غوش قطيف وشمالي النقب، ومنطقة الاستيطان اليهودية شمالي بيت حانون وجباليا.

ثانياً: نابلس الكبرى – منطقة تمتد من جنين في الشمال وحتى رام الله جنوباً، وهي تشمل طوباس وقباطية وبيرزيت.

ثالثاً: الخليل الكبرى – منطقة تمتد من (بيت أُمر) في الشمال (وحتى السموع والظاهرية) جنوباً، وهي تشمل حلحول ويطا باستثناء كريات أربع ومغارة الماكفيلا وسط الخليل.

رابعاً: أريحا: وهذا التصور الإسرائيلي سيفتح المجال أمام إسرائيل للاحتفاظ بسيطرتها على جزء كبير من مناطق الضفة، في حين سيكون الحكم الإداري الفلسطيني – حسب التصور الإسرائيلي المذكور – على ٨٠ في المائة من الشعب الفلسطيني في مناطق الضفة وقطاع غزة، وسيبقى ٢٠ في المائة مجموع الفلسطينيين في كلا المنطقتين تحت السيادة الإسرائيلية، وسيترك الخيار بين السلّة الاقتصادية المغرية، إن وافقوا على الانتقال إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وبين الحصول على المواطنة الإسرائيلية مع الالتزام بالولاء للدولة.

ويرى أصحاب الخطة والتصور المذكور، بأن ذلك لا يتناقض مع اتفاقات أوسلو، ويذهب اقتراحهم إلى أن ٨٠ في المائة من مساحة الضفة الفلسطينية ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، فضلاً عن ٢٠ في المائة من قطاع غزة.

مما تقدم يظهر بأن الاستيطان هو حجر الزاوية في تحقيق المشروع الصهيوني وأحد ركائزه الأساسية، فالاستيطان ثابت استراتيجي صهيوني وإسرائيلي لا يتغير بتغيير الحكومات والأحزاب التي تصل إلى سدة الحكم في إسرائيل. فخلال مراحل الصراع العربي – الصهيوني أكد قادة الحركة الصهيونية، وإسرائيل، على أهمية الاستيطان، إذ قال (جابوتنسكي الصهيوني) بأن الصهيونية بحد ذاتها هي استيطان، وهي تحيا وتموت مع قضية القوة المسلحة، وعمد «ثيودور هرتزل» في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بال السويسرية في ٢٩ – ٣١/ آب ١٨٩٧ إلى رسم سياسة منظمة لعملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وأوضح فيما بعد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل بأن (حدود إسرائيل ستعيها الأجيال القادمة)، وهذا المنهاج سيكون بعيداً عن التحقيق إذا لم ترافقه إمكانيات متاحة ديموغرافية، أي إحلال السكان اليهود المهاجرين مكان السكان الأصليين العرب، فعملية الاستيطان هي في جوهرها عملية احلال ديمغرافي، فبعد قرن من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧ – ١٩٩٧) نرى أن النشاط

الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ما زال في أوجه، حيث بات في المعلوم أن السلطات الإسرائيلية أعلنت عن خطط استيطانية جديدة حتى عام ٢٠٠٠، تهدف إلى رفع مجموع المستوطنات في الجليل الفلسطيني من خلال ما يسمى خطة «نجمة داوود»، كما برزت خطط استيطانية جديدة ونشطت أخرى مثل «خطة النجوم السبع»، التي أطلقها شارون قبل عدة أعوام، والداعية إلى توسيع المستوطنات داخل الخط الأخضر باتجاه الشرق، وتوسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الفلسطينية باتجاه الغرب، بحيث تضم هذه التوسعات مزيداً من الأراضي في شمال ووسط وجنوب الضفة الفلسطينية.

الصراع الديموغرافي كركيزة أخرى في المشروع الصهيوني:

تعتبر عملية إحلال اليهود في فلسطين، من خلال تهيئة الظروف الطاردة والجاذبة، من أهم أدوات الصراع الديمغرافي الذي يشكل ركيزة أساسية ومكملة لعملية الاستيطان وتنفيذ حلقات المشروع الصهيوني في الأرض الفلسطينية، واعتمدت الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بال، وكذلك الصهيونيون الأوائل، الهجرة اليهودية إلى فلسطين عنصراً أساسياً في خلق المادة البشرية اليهودية في فلسطين لتحقيق توازن، ومن ثم تفوق ديمغرافي على العرب فيها، كما اعتمدت الحركة الصهيونية سياسة الترانسفير والطرد القسري للعرب من ديارهم.

ففي عام ١٨٨٢ أعلن «ليوتسكر» عبر كتابه «التحرير الذاتي» أن حل المشكلة اليهودية عن طريق تجميع اليهود كافة في فلسطين، وبعد إنشاء الكيان الصهيوني عبّر (بن غوريون) بوضوح عن هذه السياسة عندما قال: «إن درع إسرائيل هو في ازدياد عدد سكانها»[٢٢].

وكانت الدعاية الصهيونية ترفع عدة شعارات كعوامل جاذبة منها «أرض الميعاد» و«فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وشعار «سياسة العمل العبري»[٢٣].

الهجرة اليهودية ودورها في زيادة اليهود في فلسطين

من المعلوم أن هناك عاملان أساسيان للهجرة: عامل جذب وعامل دفع المهاجرين اليهود باتجاه فلسطين، كونها تشكل الهدف الجوهري للحركة الصهيونية. فكان للوضع الاقتصادي في كل من بلد المنشأ وفلسطين أثر هام في عاملي الدفع والجذب لليهود. ففي نهاية القرن التاسع عشر تأزم وضع الطوائف اليهودية في شرقي أوروبا، وخاصة في بولونيا وروسيا، لعدم اشتراكهم بشكل فعلي في العملية الإنتاجية (صناعة، زراعة)، حيث كان عملهم في التجارة والحرف الخفيفة.

وقد أدى ذلك بدوره إلى خلق عامل طارد لليهود للهجرة من أوروبا إلى فلسطين، لا سيما بعد وعد بلفور ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في العام ١٩٢٠. وقد سبقت الحرب العالمية الثانية خمس موجات من الهجرة إلى فلسطين كانت على النحو التالي[٢٤]:

الهجرة الأولى: وحصلت خلال الأعوام ما بين (١٨٨٢ - ١٩٠٣)، وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال الفترة المذكورة بين (٢٠ - ٣٠) ألف يهودي.

الهجرة الثانية: (١٩٠٤ - ١٩١٤) وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلالها (٣٥ - ٤٠) ألف يهودي، وعند نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ أصبح يستوطن في فلسطين نحو (٥٥) ألف يهودي.

الهجرة الثالثة: (١٩١٩ - ١٩٢٣) وقد بلغ مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلالها (٣٥) ألف يهودي، في حين بلغ مجموع الذين هاجروا هجرة معاكسة من اليهود إلى خارج فلسطين خلال الفترة ذاتها (٢٣) ألف يهودي.

الهجرة الرابعة: (١٩٢٤ - ١٩٣١) وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين إبانها (٨٢) ألف يهودي.

الهجرة الخامسة: (١٩٣٢ - ١٩٣٨) وتعتبر هذه الموجة من أكبر موجات الهجرة الخمس، وقد ساعد ذلك، الدفع القوي لليهود من ألمانيا، حيث هاجر خلال الفترة (٢٠٠) ألف يهودي من ألمانيا إلى الولايات المتحدة، ثم هاجر جزء كبير منهم إلى الكيان الصهيوني الذي أعلن عن إنشائه في ١٥ أيار ١٩٤٨.

لقد شكلت الموجات المذكورة انجازاً كبيراً للحركة الصهيونية العالمية على صعيد الديمغرافيا، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوّجت تلك الحركة بالتحالف مع دول عديدة من الغرب، وبخاصة بريطانيا، انجازاتها بإقامة الكيان الصهيوني في العام ١٩٤٨ كما أسلفنا، فبلغ عدد اليهود في الكيان عند إنشائه (٦٤٨٦٠٠) يهودي، ارتفع المجموع حتى نهاية عام ١٩٩٦ إلى (٤٦٢٠٠٠٠) يهودي. وقد ساهمت الهجرة اليهودية خلال الفترة ما بين (١٩٤٨ - ١٩٩٦) نحو (٥٦) في المائة، وبلغت مساهمتها في زيادة اليهود بنحو (٦٨,٩) في المائة خلال الأعوام (١٩٤٨ - ١٩٦٠) كحد أعلى و(٧,٥) في المائة خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٩) كحد أدنى، وكان للعوامل الطاردة الخارجية والمحلية، المتمثلة بمستوى المعيشة والأوضاع الأمنية دو رهام في رفع أو انخفاض مساهمة الهجرة في زيادة عدد اليهود (كما هو موضح في الجدول رقم ١). وبشكل عام، استطاعت الحركة الصهيونية خلال قرن من انعقاد مؤتمر بال (١٨٩٧ - ١٩٩٧) جذب (٣٥) في المائة من إجمالي يهود العالم، البالغ حسب المجموعة الإحصائية

الإسرائيلية لعام ١٩٩٦ حوالي (١٣) مليون يهودي، جلّهم من سكان الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. أي أن الحركة الصهيونية، ومن بعدها إسرائيل، لم تتمكنا من تحقيق الحلم الديموغرافي بجذب غالبية يهود العالم، على الرغم من مرور قرن على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في عام ١٨٩٧، ومرور نحو خمسين عاماً على إقامة إسرائيل.

السياسة السكانية الإسرائيلية تجاه العرب في فلسطين:

لخصت العبارة الصهيونية الشهيرة «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» المنطلقات الاستراتيجية للسياسة السكانية الصهيونية ضد العرب لتكون حالة فريدة في التاريخ الإنساني، وقد تبنت إسرائيل وقادتها منذ عام ١٩٤٨ السياسات السكانية ذاتها التي أسست لها الحركة الصهيونية، فان الطرد القسري للعرب من ديارهم في فلسطين الجزء المكمل لعملية الاستيطان والهجرة اليهودية إليها.

فقد أصبحت فلسطين بعد انتهاء حرب عام ١٩٤٨، وإقامة إسرائيل على نحو (٧٧) في المائة من مساحتها البالغة (٢٧٠٠٩) كيلو متر مربع، مقسمة إلى قسمين. القسم الذي أقيمت عليه إسرائيل، والقسم الثاني الذي ضم الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأصبح العرب الفلسطينيون الذين يقيمون في فلسطين موزعين بعد عام ١٩٤٨ في دول عديدة ومختلفة وقسموا إلى[٢٥]:

أولاً: العرب داخل الخط الأخضر، وهم الفلسطينيون الذين بقوا في الأراضي التي أقيمت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨.

ثانياً: سكان الضفة وقطاع غزة الأصليون: وهم سكان المنطقتين الذين كانوا يقيمون فيها قبل عام ١٩٤٨، ولم تتعرض أراضيهم للاحتلال ولم يجبروا على النزوح عنها في العام المذكور.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون، وهم سكان المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الصهيوني في العام ١٩٤٨ واضطروا للهجرة عنها والإقامة المؤقتة في المناطق الفلسطينية (في الضفة والقطاع) الناجية من الاحتلال، فضلاً عن إقامة بعض اللاجئين في الدول العربية المحيطة بفلسطين، الأردن، لبنان، سورية.

رابعاً: الفلسطينيون في المهجر: وهم الفلسطينيون الذين دفعهم سوء الأوضاع الاقتصادية في الدول التي أقاموا فيها بعد عام ١٩٤٨ للهجرة إلى الدول العربية الأخرى ذات الجذب الاقتصادي، وخاصة دول الخليج العربي، وإلى الدول الأجنبية المختلفة.

لقد أدت حرب عام ١٩٤٨، وإقامة إسرائيل، إلى طرد نحو (٨٥٠) ألف فلسطيني من

ديارهم، وتدمير نحو (٣٨٥) قرية فلسطينية، واستحوذت الضفة الفلسطينية على نحو (٣٨) في المائة من اللاجئين في العام ١٩٤٨، في حين استأثر قطاع غزة على (٢٥,٨) في المائة، ولبنان على (١٣,٦) في المائة، وسورية على (١١,٥) في المائة، والأردن على (٩,٥) في المائة، ومصر على (١) في المائة، والعراق على (٠,٥) في المائة، وبشكل عام، فإنه من بين (١٤٦٦٠٠٠) فلسطيني عام ١٩٤٩، كان في فلسطين (٨١,٨) في المائة، في حين هناك ثمة (١٨,٢) في المائة منهم في الدول العربي المحيطة بفلسطين نتيجة التهجير الذي حصل عام ١٩٤٨، وكنتيجة للسياسات السكانية الإسرائيلية التي أدت إلى التهجير، لم يتبق داخل الخط الأخضر إلا (١٥١) ألف فلسطيني، جلّهم في منطقة الجليل التي تحاول إسرائيل جعل اليهود أكثرية فيها، من خلال الخطة الاستيطانية المعروفة والتي ذكرناها سابقاً، والمعروفة باسم خطة نجمة داوود.

وتقف الأسباب العسكرية وراء عملية تهجير (٨٩) في المائة من سكان القرى الفلسطينية عام ١٩٤٨، منها (٢٥) في المائة بواسطة الطرد المباشر الذي قامت به القوات اليهودية، و(٥٥) في المائة عن طريق هجوم عسكري مباشر على القرى، و(٩) في المائة تمت هجرتهم أمام هجوم قادم متوجه للقرية، وكان سبب تهجير (١٠) في المائة من إجمالي سكان القرى يعود إلى الحرب النفسية اليهودية الموجه ضد العرب، وخاصة بعد المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في حين أن (١) في المائة من إجمالي سكان القرى الفلسطينية المهجرة عام ١٩٤٨ تعود أسباب التهجير لأوامر من رئيس العائلة أو المختار[٢٦].

وقد تابعت السلطات الإسرائيلية السياسات السكانية إبان توسعها في الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، فتم طرد نحو (٤٦٠٠٠٠) ألف فلسطيني تحت وطأة الضغط العسكري. كما هاجر تحت وطأة الضغط الاقتصادي خلال سنوات الاحتلال أكثر من (٢٥٠) ألف فلسطيني للعمل خارج فلسطين، في مناطق الجذب الاقتصادي[٢٧].

ونتيجة للزيادة الطبيعية عند النازحين من ديارهم في الضفة وقطاع غزة، فقد ارتفع المجموع ليصل في نهاية عام ١٩٩٦ إلى (١,٥) مليون نازح غالبيتهم تقطن الأردن. كما من المفترض أن يصل مجموع اللاجئين إلى (٣٥٨٢٠٠٠) لاجيء في نهاية عام ١٩٩٥، ثم إلى (٣٧٠٧٣٧٠) لاجيء في عام ١٩٩٦[٢٨]. في حين لم يسجّل في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) إلا (٣٣٠٨١٣٣) لاجيء، منهم (٤١,١) في المائة في الأردن، و(٢١,٧) في المائة في قطاع غزة، و(١٦,١) في المائة في الضفة الفلسطينية، و(١٠,٧) في المائة في لبنان، وفي سورية (١٠,٥) في المائة[٢٩].

التوزع الفلسطيني في نهاية عام ١٩٩٦:

بعد (٤٩) عاماً من إقامة إسرائيل والسياسات السكانية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في فلسطين، أصبح التوزع الفلسطيني في بداية ١٩٩٧ كما يلي[٣٠]:

أولاً: بلغ مجموع الفلسطينيين في بداية عام ١٩٩٧ (٧٢١٤٠٠٠) فلسطيني.

ثانياً: استأثرت الضفة بنحو (١٣٣٩٠٠٠) فلسطيني، أي حوالي (١٨,٦ في المائة)، منهم نحو (١٨٠٠٠٠) فلسطيني في الجزء الشرقي من مدينة القدس، وهناك ثمة (٣٩,٨) في المائة من مجموع السكان في الضفة هم من اللاجئين في عام ١٩٤٨.

ثالثاً: استحوذ قطاع غزة على (٩٣١٠٠٠) فلسطيني، أي (١٢,٩) في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في بداية عام ١٩٩٧، ومن بين سكان القطاع (٧٦) في المائة لاجئون.

رابعاً: بلغ عدد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في بداية عام ١٩٩٧ (١٠٣٠٠٠٠) فلسطيني، أي حوالي (١٤,٣) في المائة من إجمالي مجموع الفلسطينيين في العام المذكور، وهم يمثلون في الوقت ذاته (١٨,٢) في المائة من إجمالي السكان في إسرائيل، في العام المذكور (كما هو موضح في الجدول الملحق).

خامساً: أما الفلسطينيون خارج فلسطين فقد قدر مجموعهم في بداية عام ١٩٩٧ بحوالي (٣٩١٤٠٠٠) فلسطيني يمثلون (٥٤,٣) في المائة من إجمالي الفلسطينيين في العام المذكور.

سادساً: يقيم في الأردن وسورية ولبنان، في عام ١٩٩٦ (٤٦,٤ في المئة) من مجموع الفلسطينيين، أي حوالي (٣٣٤٧٢٩٦) فلسطيني، وفي باقي الدول العربية ودول العالم (٧,٩ في المئة) أي حوالي (٥٦٩٩٠٦) فلسطيني. أي أن مجموع الفلسطينيين داخل فلسطين يقدر بنحو (٣٢٩٦٧٩٨) فلسطيني يمثلون (٤٥,٧) في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين المقدر في بداية عام ١٩٩٧.

وبذلك يتضح أن السياسة السكانية الصهيونية تجاه الفلسطين، منذ عام ١٩٤٨ مروراً بعام ١٩٦٧ وحتى بداية عام ١٩٩٧، قد أدت إلى طرد (٥٥,٣) في المائة من الفلسطينيين إلى خارج وطنهم وديارهم، إضافة إلى عدد كبير من اللاجئين في مناطق فلسطينية في الضفة والقطاع يقيمون في حوالي (٢٨) مخيماً معترف بها من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

أي أن السياسة السكانية المذكورة قد أدت إلى نجاح في الشق الذي يتعلق بالإنسان

الفلسطيني، في حين لم تستطع تلك السياسة من تحقيق الحلم الديمغرافي الصهيوني، والمتمثل في جذب غالبية يهود والعالم. وخلال عقد من الصراع (١٨٩٧ - ١٩٩٧)، لم تستطع الحركة الصهيونية وإسرائيل من جذب سوى (٣٥) في المائة من يهـ د العالم، وذلك على الرغم من النجاح في بناء الدولة في العام ١٩٤٨، بدعم مطلق من الدول الغربية، وخاصة بريطانيا وتالياً الولايات المتحدة الأمريكية، التي تجلى دعمها لإسرائيل بالمعونات الاقتصادية والعسكرية، إذ ساعد ذلك في بناء اقتصاد إسرائيلي قوي يلبي حاجات المشروع الصهيوني وخطواته، أي الاستيطان، والإسكان، والهجرة، والتوسع، وهكذا دواليك.

فخلال الفترة (١٩٥١ - ١٩٩٥) حصلت إسرائيل على (٦٢) مليار دولار أمريكي كمساعدات، منها (٦٠) في المائة مساعدات عسكرية، وبقيت المساعدات اللوجستية السنوية لإسرائيل بحدود (٣) مليارات دولار خلال السنوات الأخيرة[٣١]. وقد أدت تلك المساعدات إلى حل مشاكل عديدة في إسرائيل، اقتصادية، إسكان، استيطان، وغيرها. كما ساعدت في تحسين أداء الاقتصاد الإسرائيلي والإبقاء على مستوى معيشة جيد للفرد في إسرائيل، وتالياً الإبقاء على عوامل الجذب الجيدة للمهاجرين اليهود المحتملين من دول العالم خلال السنوات القادمة. وقد أدى ذلك إلى رفع الناتج المحلي ليصل في عام ١٩٩٦ إلى نحو (٨٩,٣) مليار دولار، وليبلغ دخل الفرد منه حوالي (١٥) ألف دولار[٣٢].

وقد ساعد تطور أداء الاقتصاد الإسرائيلي وارتفاع معدلات الناتج المحلي والقومي، إلى تخصيص مبالغ كبيرة للموازنات التي يقتطع جزء كبير من نفقاتها للاستيطان والإسكان والخدمات، للإبقاء على مستوى جيد من الرفاه في إسرائيل، بهدف إغراء اليهود في دول العالم للهجرة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة.

وفي اتجاه آخر، واكب مراحل الصراع المختلفة في فلسطين، التهيئة لجيش قوي، أصبح يمتلك في الآونة الأخيرة نحو نصف مليون جندي، فضلاً عن أسلحة وعتاد متطور ومتنوع، ونحو (١٠٠ - ٢٠٠) رأس نووي. والهدف من وراء ذلك دعم مرتكزات المشروع الصهيوني في فلسطين والأراضي العربية، وعلى الرغم من دخول إسرائيل عملية سلام مع العرب، التي بدأت خطواتها الأولى في مدريد في نهاية العام ١٩٩١، فإن أصحاب القرار فيها يرون بأن إسرائيل القوية هي الضمانة للسلام، حسب التصور والرؤى الإسرائيلية له.

أياً يكن الأمر، فإن المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين يبدو في أوجه بعد قرن من الصراع (١٨٩٧ - ١٩٩٧)، وقد اتضح ذلك من خلال المخططات الاستيطانية التي وضعتها حكومة ليكود حتى العام ٢٠٠٠ وخصصت لها الموازنات اللازمة. كما أن المشروع في مرحلة

جديدة من النشاط الاستيطاني ابتدأت أوائل العام ١٩٩٧، وخاصة في القدس الشرقية، وتحديداً في جبل أبو غنيم وحي رأس العامود، إضافة إلى محاولات إسرائيلية حثيثة لرفع مساهمة الهجرة اليهودية في النمو السكاني لليهود في إسرائيل خلال السنوات القادمة.

جدول رقم (١)

تطور مجموع اليهود في إسرائيل ومساهمة الهجرة في النمو٪ ١٩٤٨ - ١٩٩٦

السنوات	تطور مجموع اليهود	مساهمة الهجرة٪	مساهمة الزيادة الطبيعية ٪
١٩٩٦-١٩٤٨	٤٦٢٠٠٠٠ - ٦٤٩٦٠٠	٥٥,٨	٤٤,٢
١٩٦٠-١٩٤٨	١٩١١٢٠٠ - ٦٤٩٠٠	٦٨,٩	٣١,١
١٩٧١-١٩٦١	٢٦٦٢٠٠٠ - ١٩١١٢٠٠	٤٥	٥٥
١٩٨٢-١٩٧٢	٣٣٧٣٢٠٠ - ٢٦٦٢٠٠٠	٢٥,١	٧٤,٩
١٩٨٩-١٩٨٣	٣٧١٧١٠٠٠ - ٣٣٧٣٢٠٠	٧,٥	٩٢,٥
١٩٩٤-١٩٩٠	٤٤٤١١٠٠ - ٣٧١٧١٠٠	٦٦,٥	٣٣,٥
١٩٩٦-١٩٩٥	٤٦٢٠٠٠٠ - ٤٤٤١١٠٠	٤٠	٦٠

المصدر: **المجموعة الإحصائية الإسرائيلية**، العدد ٤٦ لعام ١٩٩٥ ص٤٤.

وقد قدر مجموع سكان إسرائيل في نهاية عام ١٩٩٦، بناء على معطيات مكتب الإحصاء الإسرائيلي بنحو (٥٧١٦٠٠٠) نسمة بينهم (٤٦٢٠٠٠٠) يهودي، أي نحو (٨٠,٨) في المائة وحوالي ٨٣٥ ألف مسلم، و(١٦٦) ألف مسيحي، و(٩٥) ألف درزي، أي أن نسبة العرب (١٩,٢) في المائة وكان نصيب الهجرة في المساهمة في النمو السكاني اليهودي (٤٠ - ٤٢) في المائة خلال السنوات ١٩٩٥ و١٩٩٦. وقدر المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي مجموع المهاجرين اليهود إلى إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٨٩ وحتى نهاية عام ١٩٩٦ بنحو ٧٤٦٥٠٠ مهاجر، منهم ٦٤١٥٨٠ من دول الاتحاد السوفياتي السابق.

الهوامش:

(١) عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الجليل للنشر، طبعة أولى ١٩٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١.

(٥) مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٣، حزيران ١٩٨٠ ص ١٢٥.

(٦) **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية - دمشق ١٩٧٨، ص ١٠٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٨) عبد الرحمن أبو عرفة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٨.

(٩) **صامد الاقتصادي**، العدد ٦٩ - ٧٠/ أيلول، ت ١، ت ٢، ك ١، ١٩٨٧، ص ١١٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٦، ٢١٧.

(١١) **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، ندوة دولية حول المستوطنات نظمتها جامعة الدول العربية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥، ص ٥٩.

(١٢) **صامد الاقتصادي**، ٦٩ - ٧٠، مصدر سبق ذكره ص ١١٥.

(١٣) صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٨٤.

(١٤) صحيفة **دافار** الإسرائيلية بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٩٢.

(١٥) خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، **دليل إسرائيل العام**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، آذار ١٩٩٦ ص ٣٦١.

(١٦) جيفري أرونسون، مستقبل **المستعمرات في الضفة والقطاع**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٦، ص ١.

(١٧) **الشرق الأوسط** السعودية ٤/ ١٢/ ١٩٩٦.

(١٨) صحيفة **تشرين** السورية ٥/ ١/ ١٩٩٧.

(١٩) صحيفة **الرأي** الأردنية ٦/ ٨/ ١٩٩٦.

(٢٠) **النقطة** (مجلة المستوطنين)، يشع، مقال، بقلم هيئة التحرير، بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٩٧.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) **السياسة السكانية العامة لمجتمع الحرب الصهيوني** - منشورات فلسطين المحتلة، بيروت ١٩٨١ ص ١٦.

(٢٣) عبد الرحمن أبو عرفة، **مصدر سبق ذكره** ص ٦٧.

(٢٤) **بيئة ومشاكل التجمع الاستيطاني** - مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية - دمشق ١٩٨٣، ص ١٨.

(٢٥) نبيل السهلي، التوزع الديموغرافي الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨، وتأثير السياسة السكانية الإسرائيلية، **الهدف**، الأحد ٨ كانون الأول ١٩٩٦، ص ١٥.

(٢٦) د. سلمان أبو ستة، **حق العودة، حق مقدس وقانوني وممكن أيضاً**، محاضرة ألقيت في ندوة نظمها المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، وأدارها الأستاذ جميل مطر، وحضرها عدد من رجال الفكر والسياسة والبحوث في القاهرة في ٨ يناير ١٩٩٦ ص ٩.

(٢٧) نبيل السهلي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط من (١) تموز/ يوليه ١٩٩٥ - ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٦ ص ٧٥.

(٣٠) تمت التقديرات بناء على سنة أساس ١٩٩٥، والتي قدر فيها الباحث مجموع الشعب الفلسطيني بسبعة ملايين فلسطيني، وتم الاسقاط على أساس معدل نمو سنوي قدره (٣) في المائة سنوياً.

(٣١) نبيل السهلي اتجاهات التنمية البشرية وتطور الاقتصاد الإسرائيلي ومدى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني به، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، كانون الثاني ١٩٩٧ ص٢١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦ - ٢١.

الإستيطان الصهيوني في محافظة الخليل

د. محمد عبيد الهاري

دأبت إسرائيل ولا زالت، على ترديد ادعاءاتها بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، هي جزء من اراضيها الموعودة، وفق عقيدتها الصهيونية وادعاءاتها الدينية، ضاربة عرض الحائط بكل الأنظمة والشرائع والقوانين الدولية التي تحرم عليها التصرف بهذه الأراضي، وتغيير ملامحها، وفرض وقائع جديدة عليها، سواء أكانت تاريخية أو جغرافية أو ديموغرافية.. أو غيرها.

ولا شك أن استقراء تاريخ أية منطقة في فلسطين، سيوضح حقائق وجودها، ويكشف عن تطورها واستمرارها. وهذا الاستقراء سيكون بمثابة أوراق رابحة تدحض مزاعم ومقولات تاريخية ودينية، تقوم على أساس أن فلسطين بأجزائها المختلفة، وخلال تاريخها الطويل، كانت أراض محتلة قبل قيام إسرائيل، وأن قيام هذه الدولة بعد عام ١٩٤٨ حرّر هذه الأراضي.

هذه الإدعاءات، بلا شك، هي قلب للحقائق رأساً على عقب، جعل الحق باطلاً والباطل حقّاً، كما أنها تثبت الظلم على ظلمه، وصمّت الآذان عن حق الفلسطيني صاحب الأرض الحقيقي، ذو التاريخ الموغل في القدم، وسمح للمحتل أن يزرع الأرض الفلسطينية بالمستعمرات دون رادع أو وجه حق.

والخليل، بمنطقتها ومحافظتها، كغيرها من مناطق فلسطين، تنطوي على تاريخ طويل وعريق، سيكون من شأن استعراضه والتعرف عليه، الرد على مزاعم إسرائيل في أحقية السيطرة تاريخياً على الأرض الفلسطينية، وزرعها بما تشاء من المستعمرات الاستيطانية الصهيونية وتاريخ مدينة الخليل، والتي هي قاعدة محافظة الخليل، هو تاريخ محافظتها التي ترجع نشأتها إلى أكثر من ٣٥٠٠ سنة قبل الميلاد، وهذا يعني أنها بنيت منذ حوالي ٥٥٠٠ سنة أي بعد فترة وجيزة من بناء أهرامات مصر[١].

وقد كانت المدينة تدعى في الأصل قرية أربع (بمعنى أربعة)، نسبة إلى منشئها الملك أربع، العربي الكنعاني، والمنتمي إلى قبيلة العناقيين، وهي التي كانت منازلها ممتدة على الجبال الواقعة بين الخليل والقدس، وقد كانوا يوصفون بالجبابرة، مع العلم أن الكنعانيين حكموا في المكان ما بين ٣٥٠٠-١٢٠٠ق.م.

ومن المعروف أن النبي إبراهيم عليه السلام وفد إليها واتخذها مقراً له وذلك في أوائل القرن التاسع عشر قبل الميلاد، حيث سكن بضع سنوات تحت بلوطات حِمْر أو بطمات حمراء الواقعة شمال الخليل[٢]. وعند وفاته دفن فيها وبعض أفراد اسرته: زوجته سارة، وولده اسحق وزوجته رفقة، ويعقوب وولده يوسف بعد أن تم تحنيط جثتيهما ونقلها من مصر، إضافة إلى زوجة سيدنا يعقوب ليقة. وهذه الأضرحة واقعة في مغارة المكفيلة التي اشتراها خليل الرحمن من عفرون بن صوفر الحثي.

وعندما خضعت المدينة للعبرانيين الذين خرجوا مع موسى من مصر، على إثر هزيمة الكنعانيين. أطلق عليها اسم حبرون، نسبة إلى أحد أبناء كالب بن يقنّة اليهودي. وحبرون اسم يهودي يعني عصبة، صحبة أو اتحاد، وقد اتخذها سيدنا داوود بن سليمان عليه السلام قاعدة له لأكثر من سبع سنوات، وفي عهد ولده سليمان اهتم بأضرحة سيدنا إبراهيم وعائلته.

ويرجح أن السور الضخم الذي يحيط بالحرم الإبراهيمي الشريف في الوقت الراهن، هو من بقايا بناء أقامه هيرودوس الآدومي، والذي ولد المسيح عليه السلام في آخر أيام حكمه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشرفات في أعلى السور هي إسلامية، كما أقام الرومان في عهد الامبراطور يوستينا نوس ٥٢٧-٥٦٥م كنيسة على مقبلة إبراهيم وعائلته، ولكنها هدمت من قبل الفرس سنة ٦١٤.

وبعد زوال الحكم الروماني، خضعت الخليل للحكم الإسلامي من ٦٣٨-١٠٨٧م. وفي هذا العهد تم الاهتمام بالمدينة بشكل واضح، ويرتبط ذلك بميزتها الدينية، حيث أنها تضم رفات عدد من الأنبياء، خاصة خليل الرحمن عليه السلام. ثم بعد ذلك بنى الأمويون سقف الحرم الحالي والقباب الواقعة فوق مراقد إبراهيم ويعقوب وزوجتيهما، كما أن الخليفة العباسي المهدي ٧٧٤-٧٨٥م فتح باب السور الحامي من الجهة الشرقية، كما بنى العباسيون المرافي الجبلية من ناحيتي الشمال والجنوب، وكذلك القبة التي تعلو ضريح يوسف عليه السلام. وفي عهد الفاطميين، افتتح المهدي مشهد الخليل مع تزيين الأخيرة بالفرش والسجاد.

وفي أواخر القرن الحادي عشر، وبالتحديد سنة ١٠٩٩، سقطت الخليل في يد الصليبيين، الذين أطلقوا عليها قلعة القديس ابراهام، وفي سنة ١١٦٨ أصبحت المدينة مركزاً للأبرشية، وهي

كلمة يونانية تعني المجاورة، وتعود إلى اصطلاحات المسيحيين الكنائسية، وقد استعملها العرب لدائرة المطران أو الأسقف وفي سنة ١١٧٢ بنيت كنيسة على موقع الحرم الإبراهيمي الشريف، وإلى الغرب منها شيدت القلعة.

وبعد معركة حطين سنة ١١٨٧، استطاع القائد الإسلامي صلاح الدين الأيوبي أن يحرر الخليل من الصليبيين، ويحوّل كنيستها إلى جامع، وهو الحرم الحالي، وينقل إليه منبر عسقلان الذي كان المستنصر بالله أبو تميم معد الفاطمي قد أمر بصنعه عام ٤٨٤هـ، وما زال هذا المنبر قائماً حتى الوقت الراهن.

وعلى أثر انتهاء الحملات الصليبية، تعرضت الخليل كغيرها من مناطق الهلال الخصيب للغزو المغولي المدمر، هذا الغزو، الذي وضع حد له على يد المماليك إثر معركة عين جالوت سنة ١٢٦٠. وبعد هذا التاريخ دخلت المنطقة تحت الحكم المملوكي ١٢٥٠-١٥١٦. وقد أولاها سلاطين المماليك اهتمامهم، سواء المماليك التركية أو المماليك الشركسية.

وبعد الحكم المملوكي، سيطر الأتراك العثمانيون على الخليل ومنطقتها سنة ١٥١٧، واستمر حكمهم فيها حتى سنة ١٩١٧. ويعتبر القرن الثامن عشر من عصور الخليل الزاهية، حيث اشتهرت في هذه الفترة ببعض الصناعات من أشهرها الصابون، غزل القطن الذي كان يباع في غزة والقدس، وصناعة الزجاج، حيث المصنع الوحيد في سوريا الكبرى، ذلك الوقت. وفيها كانت تصنع الخواتم الملونة وأساور وخلاخيل وأشياء أخرى تسوّق في الآستانة.

كما اشتهرت الخليل في هذه الفترة أيضاً بمحاصيلها الزراعية المتنوعة، كالعنب والزيتون والقطن، إضافة إلى شهرة أهلها بالتجارة، مما دفعهم إلى الهجرة إلى المناطق المجاورة مثل مصر، الكرك، يافا، القدس وغيرها.

وعلى أثر انتهاء حكم العثمانيين لفلسطين، والذي استمر زهاء أربعة قرون، انتقلت السيطرة على منطقة الخليل، كغيرها من المناطق الفلسطينية، إلى الاستعمار البريطاني سنة ١٩١٧، وهذا يرتبط بظروف الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء فيها.

ومع تحول الاستعمار البريطاني إلى انتداب على فلسطين، بدأت المؤامرات والترتيبات لسلب الأراضي الفلسطينية من أصحابها، وتنفيذ وعد بلفور، مما تطلب خلق تغييرات جذرية جغرافية وديموغرافية على الأرض تمثلت في الهجرة اليهودية وطرد السكان الأصليين، وتشريدهم عن وطنهم، مما مهد الطريق إلى صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وقيام إسرائيل، التي سيطرت حتى حرب عام ١٩٦٧ على ٧٩٪ من أراضي فلسطين، وعلى أثر انتهاء حرب حزيران، احتلت الجزء الباقي المتمثل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مما تقدم من دراسة تاريخ منطقة الخليل يمكن القول هذه المنطقة مرت بـ(١٥) فترة تاريخية نستطيع توضيحها على النحو التالي: -

١ - العصر الحجري وحتى العصر الكنعاني الأول: ٣٥٠٠-٢٠٠ ق.م.
٢ - العصر الكنعاني المتوسط: ٢٠٠-١٥٠٠ ق.م.
٣ - العصر الكنعاني الأخير: ١٥٠٠-١٢٠٠ ق.م.
٤ - العصر الحديدي: ١٢٠٠ - ٥٨٧ ق.م (يضم الفترة العبرانية).
٥ - العصر الفارسي: ٥٨٧ - ٣٣٢ ق.م.
٦ - العصر اليوناني: ٣٣٢ - ٦٣ ق.م.
٧ - العصر الروماني: ٦٣ ق.م - ٦٣٨م.
٨ - العصر الإسلامي: ٦٣٨ - ١٠٨٧م.
٩ - الفترة الصلبية: ١٠٨٧ - ١١٨٧م.
١٠ - العصر المملوكي: ١٢٥٠ - ١٥١٦م.
١١ - العهد العثماني: ١٥١٧ - ١٩١٧م.
١٢ - العهد البريطاني: ١٩١٧ - ١٩٥٠م.
١٣ - العهد الأردني: ١٩٥٠ - ١٩٦٧م.
١٤ - الاحتلال الصهيوني: ١٩٦٧ - مع الأخذ بعين الاعتبار أنه بعد اتفاق الخليل عام ١٩٩٧م فإن حوالي ٨٥٪ من مساحة مدينة الخليل أصبحت تخضع الآن لسيطرة السلطة الفلسطينية.

مما تقدم، يمكن القول أن الفترة القصيرة التي حكم فيها العبرانيون منطقة الخليل، وهي جزء من فلسطين، والتي استمرت في حدود ٧٣ سنة فقط، أي أقل من قرن، لا تعطي الحق لإسرائيل في استعمار الأرض الفلسطينية من وجهة النظر التاريخية، وإلا، فإن من حق العرب المطالبة باسبانيا وبمعظم آسيا، ومن حق اليونان وايطاليا وبريطانيا وفرنسا وهولندا واسبانيا والبرتغال وغيرها المطالبة بمستعمراتها السابقة استناداً إلى أساس الحق التاريخي المزعوم.

وعلاوة على عروبة فلسطين بأجزائها المختلفة تاريخياً، فإن المواثيق والقوانين والشرائع الدولية تمنع احتلال أراضي الغير بالقوة، وترفض أية تغييرات، مهما كان نوعها، على الأراضي المحتلة، وهذا ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ان اتفاقية أوسلو، بما لها وما عليها، والتي أبرمت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٩٣، أرجأت مناقشة المستعمرات والاستعمار الصهيوني إلى المرحلة النهائية، وحدّت من سريان سرطانه، إلا ان

الحكومة الإسرائيلية لا زالت تتبنى سياسة مدروسة تهدف إلى تهويد الأراضي المحتلة، وزرعها بالمستعمرات، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من الدولة اليهودية.

وقد كانت منطقة الخليل الادارية، في نهاية فترة الانتداب البريطاني، تضم (٣٠) قرية و(١٠٩) مزرعة وقبيلتين[٣]. ولكن بعد قيام إسرائيل، وعلى أثر انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٤٩، وتوقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، استولى اليهود على مساحات شاسعة من أراضي قضاء الخليل، وتم ضمها إلى الدولة اليهودية.

وقد شكلت الخليل بمنطقتها بعد عام ١٩٥٠م جزءاً من الأردن، إلى ان تم احتلالها عام ١٩٦٧، كغيرها من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. أما في الوقت الراهن فإن الخليل تشكل إحدى محافظات الضفة الغربية، وتضم مدينة كبيرة هي الخليل، وتسع بلديات من ضمنها الخليل، كما أنها تضم في حدود (٢٠) وحدة إدارية، قاعدة كل وحدة قرية كبيرة، إضافة إلى العديد من الخرب والقبائل البدوية[٤].

أما الوحدات الإدارية فهي: الخليل، دورا، حلحول، يطا، سعير، الشيوخ، بني نعيم، بيت أمر، صوريف، خراس، نوبا، بيت أولا، بيت أولا، بيت كاحل، ترتوميا، خربة جمبرورة، اذنا، تفوح، الظاهرية، السموع والريحية.

أما فيما يتعلق بالنشاط الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، فكما سبق وذكر، فإن منطقة الخليل زرعت بالعديد من البؤر الاستعمارية، بلغ عددها عام ١٩٩٧ ٣٣ مستعمرة، تشكل حوالي ١٤,٧٪ من مجموع المستعمرات الاستيطانية في الضفة والقطاع، والبالغ عددها ٢٢٤ مستعمرة، أي أنها تحتل المركز الثالث بعد كل من محافظة نابلس ٢١,٤٪، ومحافظة القدس ١٧,٤٪[٥]. ويوضح الجدول رقم (١) مستعمرات محافظة الخليل وتاريخ إنشائها[٦]:

جدول رقم (١)

توزع المستعمرات الاستيطانية الصهيونية في محافظة الخليل سنة ١٩٩٧:

المستعمرة	تاريخ انشائها	المستعمرة	تاريخ انشائها
مجدال عوز	١٩٩٧	سوسيا	١٩٨٣
زوهر	١٩٧٧	عومريم	١٩٨٣
اشكلوت	١٩٨٢	حاجاي	١٩٨٤
ادورا	١٩٨٢	خارسينا	-
نيجوهوت	١٩٨٢	شيكيف	١٩٨١
تبنة	١٩٨٢	عانر	-
ادورايم	١٩٨٤	كريات أربع	١٩٦٨
شمعة	-	الحي اليهودي	١٩٦٨
بيت يتير	قبل عام ١٩٧٥	تل الرميدة	بعد عام ١٩٧٧
غوتنئيل	١٩٨٣	بيت رومانو	بعد عام ١٩٧٧
كرمي تصور	١٩٨٤	هداسا (الدبويا)	بعد عام ١٩٧٧
رئيف	-	كفار عتصيون	١٩٦٧
كرمل	١٩٨١	متسبة جوبرين	١٩٨١
ماعون	١٩٨٣	تصوريف	١٩٨٥
تيلم	١٩٨٢	كريات بيم	بعد عام ١٩٧٧
أسفر	١٩٨٣	متسبة لافيس	بعد عام ١٩٨٥
يكين	١٩٨٢		

من تحليل الجدول رقم (١) يمكن ملاحظة ما يلي:

١ - أن الاستعمار الاستيطاني في محافظة الخليل قد بدأ مباشرة بعد احتلالها عام ١٩٦٧، وهذا متمثل في مستعمرة كفار عتصيون الواقعة على أراضي بيت أمر، وفي مستعمرتي كريات أربع والحي اليهودي على أراضي بلدية الخليل. فقد أقيمت المستعمرات الثلاث في عامي ١٩٦٧، ١٩٦٨. مما يشير إلى النية المبيتة لسلطات الاحتلال في تهويد الأراضي

الفلسطينية المحتلة.

٢ - يتبين من تحليل الفترات الزمنية التي أقيمت فيها المستعمرات في منطقة الدراسة، أن (٢١) مستعمرة أنشئت في الفترة بين عامي ١٩٧٥، ١٩٨٤، وهي تشكل حوالي ٦٣,٦٪، أي حوالي ثلثي المستعمرات الصهيونية الاجمالية. وقد ارتبط هذا التوسع الاستعماري إلى حد كبير بتسلم حزب الليكود السلطة في إسرائيل، ولو أن حزب العمل كانت له اليد الأولى في بدايات الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

إن ذلك يشير إلى التوافق الايديولوجي للأحزاب الصهيونية في مشروع ابتلاع الضفة والقطاع. فعلى الرغم من أن اتفاقيات كامب ديفد أبرمت في هذه الفترة، إلا ان السرطان الاستعماري استمر في التوسع والتمدد على حساب الأراضي الفلسطينية، مما يؤكد نوايا إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة وضمها إلى كيانها.

والمستعمرات التي أقيمت في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٥ هي: مجدال عوز، زوهر، اشكلوت، ادورا، نيجوهوت، بتنة، أدورايم، غوتنئيل، كرمي تصور، كرمل، ماعون، يتلم، أسفر، يكين، سوسيا، عومريم، حاجاي، شيكيف، متسبة جوبر بن وزئيف.

٣ - تأتي الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٤ في المرتبة الثانية في عدد المستعمرات الصهيونية التي زرعت على الأرض الفلسطينية في منطقة الخليل (ست مستعمرات). وهي تمثل حوالي ١٨,٢٪، أي حوالي خمس مجموع المستعمرات. وهذه البؤر الاستيطانية هي: كفار عتصيون، كريات أربع، الحي اليهودي، بيت يتير، تل الرميدة وبيت رومانو.

٤ - أما ما تبقى من المستعمرات الصهيونية، وعددها ست مستعمرات، فقد أنشئت اثنتان منها بعد عام ١٩٨٤ وهي: تصوريف ومنسبة لافيس. أما الأربعة الأخرى فتواريخها غير واضحة وهي: شمعة، زئيف، خارسينا وعانر. وهذه المستعمرات الست تكون حوالي ١٨,٢٪ من مجموع مستعمرات محافظة الخليل.

أما فيما يتعلق بالتوزع الجغرافي للاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل فيوضحه الجدول رقم (٢)[٧]: -

جدول رقم (٢)

التوزع الجغرافي للمستعمرات الاستيطانية في محافظة الخليل

المستعمرة	موقعها	المستعمرة	موقعها
مجدال تموز	أراضي بيت أمر	عومريم	أراضي الظاهرية
زوهر	أراضي الظاهرية	حاجاي	أراضي الخليل
اشكلوت	أراضي الظاهرية	خارسينا	أراضي الخليل
ادورا	أراضي دورا	شيكيف	أراضي دورا
نيجوهوت	أراضي دورا	عانر	أراضي الخليل
تبنة	أراضي الظاهرية	كريات أربع	أراضي الخليل
ادورايم	أراضي دورا	الحي اليهودي	أراضي الخليل
شمعة	أراضي الظاهرية	تل الرميدة	أراضي الخليل
بيت يتير	أراضي الظاهرية وجزء	بيت رومانو	أراضي الخليل
	من فلسطين عام ١٩٤٨	هداسا (الدبويا)	أراضي الخليل
غوتنيل	أراضي دورا	كفار عتصيون	أراضي بيت أمر
كرمي تصور	أراضي بيت أمر	متسبة جوبرين	أراضي ترقوميا
زئيف	أراضي الخليل	تصوريف	أراضي صوريف
كرمل	أراضي يطا	كريات بيم	أراضي يطا
معون	أراضي يطا	متسبة لافيس	أراضي دورا
أسفر	أراضي الشيوخ	تيلم	أراضي ترقوميا
يكين	أراضي بني نعيم		
سوسيا	أراضي يطا		

من دراسة الجدول رقم (٢)، يمكن استنتاج ما يلي:

١ - يتبين من التوزع الجغرافي للمستوطنات في محافظة الخليل أنها منتشرة في معظم أجزاء المحافظة، وأنها متركزة بصورة أساسية في الوسط والشمال والجنوب. كما يتبين كذلك من تحليل مواضعها من خلال الخريطة الطوبوغرافية، في أنها تحتل مواقع استراتيجية تتحكم في عقد المواصلات في منطقة الدراسة، إضافة إلى خطورتها الدائمة على تطور ونمو المراكز

العمرانية الفلسطينية المجاورة لها، وهذا واضح في البؤر الاستعمارية لكل من مدينة الخليل وبلدات بيت أمر، الظاهرية، دورا، ترقوميا ويطا.. وغيرها.

٢ - تقع في حدود بلدية الخليل تسع بؤر استعمارية صهيونية، وهي تشكل حوالي ٢٧,٣٪، أي أكثر من ربع مستعمرات المحافظة. أكبر هذه المستعمرات كريات أربع، وتمتد شمال شرق المدينة، ثم هناك مستعمرة خارسينا وموقعها شمال الخليل، ثم مستعمرات عانر وحاجاي وزئيف، جنوبها. ذلك إضافة إلى بؤر استعمارية صغيرة لا تتعدى عدداً من البيوت منتشرة في قلب الأحياء الفلسطينية في وسط المدينة وهي: ابراهام، تل الرميدة، بيت رومانو وهداسا (الدبويا).

٣ - تأتي بلدية دورا في المركز الثاني في عدد المستعمرات الصهيونية، حيث تنتشر على أرضها ست مستعمرات تكون حوالي ١٨,٢٪، أي أقل قليلاً من خمس مستعمرات منطقة الخليل. وهذه المستعمرات منتشرة في أنحاء أراضي دورا الفلسطينية وهي: ادورا، شيكيف، ونجوهوت، وتقع في الجزء الشمالي، ومستعمرات أدورايم، متسبة لافيس وغوتنيل وموقعها في الجزء الجنوبي.

٤ - تضم أراضي بلدة الظاهرية في أقصى جنوب غرب محافظة الخليل خمس مستعمرات صهيونية، وهي تحتل المركز الثالث بعد كل من الخليل ودورا، وتمثل هذه البؤر الاستعمارية حوالي ١٥,٢٪ من مجموع مستعمرات منطقة الدراسة. وهذه المستعمرات هي: زوهر، عموريم وشمعة وتقع في الجزء الشرقي من أراضي الظاهرية، ثم مستعمرتي بثنة واشكلوت في جزئها الغربي.

٥ - تنتشر على أراضي بلدية يطا أربع مستعمرات صهيونية، تكون حوالي ١٢,١٪ من مجموع مستعمرات محافظة الخليل. وهي واقعة في شمال شرقها (كرمل وماعون)، ثم في جنوب غربها (سوسيا وكرياتيم).

٦ - ما تبقى من المستعمرات الصهيونية وعددها تسع، تتواجد في أراضي خمس وحدات إدارية من وحدات المحافظة، ففي حدود أراضي بلدة بيت أمر تقع مستعمرات كفار عتصيون كرمي تصور ومجدال عوز. وفي أراضي ترقوميا متسبة جوبرين ويتلم، مستعمرة أسفر على أراضي الشيوخ، مستعمرة تصوريف فوق أراضي صوريف، وأخيراً مستعمرة بيت يتير في حدود بلدية السموع.

مما تقدم من دراسة التوزع الجغرافي للمستعمرات الصهيونية في محافظة الخليل، نرى أنها متركزة بصورة أساسية في حدود بلديات الخليل، دورا، الظاهرية، يطا وبيت أمر، حيث تضم

٢٧ مستعمرة استيطانية تشكل حوالي ٨١,٨٪، أي أكثر من أربعة أخماس المجموع الكلي للمستعمرات في منطقة الدراسة.

وتدل الاحصاءات المتوفرة حول مساحة المستعمرات الصهيونية في محافظة الخليل، وإن كانت ضئيلة ولا تشمل كل المستعمرات، بأن معظمها هي مجرد نقط استيطانية صغيرة، قيمتها المعنوية والايديولوجية للمستعمرين أكبر بكثير من القيمة المادية. ويوضح الجدول رقم (٣) مساحة بعض المستعمرات في منطقة الدراسة[٨]: -

جدول رقم (٣)

مساحات بعض المستعمرات في محافظة الخليل سنة ١٩٩٤

المستعمرة	المساحة (دونم)	المستعمرة	المساحة (دونم)
مجدال عوز	٢١٥٠	كفار عتصيون	٤٥٠٠
زوهر	٢٠	تل الرميدة	
اشكلوت	٢٠	بيت رومانو	عددا من البيوت
كرمي تصور	٨٠	هداسا (الدبويا)	
كرمل	٤٠٠٠	حي ابراهام	
كريات أربع	٢٨٠٠		

من تحليل الجدول رقم (٣)، يمكن القول أن المساحات التقديرية للمستعمرات الاستيطانية التي تتوفر عنها احصاءات متفاوتة جداً، فمنها البؤر الاستعمارية الصغيرة جداً كمستعمرتي زوهر واشكلوت الواقعة في أراضي الظاهرية، ومساحة كل منهما عشرون دونماً فقط.

وهناك المستعمرات الكبيرة في مساحاتها كمستعمرات كفار عتصيون، الموجودة في أراضي بلدة بيت أمر شمال غرب محافظة الخليل، ومساحتها ٤٥٠٠ دونم، مستعمرة كرمل فوق أراضي بلدة يطا جنوب المحافظة ومساحتها حوالي ٤٠٠٠ دونم، مستعمرة كريات أربع في حدود بلدية الخليل ومساحتها حوالي ٢٨٠٠ دونم، ثم مستعمرة مجدال عوز الممتدة فوق أراضي بيت أمر ومساحتها حوالي ٢١٥٠ دونم.

كما أن هناك بعض البؤر الاستيطانية الصغيرة والتي لا تشمل إلا عدداً محدوداً من البيوت في قلب مدينة الخليل، تم الاستيلاء عليها من أصحابها الأصليين، وترميمها بادعاء أنها كانت

أملاكاً يهودية في بداية القرن ومثال البؤر الاستيطانية الصغيرة في وسط المدينة: تل الرميدة، بيت رومانو، هداسا (الدبويا) ثم حي ابراهام، كل ذلك إلى جانب المشروع الصهيوني الهادف إلى تهويد الحرم الإبراهيمي الشريف، وتحويله إلى كنيس يهودي.

أما بالنسبة لتقديرات عدد المستعمرين في مستعمرات محافظة الخليل، فهو مرتبط إلى حد كبير بمساحة هذه المستوطنات، وكذلك الهدف من إنشائها وقيامها. ويوضح الجدول رقم (٤) تقدير المستعمرين في عدد من المستعمرات الاستيطانية في منطقة الخليل سنة ١٩٩٤[٩]: -

جدول رقم (٤)

تقدير عدد المستعمرين في بعض المستعمرات الصهيونية في محافظة الخليل سنة ١٩٩٤:

المستعمرة	عدد المستعمرين (نسمة)	المستعمرة	عدد المستعمرين (نسمة)
مجدال عوز	٢٠٠	عومريم	٥٠
ادورا	١٠٠	حاجاي	٥٠
تبنة	١٥٠	شيكيف	٨٠٠
غوتنيل	٦٥	كريات أربع	١٣٥٠٠
كرمي تصور	٢٠ عائلة	تصوريف	٥٠ عائلة
زئيف	٢٢ عائلة	تل الرميدة	
تيلم	٥٠	بيت رومانو	
ماعون	٥٠	هداسا (الدبويا)	٤٠٠
يكين	١٠٠	حي ابراهام	
سوسيا	٥٥		

من دراسة الجدول رقم (٤) يتبين أن معظم المستعمرات الاستيطانية في محافظة الخليل، تتميز أن عدد قاطنيها محدود، وذلك باستثناء كريات أربع التي يقدر عدد ساكنيها بحوالي ١٣٥٠٠ نسمة، وهي من أكبر مستعمرات الضفة الغربية، ويوصف مستوطنوها بالحقد العنصري والتطرف في توجهاتهم ومعتقداتهم.

وليس أدل على ضآلة عدد المستعمرين، هي البؤر الاستيطانية في قلب مدينة الخليل، حيث

لا يتجاوز عددهم فيها (٤٠٠) مستعمر، يعيشون وسط تركز سكاني فلسطيني كبير (في حدود (٢٠) ألف نسمة). وهذا التبعثر الاستيطاني وسط المدينة فرض واقعاً مريراً وغير مقبول على الأحياء العربية، كما أدى هذا الوضع أيضاً إلى سيطرة السلطات المحتلة على حوالي ١٥٪ من مساحة المدينة الفلسطينية، حتى يتسنى لها الحفاظ على سلامة هؤلاء المستعمرين المتطرفين، وهذا وارد في الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وآخرها اتفاقية الخليل.

وتأخذ المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة اشكالاً وأنواعاً عدة، وذلك حسب الهدف من إنشائها ومنها المدن، ومنها الكيبوتس، وهي مستعمرات زراعية تعاونية جماعية الملكية، وهناك الموشاف، وهي مستعمرات زراعية تعاونية عمالية، والموشاف شتوفي: وتوصف بأنها مستعمرات زراعية تشاركية، ثم الناحال، وتعرف بأنها مستعمرات عسكرية. ويوضح الجدول التالي أنواع وأشكال المستعمرات الاستيطانية في محافظة الخليل[١٠]: -

جدول رقم (٥)

أشكال وأنواع المستعمرات الصهيونية في محافظة الخليل سنة ١٩٩٤: -

المستعمرة	نوعها	المستعمرة	نوعها
مجدال عوز	كيبوتس	سوسيا	موشاف
زوهر	ناحال	عومريم	موشاف
اشكلوت	ناحال	حاجاي	موشاف
ادورا	ناحال	خارسينا	موشاف
نيجوهوت	ناحال	شيكيف	موشاف
تبة	ناحال	عانر	موشاف
ادورايم	ناحال	كريات أربع	مدينة
شمعة	ناحال	الحي اليهودي	حي
بيت يتير	قرية تعاونية	تل الرميدة	حي
غوتنئيل	قرية تعاونية	بيت رومانو	حي
كرمي تصور	قرية تعاونية	هداسا (بدبويا)	حي
رئيف	موشاف	كفار عتصيون	كيبوتس
ماعون	موشاف شتوفي	تصوريف	ناحال
تبلم	موشاف شتوفي	كريات يبم	موشاف شتوفي
اسفر	موشاف شتوفي	متسبة لافيس	أخرى
يكين	موشاف		

من دراسة الجدول رقم (٥)، يمكن ملاحظة ما يلي: -

١ - تضم محافظة الخليل ثماني مستعمرات استيطانية من نوع ناحال، أي أنها ذات طابع عسكري، وهي تشكل حوالي ٢٤,٢٪، أي حوالي خمس المجموع الكلي لمستعمرات منطقة الدراسة، كما أنها تمثل حوالي ٤٠٪ من مجموع مستعمرات الناحال على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعددها عشرون مستعمرة، والخليل في هذه الحالة تحتل المرتبة الأولى بين مناطق الضفة والقطاع في هذا النوع من المستعمرات، وهذا يشير إلى الأهمية العسكرية التي توليها سلطات الاحتلال لمنطقة الخليل.

ويقع نصف مستعمرات الناحال فوق أراضي بلدة الظاهرية ثلاث مستعمرات أخرى منتشرة على أراضي بلدة دورا وهي: أدورا، ادورايم ثم نيجوهوت. أما المستعمرة الثامنة فتقع في حدود بلدة صوريف، وهي مستعمرة تصوريف. هذا الانتشار يدل على أن مستعمرات الناحال متركزة بصورة أساسية في جنوب منطقة الخليل.

٢ - تحتوي المحافظة موضع الدراسة على ثماني مستعمرات صهيونية من نوع موشاف طابعها الظاهري زراعي تعاوني عمالي، وهي تمثل حوالي ٢٤,٢٪ أي حوالي خمس مجموع مستعمرات الخليل، وحوالي ٢٣,٥٪ من المجموع الكلي لمستعمرات الموشاف في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يعني أن الخليل تحتل المركز الأول مع قطاع غزة في هذا النوع من المستعمرات، والبالغ عددها (٣٤) مستعمرة منتشرة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وتتوزع مستعمرات الموشاف بصورة رئيسية في وسط وجنوب منطقة الخليل، ففي حدود بلدية المدينة تقع أربع مستعمرات منها، أي النصف وهي: زئيف، حاجاي، خارسينا وعانر. وتنتشر المستعمرات الأربع الأخرى في أراضي بلدات دورا مستعمرة شيكيف، يطا مستعمرة سوسيا، الظاهرية مستعمرة عومريم، ثم مستعمرة يكين في أراضي بلدة بني نعيم.

٣ - يقع في محافظة الخليل خمس مستعمرات استيطانية صهيونية من نوع موشاف شتوفي ذات الطابع الزراعي التشاركي من الناحية الظاهرية، يتركز ثلاث منها في حدود بلدة يطا جنوب المحافظة وحي كرمل، ماعون ثم كريات بيم أما الرابعة وهي تيلم فتوجد على أراضي بلدة ترقوميا، والخامسة والأخيرة وهي أسفر فواقعة فوق أراضي قرية الشيوخ.

٤ - يوجد في منطقة الدراسة خمس مستعمرات صهيونية من نوع المدن والأحياء، جميعها متركز في حدود بلدية الخليل وهي: مستعمرة كريات أربع، ثم أحياء أبراهام، تل الرميدة، بيت رومانو، ثم هداسا (الدبويا)، ولكن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأحياء تسمى مجازاً أحياء، نظراً لأنها لا تضم إلا عدداً محدوداً من البيوت المبعثرة في قلب المدينة

تم الاستيلاء عليها وترميمها من قبل متطرفين صهاينة، وتخضع لحراسة مشددة من قبل سلطات الاحتلال.

٥ - ما تبقى من المستعمرات، وعددها سبع، فتأخذ أشكالاً ثلاث، فهي إما قرى تعاونية وعددها ثلاث مستعمرات وهي: مستعمرة بيت يتير وتقع فوق أراضي بلدة الظاهرية، مستعمرة غوتنئيل وتقع فوق أراضي بلدة دورا، ثم مستعمرة كرمي تصور في حدود بلدة بيت أمر شال المحافظة.

أما الشكل الثاني للمستعمرات المتبقية فهو الكيبوتس (مستعمرة زراعية تعاونية جماعية الملكية)، وتضم منطقة الخليل مستعمرتين من هذا النوع فقط، وتقع فوق أراضي بلدة بيت أمر وهي: مجدال عوز وكفار عتصيون.

أما مستعمرتي متسبة جوبرين والموجودة فوق أراضي بلدة ترقوميا، ومستعمرة متسبة لافيس والمقامة فوق أراضي بلدة دورا فنوعها غير معروف حسب المعلومات المتوفرة.

مما تقدم، يمكن القول أن المستعمرات الصهيونية من نوعي الناحال والموشاف تشكل حوالي ٤٨,٥٪ أي حوالي نصف مجموع مستعمرات منطقة الخليل، وإذا ما أضيف إليهما نوعي الموشاف شتوفي والمدن والأحياء فإن النسبة ترتفع إلى ٧٨,٨٪، أي حوالي أربعة أخماس المجموع الكلي للمستعمرات المقامة فوق الأراضي الفلسطينية في منطقة الدراسة.

وقد أدى وجود بؤر استعمارية متناثرة وسط مدينة الخليل، إلى رفض السلطات المحتلة الانسحاب من المدينة أسوة ببقية مدن الضفة الغربية، حسب ما ورد في اتفاقيات أوسلو التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وذلك بحجة أن مشكلة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أجل بحثه إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

هذا الوضع في الخليل فرض على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتفاوض مع إسرائيل من أجل الوصول إلى آلية تنفيذ الانتشار في المدينة، وقد أدى ذلك إلى توقيع اتفاقية سميت باتفاقية الخليل أبرمت في نهاية عام ١٩٩٦، ولكن حكومة حزب العمل لم تنفذها، على أساس أنه يتعذر التنفيذ قبيل الانتخابات الإسرائيلية.

وبعد خسارة حزب العمل للانتخابات ووصول حكومة يمينية متطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو، تلكأت إسرائيل في تنفيذ اتفاقية الخليل، كما تعقد وضع العملية السلمية واتفاقيات اوسلو المرحلية، نظراً لأن برنامج الليكود السياسي وحلفائه من اليمين الإسرائيلي المتطرف يرفض هذه الاتفاقيات.

الواقع الجديد الذي أفرزته الانتخابات، أخَّر تنفيذ اتفاقية الخليل، حيث أصرت الحكومة

الإسرائيلية الجديدة على التفاوض من جديد حول الاتفاقية، بحجة أن الإجراءات الأمنية في اتفاق الخليل قاصرة عن حماية المستعمرين في المدينة. ولكن بعد مفاوضات مضنية وتدخل أطراف عربية ودولية، تم التوصل إلى اتفاق حول الوضع في مدينة الخليل وبعض الأمور الأخرى المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، وقد أبرم هذا الاتفاق في بداية عام ١٩٩٧. وعلى أساس هذا الاتفاق أعيد انتشار قوات الاحتلال في المدينة، وتسلمت السلطة الفلسطينية في حدود ٨٥٪ من مساحة المدينة الفلسطينية، أما الجزء الباقي (١٥٪) والمتركز أساساً في وسط المدينة فيخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية[11].

وإذا ما تم دراسة وتحليل اتفاقية الخليل من كافة جوانبها، يتضح أنها تتكون من جانبين رئيسين، جانب يتعلق بالترتيبات الأمنية، وآخر بالترتيبات المدنية في مدينة خليل الرحمن، إضافة إلى متفرقات ومذكرة خاصة بالتعهدات المتبادلة، تتضمن المسؤوليات الفلسطينية والإسرائيلية لتنفيذ الاتفاق المرحلي الخاص باتفاقيات أوسلو.

أما الجانب الأمني لاتفاقية الخليل فيمكن التعرف عليه من خلال الحقائق التالية: -

١ - أعادت السلطات المحتلة انتشارها في الخليل، حيث سلمت كما سبق وذكر السلطة الفلسطينية المنطقة (١)، وتشكل في حدود ٨٥٪ من مساحة المدينة، وهذه المنطقة ينطبق عليها ما ينطبق على مدن الضفة الغربية الأخرى.

أما ما تبقى من مساحة المدينة (١٥٪)، وهو وسطها، والمسمى بالمنطقة (٢)، فهو يخضع للسيطرة الإسرائيلية مع المحافظة على الأمن العام للمستعمرين.

٢ - وضع ترتيبات وتدابير أمنية خاصة في الخليل، وبشكل خاص في الأجزاء الفاصلة بين المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والأخرى المسيطر عليها من قبل السلطات المحتلة، ومن هذه الترتيبات ما يلي:

أ - إنشاء مكتب تنسيق فرعي في المدينة منبثق عن مكتب التنسيق اللوائي.

ب - تسيير دوريات متحركة مشتركة، ينسق حركتها ونشاطها مكتب التنسيق سالف الذكر. وتسير هذه الدوريات على وجه الخصوص في: حارة أبو سنينة، حارة الشيخ، حارة الشهداء، الأرض المرتفعة المطلة على الطريق الجديدة ٣٥، الطريق الممتدة من رأس الجورة إلى شمال تقاطع دورا عبر طريق السلام، ثم الطريق ٣٥.

جـ - إنشاء مكتب تنسيق مشترك برئاسة ضباط كبار فلسطينيين وإسرائيليين، يتواجدون في مكتب التنسيق اللوائي في هار منواح/ جبل منواح.

د - يسلح الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في الوحدات المشتركة المتحركة في الخليل

بأنواع متوازنة من الأسلحة رشاشات انغرام للجانب الفلسطيني، وبنادق أم ١٦ قصيرة للجانب الإسرائيلي).

هـ - يقام في المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية مخافر أو مراكز للشرطة الفلسطينية، يخدم فيها عدد لا يزيد عن ٤٠٠ شرطي مزودين بـ(٢٠) عربة، مع تكوين أربع فرق للرد السريع، وتتمركز في المنطقة (١)، وكل فريق مكون من (١٦) عنصراً، وهذه تتعامل مع الحالات الأمنية الخاصة.

٣ - ستكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عن حماية بعض الأماكن التي يزعم بأنها مقدسات يهودية في المنطقة (١) الخاضعة للشرطة الفلسطينية، وعند الزيارات سيكون هناك وحدة متحركة مشتركة مرافقة للزائرين. ومن الأماكن المقدسة: كهف أوثنييل بن كناز/ الخليل، ايلوني ماMRI/ حرم الرحمة، ايشيل افراهام/ بلاطة إبراهيم، معيان سارة/ عين سارة.

٤ - تعاد العمارة إلى الجانب الفلسطيني بعد إتمام إعادة الانتشار، وتصبح مقراً لقيادة الشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.

٥ - يتم تطبيق الحياة في المدينة القديمة وخاصة فيما يتعلق بفتح سوق البيع بالجملة (الحسبة)، مع عودة حركة السير في شارع الشهداء خلال أربعة أشهر إلى الوضع الذي كانت عليه قبل شباط سنة ١٩٩٤، وكذلك التعاون لأن تكون حركة الأشخاص والسلع والمركبات داخل المدينة ومنها وإليها حركة سلسة وطبيعية من دون عوائق أو حواجز.

أما بالنسبة للجانب المدني لاتفاقية الخليل فيمكن توضيحه على النحو التالي: -

١ - يتم نقل المسؤوليات والسلطات المدنية إلى الجانب الفلسطيني، وعددها (١٢) مجالاً مع بداية إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الخليل، ما عدا تلك التي تتعلق بالمستعمرين وممتلكاتهم، والتي سيستمر الحكم العسكري الإسرائيلي في ممارستها. (العديد من المجالات لا زالت في أيدي السلطات المحتلة).

٢ - يحدد البناء في بعض مناطق المدينة وخاصة وسطها، وفقاً لأسس وتعليمات موضحة في الاتفاقية. مثال ذلك

أ - أي اقتراح بإنشاء مبانٍ تعلو أكثر من طابقين (٦ أمتار) ضمن (٥٠) متراً من الحدود الخارجية لبعض المواقع، سيتم التنسيق في شأنه عبر مكتب الارتباط المدني للوائي.

ب - أي اقتراح بإنشاء مبانٍ تعلو أكثر من ثلاث طبقات (٩) أمتار) بين ٥٠ - ١٠٠متر من الحدود الخارجية لبعض المواقع، سيتم التنسيق في شأنه عبر مكتب الارتباط المدني اللوائي.

جـ - أي اقتراح بإنشاء مبانٍ غير سكنية وغير تجارية ضمن (١٠٠) متر من الحدود الخارجية لبعض المواقع، سيتم التنسيق بشأنه عبر مكتب الارتباط اللوائي.

د - أي اقتراح بإنشاء مبانٍ تعلو أكثر من طابقين (٦ أمتار) ضمن (٥٠) مترا من جانبي بعض الطرق، سيتم التنسيق في شأنه عبر مكتب الارتباط المدني اللوائي.

٣ - إذا ما أرادت بلدية الخليل القيام بأية أعمال متعلقة بالبنية التحتية (المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، والاتصالات) في المنطقة التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، عليها ابلاغ الجانب الإسرائيلي بذلك قبل (٤٨) ساعة من بدء العمل، عن طريق مكتب الارتباط المدني اللوائي.

كما ويتسنى للجانب الإسرائيلي أن يطلب من البلدية عبر مكتب الارتباط، القيام ببعض الأشغال والمرافق التي تخص المستوطنين في مناطق تواجدهم، وهذه الأشغال لها الأولوية القصوى في التنفيذ إذا ما غطيت تكاليفها من قبل السلطات المحتلة.

٤ - يملك الجانب الفلسطيني صلاحية تحديد مواقع محطات حافلات الركاب وإشارات المرور والترتيبات الخاصة بالمرور في مدينة الخليل. أما إشارات السير وترتيبات سير ومواقع حافلات الركاب في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية فتبقى على ما هي عليه في تاريخ إعادة الانتشار في المدينة، وأي تغيير لاحق في هذه الترتيبات في المنطقة المحتلة، سيتم التعاون بشأنه بين الجانبين في اللجنة الفرعية للمواصلات.

٥ - يعمل داخل المنطقة المحتلة من المدينة في حدود (٥٠) مفتشاً بلدياً، يرتدون ملابس مدنية خاصة وغير مسلحين، ويحملون هويات رسمية صادرة عن البلدية، وتحمل صوراً، مع إمكانية أن يطلب الجانب الفلسطيني المساعدة من الشرطة الإسرائيلية عن طريق مكتب الارتباط المدني اللوائي تنفيذ بعض الأعمال في المنطقة المحتلة من المدينة.

٦ - يتم التشاور بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عند إنشاء مكاتب فلسطينية في بعض المواقع من المدينة.

٧ - تؤمن بلدية الخليل الخدمات لكل أجزاء المدينة وبصورة منتظمة وبالتكلفة والنوعية نفسيهما، والتكلفة يحددها الجانب الفلسطيني بالنظر إلى العمل المنجز والمواد المستهلكة من دون تمييز.

٨ - تشتمل المواقع التي تم وضع ترتيبات بشأنها من ناحية البناء حسب ما ورد في الاتفاقية، فهي متركزة أصلاً في وسط المدينة وهي: -

أ - مدرسة أسامة/ بيت رومانو، بما في ذلك الموقع العسكري في محيطها.

ب - الحسبة/ ابراهام أفينو.

جـ - منطقة الحرم الإبراهيمي/ ضريح الآباء بما في ذلك منشآت الجيش والشرطة في محيطه.

د - الدبويا/ بيت هداسا.

هـ - جبل الرحمة/ تل الرميدة.

و - دير الأربعين/ ضريح روت ويشاي.

ز - تل الجعابرة/ حي عفعات أحوت بما فيه مخفر الشرطة في المنطقة.

ع - الطريق التي تصل الحرم الإبراهيمي/ ضريح الآباء بكريات أربع.

كما ويتضمن اتفاق الخليل عدداً من المسائل الأخرى يمكن ايجازها فيما يلي: -

١ - وجود دولي مؤقت في الخليل، حيث توجد بالمدينة حالياً مجموعة من هؤلاء، هدفهم مراقبة الوضع في المدينة، وتسجيل ما يجري من أحداث فقط دون أن يكون لهم أي تأثير أو صلاحيات تذكر.

٢ - يتضمن اتفاق الخليل مذكرة للسجل وقع عليها كل من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل نتنياهو بتاريخ (٥) كانون الثاني سنة ١٩٩٧، وتحتوي هذه المذكرة التزامات الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حيال المرحلة الانتقالية لاتفاقيات أوسلو. فمسؤوليات الجانب الإسرائيلي تتمثل في مسائل تنفيذية وأخرى تفاوضية. أما مسائل التنفيذ فتنص على ما يلي: -

أ - مراحل إعادة انتشار إضافية، حيث ستنفذ المرحلة الأولى للانتشار الإضافية خلال الأسبوع الأول من آذار سنة ١٩٩٧ وهذا الالتزام لم ينفذ بعد.

ب - مسائل الإفراج عن السجناء الفلسطينيين، وهذا الإلتزام لم ينفذ كذلك.

أما بالنسبة لمسائل التفاوض، فهي متعلقة بالمسائل المعلقة من الاتفاق المرحلي، وسيتم التفاوض حولها بشكل متوازي وهي: -

الممر الآمن، مطار غزة، مرفأ غزة، المعابر، المسائل الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية، العلاقة بين الشعبين، ثم مفاوضات الوضع النهائي. وهذه المسائل أيضاً لم تنفذ، ولا زالت آليات تنفيذها معطلة نظراً لمماطلة الجانب الإسرائيلي وإصراره على فرض وجهة نظر القيادة الإسرائيلية على أساس السلام مقابل السلام وليس السلام مقابل الأرض.

أما فيما يتعلق بمسؤوليات الجانب الفلسطيني، فهي منصبة في مجملها على مكافحة ما يسمى بالارهاب ومراجعة الميثاق الوطني الفلسطيني وحجم الأسلحة وقوات الأمن والشرطة

الفلسطينية.

كما ويتضمن الاتفاق كذلك على مذكرة متفق عليها أعدها الجانب الأمريكي حول شارع الشهداء وإعادة افتتاحه خلال أربعة شهور، بعد تنفيذ بعض الإجراءات في الشارع من قبل الولايات المتحدة. وقد وقعت هذه المذكرة بتاريخ ٧/ كانون الثاني سنة ١٩٩٧.

وقد ذيلت اتفاقية الخليل برسالة بعث بها وزير خارجية الولايات المتحدة السابق كريستوفر إلى رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو، تتضمن التزاماً بأمن إسرائيل ودعوة إلى تنفيذ بنود الاتفاق المرحلي لأوسلو.

وخلاصة القول، فيما يتعلق باتفاقية الخليل، أن إسرائيل لم تنفذ إلا الجزء اليسير مما ورد في الاتفاقية، وأن المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول تنفيذ مجمل الاتفاقيات الموقعة لا زالت تراوح مكانها، وأن إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة ما زالت تتهرب من تنفيذ ما التزمت به من معاهدات ومواثيق.

الهوامش:

(١) للتعرف على المعلومات التاريخية راجع:

أ - مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، الجزء لخامس، القسم الثاني، في ديار الخليل، دار الطليعة للطباة والنشر، ١٩٧٢، ص ٤٧، ص ١٦٦.

ب - مؤسسة الجمهور الصحفية، **الدليل إلى الخليل ١٩٨٦**، ص ٦ - ١٢.

جـ - محمد عبد الهادي عبد الرحمن، **الخليل، قصة مدينة**، سلسلة المدن الفلسطينية، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، عمان ١٩٩٠.

(٢) البلوط والبطم: نوعان من الأشجار، وحمرا أمير أموري اتخذ هذا الموقع سكناً له (انظر المصدر السابق جـ).

(٣) مصطفى الدباغ، مصدر سابق، ص ٢ - ١٥.

(٤) انظر خريطة رقم (١).

(٥) محمد عبد الهادي، خرائط الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينة المحتلة ١٩٦٧، **صامد الاقتصادي**، عمان، العدد ٩٠ تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٢، ص ٥٧.

(٦) أ - **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس.

ب - محمد عبد الهادي، **دراسة عن الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دائرة شؤون الوطن المحتل، طبعت في المركز الجغرافي الأردني، عمان ١٩٩٣.

جـ - منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة الفلسطينية، **ارشيف معلومات الأطلس الوطني الفلسطيني** سنة ١٩٩٠.

د - محمد عبد الهادي، خرائط الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٧) أ - انظر الخرائط التي أصدرها المركز الجغرافي الفلسطيني حول أهم المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب – انظر الخليل، قصة مدينة، مصدر سابق ص ١٩.
جـ – انظر صامد الاقتصادي، مصدر سابق عدد ٩٠، ص ٧٨.
(٨) أ – محمد عبد الهادي، دراسة عن الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ٤ وخريطة رقم (٩).
ب – منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة الفلسطينية، ارشيف الأطلسي الوطني الفلسطينية سنة ١٩٩٠.
جـ – **مجلة الدراسات الفلسطينية**، وثائق مفاوضات السلام، ربيع سنة ١٩٩٧، ص ١٦٧-١٨٣.
(٩) انظر: المصدر السابق.
(١٠) أ – محمد عبد الهادي، دراسة عن الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ٤ وخريطة رقم ٩.
ب – منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة الفلسطينية، ارشيف الأطلس الوطني الفلسطيني.
(١١) مجلة الدراسات الفلسطيية، المصدر السابق.

أوروبـــا والاستيطان الصهيوني

محمد كريم

لا بد، قبل الخوض في موضوع أوروبا والاستيطان الصهيوني في فلسطين، من التعريج على دور العديد من الدول الأوروبية في رعاية الحركة الصهيونية؛ فمسألة الاستيطان، موضوع البحث، لم تُثر بشكلها الحالي قبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، في حين أن علاقة دول العالم المعاصرة (باليهود) تعود إلى عشرات العقود من الزمن.

فبريطانيا، تلك التي وهبت (اليهود)، وعد بلفور المشؤوم، مدعية أن تلك الأرض «لا سكان فيها»، شهدت عام ١٨٧١ قيام فرع لمنظمة الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الاليانس) بغية مساعدة (مضطهدي اليهود)، الأمر الذي اشرك بريطانيا، للمرة الأولى، رسمياً، على خط الدعوة الصهيونية لإنشاء (دولة يهودية) في فلسطين[١]. وبالطبع، ما يترتب على ذلك من تشجيع للاستيطان، وتملك أراضي الفلسطينيين بالدعم المالي والحماية الدبلوماسية البريطانية.

أما بالمرستون، رئيس وزراء بريطانيا، في مطلع هذا القرن، فقد أوعز إلى سفيره في استانبول قائلاً: «عليك أن تقنع السلطان وحاشيته بأن الحكومة الانجليزية ترى أن الوقت أصبح مناسباً لفتح أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود إليها»[٢].

ويعود نشاط الانكليز تجاه استيطان اليهود في فلسطين إلى ما قبل وعد بلفور، فقد نشطت في بريطانيا، وفي أوروبا، بدعم بريطاني، من الجمعيات والمؤسسات، وبدعم حكومي رسمي، بغية الدعوة إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين، حتى أن رومانيا وحدها، كانت تضم ما يربو على الخمسين جمعية تعاونت مع بريطانيا وقنصلها في القدس، الذي أنيطت به مهمة تذليل عقبات الهجرة أمام الراغبين فيها[٣].

وبعد مؤتمر بال، أقامت في بريطانيا العديد من الجمعيات اليهودية، وغير اليهودية، التي

كانت مهمتها التشجيع والحث على الهجرة. ومن أهم هذه الجمعيات[٤]:

- صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار.
- شركة انجلو فلسطين المحدودة (١٩٠٣).
- شركة انجلو ليفنتين المصرفية المحدودة.
- الصندوق القومي اليهودي.
- شركة تطوير أراضي فلسطين المحدودة.
- الصندوق الثقافي اليهودي The First London Akhoazaha Kadam company.
- شركة المكابي للأراضي المحدودة.

كلُّ هذا، فضلاً عما قامت به بريطانيا من إنشاء وتنفيذ العديد من المستوطنات في فلسطين كمستوطنة (ريشون ليسيون) على سبيل المثال، لا الحصر.

وربما أصبح من بديهيات الفكر السياسي، أن علاقة بريطانيا بإسرائيل محكومة بأمر محدد هو المذهب البروتستانتي، الذي يرى في قيام إسرائيل مفتاحاً لعودة المسيح المنتظر، وبالتالي، فمساعدة (اليهود) واجب يفرض المذهب البروتستانتي إضافة إلى عامل المصلحة المهم جداً، وعن الأمر الأول يقول يونغ، أول قنصل انكليزي في القدس: «هناك مجموعتان ستكونان تابعتين لبريطانيا وستحصلان خلال فترة وجيزة على أماكن مسؤولة في فلسطين، أولاهما اليهود الذين أعطاهم الله هذه الأرض قديماً، والأخرى المسيحيون البروتستانت وورثتهم الشرعيون. وبالتالي، فعلى بريطانيا رعايتهم لتقوية نفوذها في فلسطين»[٥].

ولا يمكن، بأي حال، إغفال ما قدمته بريطانيا من دعم مادي ومعنوي (لليهود)، بدءاً من تدريب العصابات الصهيونية، وتوريد اليهود من بقاع العالم إلى فلسطين، وتزويد الصهاينة بالسلاح لمواجهة الفلسطينيين في ثوراتهم، مروراً بوعد بلفور، ووقوفاً عند قرار إنهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين، بعد إعلان الصهاينة قيام دولتهم بست ساعات والمرور عليه دون استخلاص الكثير من العبر والدلالات. ولن تُفاجأ، وقتذاك، حينما نسمع عن وايزمن، أحد رموز الحركة الصهيونية قوله: «إن إخلاصنا نحن اليهود لبريطانيا لا حدود ولا شروط له».

أما حال فرنسا فلا يختلف كثيراً عن جارتها بريطانيا، فعلاقتها بالصهيونية تعود إلى الوراء مئات السنوات. فقد رأت فرنسا بالحركة الصهيونية واليهود عموماً امتداداً لمصالحها في العالم عامة والشرق الأدنى خاصة. فنابليون، مثلاً، لم يستنجد بأبناء دينه ومذهبه أثناء حصاره عكا؛ بل استنجد باليهود داعياً: «يا ورثة فلسطين الشرعيين، ندعوكم للمساهمة في السيطرة على بلادكم من أجل بناء أمتكم، وحتى تصبحوا أسياد فلسطين الشرعيين»، ناهيك عن أن مؤسسة الاتحاد

الإسرائيلي العالمي (الأليانس) التي أنشئت لمساعدة (مضطهدي اليهود) عام ١٨٦٠، أنشئت في فرنسا وبدعم وتشجيع فرنسي، والتي أنشأت لها فروعاً في عدة دول أوروبية، كبريطانيا مثلاً[٦].

ولن يختلف الحال كثيراً بالنسبة لألمانيا، فعدم رغبة الامبراطور الألماني (Wilhelm II) الذي حكم المانيا في القرن الماضي، بتهديد مصالحه في الدولة العثمانية في حال أيد المشروع الصهيوني؛ دفع الصهاينة إلى التعامل مع بعض أمراء المانيا، وخاصة حاكم (Wuttemberg) الذي انطلقت من أرض إمارته فكرة استيطان فلسطين، التي عبرت عن نفسها باسم (مستوطنات الهيكل)[٧].

وكان العذر أقبح من ذنب حينما أوضحت المانيا أمام لجنة بيل عام ١٩٣٧، أنها لا توافق على قيام دولة يهودية تحت الانتداب البريطاني، لأنها لا تستطيع استيعاب جميع يهود العالم، ولكنها (أي المانيا) توافق على أن تكون فلسطين قاعدة لسلطة قانونية دولية لليهود، كما هي موسكو بالنسبة للكومنتيرن أو الفاتيكان كمركز للكاثوليك.

أما هتلر، فقد رفض شخصياً أي مساسٍ يؤدي إلى توقف سيل المستوطنين اليهود من المانيا أو المناطق التي تسيطر عليها ألمانيا إلى فلسطين مبرراً ذلك بقوله: «إن المهاجرين اليهود يستطيعون الحاق أضرار بنا في أية بقعة من العالم اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً، أكثر منه فيما لو هاجروا إلى فلسطين». فكانت ألمانيا، بهذا، السلاح الأمضى الذي أفادت منه يد الدعاية الصهيونية لحمل اليهود على الهجرة والاستيطان في فلسطين، شاؤوا أم أبوا.

ولا بد لنا في معرض حديثنا عن علاقة أوروبا بالاستيطان، من استذكار مسائل عدة، على رأسها موقف أوروبا من القضية الفلسطينية برمتها، كقاعدة ارتكاز لما يمكن ذكره في موقف أوروبا من قضية محددة هي مسألة الاستيطان اليهودي على الأرض الفلسطينية.

وحيث أن أي قرار تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية يُلزم ولاياتها الواحدة والخمسين، فالأمر عينه لا ينطبق على أوروبا، فما يمكن أن تصرح به فرنسا مثلاً، لا يمكن بأية حال، أن يلزم المانيا، أو غيرها. غير أن التقارب والتباعد واردان في مواقف دول أوروبا كلٌّ حسب مصلحته واتجاهه.

وسنقوم هنا بدراسة مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة، كوحدة واحدة، يلزم القرار الذي يصدر عن رئاستها دولها الأعضاء، كما سنعرج على مواقف بعض دول أوروبا الغربية.

أوروبا وفلسطين قبل عام ١٩٦٧:

إن عدم تبلور أوروبا كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية واحدة، إبان قيام (دولة إسرائيل)، جعل موقفها غير ثابت، فهو يبتعد أو يقترب من موقف القطبين المتصارعين، عقب ذلك، امريكا والاتحاد السوفيتي.

ولعل مسألة الولاء والمصلحة قد لعبت دوراً غير قليل في موقف هذه الدولة الأوروبية الموالية للولايات المتحدة وتلك التي توالي الاتحاد السوفيتي، وقد استمر الحال بهذه الدول على الرغم من ظهور السوق الأوروبية المشتركة عام (١٩٥٧) كأبرز أشكال التحالف، آنذاك، وذلك لأن هذه السوق افتقدت إلى وحدة التصور، وكذا وحدة الرأي، لا بالنسبة لقضية فلسطين، وحسب، بل تجاه معظم المشكلات العالمية، بالعموم.

إلا أنه يمكن وسم موقف أوروبا من العرب والفلسطينيين، في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، بالعداء واعتبار (إسرائيل) بقعة حضارية في (بحرٍ من المتوحشين المتخلفين)، وهذا الموقف ليس بغريب على بريطانيا، واضعة اللبنات الأولى في بناء (دولة إسرائيل)، ولا ألمانيا التي ما زالت حتى الساعة تدفع ملايين الدولارات (لليهود) تحت اسم (برنامج التعويضات) بحجة أنها تكفر عما قامت به ألمانيا على يد هتلر من (مذابح بحق اليهود)، الأمر الذي أصبح جلياً الآن، فالعصابات الصهيونية، بالاتفاق مع بعض أقطاب الحكم الألماني، آنذاك، كانت لها اليد الطولى لاستخدام (دعايات) كهذه، بغية ترحيل اليهود من المانيا، باتجاه فلسطين - ولا حتى فرنسا، صاحبة حاملات السفن التي راحت تحمي سواحل (إسرائيل) في حرب ١٩٥٦، وهي التي اعتبرت، حتى عام ١٩٦٧، المصدر الوحيد للسلاح (الإسرائيلي)، بدءاً من الطائرات المقاتلة، وانتهاءً بمفاعل ديمونة النووي.

فلقد اقتضت المصلحة، التي تحرك أوروبا عموماً، في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، اعتبار إسرائيل الركيزة الأهم في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأسباب عدة نذكر منها:

- إثبات (إسرائيل) لقدرتها العسكرية أمام ضعف العرب.
- موقع فلسطين الذي سيجعل، حتى من الشيطان، حليفاً (لإسرائيل) لضمان الوصول إلى هذا المعبر والملتقى الهام لقارات العالم الثالث.
- قوة الإعلام والدعاية الصهيونية أمام ضعف الإعلام العربي.
- حل مشاكل الدول الأوروبية بالتخلص من يهود بلادها[٨].

أوروبا وفلسطين ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

بدأ الموقف الأوروبي عموماً، بالانسحاب الخجل التدريجي من تأييد (إسرائيل)، مدفوعاً بخوفه على المصالح الأوروبية، بالدرجة الأولى، فأوروبا تعتبر قناة السويس المعبر الأهم في تجارة أوروبا في المنطقة العربية ودول الشرق الأقصى، ناهيك عن أن محاولات إسرائيل الدؤوبة لتكون قاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية واستغنائها عن أوروبا إضافة إلى صعود الجنرال ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا وإدراكه لأبعاد الاستغناء عن العرب، كان له الدور الأكبر في محاولات أوروبا التقرب من العالم العربي.

لقد شهدت تلك الفترة، مواقف أوروبية أكثر جرأة إلى حدا ما، فبريطانيا تحث على اتخاذ القرار الذي عُرف بـ ٢٤٢، في أروقة الأمم المتحدة، والذي وجدت فيه أوروبا القشة التي تعلقت بها، باعتباره، أي القرار، أساساً مقبولاً من الدول العربية، يُعفي أوروبا من تحديد مواقف معلنة.

وحتى أوائل السبعينيات، لا يمكن تحديد موقف أوروبي واضح وجلي من قضية فلسطين من قبل الرابع عشر من أيار ١٩٧١، زمن صدور وثيقة السوق الأوروبية التي تعتبر الوثيقة الأولى التي اتخذ فيها موقف جماعي لوزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة، دعت فيه إلى إنشاء مناطق منزوعة السلاح بين (إسرائيل) وجاراتها، ومناطق عازلة في بعض المناطق، ومرابطة وحدات من قوات الأمم المتحدة، على أن يحدد مجلس الأمن تشكيلها وأماكن مرابطتها في هذه المنطقة أولية لا تقل عن خمس سنوات. كما جاءت هذه الوثيقة على موضوعات اللاجئين وانسحاب إسرائيل من بعض المناطق المحتلة وتدويل القدس[٩].

غير أن الغريب، والغريب جداً، أن هذه الوثيقة لم تُنشر قط، مما لا يحمل إلا معنىً واحداً، هو أن دول السوق الأوروبية، رغم معرفتها بحدود الخطر ومواقع مصلحتها، كانت أضعف من أن تقاوم الضغوطات الأميركية - الإسرائيلية، فضلاً عن الانشقاقات داخل السوق الأوروبية، الأمر الذي أفرزته علاقات بعض الدول، كألمانيا وايطاليا وهولندا، مع الولايات المتحدة الأميركية.

أوروبا وفلسطين بعد حرب ١٩٧٣:

كانت حرب ١٩٧٣ مفاجأة حقيقية، وغير عادية لأوروبا. لا لأن دولتان عربيتان بادرتا بالحرب، بل لأن الدول المصدرة للنفط، بدأت التهديد بقطع النفط عن أوروبا، في وقت كانت أوروبا في مسيس الحاجة إليه، على الرغم من أن التهديد بدا في أوله وجلاً، إلا أنه تحرك بوتيرة أعلى، فقُطع النفط عن هولندا مثلاً.

ولما رأت أوروبا أن في الأمر خطراً حقيقياً يهدد مصالحها ابتدأت الحركة، فبعث رئيس الحكومة الفرنسية، آنذاك، بومبيدو، العديد من الرسائل إلى رؤساء دول السوق المشتركة التسع، حاثاً إياهم على عقد مؤتمر مستعجل لمناقشة مشكلة الشرق الأوسط[١٠].

وتمخض عن رسائل بومبيدو، في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٧٣، بيان مشترك يدعو إلى وقف القتال وبدء مفاوضات حقيقية، على أساس القرار ٢٤٢، وقد صدر في السادس والعشرين من الشهر ذاته، عن الاتحاد البرلماني الأوروبي قرار يدعو إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة، كما أكد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما صدر عن حث فرنسا شركائها، في دول السوق، على عقد اجتماع لوزراء الخارجية، بيانٌ في السادس من تشرين الثاني، من العام نفسه، دعا إلى تنفيذ القرار ٢٤٢ وانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعدم جواز استحواذ الأراضي بالقوة، وضرورة إنهاء (إسرائيل) لاحتلال الأراضي، القائم منذ (نزاع) ١٩٦٧، كما جاء في البيان: «الاعتراف بأنه لدى إقامة سلاح عادل ودائم؛ يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين»[١١].

ويلاحظ أن حرب ١٩٧٣ كانت مفصلاً مهماً في سعي أوروبا استمرار العلاقات مع العالم العربي، مما انعكس بالضرورة على قضية العرب الأولى وقتذاك، فكانت المطالبات الأوروبية المتكررة بإنهاء الاحتلال، والمطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة الوصول إلى حل لقضية الشرق الأوسط، وما إلى ذلك من مطالبات لها العديد من الدلالات على حلول قضية فلسطين، ولو بفعل المصالح الأوروبية، في جدول القضايا الأهم بالنسبة لأوروبا.

أما الاعتراف بـ م.ت.ف، والذي كانت الدول العربية تكرر تمسكها به، طيلة فترة الحوار العربي - الأوروبي، الذي تعثر لسنوات؛ فقد صدر في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٦ عن اللجنة العامة للحوار العربي - الأوروبي، بياناً يؤكد ضرورة تحقيق انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وإشراك م.ت.ف، ممثلاً للشعب الفلسطيني في كل الجهود الدولية من أجل السلام.

أوروبا والاستيطان:

لا يمكن لهذا الكيان الغريب (إسرائيل) أن يستمر ويحافظ على وجوده دون استيطان، فالاستيطان أحد أهم ركائز استمرار (المشروع الصهيوني) كما يقول اسحق شامير رئيس وزراء

(إسرائيل) الأسبق: «إننا نحتاج إلى إسرائيل كبرى حتى تستوعب هؤلاء المهاجرين، إننا نحاج إلى الأراضي لتوطينهم» أو كما تقول غولدمائير عن حدود هذا الاستيطان: «الحدود هي حيث يعيش اليهود لا حيث توجد خطوط على الخريطة»[١٢].

لم تطفُ مشكلة الاستيطان، بشكلها الحالي على الأحداث في العالم، قبل حرب ١٩٧٣، حيث طُرح مشروع حل سلمي، الأمر الذي فتح العيون على مشكلات الاستيطان، وزاد الأمر فاعلية تهديد الدول العربية المصدرة للنفط، آنذاك، بوقف تصدير النفط إلى أية دولة تساند إسرائيل. ولعل أول إشارة أوروبية إلى الاستيطان جاءت في البيان الختامي للجنة العامة للحوار العربي - الأوروبي عام ١٩٧٦؛ حيث عبر الجانب الأوروبي عن وجهة نظره في انعدام إمكانية حل (النزاع) في المنطقة العربية، ما لم يجد حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعال عن هويته الوطنية ترجمة واقعية، وعارض البيان سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

وكان قد رافق بداية التعاون بين دول السوق الأوروبية المشتركة؛ أول بيان سياسي يتعلق بالوضع في المنطقة العربية، طلباً لتحويل أوروبا من مجرد قوة اقتصادية، إلى قوة اقتصادية وسياسية في آنٍ معاً، قوة تعبر عن نفسها بسياسة خارجية موحدة، وكان ذلك في ١٣/ ٥/ ١٩٧١، وقد جاء في إحدى بنود البيان المذكور طلب للمجموعة الأوروبية بالتدويل الإداري لمدينة القدس داخل الأسوار، وكذلك الأماكن المقدسة[١٣].

وفي تصريح لندن، حزيران/ يونيو ١٩٧٧، رفضت المجموعة الأوروبية الأمر الواقع، الذي تريد إسرائيل فرضه، من خلال إنشاء المستوطنات، وأوضحت أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل عائقاً خطيراً لمسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وفي دمشق، لفت الخطاب السياسي للّجنة العامة للحوار العربي - الأوروبي، الأنظار، في بيان الاجتماع الرابع للجنة الحوار العربي - الأوروبي، في ١١ كانون الأول ١٩٧٨، حيث جاء فيه: «ضرورة احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة وحقها في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وضرورة إقامة وطن فلسطيني»، الأمر الذي اعتبر تطوراً حقيقياً وشجاعاً في موقف دول السوق الأوروبية من قضية فلسطين.

ولعل النشاط المكثف الذي شهده عام ١٩٧٩ من قبل بعض القياديين الفلسطينيين قد أفضى إلى البيان الذي أصدرته الجماعة الاقتصادية الأوروبية في حزيران/ يونيو من العام ذاته، والذي أدانت فيه إقامة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. كما جاء على لسان وزير خارجية ايرلندا في ايلول/ سبتمبر، من العام ذاته، في كلمة ألقاها نيابة عن دول السوق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما ذكر به م.ت.ف وحق الشعب الفلسطيني في تحديد مستقبله، كما أشار إلى

إدراك دول السوق لوضع القدس المستقبلي، والذي ينبغي أن يضمن الوصول لجميع الأماكن المقدسة، وعدم قبول أية مبادرة من جانب واحد ترمي إلى تعديل الوضع القانوني للمدينة[١٤].

ليس في تطور موقف أوروبا من القضية الفلسطينية كثير العجب، فإن ما يدفع بأوروبا لمواقف كهذه هو المصلحة، ففي حين كان المجلس الأوروبي (الذي يضم ٢١ دولة (أوروبية) يتخذ قرار في ٢٣/ ٤/ ١٩٨٠، يدين سياسة الاستيطان الإسرائيلية، كان الرئيس الفرنسي، وقتذاك، يصرح في الكويت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[١٥].

فالكويت واحدة من أهم مصادر النفط بالنسبة لفرنسا، مما حدا ببريطانيا والمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ إلى الاعلان عن تأيدها لموقف الرئيس الفرنسي، خوفاً من استئثار فرنسا برضى الكويت، التي كانت تعتبر نفسها، آنذاك، معنية بالقضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من الضغوطات الأميركية المتزايدة على دول السوق الأوروبية المشتركة، غير أنه جاء في بيان البندقية (١٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٠) ما نصه: «إن الدول التسع لا تقبل أية مبادرة من جانب واحد تستهدف تغيير وضع القدس، وتذكر بضرورة وضع إسرائيل حداً لاحتلالها المستمر منذ (نزاع) ١٩٦٧»، كما أعلنت الدول المجتمعة أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل عقبة أمام عملية السلام.

وقد يكون من أوضح الأدلة على كون علاقة أوروبا بالعالم العربي، علاقة مصلحة في غالبيتها، ما قامت به ألمانيا من تحركات عام ١٩٧٩، حيث أرسلت في آب/ أغسطس من العام ذاته مبعوثاً لها إلى بيروت لإجراء محادثات مع م.ت.ف والذي عرض على الأخيرة التعهد ببيان مشترك يتيح لدول السوق الأوروبية المشتركة وسائر الحكومات الأوروبية الغربية المطالبة بتعديل القرار ٢٤٢ والاعتراف بم.ت.ف ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني مقابل تعهدات عربية بضمان إمدادات نفطية منتظمة لدول أوروبا الغربية[١٦]. ولعل ما في التعهد بهكذا بيان ما يغنينا عن أي بيان.

استمر موقف دول السوق الأوروبية في معارضة الاستيطان الصهيوني في المناطق المحتلة، واعتبار المستوطنات غير شرعية، وعقبة في طريق السلام، إلى ما بعد حرب ١٩٨٢، وكانت المساعي الأوروبية قد نشطت حتى صدر في دبلن، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، بيان عن قمة السوق الأوروبية يؤكد على عدم شرعية المستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي المحتلة، واستعدادها (أي دول السوق) للمساهمة في التسوية والدعوة إلى مفاوضات مباشرة بين العرب و(إسرائيل)[١٧].

بعد تحرك (العملية السلمية) في المنطقة، بدت أوروبا أكثر حرصاً من ذي قبل على إدانة

الاستيطان، المطب الأصعب في طريق العملية السلمية، فأصدر الاجتماع الوزاري لمجلس البرلمان الأوروبي، المنعقد في دبلن ٢٠/ ٢/ ١٩٩٠ بياناً جاء فيه: «تؤكد الدول الاثنتا عشرة مرة أخرى موقفها، من أن المستوطنات اليهودية، في المناطق المحتلة، بما فيها القدس الشرقية هي مستوطنات غير شرعية بمقتضى القانون الدولي، والدول الاثنتا عشرة قلقة جداً من احتمال توطين المهاجرين إلى إسرائيل في المناطق المحتلة» كما جاء في البيان مزيد من التفاصيل: «كما أن الدعوة الأخرى الصادرة في الأيام الأخيرة لزيادة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعمل إلا على المزيد من القلق» وأضاف البيان: «وقد أكدت الدول الاثنتا عشرة ترحيبها برفع القيود عن هجرة اليهود السوفييت، غير أن حصول اليهود على هذا الحق ينبغي، على أية حال، ألا يكون على حساب حقوق الفلسطينيين في المناطق المحتلة، لذا تحث الدول الاثنتا عشرة الحكومة الإسرائيلية على عدم تعريض التطلعات لإحلال السلام في المنطقة إلى الخطر، سواء كان ذلك بالسماح أو التشجيع للمهاجرين اليهود على الاستيطان في المناطق المحتلة»[١٨].

أما في اجتماع وزراء خارجية الشمال ٦/ ٣/ ١٩٩٠، فقد جاء في البيان الصادر عنه ما نصه: «عبّر الوزراء عن قلقهم إزاء مسألة توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة وذكروا أن مشروع التوطين يتعارض والمواثيق الدولية. وقد يعرقل احتمالات ايجاد تسوية سلمية. ويطالب الوزراء لهذا السبب السلطات الإسرائيلية بمنع توطين المهاجرين في المناطق المحتلة»[١٩].

كما جاء في صحيفتي (جيروزاليم بوست) و(هآرتس) في ٢٣/ ٥/ ١٩٩٢ خبر عن إعداد خبراء أوروبيين وثيقة للتحقق من أن مساعدات المجموعة الأوروبية (لإسرائيل) لا تستخدم لمواصلة الاستيطان. وقد أكدت الصحيفتان أن الخبراء أكدوا في وثيقة سرية وقعت في أربعة عشر صفحة «أن وقفاً تاماً للاستيطان هو عنصر حاسم في عملية السلام» وذكروا (أي الخبراء) «أن المجموعة الأوروبية أدانت الاستيطان مراراً واعتبرته عائقاً أمام السلام» كما علّق الخبراء بقولهم: «نقترح أن تلتزم المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، بأن أياً من القروض والضمانات والمساعدات التي تمنح لإسرائيل مباشرة أو عن طريق مؤسسات مصرفية أوروبية لا تستخدم للاستيطان في الأراضي المحتلة»[٢٠] غير أن هذا الاقتراح، وكذا حال الوثيقة برمتها، لم يصدرا ولم يرهما، ربما أحدٌ، سوى الصحيفتان الإسرائيليتان. وربما أن ضغوطات أميركية و(إسرائيلية) مورست لإخفاء هذه الوثيقة، وكذا الاقتراحات المترتبة عليها.

بل على النقيض من ذلك، كانت حال القروض والمساعدات الأوروبية (لإسرائيل) التي حصلت من المجموعة الأوروبية على قرض بفائدة مخفضة قيمته ١٦٠ مليون وحدة نقدية أوروبية، أي ما يعادل مئتا مليون دولار عام ١٩٩١، وذلك بحجة تخفيف عواقب حرب الخليج.

أما في آذار عام ١٩٩٢، فقد قدمت دول السوق الأوروبية المشتركة قرضاً (لإسرائيل) تبلغ قيمته ٨٠ مليون وحدة نقدية أوروبية، أي حوالي ١٠٠ مليون دولار، بحجة استخدامها في عمليات صناعية، ولحماية البيئة[٢١].

وتبدو المفارقة جد حقيقية حينما تقدم أوروبا مثل هذه القروض لإسرائيل، في حين تتملص بعض دولها من دفع التزاماتها حيال الأمم المتحدة عامة والأنروا (UNRWA) خاصة، تلك التي كانت على وشك تخفيض جزء أكبر مما خفضته، من خدماتها للاجئين الفلسطينيين، الذين لا يزال العديد منهم بحاجة إلى هذا الجزء اليسير من خدمات الأنروا الطبية والتعليمية. وربما أن الاتحاد الأوروبي يأخذ بعين الاعتبار احتلاله قائمة المصدرين (لإسرائيل) حيث يقوم بتصدير ٤٩,٢٪ من إجمالي واردات (إسرائيل)[٢٢]، غير أن هذا الرقم، مهما اتسع، لا يُقارن بصادرات أوروبا تجاه دولة من دول الخليج العربي على سبيل المثال.

إلا أن العامل الأهم هو الضغط الأمريكي على دول أوروبا، حيال أي قرار أو إجراء تقوم به دول أوروبا لصالح قضايا العرب. كما حدث إبان فترة تولي وارن كريستوفر حقيبة الخارجية الأمريكية، حيث بعث برسائل ضاغطة إلى وزراء خارجية الدول الأوروبية، يرفض فيها التدخلات الأوروبية، ويعترض على فكرة إرسال مندوب أوروبي دائم إلى المنطقة، ويدعو الدول الأوروبية إلى دعم المساعي الأميركية[٢٣]. ولا يخفى على أحد أن تصرّف كريستوفر يعود إلى خوف الولايات المتحدة من احتلال أوروبا الدور الأكبر في منطقتنا العربية ومساهمتها في عملية السلام، خاصة وأن فرنسا كانت قد بدأت التحرك باتجاه المنطقة، بحثاً عن دور فرنسي قوي ومميز، عقب تولي جاك شيراك مهماته الرئاسية في قصر الإليزيه، ففي زيارته إلى القاهرة، لوّح إلى فرنسا الديغولية تعاود شق طريق أوروبا للبحث عن دورها المفقود في عملية السلام، والمنطقة عموماً. وترفض احتكار أمريكا لكل الأدوار في المنطقة (الشرق أوسطية)، مما يعني (لإسرائيل) الكثير، (فإسرائيل) تحاول بشتى الوسائل استمرار استئثار أمريكا بحرية الحركة والإشراف على (العملية السلمية)، لا أن تصبح عاصمة أوروبية كباريس، عاصمة لملف قضية الشرق الأوسط. وكان هذا الأمر جلياً خلال زيارة الرئيس جاك شيراك للقدس المحتلة، وما تعرض له من مضايقات، لا يمكن أن تعني بأية حال شيئاً آخر غير كونه شخصاً، لا لشخصه بل لما يمثله ويحمله، غير مرغوب به، خاصة وأن فرنسا تحاول الاضطلاع بمهمات تميزها عن غيرها في مواقفها ومقارعتها للتفرد الأمريكي في المنطقة؛ فقد أكدت الحكومة الفرنسية مراراً على مواقفها الثابتة حيال مسألة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فأعربت وزارة الخارجية الفرنسية في آب/ أغسطس ١٩٩٦ عن قلق الحكومة الفرنسية بسبب تأخر إسرائيل في إعادة نشر قواتها في الخليل

وخططها لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية[٢٤].

ولا يقتصر اعتبار المستوطنات غير شرعية على فرنسا، ولو أن دور فرنسا هو الأوضح والأشمل، فهناك بريطانيا التي صرحت على لسان (جريمي هانلي) وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في أوائل عام ١٩٩٦ قائلاً: «إن بريطانيا تعتبر المستوطنات الإسرائيلية عملاً غير قانوني، وأن بناء المزيد منها يعني انهيار المسيرة السلمية»، وأضاف: «أن كل المستوطنات غير قانونية، وأن أية مستوطنة جديدة تُبنى تعتبر غير قانونية وأنه يجب منع عمليات بناء مستوطنات جديدة مهما كانت المبررات»[٢٥].

كما صرحت الخارجية البريطانية، بعد ذلك، معتبرة جميع المستوطنات اليهودية غير شرعية، وطالبت بأن: «يتوقف النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة»[٢٦].

وفي نهاية العام المنصرم، أدلى ديك سبرنغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الايرلندي، رئيس المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي، بتصريح لصحيفة الأهرام القاهرية جاء فيه: «هذه المستوطنات عائق كبير في طريق السلام، حيث أن هذه المستوطنات قد استنفرت واستفزت الفلسطينيين وشكوكهم حول النيات الإسرائيلية» وأكد «أن الاتحاد الأوروبي يعتبر هذه المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية ولا قانونية» وعرّج على وضع مدينة القدس قائلاً: «ان القدس مدينة مقدسة لها وضع فريد لدى المؤمنين بالديانات السماوية الثلاث... وأن القدس من الإرث الإنساني بصفة عامة، ولا بد من صون طبيعتها وشخصيتها العالمية على الأقل من خلال حماية وحراسة الأماكن المقدسة والمؤسسات الدينية»[٢٧].

أما وزير خارجية فرنسا، فقد طالب في جلسة لمجلس الأمن، إثر قيام (إسرائيل) بشق نفق تحت حرم المسجد الأقصى، وتحديها للعالم قاطباً بـ: «اغلاق النفق بشكل دائم، وسحب قواتها (أي إسرائيل) فوراً من مناطق الحكم الذاتي»، واعتبر أزمة شق النفق تحدياً للمجتمع الدولي، فضلاً عن كونها خطراً كبيراً على عملية السلام»[٢٨].

أما وزيرة التنمية البريطانية، لما وراء البحار، ليند تشومر، فقد طالبت، أثناء زيارة لها إلى قطاع غزة، بوقف سياسة الاستيطان، وأضافت قائلة: «مثلما وضع الفلسطينيون نهاية (للإرهاب)، فعلى الإسرائيليين ايضاً وضع نهاية لبناء المستوطنات». أما حين سُئلت عن تفعيل دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة، فأجابت: «إن الاتحاد الأوروبي يتكون من خمسة عشر عضواً، ومن الصعب أن يحظى على موافقة من أعضائه كافةً إذا ما اتخذ قراراً بهذا الصدد. وإنه أسهل للولايات المتحدة الاضطلاع بهذا الدور لأنها دولة واحدة، ولديها خبرة جيدة في هذا المجال»[٣٠].

وكما يبدو واضحاً، فبريطانيا لا تريد مجال الخروج عن تحالفها التاريخي مع أمريكا، رغم أنها لا تفرّط علاقاتها مع العالم العربي. ولا يخفى على أحدٍ ما في هذا التصريح من تملص وتكتيك ومحاولة إرضاء جميع الأطراف. فبريطانيا، في تلك الفترة، كانت على أبواب رئاسة دورية للاتحاد الأوروبي، وتحاول مسك العصا من المنتصف، فهي متمسكة بموقفها القائم على اعتبار الاستيطان غير شرعي، ويمثل عرقلة أساسية أمام (عملية السلام) غير أن الحذاقة والدهاء البريطانيين، فضلاً عن حرصها على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية يدفعاها إلى عدم المغامرة قيد أنملة.

وكان وزير الخارجية البريطاني، روبن كوك، قد أعرب خلال اجتماعه الأول مع مجلس السفراء العرب المعتمدين في لندن، عقب توليه منصب في نيسان/ إبريل ١٩٩٧: «إن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة يضعف عملية السلام، ويضع العراقيل أمامها»، وأضاف: «إن بريطانيا ستنشط دورها المقبل في عملية السلام في الشرق الأوسط، خلال فترة ترؤسها للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من العام المقبل (١٩٩٧)»[٣١] وكان جون ميجور، رئيس الحكومة البريطانية، قد سبق ذلك بفترة قصيرة وقال في لقاء أجرته معه مجلة «الوسط» اللندنية: «دعونا بشكل خاص إلى وقف بناء المستوطنات، وبذل جهود مشتركة قصوى من قبل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لمكافحة الأعمال الإرهابية، وعبرنا عن قلقنا المتزايد من الخطوة التي أقدمت عليها حكومة نتنياهو لبناء مستوطنة أبو غنيم، لأن المستوطنات غير شرعية وتمثل محاولة للإلتفاف على المفاوضات النهائية، إضافة إلى أننا نعتبرها عقبة في طريق السلام»[٣٢].

وأمام إصرار نتنياهو واستخفافه بكل الإدانات الدولية لعملية بناء مستوطنة (هارحوما) على أرض جبل (أبو غنيم) الفلسطينية، علق رئيس وزراء الدنمارك ويليم كوك، رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي بقوله: «لا توجد أسباب للتفاؤل، بل توجد أسباب للقلق، وتوجد أسباب عديدة وراء القلق، أولاً: على الفلسطينيين أن يكونوا مستعدين للسيطرة على الناحية الأمنية، ثانياً: على الحكومة الإسرائيلية بذل جهد أكبر لإنشاء أساس لسلام دائم. ومستوطنة (هارحوما) مسألة لها صلة وثيقة بهذا بطبيعة الحال»[٣٣].

أما رئيس الحكومة (بلير) فقال: «إنه من الواضح أن الاستيطان المتواصل غير شرعي، وعقبة أمام السلام» كما اعتبر أن الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية تنسف ثقة العرب والمجتمع الدولي بحسن النيات (الإسرائيلية). وأشار إلى أن الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ستعقد تحت شعار «متحدون من أجل السلام» لاعتماد مشروع قرار يمهد لإجراءات

لاحقة ضد إسرائيل تشمل تحدي عضويتها في الأمم المتحدة إذا استمرت برفض المطالب الدولية بوقف الاستيطان»[٣٤].

وعلى الرغم من أن البيان الراشح عن الدورة الطارئة لم يشر إلى عضوية (إسرائيل) من قريب أو بعيد. إلا أن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الألمانية (مارتين أردمان) برر في بون امتناع بلاده عن التصويت في الامم المتحدة، على القرار المشار إليه آنفاً، في ١٦/ ٧/ ١٩٩٧، إلى جانب قرار يدين سياسة إسرائيل الاستيطانية، وبناء مستعمرة أبو غنيم؛ بأن حكومته اعتبرت نص القرار «يعبر عن وجهة نظر أحادية لمصلحة العرب، ولم يكن بالتالي متوازياً»[٣٥].

ومن المفيد الإشارة أن هذه هي المرة الثانية التي تمتنع فيها ألمانيا عن التصويت إلى جانب قرار يصدر عن الأمم المتحدة ويدين «سياسة إسرائيل الاستيطانية».

وقد أدان عميد السلك الدبلوماسي العربي، السفير السعودي في بون عباس غزاوي، وكذلك ممثل جامعة الدول العربية، د. فائق اسعيد، امتناع المانيا للمرة الثانية عن التصويت على قرار للأمم المتحدة بسياسة الاستيطان الإسرائيلية وبناء مستوطنة أبو غنيم[٣٦].

وخلاصة القول، أن مواقف الدول الأوروبية حيال الاستيطان، تتفاوت من دولة إلى أخرى، ففرنسا الحريصة جداً على احتلال دور فاعل في المنطقة، تندد صراحة بالاستيطان وتطالب بإيقافه بشكل حازم وسريع، ليست كبريطانيا التي تتعامل مع الأمر بمكرٍ ودهاء، فهي ترى في الاستيطان عقبة في وجه السلام في المنطقة، وتحاول كسب ود العرب بإدانتها الاستيطان، كما تحاول أن لا تقسو على إسرائيل، ارضاءً لأمريكا. أما ألمانيا، فربما أنها لا تعير اهتماماً لموقف العرب منها، فأمريكا و(إسرائيل) تعنياها أكثر. أما دول السوق الأوروبية كوحدة واحدة، فعلى الرغم من أنها تدين الاستيطان وتندد به، استناداً على أنه عقبة كأداء يمكن أن تكون سداً في وجه العملية السلمية برمتها. وعلى الرغم من المسؤولية التاريخية لأوروبا، في إنشاء (إسرائيل)، وما يترتب على ذلك، في وقتنا الحاضر، من مسؤولية أخلاقية يجب أن تضطلع بها أوروبا، محاولة، ولو إلى حدٍ بسيط، التكفير عن القليل من المآسي التي تسببت بها للفلسطينيين، فإن الطروحات الأوروبية ما زالت تفتقد إلى الجدية المطلوبة، أمام المحك الحقيقي لأوروبا، ونعني الاستيطان. فعلى الرغم من التنديدات المتواصلة والعلنية، إلا أن موقفاً حقيقياً واحداً، كقطع المعونات الاقتصادية عن (إسرائيل)، لم يُتخذ، الامر الذي يمكن أن يكون ورقة الضغط الأقوى لتجاوز التنديد وتحويل الإدانة إلى واقع لا تستطيع (اسرائيل) أمامه، إلا الخضوع لقرار أوروبا ودول العالم قاطبة.

الهوامش:

(١) محمد مصباح حمدان، بريطانيا تتوسط لدى «الباب العالي» لفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، **الاتحاد**، ١٨/٨/١٩٩٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) د. نظام العباسي؛ المانيا النازية ومشاريع الاستيطان الصهيوني، **صامد الاقتصادي**، العدد (٩٠)، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول ١٩٩٢.

(٦) حمدان، مصدر سبق ذكره.

(٧) العباسي، مصدر سبق ذكره.

(٨) جلنار النمس؛ السوق الأوروبية المشتركة و(النزاع) العربي - الإسرائيلي، **شؤون فلسطينية**، العدد (١١٠)، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) **الوحدة**، العدد (٧٣)، السنة السابعة، كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٩١.

(١٣) عمر هاشم ربيع، تطور موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من عملية السلام ١٩٦٧ - ١٩٨٢، **الوحدة**، السنة السادسة، العدد ٦٩، حزيران/ يونيو ١٩٩٠.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) النمس، مصدر سبق ذكره.

(١٦) العباسي، مصدر سبق ذكره.

(١٧) ربيع، مصدر سبق ذكره.

(١٨) حمد الموعد، **إسرائيل والمتغيرات الدولية**، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩١، ص ١٤٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٢٠) **السفير**، ٢٢/ ٥/ ١٩٩٢.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) **الاتحاد**، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٦.

(٢٣) **السفير**، ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٦.

(٢٤) **السفير**، ٢٢/ ٨/ ١٩٩٦.

(٢٥) **الحياة**، ٤/ ١١/ ١٩٩٦.

(٢٦) **الشرق الأوسط**، ٥/ ١١/ ١٩٩٦.

(٢٧) **الاتحاد**، ١٥/ ١١/ ١٩٩٦.

(٢٨) **السفير**، ٢٨/ ٩/ ١٩٩٦.

(٢٩) **فلسطين المسلمة**، فرنسا والشرق الأوسط، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

(٣٠) **الحياة**، ٢٤/ ١/ ١٩٩٧.

(٣١) **البعث**، ١٨/ ٧/ ١٩٩٧.

(٣٢) **الوسط**، العدد ٢٧٤، ٢٨/ ٤/ ١٩٩٧.

(٣٣) **الحياة**، ٢٥/ ٦/ ١٩٩٧.

(٣٤) **الحياة**، ١٥/ ٧/ ١٩٩٧.

(٣٥) **الحياة**، ١٧/ ٧/ ١٩٩٧.

(٣٦) المصدر نفسه.

خطة النجوم السبع
للاستيطان على جانبي الخط الأخضر

ارتبطت معظم الخطط والمشاريع الاستيطانية التي نفذتها السلطات الاسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة، منذ بدايات الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، بأسماء شخصيات منها: (يغئال آلون، أرئيل شارون، متتياهو دروبلس، رعنان فايتس)، أو بأسماء أحزاب أو حركات أو تنظيمات اسرائيلية، منها على سبيل المثال (غوش ايمونيم، المفدال). أما خطة النجوم السبع، فقد نسبت تسميتها إلى عدد المستوطنات التي ستضمها. وتنحصر هذه الخطة في قطاع ضيق طوله ٨٠ كم من جانبي الخط الأخضر، يفصل بين الضفة الغربية والطرف الشرقي للسهل الساحلي، ويمتد من منطقة موديعين في الجنوب، وحتى مشارف أم الفحم في الشمال، والمقصود بهذه الخطة المنطقة المعروفة باسم المثلث، والتي تضم ١٧ قرية كبيرة وعدد من القرى الصغيرة، منها: كفر قاسم، وكفربرة، وجلجولية، والطيرة، والطيبة، وقلنسوة، وبير السكة، والمرجة، ويمة، وابثان، وجت، وباقة الغربية، وأم القطف، وبرطعة، وكفر قرع، وعرعرة، وعارة، وعين السهلة، والعريان، وأم الفحم وقراها. كما يدخل فيها قطاع من الأراضي الفلسطينية خارج «الخط الأخضر» على طول امتداده المذكور بعرض يتراوح بين (١) كم إلى (٥) كم ويضم مدينتي طولكرم وقلقيلية. ويخترقه شارع بعرض (١٢٠) متراً داخل الخط الأخضر.[١]

تفاصيل الخطة:

تحدد التاريخ النهائي لخطة النجوم السبع في العام ٢٠٠٥، حيث تتوقع الحكومة الاسرائيلية أن يصبح عدد سكان اسرائيل ثمانية ملايين نسمة، ويتوقع

المخططون الاسرائيليون أن تحوي المنطقة التي يشملها هذا المخطط في تلك السنة ٥٥٥,٥٠٠٠ مواطناً، منهم ٣٩٣,٤٠٠ يهودي و١٦٢,١٠٠ عربي، ذلك مقارنة مع الوضع الحالي، حيث يعيش في المنطقة ٤٠,٢٥٥ يهودي و ١٠١,٢٠٢ عربي. ويحدد قرار لجنة التنظيم القطرية ثلاث مراحل للخطة: المرحلة الأولى لغاية سنة ١٩٩٥ والمرحلة الثانية لغاية سنة ١٩٩٨ والمرحلة الثالثة لغاية سنة ٢٠٠٥.

إن العمود الفقري للخطة هو شارع رقم (٦)، الذي سيكون شريان مواصلات مركزي يربط بين جميع مكوناتها، حيث أشار المخططون أنفسهم إلى أن القرار القاضي بتنفيذ شارع رقم (٦) يشكل الحافز الذي دعا إلى البدء بتنفيذ خطة النجوم السبع. فمن المستحيل تنفيذ خطة مثل هذه، تشمل بناء مدن جديدة بأكملها وتطوير آلاف الأمتار المربعة من الأبنية الصناعية وجذب مئات الآلاف من المستوطنين دون إقامة شارع كهذا.

وسيقام شارع رقم (٦) كطريق سريع يكون عرضه ١٢٠ متراً، حيث لا يمكن الدخول إليه أو قطعه إلا بواسطة الجسور والمداخل، ويحتاج شق وتعبيد هذا الشارع إلى مصادرة واسعة لأراضي تابعة لعدة قرى عربية، ولكن الأمر الأكثر خطورة يكمن في كون هذا الشارع الذي يربط المستوطنات اليهودية ببعضها، يفصل بنفس الوقت بين قرى عربية مجاورة تتصل نقاط الحدود بينها، ولأنه لا يمكن قطعه دون بديل، فسينقلب إلى حاجز يفرق بين القرى وبين الأراضي الزراعية التابعة لها، والتي تبقى من جهته الثانية. ومن هنا يتبين بأن شق هذا الشارع سيشكل خطراً على مستقبل التطور لقرى المثلث العربية، عدا عن كونه يمس مباشرة أراضي بعض القرى العربية التي ستتعرض لعملية مصادرة جديدة.

وقد صرّح المدير العام لدائرة الأشغال العامة الاسرائيلي أن شارع رقم (٦)، أو كما ورد على لسانه (عابر اسرائيل)، هو بمثابة الهدف القومي العاجل لاسرائيل في هذا العقد. لكن، ورغم ذلك، فإن قيمة تعبيد هذا الشارع لم تدرج في سجلات الميزانية، حيث من الضروري أن يسبق ذلك سن قانون خاص به في الكنيست. ان وزارات الاسكان المواصلات والمالية تقوم بإعداد النص النهائي لهذا القانون، حيث من المقرر أن يتم العمل به على أيدي مقاولين اسرائيليين وبتمويل من مصادر خارجية. وقد تم الاتفاق على أن يقوم المبادرون بجلب رسوم عن السيارات ويحصلوا على امتيازات لتطوير قطاعات على طول الشارع ليقيموا فيها محطات وقود ومراكز تجارية.

وعند معرفة تكاليف هذا المشروع، تبرز المعطيات الآتية: تعبيد شارع سريع مثل هذا

الشارع بطول ٦٣ كم يكلف نصف مليار دولار على الأقل، وإذا أضفنا إلى ذلك تكلفة فتح المداخل والجسور لتمكين سكان المنطقة العرب من استخدامه ولتمكين الفلاحين من قطع الشارع للعمل في أراضيهم، فستكون التكاليف أضعافاً مضاعفة. فشارع أيالون السريع، على سبيل المثال، والذي يمر داخل تل أبيب بطول ١٣ كم مع ٨ مداخل كانت تكلفته مائة مليون دولار، مما يؤدي إلى نتيجتين: الأولى: أن الحكومة الاسرائيلية لن توظف أموالاً من أجل بناء عشرات المداخل والجسور لخدمة السكان العرب. والثانية: أن الحكومة نفسها لا تنقصها الميزانيات، فيمكن حل كل المشاكل التي تعاني منها المجالس العربية في المستقبل المنظور بالتكاليف المخصصة حسب الخطة لتعبيد شارع رقم ستة.

المراكز المدنية:

أما العمود الفقري الثاني للخطة، فيكمن في إقامة مراكز مدنية كبيرة توفر أماكن عمل وخدمات تجارية وصحية وثقافية ومواصلات للمستوطنات التي تبنى في ضواحيها، وقد أوصت اللجنة القطرية للتنظيم والبناء خلال مصادقتها على خطة النجوم السبع أن يتركز التطوير في أربعة مراكز مدنية كبيرة هي: موديعين وروش هاعين وتجمع مستوطنات كوخاف يائير ومنطقة عيرون / ريحان.

وستقام موديعين، وهي مدينة جديدة بمحاذاة شارع اللد / القدس، ومن المقرر أن يبلغ سكانها في المرحلة النهائية ١٦٠,٠٠٠ نسمة، أما روش هاعين التي بلغ عدد سكانها عام ١٩٨٨ (١١,٧٠٠) نسمة فمن المقرر أن يزداد عدد سكانها في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة، أما تجمع مستوطنات كوخاف يائير، فمن المقرر أن يتحول إلى مركز مدني كبير يقع بين الطيبة وقلقيلية، ومن المقرر أن يكون المركز الرابع مدينة يقطنها ٣٥,٠٠٠ نسمة تقام في حايش شمالي باقة الغربية، ويشمل المخطط مركزين مدنيين بدون خطة مستقبلية وبدون برنامج زمني وحجم متوقع، وهما مدينة عيرون الواقعة في المنطقة العسكرية ١٠٩، وتحديداً إلى الشمال من كيبوتوس باركاي، والثانية مدينة كوخاف هاشارون الواقعة غربي طولكرم.

وسوف تضم كل مستوطنة من مستوطنات الضواحي التي ستقام حول تلك المراكز الأربعة من ١,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠ وحدة سكنية، وستكون مربوطة بالمراكز المدنية وتتصل ببعضها بعضاً بواسطة شبكة طرق جديدة، وتقرر الخطة بأن المستوطنات المجاورة ستشترك في اطار تنظيمي موحد لتقديم الخدمات ولإدارة شؤونها العامة، كما تحدد الخطة طرق المواصلات المطلوبة بربطها

ببعضها، وهذه التجمعات تشمل: منطقة مازور وروش هاعين ومنطقة ايال الشمالي (تسور يغئال) وكوخاف يائير وتسور ناتان ومنطقة حاريش وكاتسير وهابريخا (سرايا). إن شبكة الطرق المتفرعة هذه كلها، تمر من خلال الأراضي والمناطق الواقعة في نفوذ القرى العربية، ولم يؤخذ في الحسبان الضرر الذي يلحق بهذه القرى جراء ذلك.

وتُقرر الخطة أيضاً إقامة ١٤ منطقة صناعية في مساحة عامة تصل إلى ١٣٠٠ دونم، منها ٦,٨٠٠ دونم تقع ضمن خطط تم التصديق عليها وحظيت بالتطوير، من بينها حتى اليوم فقط ٤٠٠ دونماً، وإحدى هذه المراكز الرئيسية هي المنطقة الصناعية الكبيرة المنوي إقامتها لروش هاعين، وتضم هذه المنطقة ١١٥٠ دونماً محاذية لبيوت قرية كفر قاسم. وستقام المناطق الصناعية الأُخرى في تسور يغئال وتسور ناتان والطيبة وشارع أفرايم وكوخاف هشارون وباقة الغربية وحاريش، ومن المتوقع أن توفر هذه المراكز الاقتصادية الجديدة العمل لحوالي ٢٥,٠٠٠ اسرائيلي من سكان المستوطنات الجديدة.

وعند الإشارة إلى المناطق الصناعية، فإن الضرر الذي يلحق بالقرى العربية يفوق الضرر الذي يلحقها من جراء شق الشوارع. فهذه المناطق الصناعية الواسعة تأخذ بالحسبان فقط احتياجات المستوطنات اليهودية، ولا شك في أنها ستصبح مصدر ازعاج شديد للسكان العرب. كما يحدث حالياً في كفر قاسم؟

ومن الجدير بالذكر أن الخطة تقدم عدة بدائل فيما يتعلق بسرعة التهويد، حيث يرتبط ذلك بعدد المهاجرين الذين سيصلون إلى اسرائيل.. والمقياس الذي عمل المخططون بموجبه هو الأكثر اعتدالاً، فإذا ما ارتفعت وتيرة الهجرة، فإن الخطة المعمول لها ستتغير، وفي هذه الحالة قد يبلغ عدد المستوطنين ٦٠٠,٠٠٠ يهودي حتى سنة ٢٠٠٥ بدلاً من ٤٠٠,٠٠٠ كما هو مخطط الآن، وفي حالة ازدياد موجات الهجرة يتوقع المخططون مصادرة المزيد من الأراضي الزراعية لتوسيع المستوطنات إلى أقصى حد.

وقائع على الأرض:

لم تنتظر الحكومة الاسرائيلية ردود الفعل العربية أو الدولية ازاء اعلانها عن هذه الخطة، حيث أصدرت لجنة التنظيم المحلية في منطقة «منشه الرنه» التابعة للمجلس الاقليمي (منشه)، والذي يقع في منطقة نفوذ لواء الخضيرة والمثلث، اعلاناً يوم ٤/١١/ ١٩٩١، مفاده أن لجنة التنظيم اللوائية في حيفا قررت طرح خريطة لبناء مستوطنة جديدة تدعى «غفعات هبريخا»، ستقام على جانبي الخط الأخضر في منطقة أم الفحم وبالتحديد في منطقة الشرايع، الأمر الذي يعني أن القرية الفلسطينية الواقعة داخل

الأراضي العربية المحتلة وهي (أم الريحان) سوف تتضرر فيما لو تم تنفيذ هذا المخطط الاستيطاني الجديد.. بل أن قرية (العريان) غير المعترف بها ستخسر كامل أراضيها. وجاء في اعلان لجنة التنظيم اللوائية أن المستوطنة الجديدة التي ستقام ستكون على مساحة (١٢٨٣) دونماً، وستقام هناك ألف وحدة سكنية. وكان جميع أصحاب هذه الأراضي التي تمت مصادرتها لإقامة هذه المستوطنة قد تقدموا باعتراضات إلى لجنة التنظيم المحلية في منشه، إلا أن وزارة الاسكان الاسرائيلية غضت النظر عن تلك الاعتراضات ومضت في إنشاء ألفي وحدة سكنية على تلك الأراضي كخطوة أولى نحو إنشاء المستوطنة المذكورة.

وتم يوم ١٩٩١/٩/٢٤ وضع حجر الاساس لمستوطنة «تسور يغئال» في موقع محاذ لمستوطنة «كوخاف يئير» قرب مدينة قلقيلية، وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك «اسحق شامير» في خطاب ناري ألقاه بهذه المناسبة: كل الأراضي ملك لنا، وسنواصل توطين اليهود في كل أرض يمكن البناء عليها، وأكد أن حكومته ستواصل البناء في كل المناطق المحتلة... وسوف تجري عملية توطين اليهود في جميع الأراضي وعلى امتداد النظر، ولا يهمنا الموقع الجغرافي لهذه المستوطنة بالتحديد...: «لم يعد هناك خط أخضر...» مضيفاً أنه يعشق اللون الأخضر والحقول الخضراء: لكن لا يوجد خط أخضر يحدد توطين اليهود.

وقد شارك اسحق شامير في حفل وضع حجر الأساس لهذه المستوطنة – التي تحمل اسم عضو الكنيست الاسرائيل المتوفى «يغئال كوهين» – عدد كبير من الوزراء وأعضاء الكنيست منهم الوزراء: اريئيل شارون (الاسكان) وايهود اولمرت (الصحة) وموشيه كتساب (المواصلات) وروني ميلو (الشرطة) ورحبعام زئيفي ودان مريدور (القضاء)، ونائبة الوزير غيئولا كوهن. وبرز من بين أعضاء الكنيست النائب ميخائيل ايتان (الليكود)، الذي كان أحد المبادرين لإقامة المستوطنة الجديدة.

وتحدث وزير الاسكان، اريئيل شارون، وأعاد إلى الأذهان قرار الحكومة الاسرائيلية الصادر عام ١٩٨٠ الذي يتحدث عن المشروع الاستيطاني «النجوم السبع» (اي سبع مستوطنات في هذه المنطقة). وقال شارون أن الهدف الأول والأساسي منه هو وجود تجمع عربي كبير دون أن يتخلله سكان يهود. وزعم أن «العرب يحاربوننا منذ مئة سنة لمنع الهجرة والاستيطان، بينما نسمع في هذه الأيام أصواتاً من داخلنا تريد أن تفرض علينا من جديد الكتاب الأبيض». وأضاف: «يوغوسلافيا مشتعلة والاتحاد السوفييتي يتفكك والعراق ينتج الأسلحة النووية، وما

يهم العالم هو أين تقع مستوطنة «تسور يغأل».

وقال أولمرت أن «الخط الأخضر مات». وأضاف: «لا يوجد أي حل سوى التوضيح لأصدقائنا ولأعدائنا بأنه لا يوجد خط أخضر بعد الآن».

وكان قد حضر حفل وضع حجر الأساس للمستوطنة أيضاً مئات الصحفيين من اسرائيل ومن الخارج. وافتتح الاجتماع النائب ميخائيل ايتان الذي قال: «جئنا لكي نسمع صوت البناء والاستيطان وهي الأصوات التي نعتبرها بمثابة التضخم الذي لا ينتهي».

ردود فعل مضادة:

وفي الوقت الذي كانت فيه وسائل الاعلام تغطي حفل وضع حجر الأساس لمستوطنة «تسور يغئال»، كانت الحفارات والجرافات وخلاطات الباطون الاسرائيلية تعمل على إنشاء مستوطنة جديدة تدعى «نفيه أورانيم» بصمت ودونما أية ضجة اعلامية في مكان يقع غربي بلدة عزون، جنوب شرق قلقيلية، وتحديداً في قمة جبل يتوسطه قصر «موشيه راز» أحد أشهر سماسرة الأراضي الاسرائيليين. وعند الكشف عن أمر إقامة هذه المستوطنة، ادعت السلطات الاسرائيلية انها امتداد لمستوطنة قائمة هي «كرني شومرون»، علماً بأن هذه المستوطنة تبعد عنها أكثر من ٣ كيلومترات ويفصلها عنها شارع واسع.

غير أن نشيطي حركة السلام الآن الاسرائيلية، رفضوا هذا الادعاء، وبدأوا بتجمع لمظاهرة قرب مفرق كفر قاسم، ثم اتجهوا نحو المستوطنة.. وحين وصلت قافلة السيارات إلى الموقع، ترجل المتظاهرون ورفعوا عشرات اللافتات التي تندد بإقامة المستوطنات. ومن بين الشعارات التي رفعت: «لن يمروا!» و «هنا يوظفون الاستيطان في مشروع هدم السلام» و «لتتجمد كل المستوطنات الآن» و «هنا يقبرون السلام» و «انتظرنا حتى بوش» (بوش معناها خجل) الخ.

وعقد المتظاهرون اجتماعاً ميدانياً تكلم فيه كل من النواب يئير تسبان ودادي تسوكر وابراهام بوراز والناطق بلسان حركة «سلام الآن» عميرام غولدبيرغ.

وقال الخطباء أن المظاهرة جاءت احتجاجاً على محاولات افشال عملية السلام التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية عن طريق خلق حقائق ثابتة.. وقالوا أيضاً أن أي حل مرحلي يراد له التقدم يتطلب ايقاف عملية الاستيطان. وذكر النائب «بوراز» بالمصير الذي آلت إليه المستوطنات في يميت

وغيرها التي أقيمت على الأراضي المصرية.

وفي نهاية الاجتماع أعلن عريف الحفل «غلوديبرغ» أن هذا العدد المحدود الذي جاء للمظاهرة هو بداية لسلسلة من عمليات الاحتجاج ضد الاستيطان. ودعا إلى توسيع نطاق هذه العمليات لإفهام الحكومة الاسرائيلية بأن هناك قوى جديدة تعارض عمليات التخريب على السلام.(٦)

إن الاشارة لرد الفعل الاسرائيلي هذا، لا بد أن تذكرنا بردود الفعل العربية ازاء هذه الخطة، حيث عقدت سكرتارية لجنة المتابعة العامة لشؤون المواطنين العرب في اسرائيل اجتماعاً في كفر قاسم يوم ١٩٩١/١٢/١ اشترك فيه رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين وأعضاء سكرتاريتها: طارق عبد الحي ورفيق الحاج يحيى ورائد صلاح ومحمد زيدان وجمعة القصاصي ونمر مرقس، وأعضاء الكنيست: هاشم محاميد ومحمد نفاع ومحمد ميعاري. كما شارك فيه عدد من المهتمين من بعض قرى المثلث، بينهم وفد من قريتي عين السهلة والعريان.

وقدم المهندس راسم خمايسي محاضرة عن «مخطط النجوم السبع». كما وزعت مذكرة خطية من مجالس كفر قاسم وكفربرة وجلجولية اشارت إلى الأخطار التي ستصيب هذه القرى وأراضيها في حال تنفيذ المخطط المذكور.

وجرى نقاش شارك فيه كل من ميخال شفارتس (طريق الشرارة) وتوفيق محمد عيسى، مختار قرية عين السلهة، وممثل عن قرية العريان والنائب محمد نفاع والنائب هاشم محاميد ورئيس مجلس كفر مندا، محمد زيدان، وعبد الله نمر درويش ومحمد أبو الهيجا، رئيس لجنة قرى الأربعين، ونمر مرقس رئيس مجلس كفر ياسيف.

ولخص النقاش رئيس اللجنة السيد ابراهيم نمر حسين. وقرر المجتمعون توكيل لجنة فرعية لتخطيط تنفيذ القرارات واصدار كراس عن «مخطط النجوم السبع» وتحديد المطالب العينية للمواطنين العرب مقابل المخطط المذكور والاعداد لمؤتمر شعبي لكل الهيئات العاملة في الوسط العربي.(٧)

وكانت جامعة الدول العربية قد أصدرت يوم ١٩٩٢/٥/٢٥ تقريراً قدمه الامين العام المساعد للجامعة السيد محمد الفرا للصحفيين جاء فيه: «أن خطة النجوم السبع»، التي تبنتها وزارة الاسكان والتعمير الاسرائيلية، ترمي إلى عزل القرى الفلسطينية بعضها عن بعض بواسطة سلسلة من المستوطنات اليهودية.. وسيتسع نطاق هذه المستوطنات على جانبي الخط الفاصل بين اسرائيل والأراضي المحتلة من أجل محو هذا الخط الذي حدد سنة ١٩٦٧ وخلق أمراً

واقعاً جديداً.. وأوضح التقرير أن عماد هذه الخطة هو طريق يبلغ عرضه ١٢٠ متراً سيربط بين المستوطنات الاسرائيلية ويفصل المزارعين العرب عن أراضيهم التي تقع على جانبي هذا الطريق.

واتهم الفرا اسرائيل بأنها تريد خلق واقع جديد في الأراضي المحتلة لاستغلاله في مفاوضات السلام. كما أعرب عن قلقه ازاء خطة اسرائيلية ترمي إلى زيادة عدد المستوطنات اليهودية في الجليل الأعلى حيث السواد الأعظم من السكان العرب.(٨)

محو الخط الأخضر:

لا يمكن فهم خطة النجوم إذا لم يتم القاء نظرة على ما يحدث عبر الخط الأخضر، وتحديداً على بعد أمتار معدودة داخل حدود الضفة الغربية. ونتيجة للحساسية السياسية لكل ما يتعلق في توطين المهاجرين في المناطق المحتلة، يمتنع الوزراء والموظفون الكبار من التحدث عن الصلة الوثيقة بين خط النجوم وتعزيز الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، حيث جاءت خطة النجوم لتخدع الرأي العام العالمي، لاسيما وأن أميركا تشترط منح قروض لاستيعاب الهجرة بعدم توظيفها في عمليات الاستيطان في المناطق. وهكذا جاءت الخطة لتتغلب على تلك المشكلة، من خلال خلق الانطباع أن المقصود هو إقامة مستوطنات داخل حدود دولة اسرائيل. بيد أن هذه المراوغة باءت بالفشل، حيث أدرك الجميع محلياً ودولياً، المغزى الحقيقي لهذه الخطة، الامر الذي تجلى حين ظهرت ابان الاعلان عن إقامة متسوطنة تسور يغئال في أواخر عام ١٩٩١ معارضة شديدة لها، رغم كون جزء منها يقع داخل حدود عام ١٩٤٨.

وبالرغم من قيام الحكومة الاسرائيلية بإقامة المستوطنات داخل حدود الخط الأخضر على أراضي الدولة، دون اللجوء إلى مصادرة أراض عربية جديدة، إلا أن الأمر يختلف تماماً من الجانب الشرقي للخط الأخضر. فهناك تتم مصادرة آلاف الدونمات لغرض توسيع وإقامة المستوطنات الجديدة. ويجدر التنويه هنا إلى أنه من حيث التخطيط، فإن اللجنة القطرية للتنظيم والبناء ليست لها الصلاحية للمصادقة على أية خطة عبر الخط الأخضر، فالجهة المخولة لذلك في هذه المنطقة هي الادارة المدنية التابعة للحكم العسكري.

إن أحد المراكز الرئيسية للاستيطان في المناطق المحتلة يتمركز حول شارع عابر السامرة، الذي يصل إلى مدينة أريئيل. وتقع هذه المنطقة إلى الشرق من خط الطيبة / كفر قاسم، وهي تضم عشرات القرى الفلسطينية بين قلقيلية ونابلس. لكن، ورغم الجهود التي بذلت لتوطين المستوطنين اليهود في هذه

المنطقة، فما زالت الأرقام منخفضة بالنسبة للتوقعات. ويمكن تفسير هذا الأمر ببعد تلك المستوطنات عن المراكز السكنية والصناعية في منطقة تل أبيب.

اضافة إلى ذلك، فإن الاغراءات المعروضة على المستوطنين لجذبهم للانتقال لتلك المنطقة هي في الغالب لا تضاهي خوفهم من العيش في منطقة سكانية عربية مكثفة. من هنا، فإن الشرط المسبق لنجاح عملية البناء في وسط الضفة الغربية هو التقدم السريع في انجاز بناء مستوطنات النجوم، حيث جاءت هذه المستوطنات لخلق منطقة مدنية جديدة بين تل أبيب من جهة ومستوطنات منطقة أريئيل من جهة أخرى، والتي أعدت لها وظيفة ايجاد التواصل السكاني اليهودي من الساحل إلى وسط الضفة الغربية، بمعنى آخر، إن الهدف هو خلق وضع جديد يسهل الانتقال من تل أبيب إلى أريئيل، حيث ستوفر مدن النجوم للمستوطنين الخدمات والعمل، والأهم من ذلك ستوفر لهم «شارعاً يهودياً» سريعاً يعبرون منه إلى تل أبيب.

وتشهد منطقة وادي عارة والمناطقة المحاذية لها في شمال الضفة الغربية تطوراً مشابهاً. وفي منطقة ريحان في (الضفة الغربية) يتم العمل على إقامة بنية تحتية ضخمة لتطوير الاستيطان اليهودي، وتهدف عمليات اقامة المستوطنة الجديدة سرايا بين أم الفحم وعرعرة وتوسيع كاتسير بجانب برطعة واقامة مدينة حاريش قرب أم القطف، إلى تقوية الجبهة الداخلية المدنية لمنطقة الشمال في الخط بين حيفا والخضيرة. كما أن شبكة الطرق الواسعة التي تربط كل مستوطنة جديدة مع شارع رقم (٦) القطري ومع السهل الساحلي هي جزء لا يتجزأ من الخطة. وذلك يعني أن هدفها ليس الفصل بين مناطق عربية مأهولة بالسكان فقط، وإنما خلق وضع لا يمكن بعده تحديد الخط الفاصل بين اسرائيل والدولة الفلسطينية، حيث ستؤدي كل محاولة من هذا القبيل في المستقبل إلى انهيار القاعدة الاقتصادية والمدنية الاسرائيلية والحاق الأضرار الجسيمة بمئات الآلاف من السكان الذين يعيشون في المنطقة. وهذا الأمر تستغله اسرائيل كمبرر أساسي لرفضها المطلق الانسحاب، والعمل على التقسيم البلاد.

أبعاد جديدة:

إن حقيقة عدم إشراك أي ممثل عربي في إعداد الخطة، بالرغم من أن الأمر يتعلق بمنطقة غالبية سكانها من العرب، ليست وليدة الصدفة، حيث أن خطة النجوم لم تُعد

لتفيد المواطنين العرب، وإنما لتستهدفهم وللنيل من تواجدهم في المنطقة. إن هوية المثلث العربية من المقرر أن تختفي خلال أقل من عشر سنوات، بينما من المخطط أن يتحول جزء من القرى العربية إلى أحياء في المدن اليهودية الجديدة، كما أن الطرق الجديدة وشبكات المياه والكهرباء والمجاري التي تخترق أراضي القرى العربية والمصانع التي ستقام بجوار تلك القرى لم تعد لخدمة الجمهور العربي الذي هو بأمس الحاجة إليها وإنما لخدمة السكان الجدد.

ومن الخطأ محاكمة خطة النجوم بمعزل عما يحدث في اسرائيل في كل ما يتصل بسياسة الحكومات الاسرائيلية تجاه السكان العرب. فمعطيات الفترة التي تلت موجة الهجرة من الاتحاد السوفياتي تشير بوضوح إلى منهج مدروس يهدف إلى إضعاف السلطة المحلية العربية لصالح السلطة المحلية اليهودية. وبالاضافة إلى توجيه جميع الموارد للسكان اليهود، وهو أمر خطير بحد ذاته، فإن السياسة الحكومية الاسرائيلية تهدف إلى تقليص مناطق النفوذ التابعة للسلطات المحلية العربية ومصادرة الأراضي العربية وشق الطرق التي تقطع المناطق العربية وتوسيع المدن اليهودية بشكل مستمر على حساب القرى العربية.

والأمثلة البارزة على ذلك هي مدينة عيليت، التي تتوسع على حساب مدينة الناصرة والقرى المجاورة لها، وكرميئيل التي تمتد على حساب قرى الشاغور، وروش هاعين التي تمد اصابعها إلى داخل اراضي كفر قاسم، والمستوطنات اليهودية في منطقة وادي عارة التي تتطور على حساب أم الفحم والقرى المجاورة.

ليس هناك أدنى شك في أن اضعاف السلطة المحلية العربية من شأنه أن يؤدي إلى اضعاف اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية. إن السلطة المحلية هي الجسم التنفيذي الوحيد الموجود بأيدي السكان العرب. واللجنة القطرية تلعب دوراً رئيسياً في توحيد المجتمع العربي في اسرائيل. ومنع فقدان هويته القومية واندماجه في المجتمع اليهودي: وعليه، فإن الحكومة تنظر إليها، ومنذ وقت ليس بقليل، نظرة سلبية، وتحاول اضعاف قوتها وتاثيرها. إن الضغط الاستيطاني الكبير من جهة والانهيار الاقتصادي الذي يميز وضع العديد من السلطات المحلية من جهة أخرى قد يخلقان وضعاً من شأنه أن يؤدي إلى الشلل شبه التام لقسم كبير من تلك السلطات العربية.

إن النقص في الاراضي الاحتياطية للبناء وغياب الظروف المطلوبة لجذب المستثمرين في الصناعة وعدد السكان المتزايد

بسرعة مقارنة مع المساحة المتقلصة، كل هذه الأمور تسبب انهيار الخدمات والبنية التحتية الموجودة، مثل شبكات الطرق والمياه والمجاري وغيرها. وفي هذه الظروف لا تستطيع السلطة المحلية توفير الخدمات الحديثة كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بمستوى رفيع. كما أن غياب أماكن العمل يجعل القرية العربية حياً من أحياء الفقر تنقصها آفاق التطور حين يحدث هذا ليس في بلد ناءٍ في العالم الثالث، وإنما بمحاذاة مدن يهودية تتطور بسرعة فائقة فإن الخطر سيتهدد الوجود العربي المستقل وسلطته المحلية.

هناك من ينظر إلى خطة النجوم من وجهة نظر ضيقة تقتصر على السؤال: إلى أي مدى ستسبب الخطة الضرر المباشر لقريته، وغني عن القول أن هذه النظرة خاطئة تماماً، حيث لا يستطيع أي مجلس محلي أن يهرب من خطر انهيار السلطة المحلية العربية، بغض النظر عن قدرات رئيس المجلس الشخصية أو علاقاته مع موظفي الحكومة. انها خطة من شأنها أن تدفع بالفجوة بين اليهود والعرب إلى التوسع. وتدحض هذه الخطة بأبعادها المختلفة جميع التأكيدات الحكومية، وادعائها حول جسر الهوة بين الوسطين العربي واليهودي خلال خمس سنوات. فهذه الوعود ليس لها رصيد في الواقع، وهي بمثابة المخدر الذي أعد لاسكات الجمهور العربي.

على ضوء ذلك، من الخطأ التوقع بأن يظل الجمهور العربي لامبالياً ازاء تحول المهاجرين الجدد إلى أداة في أيدي الحكومة لتمزيق المجتمع العربي والقضاء على مستقبله، ولا مجال للدهشة حين نعلم أن رؤساء المجالس العربية قد اتخذوا موقفاً واضحاً وحاسماً ضد هذه الخطة لتهويد المثلث، حيث لا توجد حكومة في العالم بأسره تملك الحق بتوطين مجتمع معين على أنقاض مجتمع آخر.

إن خطة النجوم ليست معدة لخدمة المجتمع العربي، وإنما للمس في كيانه ومستقبله الثقافي والاقتصادي. وهدف هذه الخطة هو القضاء على الوجود العربي في القطاع الذي يتم تطبيقها فيه.

بقي أن نشير إلى أن الوثيقة الحكومية التي تتضمن مبادىء خطة النجوم تشير إلى ظهور الفكرة منذ السبعينات، إلا أنها أهملت في الثمانينات، أثر انخفاض نسبة التزايد السكاني وتدني وتيرة التهويد في اسرائيل. غير أن الفكرة عادت وبرزت ثانية، كما جاء في الوثيقة، على أثر اتخاذ القرار لشق شارع رقم (٦) القطري. ونصت الوثيقة على: «أن موجة الهجرة والحاجات الملحة لبناء مكثف

لدور سكن خلال فترة وجيزة دفعت بوزارة البناء والاسكان إلى المبادرة لتخطيط بناء اثنتي عشرة مستوطنة في القطاع المركزي من محور التلال، وهي خطة النجوم السبعة».

ويطرح هنا السؤال حول السبب الذي دفع إلى التمحور حول هذا القطاع المركزي الذي يوجد فيه تجمع عربي مكثف، وليس في شمال أو جنوب محور التلال، حيث توجد مناطق قليلة السكان. إن الاجابة على ذلك قد تكمن في شخصية وزير الاسكان آنذاك، وزير البنى التحتية في حكومة نتنياهو الحالية، آريل شارون. فمنذ تسلمه لمنصبه السابق في حزيران ١٩٩٠ وهو يعمل على تطبيق خطه السياسي المتطرف، وليس لحل أزمة السكن التي تقع ضمن مسؤوليته كوزير للاسكان، إن شارون يعتبر المخطط القديم لتطوير محور التلال اساساً صالحاً لتنفيذ برنامجه السياسي الخاص. وكأنه كان يعلن صراحة: «بغض النظر عن التسوية التي قد تبرم مع الفلسطينيين في المستقبل فإنني سأخلق من خلال هذه الخطة أمراً واقعاً لا رجعة عنه، حيث ستكون مستوطنات الضفة الغربية والمستوطنات داخل اسرائيل مربوطة برباط وثيق لا يمكن عزلها عن بعضها البعض»، وهي السياسة الاستيطانية التي مازالت حكومة نتنياهو تنتهجها حتى الآن.

لقد أعدت خطة النجوم الاستيطانية في سرعة فائقة، وتحديداً بعد خمسة أشهر من تسلم شارون لوزارة الاسكان، حيث قدمت الخطة إلى اللجنة الوزارية لشؤون استيعاب المهاجرين التي أقرتها رسمياً في ٢ كانون أول ١٩٩١ وانبثقت عنها لجنة توجيه برئاسة مديرية التنظيم في وزارة الداخلية وبعضوية ممثلين عن وزارة الاسكان ودائرة أراضي اسرائيل ووزارة الدفاع ووزارة التجارة والصناعة ووزارة المواصلات، وكما هو معروف لم يعين أي ممثل عن السكان العرب. أي أن مصير مائة وثلاثين ألف مواطن سيتقرر دون علمهم.. لقد أنهت لجنة التوجيه أعمالها في حزيران ١٩٩١، وقدمت الخطة إلى المجلس القطري للتخطيط والبناء، والذي صادق عليها بدوره.[٩]

ولئن كانت المسيرة السلمية، قد أجبرت الحكومة الاسرائيلية على اتخاذ قرار «بتجميد عمليات الاستيطان» ابتداء من عام ١٩٩٢ فإن هذا القرار جاء متأخراً ناهيك عما أصابه من اختراقات، حيث أقيمت المستوطنات المشمولة بخطة النجوم السبع، وصودرت آلاف الدونمات من الأراضي العربية على جانبي الخط الأخضر لهذه الغاية قبل صدور القرار وبعده، أما الاشكالية الوحيدة التي مازالت قائمة، والتي تحول دون

تنفيذ هذه الخطة بالكامل، فهو شارع رقم (٦) أو (عابر اسرائيل) حيث، عدا عن المعارضة العربية لاقامته، ثمة مسؤولون اسرائيليون كُثر يرون فيه تدميراً للبيئة وللطبيعة، الأمر الذي يؤخر تنفيذه بالكامل، رغم مرور حوالي ٦ سنوات على إقرار الخطة. وتأخير تنفيذها كاملة لا يعني أن الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت قراراً بالتوقف عند هذا الحد، الامر الذي يعني بقاء المشروع في الأدراج انتظاراً للحظة المناسبة التي تسمح بمواصلة تنفيذه.

الهوامش:

١ - جريدة الاتحاد الحيفاوية، ١٩٩١/١٢/٢.
٢ - جريدة القدس المقدسية، ١٩٩٢/٢/١٧.
٣ - جريدة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية، ٢٠/١٢/١٩٩١.
٤ - جريدة القدس المقدسية: ١٧/٢/١٩٩٢,٥ - جريدة الفجر المقدسية، ١٩٩١/١٢/٢٢.
٦ - جريدة الاتحاد الحيفاوية، ١٩٩٢/٩/٢٥.
٧ - جريدة الاتحاد الحيفاوية، ١٩٩١/١٢/٢.
٨ - جريدة الاتحاد الحيفاوية، ١٩٩٢/٥/١٦.
٩ - جريدة القدس المقدسية، ١٩٩٢/٢/١٧.

محمد المشايخ

الإستيطان في عهد حزب العمل

مقدمة:

المستوطنات والسلام أمران متناقضان، ولا يستطيع أحد من الفلسطينيين أن يصدق الأحاديث المتواترة حول موضوع السلام، ما دام هذا الفلسطيني يرى المستوطنات القديمة تكبر، والجديدة تضاف إليها. وكيف لا تهتز مصداقية السلام أمام هذا الانفجار الاستيطاني المتسارع وامتداداته على الأرض! فالموضوع الآن ليس فقط موضوع اتفاقية، بل موضوع السلام بمفهومه العميق.

إن ما يجري في الضفة الفلسطينية، وقطاع غزة الفلسطيني، ومرتفعات الجولان السورية، هو تطبيق برنامج الاستيطان الإسرائيلي المثير للجدل، أي النقل الدائم لجزء من سكان إسرائيل المدنيين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة بنية مادية تحتية تعيلهم.

ومن منظور إسرائيلي استعماري، كانت المستوطنات تمثل التعبير العملي عن مجهود إسرائيلي، يرمي إلى الحؤول دون تقرير الفلسطينيين لمصيرهم على أرضهم الفلسطينية. فالمستوطنات، أكثر من أي تعبير آخر عن السياسة الإسرائيلية، هي الدليل الأساسي على نيات إسرائيل في الأرض الفلسطينية.

وعندما وصف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة بأنه عبارة عن قنبلة ذرية تهدد بنسف كل شيء، فإن وصفه هذا لم يكن من قبيل المبالغة، وإنما هو وصف واقعي يترجم ما يعتمل في نفوس كل الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها.

ومن البداية علينا أن نقر بأن الصورة قاتمة

والوضع خطير، فالاحصائيات والأرقام والشواهد تشير إلى نسب عالية من الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع تسيطر عليها إسرائيل بشتى الطرق والوسائل.

ونحاول وفي هذه الدراسة أن نتناول الاستيطان الإسرائيلي في مرحلة حكم حزب العمل، وتحديداً في مرحلة السلام التي بدأت عقب مؤتمر مدريد ١٩٩١.

خلفية حزب العمل الاستيطانية:

بنى حزب العمل، إبان فترة حكمه (١٩٦٧ - ١٩٧٧)، حقولاً من المستوطنات، أقيمت بموجب ما كان يعتبر في السياق الإسرائيلي «مفهوم الحد الأدنى من المتطلبات الإقليمية والأيديولوجية»، غير أن هذا الحد ظل في توسع مستمر. وقد تجسدت خطط حزب العمل الاستيطانية، بما صار يعرف باسم «خطة آلون» - نسبة إلى الوزير يغآل آلون من حزب العمل - وبمختلف صيغها التي توالت منذ عام ١٩٦٧، فما بعد، وقد دعت الخطة إلى ضم ما يقارب الربع (ازداد لاحقاً إلى نحو ٧٣٪) من مساحة الضفة الغربية[1]، بما فيها القدس وجوارها، «حزام أمني» عرضه ٢٠كلم يمتد على طول واد الأردن، صحراء فلسطين بأسرها، وقد تشمل الخليل. وبموجب الخطة، يُضم أيضاً قطاع غزة الجنوبي (الذي يشكل اليوم كتلة مستوطنات قطيف).

كان آلون يتصور «إطار حكم ذاتي» للفلسطينيين في منطقتين متميزتين، غير متلاصقتين - المنطقة الوسطى الجبلية الآهلة بالمواطنين والواقعة شمالي رام الله، ومنطقة الخليل وستكون هاتان المنطقتان محصورتين بين الأراضي التي ستضمها إسرائيل في الضفة الغربية[2].

إلا أنه كان لدايان منظور آخر، فقد كان يؤمن بحل «وظيفي» واسع النطاق بدلاً من حل آلون «الاقليمي» لترتيب الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وكما نظر دايان إلى الأمر، فإن إسرائيل ستبقى بصورة دائمة في جميع الأراضي المحتلة، كما يتضح من «لاءاته الخمس» التي أعلنها في ايلول ١٩٧٣[3]:

- غزة لن تكون مصرية.
- الجولان لن يكون سورياً.
- القدس لن تكون عربية.
- لن تقوم دولة فلسطينية.
- لن نهجر المستوطنات التي أقمناها.

وبمقتضى مفهوم دايان؛ فإن على إسرائيل أن تستوطن في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية، وتمنح الفلسطينيين قدراً من الحكم الذاتي لا يتعارض مع مصالح إسرائيل. وجميع هذه الملامح - سيطرة إسرائيلية على أغلبية الأراضي، استيطان إسرائيلي غير محدود، وحكم ذاتي فلسطيني - موجودة في سياسات الاحتلال الإسرائيلي إلى يومنا هذا،

بغض النظر عن عملية السلام التي استهلت في مدريد.

وكان اعتماد برنامج دايان مؤشراً إلى انتصار برنامج الحد الأقصى الاستيطاني في صفوف حزب العمل. وبموجب برنامج دايان، فإن قلب الضفة الفلسطيينة الآهل بالمواطنين الفلسطينيين في المنطقة الواقعة بين نابلس ورام الله، ومنطقة ما يطلق عليه الخط الأخضر الذي يفصل الضفة عن أراضي ١٩٤٨، كانا مفتوحين أمام الاستيطان الإسرائيلي.

ويعتبر حزب العمل في فترة حكمه (١٩٦٧ - ١٩٧٧) هو مؤسس البنية التحتية المادية للمستوطنات، وكذلك المؤسسات السياسية الضرورية؛ لإقامة وتطوير وجود إسرائيلي مدني في جميع أرجاء الضفة وغزة.

الاستيطان في ظل حزب العمل خلال المفاوضات:

بعد نجاح حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية (تموز ١٩٩٢)، بعد أشهر معدودة من عقد مؤتمر مدريد للسلام في المنطقة، تحركت الساحة السياسية الدولية باتجاه دفع مفاوضات السلام خطوات إلى الأمام بهدف تجاوز العراقيل التي سبق وان وضعها رئيس الحكومة الليكودية السابق اسحق شامير.

وكان أمام رئيس الحكومة الإسرائيلية المكلف من حزب العمل اسحق رابين، ثلاثة نقاط مهمة في برنامج عمل حزبه، وهي: تجميد المستوطنات، إقامة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، تطوير المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق يقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة الفلسطينية والسورية واللبنانية.

وكان الفلسطينيون بوجه خاص، عقدوا آمالاً عريضة على حدوث تغييرات ملموسة في سياسة الاستيطان في ظل حكم حزب العمل، ويعود ذلك جزئياً إلى محادثات أجروها مع شخصيات من حزب العمل قبل الانتخابات.

وقد أعلنت حكومة رابين، بعد وصولها إلى الحكم في تموز ١٩٩٢، بقليل، انها ستلغي الآلاف من الوحدات التي كانت حكومة شامير قد خططت لها في الضفة والقطاع والجولان لسنة ١٩٩٢.

وكان هذا القرار، أكثر المؤشرات وضوحاً إلى نيات حكومة العمل،لتغيير الأولويات «القومية» من خلال تخفيف التشديد على بناء مساكن جديدة في الأراضي المحتلة. وعبر قرارات أخرى، تهدف إلى لجم الاستيطان، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، ما يلي:

- لن تنشأ مستوطنات جديدة من دون موافقة الحكومة.
- المستوطنون الذين يشترون بيوتاً في بعض المستوطنات سيحصلون على «القروض

المحلية» بشروط أقل سخاء.

– تجميد التمويل الإضافي لعشر طرق في الضفة.

– لن تمنح عقود إيجار حكومية جديدة من أجل بناء بيوت خاصة في المستوطنات.

– لا رخص جديدة لبناء بيوت خاصة في المستوطنات توفرها الإدارة العسكرية[٤].

إلا أن معظم هذه القرارات، ظل موجوداً على الورق، فقط. فقد قررت الحكومة استكمال بناء ٩٨٥٠ وحدة في المستوطنات في جميع أرجاء الضفة الفلسطينية، و١٢٠٠ وحدة في قطاع غزة، و١٢٠٠ وحدة في مرتفعات الجولان[٥].

واتضح سريعاً، أن فوز حزب العمل سنة ١٩٩٢، كان يمثل تغييراً في اسلوب الاستيطان الإسرائيلي، أكثر مما هو في جوهره. وبينما انهمك رابين في إعادة تحديد مكانة المستوطنات من منظور إسرائيل الايديولوجي والاستراتيجي، فإنه بقي توسعياً في نظرته. فهو لم يؤيد قط التوقف عن الاستيطان المدعوم حكومياً.

وينطوي مفهوم رابين لـ«الحل الوسط الاقليمي» الذي تبناه العمل منذ أمدٍ بعيد، على ضم إسرائيل لنحو ٤٠ – ٦٠ في المائة من الضفة الفلسطينية، بما في ذلك القدس «الشرقية» وريفها، ووادي الأردن، وأراضٍ تقع إلى الشرق من حدود ما يعرف بـ الخط الأخضر[٦].

وهكذا، فإن الافتراضات المتفائلة من أن انتخاب رابين، كان يبشر بتخلي إسرائيل عن الاستيطان، قد نجمت عن قراءة مغلوط فيها لكل من رابين وجمهور الناخبين الإسرائيليين. فرابين لم يكن يسعى لتغيير السياسات الاستيطانية للحكومة السابقة بصورة جذرية، ولم يشعر بأن الجمهور الإسرائيلي قد فوضه فعل ذلك. كما لم تكن لديه الرغبة في «تجفيف» المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة مستعمرات الضواحي المتنامية، التي خطفت، على مدى أكثر من عقد، زخم الاستيطان من نقاط «غوش ايمونيم» المتقدمة. وفعلاً، فإن هدف رابين الرئيسي كان تدبر وعقلنة السياسات الأقل تركيزاً، التي سلكتها حكومات الليكود السابقة.

وفعلاً، فإن رابين، بنى مساكن للمستوطنين بوتيرة حددتها إلى درجة كبيرة حكومة شامير الليكودية التي سبقته، وبمعدل لم يكن له مثيل على امتداد ٢٦ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع.

تصاعد وتيرة الاستيطان:

تفوقت الأنشطة الاستيطانية لحكومة العمل بعد اتفاق أوسلو، على أنشطة شامير خلال فترة (١٩٨٩ – ١٩٩٢)، حيث نفذت حملة البناء بكتمان نسبي حتى عام ١٩٩٥. وعلى مدى السنوات (١٩٩٣

و١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦)، وفي أجواء سياسية تعتبر موضوع الاستيطان خارج جدول الأعمال الدبلوماسي، إلى حين بداية مفاوضات «الوضع النهائي» والتي كانت مقررة في نيسان ١٩٩٦، حافظ الوزراء على صمتهم، بينما تابعت الجرافات العمل.

وأوضح تقرير نشرته وزارة الاعلام الفلسطينية[٧] بعد أن رفعته إلى الرئيس ياسر عرفات، أنه منذ توقيع اتفاقية أوسلو، واصلت السلطات الإسرائيلية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية مستندة إلى الذرائع الأمنية والأوامر العسكرية. وصعدت مصادرة الأراضي في الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاق أوسلو، واتفاق القاهرة حول توسيع الولاية الفلسطينية في أيار ١٩٩٤.

وقال التقرير أن «إسرائيل صادرت منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ وحتى الآن، أكثر من ثلاثة ملايين دونم من المساحة الكلية في الضفة والقطاع»، أي ما يقارب نصف الأراضي الفلسطينية. وأضاف التقرير، ان إسرائيل «تمكنت خلال السنوات ٩٣ – ٩٤ – ٩٥ وحتى منتصف ١٩٩٦، من مصادرة ٢٢ ألف دونم لإنشاء شبكة طرق التفافية للمستوطنات».

وأكد تقرير آخر لوزارة الإعلام الفلسطينية[٨] أن: «المصادر الرسمية الإسرائيلية تعترف بأنها مسؤولة عن مصادرة ٢٤ الف دونم من الأراضي الفلسطينية في القدس ومحيطها».

وذكر التقرير أن «ستة عشر مستوطنة إسرائيلية أقيمت على مجمل الأراضي المصادرة لتشكل رؤوس جسور للاختراق، ومحاصرة القدس العربية، وقطع امتدادها الجغرافي وتقطيع أوصالها لتسهيل التغلغل الاستيطاني في إطار ما يسمى بمشروع القدس الكبرى».

وقال التقرير أن «عدد المستوطنين المزروعين في حدود المدينة الفلسطينية وامتداداتها بلغ ١٦٠ الف مستوطن، موزعين على خمسة عشر حي ومستوطنة تضم ٤٢ الف وحدة سكنية[٩]».

من ناحية أخرى، قام المستوطنون بعملية تجريف واسعة النطاق في أراضي محطة الفارعة الزراعية في منطقة الجفتلك (سلة الخضار الفلسطينية) القريبة من الحدود الأردنية. وزعمت السلطات الإسرائيلية بان هذه الأرض مؤجرة لمستوطن.

واعلن، وزير البناء والإسكان بن اليعازر في ٥ تموز ١٩٩٤، ان سياسة الحكومة (العمل)، «كانت ولا تزال، مع عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى هجرة المستوطنين من يهودا والسامرة، أو يتسبب في تفكيك المستعمرات»[١٠].

ومع نهاية عام ١٩٩٤، كانت الحكومة (العمل)، توفر مساعدات سكنية لـ ١٥٠ عائلة مستوطنين هاجرت إلى إسرائيل.

وقد أُعلنت الخطة الثلاثية للحكومة في سياق خلاف شب في نهاية عام ١٩٩٤، بشأن بناء جديد في مستوطنة «افرات» بالقرب من بيت لحم، بينما الأرض تعود ملكيتها لآلاف الفلسطينيين في بلدة الخضر القريبة من موقع بناء المستوطنة[١١].

واتخذت حكومة العمل، في الجلسة التي عقدتها في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٥، قراراً بتأليف لجنة وزارية للإشراف على البناء في المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأولى القرار أهمية قصوى لتعزيز البناء في القدس «القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل». وتتألف اللجنة من رئيس الحكومة (رئيساً لها)، وعضوية كل من:

وزير الخارجية، وزير المالية، وزير البناء والإسكان، وزير العدل، وزير الاتصالات. وقد تم اتخاذ القرار من دون نقاش.

وكان وزير البناء والإسكان بنيامين بن اليعازر قدّم، في مستهل جلسة الحكومة، عرضاً موجزاً لأعمال البناء في مستوطنات الضفة، مستعيناً بالخرائط والرسوم البيانية والإحصائية.

وأعلنت – في اليوم نفسه – النقاط الرئيسية في خطة الحكومة الإسرائيلية (العمل) لفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨، وهي كالتالي[١٢]:

- ١٥,٠٠٠ شقة ستبنى في الضواحي الاستيطانية للقدس الشرقية، وراء حدود عام ١٩٦٧، وهي: (بسغات زئيف، نيفي يعقوف، غيلو، وهارحوما).
- ١٣,٠٠٠ شقة ستبنى في المنطقة المدينية المجاورة، وهي: (معاليه أدوميم ٦٠٠٠، جفعات زئيف ١٠٠٠، بيتار ٥٠٠، جفعون، هار أدار، إفرات).
- ٣٠٠٠ شقة ستبنى في مواقع أخرى من الضفة الفلسطينية.

واعتبر هذا البرنامج الثلاثي زيادة ملحوظة في وتيرة البناء الجديد التي بادرت حكومة رابين إليها في الأراضي الفلسطينية خلالها عاميها الأولين، عندما أكملت بناء الـ ١١,٠٠٠ وحدة وأكثر، التي ورثتها عن الليكود.

وخلال الاجتماع نفسه – المشار إليه سابقاً – للمجلس الوزاري المصغر، قدم بن اليعازر العنصر الأساسي الخاص بسنة ١٩٩٥ من الخطة، والذي ينطوي على بناء ٤١٠٠ وحدة سكنية في مستعمرات الضفة التابعة لما يسمى بالقدس الكبرى خلال سنة ١٩٩٥[١٣].

ووافقت حكومة رابين على تأليف لجنة وزارية خاصة لتحميص هذه الخطة وغيرها من أعمال البناء الاستيطاني، كما جددت تأكيدها «الأولوية القصوى» التي توليها لـ «تعزيز البناء في القدس الموحدة»، ووعدت بتخصيص «موارد خاصة» لهذا الغرض. وقد وافقت اللجنة الوزارية على اقتراح بناء

المستعمرات، مع تعديلات طفيفة، عندما اجتمعت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٥[١٤].

وخلال اجتماع اللجنة، اشتكت عضو الكنيست شولاميت آلوني، إلى رابين، قائلة: «أنت مثل الليكود تماماً، ألا ترى أن العرب يحتاجون إلى مكان يعيشون فيه؟».

فرد عليها رابين قائلاً: «أنا أفكر بالإسرائيليين»(!!).

أما وزير المال ابراهام شوحط، فعلق قائلاً: «أن نكون نحن نبني أكثر من الليكود فهذا صحيح، هم (في الليكود) مع كل كلامهم وبجحهم، بنوا ٤٠٠٠ وحدة خلال ١٧ عاماً، أي بمعدل ٢٠٠ وحدة في العام الواحد، أما ما بنيناه نحن في سنة ١٩٩٤، وما قررناه، فيبلغ ثلاثة أضعاف ذلك...»[١٥].

وفي الأول من شهر شباط ١٩٩٥، صادقت اللجنة الفرعية للتخطيط والبناء في القدس على المرحلة الأولى من إقامة الضاحية الاستيطانية الجديدة المسماة «هارحوما» على أراضي جبل أبو غنيم عند الطرف الجنوبي لحدود بلدية القدس. ويُراد لهذه الضاحية أن تكمل حلقة الضواحي الاستيطانية اليهودية المحيطة بالقدس[١٦].

وفي ٢٧ شباط ١٩٩٥، رفض رابين خطة عرضتها حركة «السلام الآن» عليه بشأن الانسحاب من مناطق من الضفة وإخلاء عدد من مستوطناتها، في المرحلة الانتقالية. وتقترح الخطة إخلاء ٢٦ مستوطنة صغيرة للغاية، يسكنها أقل من ٧٠٠٠ مستوطن (نحو ٥٪ من مجموع المستوطنين)، من بينها الوجود اليهودي في الخليل، أفير يعقوف، معاليه عموس، دوليف، بسغوت، شفي شومرون، وتكواع[١٧].

وعلى امتداد سنة ١٩٩٤، والنصف الأول من سنة ١٩٩٥، كان رابين والمستوطنون شركاء في اجماع غير رسمي، على الحاجة إلى تأخير توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني، والتعجيل في برنامج لبناء المستوطنات في القدس وما يجاورها من الضفة الغربية، إن لم يكن فيها كلها.

وقد استمرت المفاوضات متقطعة بشأن إعادة الانتشار في تلك الفترة، تخللتها هجمات فلسطينية بارزة إعلامياً على الإسرائيليين، داخل إسرائيل، وفي الأراضي المحتلة على حد سواء. ولم تؤد تلك الهجمات إلّا إلى تعزيز تفضيل رابين لتأجيل إعادة الانتشار.

كما دفعت أعمال الاحتجاج الفلسطينية، المفاوضين الفلسطينيين، ولأول مرة منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣، إلى إثارة موضوع المستوطنات في المحادثات

مع إسرائيل. لكن المحادثات الناجمة أخفقت في تحقيق شيء يتعدى تكرار سياسات الحكومة الإسرائيلية القائمة، والتوكيد مجدداً، أن المستوطنات تبقى شأناً إسرائيلياً حصراً خلال الفترة الانتقالية.

إذن، هذه كانت سياسة حكومة حزب العمل الاستيطانية، التي انتخبت بسبب برنامج يصف الاستيطان بأنه «عقبة في طريق السلام» فقد كثفت، وخلقت وقائع استيطانية، يتخذها حزب الليكود - الآن - ذرائع وسوابق لسياسته الحالية.

نور الدين عليان

الهوامش:

(١) خليل التفكجي، صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية، ١١/ ٧/ ١٩٩٧.

(٢) جيفري ارونسون، **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، حزيران ١٩٩٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) القدس (المقدسية)، ٤/ ١٢/ ١٩٩٦م.

(٦) شلومو غازيت، **يديعوت احرونوت**، ١/٢٢/ ١٩٩٥.

(٧) القدس (المقدسية)، مصدر سبق ذكره.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) شلومو غازيت، مصدر سبق ذكره.

(١١) **الصنارة**، الناصرة، ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٤.

(١٢) موطي بسوك، **دافار**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٥م.

(١٣) **هآرتس**، ٢٤/ ١/ ١٩٩٥.

(١٤) **هآرتس**، ٢٧/ ١/ ١٩٩٥.

(١٥) **دافار**، ٢٦/ ١/ ١٩٩٥.

(١٦) **هآرتس**، ٢/ ٢/ ١٩٩٥.

(١٧) **هآرتس**، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٥.

بالإضافة إلى عوزي بنزيمان، **هآرتس** ٢٤/ ٢/ ١٩٩٥.

الإستيطان في ظل حكومة الليكود

تمهيد:

ظلت سياسة بناء المستوطنات وتسمينها تشكل خطاً استراتيجياً ثابتاً للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ولم يكن الخلاف فيما بينها يعدو كونه خلافاً في الأسلوب بين نهج براغماتي تمثله حكومات حزب العمل، وآخر ايدلوجي تمثله حكومات الليكود.

وقد شهدت السنوات التي أعقبت احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة توافقاً ضمنياً قائماً على تقسيم الأدوار لتحقيق الهدف المشترك، وهو الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتغيير التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين اليهود، بهدف خلق «أمر واقع» يصعب تغييره في المستقبل، وإضفاء الشرعية على المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واستخدامها كسلاح وورقة ضغط في مفاوضات الحل النهائي، سواء مع الفلسطينيين بشكل خاص، ومع العرب عامة.

ولهذا فإن قضية الاستيطان هي من أخطر القضايا التي ما زالت تهدد مستقبل العملية السلمية. وفي بحثنا هذا سنحاول أن نتناول بعض جوانب السياسة الاستيطانية التي تنتهجها حكومة نتنياهو، في محاولتها الرامية إلى محاصرة تأثيرات المتغيرات والوقائع التي أحدثتها اتفاقات «أوسلو» على الأرض، كونها تتناقض مع الموروث الايدلوجي - السياسي لهذه الحكومة، وذلك من خلال شن هجوم استيطاني معاكس لنسف وتقويض العملية السلمية التي انطلقت من مدريد وأوسلو.

توجهات سياسية مغايرة:

أفرزت نتائج الانتخابات التي جرت في إسرائيل، أواخر شهر آيار ١٩٩٦، عن تشكيل حكومة من اليمين القومي والديني المتطرف

يتزعمها جيل من الشباب والمهاجرين الجدد، هذه التشكيلة، أدت إلى حدوث تغيّر نوعي في توجهات القيادة الإسرائيلية، لجهة أن هذا التحالف الحكومي يستند في صياغة تصوراته وتوجهاته السياسية:

أولاً: إلى عاملي الخوف والدين، حيث ان الجمع بين هذين العاملين يدفع دائماً إلى اتباع سياسات متطرفة وبعيدة عن الواقعية. وقد أشار «زئيف شيف»، أحد الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين، إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به القوى المغالية في تطرفها داخل حكومة «نتنياهو»، خاصة القوى الرافضة للانسحاب من الأراضي الفلسطينية، والمعارضة لإقامة دولة فلسطينية، والداعية إلى الاستيطان اليهودي في كافة الأراضي المحتلة[1].

ثانياً: أن حكومة «نتنياهو» تتبنى رؤية مغايرة لرؤية حزب العمل، بخصوص النظام الشرق أوسطي الجديد القائم على التعاون الاقتصادي الاقليمي، وتكريس الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على مقدرات المنطقة، حيث أن هذه الحكومة تعتبر أن مستقبل دولة إسرائيل يتمحور حول إسرائيل ذاتها، وعلى قدرتها على الاحتفاظ بشخصيتها في وسط محيط عربي وإسلامي معادٍ لها، ولا توجد وسيلة للتعامل مع هذا الوسط المعادي سوى «القوة» وتجلياتها. فرؤية نتنياهو والقوى المتحالفة معه تنطلق من إسرائيل منفصلة ومتفوقة في كل المجالات[2].

هذه الرؤية، عبّر عنها نتنياهو في برنامجه الانتخابي وتوجهاته السياسية، والتي تمثلت في اعتبار أن «مرحلة مدريد» التي قامت عليها العملية قد انتهت(!!) بسقوط حكومة حزب العمل، وبالتالي فهو غير معني بالتمسك بأسس العملية السلمية القائمة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ويصرّ نتنياهو على تهميش المسار الفلسطيني وتحييده وعدم استكماله وتقديم أي «تنازلات» عن أراضٍ جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالمقابل فإنه يعلن عن عزمه توزيع المستوطنات وربطها بشبكة من الطرق الرئيسية والإلتفافية تساهم في عزل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ضمن حدود المدن ذات الكثافة السكانية التي سلمها حزب العمل للسلطة الفلسطينية. وكذلك الإبقاء على القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية[3].

ثالثاً: إنتقال قيادة الحكومة والدولة الإسرائيلية من جيل المؤسسين، أمثال رابين وبيرز، وشامير، وبيغن، الذين كانوا يولون مسألة اعتراف الدول العربية عامة والفلسطينيين خاصة بالدولة العبرية التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة

عام ١٩٤٨، أهمية كبيرة، مقابل انسحابهم من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وتحقيق سلام شامل في المنطقة، إلى جيل الشباب وجيل المهاجرين الجدد الذين يشكلون (١٥٪) من الشعب الإسرائيلي، أحدث تغيراً نوعياً في سياسات الحكومة الإسرائيلية، حيث أن هذا الجيل الشاب، ينظر إلى إسرائيل «كأمر واقع» لا يمكن تغييره، وبالتالي فهو «لا يعطي» مسألة الاعتراف العربي والفلسطيني بالدولة العبرية الأهمية ذاتها التي يوليها جيل المؤسسين. وبالتالي، فهو يطالب بالحصول على مكاسب ملموسة في مقابل ما يراه أنه «تنازلات تتعلق بالأراضي»[4].

هذا ما أكده نتنياهو أثناء نقده لاتفاق «اوسلو» عندما قال: في المحصلة فإن اتفاق أوسلو، ومن خلال مراحل التطبيق، لم يكن ينطوي على إصرار من الجانب الإسرائيلي على «التبادلية»، لأن الجانب الإسرائيلي في أغلبه أراد أن يعطي على أية حال، مما أدى إلى نشوء نمط فحواه أن الجانب الإسرائيلي «يعطي»! والجانب الفلسطيني «يأخذ»!، وهذا نمط خطر للغاية إذا كانت هناك نية لوقف مسار التنازلات في لقطة معينة. وإذا ما استمرت الإجابة لكل ما يطلبه الطرف الآخر، فإن هذا سيؤدي في نهاية الأمر إلى إلغاء دولة إسرائيل[5].

وربط نتنياهو السياسة الإسرائيلية تجاه قضية الاستيطان بعدد من المحددات:

أولاً: **محددات سياسية**: ويقصد بها أساساً معضلة «الأمن» الشغل الشاغل لحكومة نتنياهو، والتي لا تعني من وجهة نظر نتنياهو مشكلة حدودية أو سيادية، بل مشكلة بقاء «مادي» بالمعنى الحرفي للكلمة. وقد تأثرت سياسة نتنياهو تجاه الاستيطان بدرجة كبيرة بمشكلة «الأمن»، التي اصبحت المبرّر القوي للاحتفاظ بجانب كبير من المستوطنات وعدم الاستعداد لمجرد التفكير في التنازل عنها، باعتبار أن هذه المستوطنات تشكل «خطوط الدفاع الأمامية» عن الدولة العبرية في حال تعرضها لهجوم عربي مباغت من جهة الشرق. فضلاً عن كون هذه المستوطنات تمنح إسرائيل القدرة على امتصاص أي هجوم أرضي وتوفر الفرصة والوقت لتعبئة الاحتياط.

ثانياً: **محددات اقتصادية**: وترى حكومة نتنياهو، في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية عامل توفير لفرص العمل وتسهيل استيلاء إسرائيل على الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة وضمان استحواذها على نصيب الأسد من المياه الجوفية، خاصة في الضفة الغربية البالغة نحو (٩٠٠) مليون متر مكعب

من المياه، حيث تبقى على نحو (١١٠) ملايين متراً مكعباً للفلسطينيين فقط.

ثالثاً: محددات ايديولوجية: وتشكل قضية الاستيطان، أيضاً بالنسبة لحكومة نتنياهو، أحد الأعمدة الثلاثة للصهيونية، إلى جانب الدفاع والهجرة، فضلاً عن كونها إحدى الوسائل الرئيسة لتحقيق «حلم أرض الميعاد»[٦].

خطة مرحلية.. لتكثيف المستوطنات:

تماشياً مع سياسة حكومة «نتنياهو» الاستيطانية، التي أنيطت مهمة تنفيذها بالوزير المتطرف ارئيل شارون، وزير البنية التحتية، فقد أعد هذا الأخير خطة سرية للتحرك، دون ضجيج، وبمساعدة من نائب وزير البناء والإسكان، (الضفة الغربية) فحسب، بل أيضاً في منطقة غوش قطيف في قطاع غزة.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» ١٩٩٦/٨/٩، أنه تمت المصادقة يوم «٢ آب/أغسطس ٩٦» على هذه الخطة، حيث تتجه النية نحو تشجيع هجرة عشرات الآلاف من العائلات إلى المناطق المحتلة. إضافة إلى أن هناك عشرات المشاريع الاستيطانية الجديدة يتم النظر فيها في وزارات الدفاع، والإسكان والبنية التحتية، والتي سبق وأن صودق على معظمها في عهد حكومة «العمل»، ولكنها بقيت معلقة في فترة رابين - بيرز.

في المرحلة الأولى، فإن الأمر يتعلق بإشغال نحو (٣٠٠٠) شقة خالية بما يزيد عن عشرة آلاف مستوطن. وفي المرحلة الثانية، فإن الأمر يتعلق بخطط بناء أقرتها لجان تخطيط البناء ولجنة الاستثناءات التي شكلتها حكومة العمل، وحصلت على جميع رخص البناء[٧].

وللبدء في هذه المراحل الاستيطانية بالسرعة المطلوبة، فقد أوعز الحاخام «بوروش»، إلى المستشار القانوني لوزارة الإسكان السيدة «تسفي بيران» اعداد صيغة مشروع قرار يلغي القرار رقم (٣٦٠) الذي جمّدت حكومة رابين بموجبه عمليات البناء الاستيطاني في المناطق المحتلة.

كذلك أوعز «بوروش» إلى مستخدمي وزارة البناء والإسكان إعداد بحث استقصائي بشأن جميع المنازل الخالية والجاهزة للسكن. وكلف مساعده «شمعون اينشتاين» بتنسيق جميع مشاريع التنمية الخاصة بالمستوطنات في الضفة وقطاع غزة.

ولتسهيل مهمة شارون فقد ألغت حكومة بيبي نتنياهو قرار تجميد الاستيطان رقم (٣٦٠) في المناطق المحتلة، وحددت صيغة استيطانية جديدة أطلقت عليها اسم «مفهوم الكتل»، والقصد هو «كتل المستوطنات» على امتداد الطرق الرئيسية والإلتفافية بهدف إنشاء تواصل بين البناء اليهودي. وهذه الصيغة أطلق عليها المرحلة الثالثة.

ويقضي مفهوم الكتل بأنه ليس من

الضروري بناء المساكن فقط، بل بالإمكان أيضاً بناء المراكز التجارية، وأحياناً مناطق صناعية وحتى محطات للوقود. فالجوهر هو تواصل البناء ذو الصبغة الإسرائيلية، إذ أن الوجود اليهودي المكثف، يوجد تطابقاً بين الكتل الاستيطانية والمناطق الأمنية[٨].

وقد نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية (١٩٩٦/٩/٨)، وثيقة قالت انها صادرة عن وزارة البناء والإسكان، تشير إلى عملية «الاستيطان الجديدة» المصادق عليها من قبل حكومة نتنياهو، ذكر فيها؛ أن المستوطنات التي تشتمل على (٤٠ عائلة) فقط ستحصل على موافقة لإضافة (٢٥) عائلة أخرى إليها. وعندما يكون الوضع في المستوطنة المجاورة مماثلاً، سينشأ كيان جديد من الكتل الاستيطانية أما خريطة هذه الكتل الاستيطانية فقد جاءت على النحو التالي: -

- كتلة المستوطنات الممتدة على شاطئ غزة، حيث ستحصل (٦١٠) عائلات جديدة على تراخيص السكن وفقاً للآتي: مستوطنة إيلي سيناي (٢٦) وحدة سكنية، بدو لاح (٣٩)، غديد (٤٨)، غان أور (٣٠) غاني - طال (٢٠)، كفار داروم (٤٠)، نفية دكاليم (٢٢٣)، نيسانيت (٣٨)، نيتساريم (١٥)، عتسمونا (٦٢)، بات ساريه (٤٥)، قطيف (٤٦)، بنتسر حزاني (١٥) وحدة سكنية.
- كتلة مستوطنات إيلون موريه القريبة من مدينة نابلس التي تضم (٢٥٠) عائلة ستنضم إليها (١.٢٠) عائلة جديدة. وستنضم إلى هذه الكتلة كل من مستوطنة مغداليم (١٤) عائلة، ايتمار (٢٣)، يتسهار (٥٢)، كفار تبواح (٦٩).

وسيتم تكثيف هذه الكتلة الاستيطانية بإضافة (٣٠٨) وحدات سكنية.

- كتلة وسط السامرة (الضفة الغربية): ستتشكل من مستوطنة عالي (٢٥٠) وحدة سكنية ارئيل (٢٥٠)، باكير (٨)، عالي زهاف (٦) بدوئيل (٦) كدوميم (٩٧). وسيتم إضافة (٦٠٠) وحدة سكنية جديدة لهذه الكتلة.
- كتلة شمال غرب يهودا (الضفة الغربية): ستتشكل من مستوطنة عوفريم (٨٦) وحدة سكنية.
- كتلة شمال السامرة: (إلى الشرق من طولكرم) ستتشكل من مستوطنة حومش (٤٥) وحدة سكنية، حرميش (٢٣)، وميفوردوتان (١٧)، شيكد (٨)، وحنانيت (٩) وحدات.
- كتلة شمال - غرب السامرة: ستتشكل من مستوطنات أفني حيفتس (٤٥) وحدة سكنية، عيناف (٨)، ويوجد في مستوطنة أفني نحو (٢٠٠) وحدة سكنية لا تزال خاضعة لقرار التجميد.
- كتلة جنوب جبل الخليل: ستتشكل من مستوطنات: بني حيفر (١١) وحدة

سكنية، سوسيا (٢٠)، عوتنئيل (٣٨)، شمعة (١٠) أدورا (١٨)، حغاي (٤٢)، كرميل (٢٩)، وماعون (٣٠) وحدة سكنية.

● كتلة شمال السامرة (إلى الشرق من جنين)، ستتشكل من مستوطنة كديم (٥٢) وحدة سكنية، غانيم (٣٠) وحدة.

أما المرحلة الثانية من الكتل الاستيطانية فتشمل تكثيف: -

● غوش عتسيون كجزء من القدس الكبرى، وستلحق بها أيضاً، إضافة (٢٠٠٠) وحدة سكنية في مستوطنة معاليه أدوميم، إضافة إلى (٣٠٠٠) غرفة فندقية. كما سيتم إضافة (٨٠٠) وحدة سكنية إلى مستوطنة غفعات زئيف، و(٩٠٠) وحدة لليهود المتدينين في مستوطنة بيستار، و(١٥٠٠) وحدة سكنية في مستوطنة كريات سفر، و(٣٠٠٠) وحدة إلى مستوطنة متتياهو.

● كما سيتم إضافة (٢٥٠٠) وحدة سكنية إلى مستوطنة الفي منشية القريبة من مدينة قلقيلية والتي تضم الآن نحو (١٠٠٠) وحدة سكنية.

● سيتم بناء (١٠٠) وحدة سكنية في مستوطنة إلكانا، ونحو (٨٠٠) وحدة في مستوطنة أورانيت.

وفي مستوطنة أرئيل (٨٠٠) وحدة و(٣٠٠) وحدة في كدوميم، و(٢٠٠) وحدة في برقان و(٥٥٠) وحدة سكنية في عالي.

وفي مستوطنة ايتمار ستضاف (٥٠) وحدة سكنية، وفي آدام (٤٠٠) وحدة، وذلك ضمن خطة ستشمل (١٥٠٠) وحدة سكنية. وفي عوفريم (٢٠٠) وحدة سكنية من البناء الفوري إضافة إلى (١٥٠٠) وحدة سكنية أخرى. وفي مستوطنة نعاليه (٤٠٠) وحدة، وعوفرا (٣٠٠) وحدة، وشيلو (٣٠٠) وحدة، وكوخاف يعقوف (٧٠٠) وحدة، وبيت ايل (٤٥٠) وحدة سكنية.

أما بالنسبة لمجلس المستوطنات فلديه خطط لبناء (١٢٠) ألف وحدة سكنية، بهدف استيعاب نحو (٥٠٠) ألف مستوطن جديد[٩].

شبكة من الطرق الإلتفافية:

ولربط هذه الكتل الاستيطانية ببعضها البعض وبإسرائيل، فقد أعد «أمناه»، الجهاز الاستيطاني «لمجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، خطة من الطرق الإلتفافية، مستندة إلى النظام، الذي أعتمده وأعلن عنه الجيش الإسرائيلي أواخر عام ١٩٩٤، والذي اكتسب شرعيته من خلال اتفاق «أوسلو - ٢» وهو الشرط الذي وضعته حكومة حزب العمل، لإجراء انتخابات فلسطينية، ولإعادة الانتشار العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية. حيث اشترطت حكومة «العمل» انجاز شبكة من

الطرق الإلتفافية لضمان أمن المستوطنين استطاع حزب العمل انجاز (١٣) طريقاً التفافياً من اصل (٢٠) طريقاً ستقوم حكومة نتنياهو باستكمال بنائها.

ويعتبر الطريق السريع رقم (٦٠)، الذي يشطر الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب، هو الأساس الذي سيضم الشريان الرئيسي للطرق الإلتفافية الجديدة، الذي سيمر حول المدن الفلسطينية الرئيسية. ويبدأ هذا الطريق من مدينة بئر السبع (١٩٤٨) في جنوب الضفة، ليمتد شمالاً مروراً بمدينة الخليل وبيت لحم والقدس ورام الله ونابلس، وجنين وصولاً إلى العفولة (١٩٤٨).

في حين أن الطرق الإلتفافية الجديدة سيتم بناؤها حول كل مدينة فلسطينية وستربط المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل.

ويقع الطريق السريع في المنطقة (ج)، وهي المنطقة التي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية حتى الاتفاق النهائي.

وتتيح هذه الطرق الإلتفافية للمستوطنين الحركة على الطرقات دون الحاجة للمرور من المناطق الفلسطينية[١٠].

وفي شهر آيار ١٩٩٦ قامت «مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية»، وهي منظمة فلسطينية غير حكومية وتنتسب إلى الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ومركزه باريس، بتقديم تقرير مطول بشأن نظام الطرق الإلتفافية لـ(١٣) طريقاً من أصل (٢٠) طريقاً جديدة، وما أحدثته هذه الطرق من دمار للمناطق الزراعية الفلسطينية الخصبة ومن خسائر فادحة للمزارعين الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني.

• ففي منطقة الخليل: التي تمر بها الطريق السريع رقم (٦٠) فقد تم الشروع ببناء طريق التفافي ما بين مدينة (الخليل وحلحول)، حيث يبلغ طولها (١٢) كيلومتراً وبعرض (٦٠) متراً، وهذا الطريق شق لقطع أوصال أكثر الأراضي خصوبة في القسم الجنوبي من الضفة. وتلتف حول بلدات يطا والشيوخ، حلحول، سعير وبيت أمر. واستدعى بناء هذا الطريق تدمير (٥٠٠٠) دونم عدا عن عشرات المنازل.

الطريق السريع رقم (٣٥) وسيتم تمديد هذا الطريق بالتنسيق مع طريق الخليل - حلحول الالتفافية. وسوف يربط كتلة المستوطنات (عتسيون) بالطريق السريع رقم (٦٠) والطريق السريع رقم (٣٥) وتمتد غرباً لتربط مستوطنتي «تيليم» و«أدورا» غربي الخليل. وسيمتد لاحقاً نحو الشمال الشرقي عبر أراضي حلحول وسعير باتجاه بيت فجار لتتصل مع مستوطنتي «متسار» و«متسادب» وسيبلغ طول هذا الطريق نحو (١٤) كيلومتر وعرضها (١٨٠) متراً.

وقد صودر لأجل بنائه نحو (٣٥٠٠) دونم مما أوقع بالمزارعين الفلسطينيين خسائر

اقتصادية كبيرة لأن هذه الأراضي مزروعة بكثافة، وهناك عشرات المنازل المهددة بالزوال.

• في منطقة القدس: تم بناء طريق بيت لحم - بيت جالا الالتفافية. وهذا الطريق سيربط مستوطنة «غيلو» في القدس الشرقية بكتلة مستوطنات عتسيون إلى الغرب من الطريق السريع رقم (٦٠) طريق القدس - رام الله الالتفافية، في منطقة القدس الشمالية وطوله (٩) كيلومترات. والحقت بهذا الطريق أضراراً كبيرة بضاحية بيت حنينا في القدس الشرقية. ويمر هذا الطريق عبر أراضي بير نبالا وجديرة ورافات وتربط مستوطنات «راموت» بالمستوطنات المجاورة للقدس.

- طريق البيرة - رام الله الالتفافية: ستربط المستوطنات شرقي رام الله وغربيها ببعضها البعض وبالطريق السريع رقم (٦٠)، وتبدأ من مستوطنة مخماس شرقي رام الله وتمتد شمالاً حول البيرة ورام الله عبر مستوطنة بيت ايل، لتتقاطع مع الطريق رقم (٦٠) لتمتد جنوباً إلى الجهة الغربية من رام الله عبر قرى بيتونيا ورافات لترتبط بمستوطنة غفعات زئيف ومطار قلنديا وصولاً إلى منشأة عسكرية غربي رام الله.

• في نابلس: بسبب موقع نابلس الاستراتيجي وسط الضفة الغربية، فانها محاطة من كل جوانبها بالمستوطنات: كدوميم وكدوميم تسفون وغفعات مركزي إلى الشرق. وشفي شومرون إلى الشمال الغربي، المنشأة العسكرية في جبل عيبال وايلون موريه إلى الشمال. والشمال الشرقي، تل حاييم وايتمار إلى الجنوب الشرقي والجنوب، براخا إلى الجنوب مباشرة، وبيتسهار إلى الجنوب الغربي. وهذه المستوطنات سيتم ربطها بطرق التفافية مما يعني عزل مدينة نابلس تماماً عن باقي مدن الضفة.

- طريق شفي شومرون - جبل عيبال الإلتفافية: صودر من أجل شقه نحو (٢٤٠٠) دونم من أراضي ديرشرف والناقورة وبيت إيبا وزواتا وايليا الواقعة إلى الغرب والشمال الغربي من نابلس.

- طريق نابلس الإلتفافية: ويبلغ طوله (٢٤) كيلومتراً، حيث سيربط مستوطنة ايلون موريه الواقعة في الشمال الشرقي من نابلس، بالمستوطنات إلى الشرق والجنوب وسيبدأ من ايلون موريه ليمر جنوباً عبر أراضي دير الحطب ثم إلى الجنوب الشرقي عبر أراضي قرية سالم لتصل إلى سهول بيت دجن. حيث سيتفرع الطريق إلى شعبتين: الأولى ستمر حول بيت دجن شرقاً لتصل مستوطنة الحمرا جنوباً حتى مستوطنة ميخورا. أما الشعبة الثانية: فستمضي من بيت دجن غرباً وتتقاطع مع حدود بلدية نابلس لتتجه جنوباً إلى مستوطنة ايتمار ثم غرباً إلى مستوطنة براخا الواقعة جنوب نابلس.

- الطريق رقم (٤٧٧): ستشق أراضي

قرى سلفيت وفرخه وبرقين لتخدم مستوطنة أرئيل والمستوطنات الواقعة جنوب الطريق الرئيسي بين أرئيل وإسرائيل.

• منطقة قلقيلية: بسبب موقع قلقيلية على الخط الأخضر في الطرف الغربي الأقصى من الطريق السريعة رقم (٥٥)، فإنها تبقى إحدى أكثر المدن الفلسطينية عزلة. وتخدم الطريق (٥٥) خطاً طويلاً من المستوطنات مثل: كدوميم، وكدوميم تسفون، جيت، غفعات همركزي، كرني شومرون ومنطقتها الصناعية، غنات شومرون، ومعالي شومرون، وتسوفيم، والفي منشيه.

وستمتد طريق قلقيلية الالتفافية من تسوفيم في الشمال عبر أراضي قلقيلية الزراعية المزروعة بالجوافة والحمضيات بكثافة لتربط مستوطنتي ايال وكوخاف يئير الواقعتين على الخط الأخضر. وسيتم مصادرة عشرات الدونمات لبنائها.

• طريق جنين الإلتفافية: ويبلغ طولها (٧) كيلومترات، حيث تم مصادرة أراضي من أراضي جنين ودير أبو ضعيف وبيت قاد ودير غزالة وعرابة وجلمة وبرقين لتتقاطع مع الطريق السريع رقم (٦٠) وجرى اقتلاع نحو (١٥٠٠) شجرة زيتون وتدمير مناطق زراعية مروية، وسيخدم هذا الطريق مستوطنات غانيم وكديم إلى الغرب من جنين وغنات إلى الشمال الغربي كذلك مستوطنات حرفيش إلى الغرب والجنوب الغربي، وعيريت إلى الجنوب الشرقي[11].

الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية:

وانطلاقاً من سياستها الاستيطانية هذه، فقد عمدت وزارة خارجية حكومة نتنياهو، إلى توزيع وثيقة على سفاراتها في الخارج، تؤكد على أن أنشطتها الاستيطانية شرعية، خلافاً لما يعتقده المجتمع الدولي. وأن الاستيطان في الضفة والقطاع «لا يتعارض مع القانون الدولي»، لأن سلطات الانتداب البريطانية كانت تسمح به وتدعمه، خاصة في الأراضي الأميرية. وادعت وثيقة وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن «اليهود كانوا على مر العصور موجودين على أرض أجدادهم»! وأضافت أن الاستيطان اليهودي لا يتعارض مع «معاهدة جنيف» لعام ١٩٤٩، حول حماية ممتلكات وأرواح السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال، لأن دولة إسرائيل «لم تعترف» مطلقاً باحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عسكرياً.

وادعت الوثيقة، أن اتفاقات «أوسلو» حول الحكم الذاتي الفلسطيني سمحت ببقاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المحدد بخمس سنوات، وأن استمرار الاستيطان «لا يؤثر» مسبقاً على الوضع النهائي لأراضي «يهودا والسامرة» وأشارت وزارة الخارجية الإسرائيلية في وثيقتها إلى أن المستوطنات اليهودية أقيمت على «أراض

أعلنت ملكية عامة»؟! بعد تحقيقات دقيقة أثبتت بوضوح «عدم وجود أي صك ملكية خاصة بها»[12].

ويأتي ضمن مفهوم سياسة «التبادلية» التي دعا إليها نتنياهو، الخطة الإسرائيلية للتسوية النهائية، والتي عرضت فيها إسرائيل «الاحتفاظ بـ ٦٠٪» من الأراضي في الضفة الغربية، وتقسيم الكيان الفلسطيني إلى «كانتونات» ومما جاء في تفاصيل الخطة التي نشرتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٢٩/٥/١٩٩٧، أن نتنياهو يقترح «منح الفلسطينيين ٤٠٪» من مساحة الضفة الغربية في إطار اتفاق السلام النهائي.

وتقضي الخريطة التي وضعتها حكومة نتنياهو ووصفت بأنها سرية ببقاء (٦٠٪) من أراضي الضفة تحت السيطرة الإسرائيلية من ضمنها مدينة القدس الشرقية[13].

وأشار المعلق العسكري «زئيف شيف» إلى أن هذه الخارطة ستعرض على السلطة الفلسطينية خلال مفاوضات الوضع النهائي. وأضاف بأن غالبية المستوطنات ستبقى في مكانها، وكذلك المناطق المحيطة بها. وأوضح قائلاً عندما اتحدث عن إعادة (٤٠٪) من الضفة للفلسطينيين فهذا تفاؤل من جانبي[14].

وكان شارون وزير البنية التحتية قد اقترح على نتنياهو إقامة عشرات المواقع العسكرية على رؤوس الجبال المطلة على طول «الخط الأخضر» بذريعة الدفاع عن «أمن» إسرائيل.

وقال شارون لعدد من مراسلي الصحف الإسرائيلية خلال جولة قام بها على طول «الخط الأخضر» بطائرة هيلوكبتر أن «الضرورة تستوجب إقامة المواقع العسكرية بعمق (١٠) كيلومترات شرقي هذا الخط»، وقال أنه إضافة إلى هذا الحزام الأمني الغربي، يجب إقامة حزام أمني شرقي على طول نهر الأردن للدفاع عن أنفسنا.

وأشار شارون إلى أنه يجب على إسرائيل عدم الانسحاب في أي من مراحل الانتشار الثالثة من المنطقة (ج)، التي تشكل أكثر من (٧٠٪) من مساحة الضفة الغربية[15].

الخلاصة.

خلاصة القول؛ أن كافة المستوطنات الجديدة التي يُعلن عن بنائها، سواء في جبل أبو غنيم أو في راس العامود وغيرها من المناطق الفلسطينية، أو المستوطنات التي يُعلن عن تسمينها وتجريف أراض زراعية لتوسعتها أو شق طريق التفافي لربطها بالكتل الاستيطانية المجاورة، تأتي ضمن الخطط الاستيطانية آنفة الذكر.

ويبقى أن نقول، أنه إذا لم يتم إحداث تغيّر نوعي ما، سواء على الأرض، أو في فعالية وتفعيل الدعم السياسي والدبلوماسي العربي والدولي للفلسطينيين، فإن حكومة نتنياهو ستنجح بدون شك في هجومها الاستيطاني الذي يهدف ليس فقط إلى نسف العملية السلمية وأسس اتفاقيات أوسلو، وإنما إلى ابتلاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية.

ماهر كيوان

الهوامش:

(١) أشرف راضي، ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد ١٢٦/ أكتوبر ١٩٩٦، ص ٦٨.

(٢) آري شافيط، بنيامين نتنياهو شرق أوسط جديد يا لها من فكرة مسلية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٢٩ شتاء ١٩٩٧، ص ١٠١.

(٣) أشرف راضي مصدر سبق ذكره ص ٧٣.

(٤) أشرف راضي المصدر السابق ص ٧٠ - ٧١.

(٥) آري شافيط، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

(٦) عبد الله صالح، المستوطنات الإسرائيلية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد ١٢٦ أكتوبر ١٩٩٦ ص ١٠٤-١٠٥.

(٧) جفري رونسون، خطة المستوطنين والطرق الإلتفافية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص ١٠٥.

(٨) عوفر بطرسبورغ، خطة المراحل التي وضعها شارون وبروش لتكثيف المستوطنات في المناطق، **مجلة الدراسات الفلسطينية** - بيروت العدد ٢٨ خريف ١٩٩٦، ص ١١٨-١٢٠.

(٩) المصدر السابق ص ١٢٣-١٢٦.

(١٠) جفري رونسون، مصدر سابق ص ١٠٥-١٠٦.

(١١) جفري رونسون، مصدر سابق ص ١٠٨-١١٢.

(١٢) الدستور الأردنية ١٠/١٢/١٩٩٦.

(١٣) الرأي الأردنية ٣٠/٥/١٩٩٧.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) الرأي الأردنية ٨/٣/١٩٩٧.

الندوة الثامنة ليوم القدس

في الرابع من تشرين الأول الماضي، انعقدت في العاصمة الأردنية عمان الندوة الثامنة ليوم القدس، التي تقام بشكل دوري بمناسبة ذكرى تحرير القدس من أيدي الفرنجة، وذلك بقيادة القائد المحرّر صلاح الدين الأيوبي.

وقد أعاد المتحدثون التأكيد على الثوابت الفكرية والسياسية والروحية فيما يتعلق بالمدينة المقدسة، مشددين على جوهر الشعار الذي رفعته الندوة بأن «القدس عربية ومفتاح السلام»، فلا انفصال بين قضية القدس، والقضية الفلسطينية في شموليتها، ولا استقرار ولا سلام في المنطقة والمدينة المقدسة خاضعة لسيادة أخرى غير السيادة العربية الفلسطينية، فهي جزء لا يتجزأ من تحقيق العدل الدولي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فوق تراب وطنه، أرض فلسطين التاريخية.

وفي حفل الافتتاح، القى الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني الأسبق كلمة قال فيها:

«نتحدث عن قضية القدس، وكأن للقدس قضية منفصلة عن قضية فلسطين، ونتحدث عن قضية فلسطين، وكأن لفلسطين قضية منفصلة عن قضية العرب. الحقيقة التي تكاد تفوتنا بعد كل الهزائم التي منينا بها، ان القدس تختصر قضية فلسطين، وفلسطين تختصر قضية العرب».

وأضاف قائلاً:

«ما كان العرب يوماً، وليسوا هم اليوم ضد السلام منطلقاً، وطالما رفعوا وفي مقدمتهم الفلسطينيون، شعار السلام العادل والدائم، وكان مسلما به دوما أن السلام لن يكون دائماً ان لم يكن عادلا. فالسلام غير العادل من شأنه إشاعة أجواء عدم الرضى بين الناس، وبالتالي عدم الاستقرار. ولا معنى

للسلام من غير استقرار.

والسلام العادل لا يكون إلا بين متعادلين في القوة. من هنا كان التشديد المستمر في الموقف القومي العربي ثابت على التكافؤ الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل شرطاً لعقد مفاوضات بينهما، فإذا ما تحقق هذا التكافؤ أمكن الحديث عن سلام عادل باعتباره سلام المتعادلين، أو سلام الأقوياء، فأين نحن من هذا التكافؤ؟».

ثم ألقى المهندس عمر عبد الله القاضي، الأمين العام لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية كلمة قال فيها:

لقد أكدنا على ضرورة دعم القدس الشريف وبلديات قطرنا الفلسطيني الأسير بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) (مائة ألف ريال سعودي) كمساهمة من صندوق منظمة العواصم العربية لدعم أعمال البلديات الفلسطينية التي تأثرت بفعل الخراب الذي أحدثته قوات الاحتلال أثناء المواجهات مع قوى الانتفاضة الفلسطينية المباركة.وذلك إضافة إلى تقديم ٢٥٪ من ريع عائدات استثمار رأسمال «صندوق تعاون العواصم والمدن الإسلامية» لدعم المؤسسات والهيئات الخيرية والطبية والعلمية والاجتماعية بالقدس الشريف «على أن يكون هذا الدعم بصورة سنوية حتى يتم تحريرها إن شاء الله».

وعن بلدية القدس، القى الحاج زكي الغول كلمة تحدث فيها عن مجلس أمانة القدس الذي تم انتخابه للمرة الأخيرة في العام ١٩٦٣، وكان له شرف المشاركة في عضويته التي ضمت اثني عشر عضواً. وقال أن هذا المجلس يكتسب الشرعية الدولية، حيث تعترف به العديد من دول العالم، عربياً وإسلامياً، وهي ما زالت تعتبره هيئة رسمية قائمة.

ثم ألقى الدكتور صبحي غوشة رئيس لجنة يوم القدس كلمة اللجنة المنظمة للندوة قال فيها:

«.. ان الجهد المبذول في سبيل القدس – فلسطينياً – عربياً – إسلامياً – دولياً، لا يتناسب مع شراسة المعركة وضراوة الصراع. فهذا الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود، ولا يمكن أن يكون مجرد مبارزات كلامية، بل يجب أن تجند كافة الطاقات الفلسطينية والعربية والإسلامية والصديقة للاعداد لمعركة شرسة – دبلوماسية – اقتصادية – سياسية، وحتى عسكرية إذا اقتضى الأمر لإعادة السيادة العربية على القدس. فما دامت القدس تحت سيادة غير عربية فلن يستتب السلام ولا الاستقرار لا في القدس ولا فلسطين ولا الوطن العربي. وعندما تمتد السيادة العربية على القدس سوف تنعم بالسلام والأمن لأن القدس والحقوق العربية الثابتة فيها هي مفتاح السلام.

وضمن الأبحاث التي قدمت في الندوة على امتداد أيامها اللاحقة، قدم الأستاذ

إبراهيم مطر بحثاً بعنوان «ملكية الأراضي في القدس وأساليب الاستيلاء عليها ومصادرتها» أشار فيه إلى أن مدينة القدس كانت خلال تاريخها الطويل مدينة عربية موحدة يديرها رئيس بلدية مسلم، منذ القرن السابع الميلادي وحتى أيار ١٩٤٨. ومنذ أيار عام ١٩٤٨ وحتى الآن شهدت المدينة المقدسة متغيرات خطيرة بغية تهويدها، وذلك عن طريق اقتلاع واجتثاث مواطنيها الفلسطينيين الأصليين مسلمين ومسيحيين واستبدالهم بمهاجرين يهود أجانب.

وأضاف أن مهمة الإخلاء والتهجير والاستيلاء على أملاك الفلسطينيين في المدينة المقدسة، تمت على مرحلتين، الأولى في أيار ١٩٤٨ عندما احتل اليهود كل ما يعرف الآن بالقدس الغربية، حيث تم تفريغ ستين ألف مواطن عربي فلسطيني بالقوة، والاستيلاء على قراهم وبيوتهم وأراضيهم عنوة. أما المرحلة الثانية فقد جرت بعد الاحتلال العبري للقدس العربية الشرقية في حرب عام ١٩٦٧، عندما ضمت إسرائيل القسم الشرقي من مدينة القدس وبدأت بعمليات استيطانية عن طريق مصادرة الممتلكات والأراضي الفلسطينية العربية، والقيام ببناء المستعمرات اليهودية المكثفة عليها، ونتيجة لتلك الممارسات، فإن الدولة العبرية أصبحت تسيطر بالكامل على المدينة، مع أن معظم العقارات والممتلكات والأراضي في المدينة ما زالت قانونياً مملوكة لأصحابها الشرعيين من الفلسطينيين الأصليين والذين توطنوا القدس بصورة دائمة ومستمرة وبدون انقطاع منذ قرون.

وأشار الباحث إلى انه وخلال أشهر نيسان – أيار وتموز من العام ١٩٤٨، استطاع اليهود بالقوة والإرهاب طرد ٦٠,٠٠٠ فلسطيني من جميع القرى والأحياء التي تشكل اليوم القدس الغربية، وقد تم الاستيلاء على جميع الممتلكات الفلسطينية في هذه الأحياء والقرى عن طريق إعلانها بأنها أملاك غائبين بموجب نظام الطوارئ لأملاك الغائبين الذي أصدرته الدولة العبرية في ١٩ أيار عام ١٩٤٨. وفي ٣١ آذار ١٩٥٠، أصدرت الدولة العبرية قانون أملاك الغائبين الذي أعطى الصبغة القانونية لبيع واستملاك أملاك الفلسطينيين في القدس وسائر فلسطين، فقد أعطى هذا الحق لما يسمى بحارس أملاك الغائبين الحرية في بيع أو تأجير الممتلكات الفلسطينية المنقولة وغير المنقولة.

وقد اعتبروا الغائب كل فلسطيني وعربي لم يكن موجوداً في فلسطين من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ (أي يوم إعلان الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين) ولغاية ١٠ أيار ١٩٤٨، عندما تم الاعلان عمّا سمي بالحكومة المؤقتة للدولة اليهودية حالة الطوارئ في فلسطين، والدول العربية التي اعتبر الفلسطيني المقيم فيها غائباً هي لبنان، مصر، سوريا، المملكة العربية السعودية، الأردن،

العراق واليمن.

كما اعتبر غائباً كل فلسطيني ترك مكان إقامته لأي مكان خارج فلسطين قبل تاريخ ١ أيلول ١٩٤٨، أو إلى أي مكان في فلسطين تحت سيطرة قوات حاولت منع قيام دولة إسرائيل أو حاربت ضدها بعد قيامها (المقصود هنا مناطق الضفة الغربية وغزة التي دخلتها القوات الأردنية والمصرية للدفاع عنها عام ١٩٤٨)، وبند ١٧ من هذا القانون ينص بأنه في حالة تم بيع أية ممتلكات من قبل حارس أملاك الغائبين وتبين فيما بعد بأن صاحب هذه الأملاك ليس غائباً، فلا يحق للمالك أن يلغي صفقة البيع أو أن يطالب بأملاكه.

وقد وضع هذا النص لسلب أي فلسطيني أملاكه إذا لم تنطبق عليه صفة الغائب بموجب هذا القانون، وبهذا القانون تم سرقة جميع ممتلكات الفلسطينيين الذين اقتلعوا من فلسطين عام ١٩٤٨ والبالغ عددهم ما يزيد عن ٧٥٠ ألف نسمة.

وأكد أن دولة إسرائيل لم تنته بعد من سرقة الأملاك العربية وتهويد القدس، فهي ما زالت مستمرة في بناء مستعمرات جديدة في القدس، وخصوصاً في منطقة شعفاط. ولكن، بالرغم من كل إدعاءات إسرائيل بأن القدس هي لليهود فقط، إلا أن القدس بممتلكاتها وأراضيها هي لأبنائها العرب الفلسطينيين من مسيحيين ومسلمين. وكما تبين لنا سابقاً، فإن معظم الممتلكات والأراضي، ان كانت في القدس الغربية أو الشرقية هي أملاك عربية خاصة، وبالرغم من سرقتها من قبل اليهود والبناء عليها، فإنها موثقة في سجلات الطابو، وما زالت وستبقى أملاكاً عربية، وان بناء المستعمرات اليهودية في القدس الشرقية، كجزء من سياسة التهويد للمدينة المقدسة، قد تم عن طريق سرقة أملاك خاصة تعود ملكيتها للفلسطينيين في القدس وعن طريق سياسة عنصرية مبنية على بناء مستعمرات لليهود فقط واستثناء سكان القدس من مسلمين ومسيحيين. لا يوجد أي إنسان يستطيع أن يوافق على هذه السياسة مهما كانت ديانته.

لقد دفع أهل القدس ثمناً باهظاً لسياسة التهويد الإسرائيلية، فقد وجدوا أنفسهم مقتلعين وفاقدين لأرضهم ومرحلين ومستبدلين بمهاجرين يهود في القدس الغربية والشرقية، واليوم، وفي القدس الشرقية، فقد أصبح أهالي القدس محاطين من جميع الاتجاهات بقلاع من المستعمرات اليهودية ولم يبق لهم اي معبر حر إلا السماء فوقهم، وعلاوة على ذلك فإن عملية التهويد قد أفقرت سكان القدس. حيث ان قيمة الأملاك العربية التي تم الاستيلاء عليها للمستعمرات اليهودية في القدس الشرقية تفوق بليون دولار. أما قيمة الممتلكات الفلسطينية من عقارات وأراض وقرى استولت عليها السلطات الصهيونية في القدس الغربية

عام ١٩٤٨ فإنها لا تقدر بثمن اليوم، وتفوق البلايين من الدولارات. وان المفاوضات النهائية بخصوص القدس يجب أن تركز على الحقوق العربية في شطريها، الغربية والشرقية، كما أن هذه المفاوضات يجب أن تكون مبنية على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ثم قدم اللواء أركان حرب د. محمد فؤاد طه، الخبير الاستراتيجي والمدير السابق لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في القوات المسلحة المصرية، بحثاً بعنوان: «القدس إلى أين؟» أشار فيه إلى أن صكوك السلام تولد لتعي، أما التسوية فهي حل سياسي لفض الاشتباك في ظل عدم توازن للقوى، وهي أقرب للإذعان، ومن ثم أحسب أن ما يجري على الساحة العربية الإسرائيلية ما هو إلا تسويات بعيدة عن جوهر السلام، فالولايات المتحدة تستغل تلك الفترة الانتقالية للنظام العالمي الجديد بغية إعادة ترتيب أوضاع المنطقة من المنظور الأمريكي ومن ثم فهي فرصة تاريخية ربما لن تكرر، سنحت لإسرائيل باستثمارها إلى الحد الأقصى الممكن، يساعدها على ذلك إرادة دولية وعربية شبه غائبة أحياناً، أو مغيبة في أحيان أخرى، بيد أن مثل هذه القضايا الحيوية والتاريخية للشعوب مثل «قضية القدس» يصعب أن تصبح في ذمة التاريخ.

وفي سياق حديثه عن المرجعيات الدولية والإقليمية لقضية القدس قال اللواء حرب أنه على المستوى الدولي، فإن مرجعية الأمم المتحدة لا تزال على القرار ١٩٤ لسنة ٤٨، القاضي بتدويل القدس - غير أن القضية أبعدت عنها بعد الاتفاقات الأخيرة، أما مواقف الاتحاد الأوروبي والعالمين الإسلامي والمسيحي، فإنها تتلخص بأنهم جميعاً يؤيدون الحق العربي لكن دون فاعلية، لعدم توافر الآليات التي يمكن أن تشكل قوة دافعة لتوجهاتها المعتدلة.

أما الفاعل الرئيسي، وهو الولايات المتحدة، فيمكن بلورته من أنه آخذ في التراجع، وان له وجهان:

الوجه الأول: وهو الموقف الرسمي الذي ما يزال كما هو قريباً من قرارات الأمم المتحدة وبيان جولدبرج. أما الوجه الآخر: وهو التغافل عما تفعله إسرائيل مع توفير الحماية لها في المحافل الدولية. ويبدو أن الاعتراف الأمريكي بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ما هو إلا مجرد مسألة وقت.

أما الموقف الإقليمي، فإننا نلحظ فيه تطور الموقف الاردني والعربي بشكل عام، ثم الفلسطيني الذي ما يزال يرتكز رسمياً على: «إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية»، وذلك رغم أن هناك اتجاهات قوية في السلطة الوطنية تشير إلى إمكانية الموافقة على العاصمة الفلسطينية من القدس الشرقية في إطار القدس الموحدة/ المفتوحة على أن

تكون عاصمة لدولة إسرائيل وفلسطين.

وقد نظر الباحث إلى الموقف الإسرائيلي باعتباره موقفاً محورياً من القضية، والذي ما زال يصر على دعوته «لاعتبار القدس عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل»، ومن ثم فهو يعمل بكل طاقته على سرعة تهويدها، غير عابئ بالرفض الفلسطيني أو العربي أو حتى الدولي.

وتحدث اللواء حرب في الأفكار والبدائل الاستشرافية لقضية القدس، تناول فيها العديد من الأفكار الإسرائيلية، من خلال رؤية كل من د. افلر بنكلر - رؤية حزب المابام - رؤية د. عاموس برلمرتر - رؤية معهد القدس للأبحاث الاستراتيجية ليركز بعد ذلك على رؤية الجانب الفلسطيني من خلال من يطلق عليهم «الاقصويون» أمثال د. أحمد صدقي دجاني، السيدة سميرة أبو غزالة، اللذين يبنيان وجهة نظرهما على سياسة النفس الطويل للوصول إلى دولة واحدة كما كانت تضم: المسلمين - المسيحيين - اليهود، ومن يطلق عليهم «الواقعيون» أو الأدنويون مثل السيد/ فيصل الحسيني الذي ينادي بالقدس عاصمة مفتوحة، للدولتين الفلسطينة والإسرائيلية.

بعد ذلك عرض رؤيته الذاتية المقترحة، والتي تمثلت في بدائل تناولت منها ثلاث مسائل:

السيادة - الحدود - الشخصية الاعتبارية للقدس الموحدة - مسألة الولاية والأمن - مسألة الجنسية والنظام العام - المسألة الاقتصادية، حيث اختلفت بدائل عن بعض التفاصيل، غير أنها التقت جميعها على موضوع مبدئي يعد من الثوابت التي هي مسألة الحدود، حيث ارتكزت على فكرة ما يسمى بالحدود السياسية/ الدولية، والحدود الإدارية.

فالحدود الدولية/ السياسية: هي المرجعية السياسية، ويتم تحديدها بدقة طبقاً لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وهو ما يعني تقسيم المدينة من حيث السيادة والاعتراف الدولي بها، أما الحدود الإدارية: فيتم فيها ترسيم حدود أخرى للمدينة الموحدة المحايدة الحرة، المفتوحة (الشكل الذي سيتفق عليه) بالشكل الذي يحقق مصالح جميع الأطراف، وهي قابلة للتعديل - وتعتبر القدس في هذه الحالة عاصمة للدولتين طبقاً لتصورات مختلفة تم تناولها تفصيلاً في متن الدراسة.

وعلى المستوى الفلسطيني، فهناك استراتيجيات علمية (قريبة المدى - متوسطة المدى - بعيدة المدى) تتمشى مع الاستراتيجيات العربية في إطارها العام، غير أنها تختلف عنها في الآليات، تبنى في المقام الأول على الصمود، ولم الشمل لجميع القوى الفلسطينية من «الاقصويون» إلى «الدنيويون»، فكل دورة في إطار الاستراتيجية بعيدة المدى التي يختلف مداها للفلسطينيين ليكون من ٣٠ - ٥٠ سنة، وربما اكثر من ذلك، وهي سياسة النفس الطويل، تبدأ بخطوات مرحلية

واقعية، ثم تتدرج وتتصاعد حتى تحرير فلسطين. إن ذلك ليس ضرباً من الخيال، ولكنه يتم بالتخطيط والإدارة والتصميم، وتواصل الأجيال، فلماذا لا نكون مثلهم عندما حلموا بذلك في بداية القرن ثم حققوه في نهايته.

أما بحث الجانب الاقتصادي في مسألة القدس، فقد قدمه الأستاذ الدكتور فضل النقيب أستاذ الاقتصاد بجامعة واترلو - اونتاريو في كندا وجاء بعنوان «الموضوع الاقتصادي في القدس ودور الدعم العربي»، حيث حلل فيه السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى قطع الصلة بين القدس العربية وبقية مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يبقى الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وغير مؤهل لتكوين القاعدة الضرورية لدولة فلسطينية مستقلة.

ومن هذا المنظور، تشرح الورقة أهمية الدور العربي في تمكين الفلسطينيين في تبني سياسات مناهضة وقادرة على دفع الاقتصاد الفلسطيني في طريق التنمية المستقلة.

وقد ارتكزت ورقة د. النقيب على مجالين لدور الدعم العربي، المجال الأول يخص الأمور الملحة الآنية والمتعلقة بتمكين أهل القدس من الصمود أمام السياسات الإسرائيلية المعادية. والمجال الثاني يخص مجمل الاقتصاد الفلسطيني وضرورة إسهام الدور العربي في صياغة رؤية شاملة لإعادة إعمار وتنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي، وقادر على تهيئة المناخ الضروري لدولة مستقلة.

في المجال الأول تعرضت الورقة لسياسات إسرائيل تجاه القدس منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، والتي اعتمدت على ثلاث محاور:

١ - ضم القدس الشرقية لإسرائيل، واعتبار القدس مدينة موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل.

٢ - توسيع حدود المدينة وفق مشروع «القدس الكبرى» بشكل ان ستة وستين بالمئة مما يسمى القدس الموحدة هي أرض احتلت بالقوة سنة ١٩٦٧، منها ٥٪ كانت بلدية القدس الأردنية و٦١٪ هي أراض من الضفة الغربية صودرت وضمت قسراً.

٣ - تغيير الوضع الديمغرافي في القدس الشرقية بشكل أصبح معه عدد السكان اليهود في القدس الشرقية (١٦٠ ألف) أكثر من عدد السكان العرب (١٥٦ ألف) عام ١٩٩٦، مع أنه لم يكن لهم أي وجود عام ١٩٦٧.

وفي الوقت نفسه، أستعملت إسرائيل كل الأساليب الاقتصادية التي استعملتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمتمثلة بتضييق الخناق على النشاط الاقتصادي في القدس وعدم السماح بقيام مشاريع استشارية أو

تجارية، وفي هذا المجال تحدد الورقة قناتين للدعم العربي الأولى تخص قيام مؤسسات عربية للاستثمار في اقتصاد القدس العربي، خاصة وأن هناك فرصاً كبيرة للاستثمار في مجال السياحة والصناعات الخفيفة.

والقناة الثانية هي تأسيس صندوق عربي يهدف إلى مساعدة العرب في القدس (وكل الأراضي المحتلة) على الاحتفاظ بأراضيهم وعدم السماح بانتقال ملكيتها لليهود. ويوضح البحث أن عمل هاتين القناتين سيصطدم بعقبتين:

الأولى تخص ضعف القدرة الاستيعابية في القدس، وذلك لضعف وجود امكانيات متاحة أمام المؤسسات التعليمية، وخصوصاً التعليم الجامعي، والضعف العام الذي تعاني منه مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية.

أما العقبة الثانية فهي سياسة الاغلاق التي تمارسها إسرائيل وتلحق شر الأضرار باقتصاد القدس، ودون أن يكون هناك أي رد فعل عربي.

أما المجال الثاني للقضية الاقتصادية في القدس، فهي علاقة اقتصاد القدس باقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد بين الباحث أهمية القدس بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بحكم الحقائق الجغرافية ومكانة القدس على صعيد الأوضاع التجارية والمالية ومجال الخدمات، وتوضح أن إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني لا يمكن أن تتم دون أن تلعب القدس فيه دوراً رئيساً.

وفي هذا المجال أشار البحث إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتبن حتى الآن مشروعاً متكاملاً لإعادة الإعمار والتنمية، وأن ذلك لا يعود لتقصير إداري بقدر ما هو انعكاس لواقع عدم وجود رؤية سياسية عربية فلسطينية حول الموضوع. هنا تبرز أهمية الدور العربي في إقامة حوار شامل يلم بكل جوانب الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع ويحدد الخطوات الضرورية لمشروع الإعمار والتنمية الكفيلة بوضعه على طريق تنمية قدراته الذاتية وإعادة ربطه باقتصاد البلدان العربية وإنهاء حالة التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي.

وقدم القاضي يوجين قطران، عضو مجلس إدارة لجنة الحقوق المدنية المستقلة الخاصة بالفلسطينيين ونائب رئيس جهاز المساعدة الطبية للفلسطينيين بحثاً بعنوان «القدس في القانون الدولي - الطريق إلى حل» قال فيه:

ان موضوع الحق القانوني أو الملكية القانونية أو ما يسميه رجال القانون بالسيادة كانت مثار نقاش وادعاءات منذ مختلف العصور، وقد قام المسلمون والمسيحيون واليهود بحملات دعائية ونشاطات واسعة لإثبات أن للقدس، وبخاصة البلدة القديمة، أهمية دينية خاصة لهم مما يمكن لنا أن نقول بأن القدس تنتمي إلى العالم كله.

ونوه الباحث إلى انه لا يرغب بالخوض في تفاصيل تاريخية أو دينية ولكنه يريد التأكيد على أن الحل يبدأ من التاريخ الحديث وليس من التاريخ القديم، وإسرائيل تعترف بالطابع الدولي الحقيقي للقدس. فالقوة ليست الحق، والحل الوحيد للقدس (وبالطبع فلسطين) يجب أن لا يكون مبنياً على أساس الملكية الكاملة أو السيادة الكاملة لإسرائيل بصدد ترتيبات المشاركة مع الفلسطينيين.

وإذا عدنا إلى التاريخ الحديث أيام الانتداب، نجد أن عدد سكان القدس من اليهود أصبح ٤٨٪، لكن العرب كانوا يمتلكون معظم الأراضي والعقارات.

ان الطابع الدولي للمدينة دفع بهيئة الأمم المتحدة إلى تقديم توصية في مشروع التقسيم باعطاء القدس وضعاً دولياً خاصاً وعدم جواز سيطرة العرب أو الإسرائيليين عليها.

وقد قامت إسرائيل بطرد آلاف الفلسطينيين من القدس وأصبحت القدس جزءاً من إسرائيل.

كما قامت بعملية سرقة مقننة، وحرمت العرب من أراضيهم وعقاراتهم بوصفهم غائبين، ولم تكتف السلطات باتباع سياسة سرقة الأراضي من الغائبين في القدس الغربية، بل مدت السرقة إلى القدس الشرقية وتمددت في المساحات وأسكنت المهاجرين اليهود الجدد في أراضيهم المسروقة وآخرها كانت في جبل أبو غنيم.

لقد قدم الباحث الفلسطيني المرحوم هنري كتن بحثاً موسعاً حول موضوع القدس في القانون الدولي، أكد فيه بدون أدنى شك أنه حسب كل المستويات الحضارية، الحق، العدالة، القانون الدولي فإن كل إجراءات إسرائيل في القدس تعتبر غير قانونية وباطلة ويجب العودة عنها.

كما ركز على قرارات هيئة الأمم المتحدة منذ ١٩٦٧، والتي أكدت على الوضع القانوني للقدس، وأدانت إجراءات إسرائيل في القدس، وطالبت بإلغاء كل الإجراءات القانونية والإدارية التي تمت، والتي أثرت على الطابع التاريخي للمدينة بما في ذلك مصادرة ممتلكات السكان، وطالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، والعودة عن كل الإجراءات التي اتخذت لتغيير الوضع القانوني والجغرافي والديمغرافي للقدس، ذلك إضافة إلى السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا عام ١٩٦٧ وتفكيك وتوقف إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة، وبخاصة القدس. ان كل الإجراءات التي قامت بها إسرائيل في كل القدس تعتبر باطلة ولاغية.

ان المعارضين لاتفاقية اوسلو يقولون بأنها لم تقدم حلاً، ولكنها زادت المسألة تعقيداً لأنها تركت موضوع القدس واللاجئين والمستوطنات إلى نهاية المفاوضات التي لم

تكن قد بدأت بعد ان إسرائيل تقوم بإنشاء مستوطنات جديدة في القدس ولا يمكن الوثوق بإسرائيل، وأن الفلسطينيين لم يكسبوا شيئاً من اتفاقية أوسلو.

انني شخصياً لم أقبل هذه المقولات، لأنني عندما درست اعلان المبادئ، قلت بأنه من ناحية قانونية سوف تقود حتماً إلى حل يرضي الفلسطينيين لأنه يؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية عاصمة لها، وبغض النظر عن سلبيات ومشاكل الاتفاقية، إلا ان إسرائيل قدمت تنازلات قانونية وسياسية أهمها:

- اعتراف إسرائيل بالفلسطينيين كشعب، والاعتراف بقرار ٢٤٢ وبأن الحل مبني على أساسه، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بالدولة الفلسطينية التي أعلنت عام ١٩٨٨، والاعتراف بغزة والضفة الغربية كوحدة جغرافية واحدة، وكذلك وضع كلمة حدود والتي أصبح لها أهمية خاصة.

- انسحاب القوات العسكرية والإدارية المدنية من مدن الضفة الغربية وغزة، وقد تمت إجراءات عدة ولكن أصبح من الواضح أن انتقادات اوسلو يجب أن لا تصب على شروط الاتفاقية كما وردت، ولكن على:

أولاً: عدم تطبيق حكومة نتنياهو لالتزامات إسرائيل وتنفيذها لشروط الاتفاقية.

ثانياً: عدم وجود آلية فعالة لتطبق شروط الاتفاقية.

وقد استمرت حكومة نتنياهو بتجاهل اتفاقية أوسلو، وبخاصة بعد انتفاضة ٢٢ أيلول ١٩٩٦ التي أدت إلى استشهاد ٧٥ وجرح أكثر من ألف، وذلك بإعلانها عن عدم الانسحاب واغلاق المناطق الفلسطينية والقدس، ومصادرة أراض في جنين والخليل وبناء مستوطنات في جبل أبو غنيم، ورفض الدخول في مفاوضات مباشرة حول القدس، وعدم دفع استحقاقات السلطة من الضرائب التي تجنيها.. الخ. وهناك شيء أخطر من ذلك كله، هناك توجه بتصاعد التطرف وانتهاك حقوق الفلسطينيين بشكل صارخ من قبل الجناح اليهودي المتطرف، وخاصة في الرأي العام الإسرائيلي، وحتى في المحاكم، مما دعا حاييم برام إلى كتابة مقال بعنوان «مجتمع يصيبه الجنون» يقول فيه: هناك الآن نوبة جنون إجرامية متصاعدة تتفجر ضد السكان الفلسطينيين تسفر عن وجهها في كل مكان، ويورد أمثلة كثيرة عليها. ولم تستطع مادلين أولبرايت في زيارتها الأخيرة أن تؤثر على مجريات الأمور وتوقف هذا المد الإجرامي ولا ان تثني نتنياهو عن قراراته.

في هذه الظروف ما هي الآمال التي يمكن أن تحققها محادثات المرحلة النهائية عن القدس؟

من الواضح أن الاعتماد على الولايات المتحدة كوسيط أمين أو ممارس للضغط على

إسرائيل أمر غير وارد ولا يمكن أن يحدث.

ولذلك فإن الطريق أمامنا هو إجرائي – هناك طريقان:

لا يمكن ترك الطرفين يتفاوضان وحدهما، إذ يجب ايجاد وسيط يمارس الضغط هناك حديث عن وساطة أوروبية، ولماذا لا يكون هناك وساطة نرويجية وقد نجحت سابقاً.

ولا يمكن ترك القدس للأطراف المختلفة لأن للقدس طابعاً دولياً وبخاصة أنها مسؤولية هيئة الأمم المتحدة، لأن فلسطين كان تحت الانتداب البريطاني، وقرار التقسيم عام ١٩٤٧ نص على إبقاء الطابع الدولي للقدس كهيئة مستقلة، تقوم هيئة الأمم بإدارتها.

ان مفتاح الحل يمكن أن يكون في القرار الأخير للجمعية العمومية لهيئة الأمم الصادر في ٢٥ نيسان ١٩٩٧، الذي جاء اثر إقامة مستوطنة أبو غنيم.

ان القواسم الدنيا المشتركة بين كل الحلول المطروحة لمشكلة القدس هي:

يجب بقاء القدس موحدة بدون حدود أو حواجز، السيادة، ويجب أن تكون مشتركة بين الفلسطينيين وإسرائيل، الا يوجد ما يمنع بأن تكون المدينة عاصمة لدولتين، فالقوانين والإجراءات الإدارية يجب أن تعطى لبلدية واحدة من الفلسطينيين والإسرائيليين أو لبلدتين منفصلتين عربية وإسرائيلية، ويجب أن يوضع نظام خاص للبلدة القديمة والأماكن المقدسة.

ان ما يهم الآن هو إنقاذ اتفاق أوسلو، وبخاصة ما يتعلق بالقدس، وهنا يجب على هيئة الأمم المتحدة أن تدعو الطرفين، ليس بالتحدث فقط عن الإجراءات الأخيرة التي تمت، ولكن لتساعدهم في الوصول إلى سلام عن طريق تنفيذ قرارات أوسلو والمرحلة الانتقالية اما بالاتفاق أو الفرض، والدعوة إلى مؤتمر دولي حول الوضع النهائي للقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود.

وقدم د. سعود المولى بحثاً بعنوان «القدس في العلاقات الدولية» أشار فيه إلى أن الوضع القانوني الدولي للقدس تحكمه عدة وثائق ونصوص أبرزها:

صك الانتداب البريطاني على فلسطين، وهو يخضع القدس، كجزء من فلسطين للدولة المنتدبة المسؤولة عن الأماكن المقدسة ايضاً (١٩٢١). وتقرير اللجنة الخاصة حول حائط البراق، وفيه إقرار بملكية المسلمين للحائط وما حوله (١٩٣٠). وتقرير اللجنة الملكية البريطانية بعد ثورة ١٩٣٦، والذي اقترح تقسيم فلسطين وبقاء الأماكن المقدسة تحت إشراف بريطانيا (١٩٣٧). ثم قرار تقسيم فلسطين (١٩٤٧/١١/٢٩)، وفيه اقتراح تدويل القدس كجيب منفصل داخل الدولة العربية، يخضع لمجلس وصاية من الأمم المتحدة. ذلك إضافة إلى المقترحات الأولى للكونت برنادوت (١٩٤٨/٦/٢٧)، وفيها

تأليف اتحاد في فلسطين بين دولتين، وضم القدس إلى الدولة العربية، والمقترحات الأخيرة للكونت برنادوت (نشرت بعد اغتياله في ٤٧/٩/١٧)، وفيها وضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة. والقرار ١٩٤ (٤٨/١٢/١١) الصادر عن هيئة الأمم، وفيه اقتراح تأليف لجنة توفيق، ووضع الأماكن المقدسة تحت إشراف الأمم المتحدة، وخضوع القدس لنظام دولي دائم. واتفاقية الهدنة في رودس بين الأردن وإسرائيل (١٩٤٩/٤/٤) وهي التي حددت حدود الهدنة في قطاع القدس وفقاً لحدود وقف النار، أي حدود تقسيم القدس إلى شرقية اردنية وغربية إسرائيلية. وميثاق لوزان وقراراته (تموز ٤٩) بجعل القدس دولية، وتقسيمها إلى ثلاث مناطق عربية ويهودية ومقدسة، بحيث تكون الأخيرة تحت الإشراف الدولي المباشر، فيما تدير سلطات محلية القسم الأول والثاني بإشراف الأمم المتحدة. وقرار الأمم المتحدة في ٤٩/٩/١٢ القاضي بتدويل القدس وتشكيل مجلس وصاية لإدارتها وعلى رأسه حاكم عام تعينه الأمم المتحدة. والبيان الثلاثي (أيار ١٩٥٠) الذي وقعته أميركا وفرنسا وبريطانيا، وهو يضمن حدود كيان إسرائيل. والقرار الأردني بضم القدس (١٩٥٠/٤/٢٤)؛ والقرار الإسرائيلي بجعل القدس عاصمة للدولة (١٩٥٠/١/٢٣).

أما بالنسبة لموضوع القدس مسيحياً، فقد بحث د. سعود المولى الموضوع من جهة:

– نقض موضوعة العهد الالهي لإسرائيل، لأن إسرائيل لم تلتزم السمع والطاعة للرب، فكان الغضب الالهي والتدمير النهائي وزوال العهد.

– نقض موضوعة شعب الله المختار، لانتفاء الحكمة من اختياره بعد نقضه للعهد وعصيانه لله وإبراهيم هو أب الجميع وشعب الله المختار هم جميع المؤمنين.

– نقض فكرة مملكة أورشليم، لأن ملكوت الله هو في داخل الناس، في الروح، وميلاد المسيح هو التحقيق الفعلي لوعد الله لإبراهيم ولنبوءات إسرائيل بقدوم المخلص في آخر الزمان وإقامته مملكة السماء، وهي المملكة الروحية وليس الأرضية، هي في قلب الناس بالحق وبالروح القدس وهي مكان الخلاص الالهي قد تحققت في المسيح فهي إذن الكنيسة.

– القدس – المكان – مقدسة لأنها مهد عيسى ودرب الامة وقيامته، وهي أم الكنائس، والمجمع الكنسي الأول وأنه من المرفوض مسيحياً القبول بحكم اليهود للقدس أي للأماكن المقدسة.

– مرسوم الستاتوكو ومعاهدة باريس ١٨٥٦ حددا نظام توزيع وترتيب الأماكن المقدسة بين الطوائف المسيحية، وهذا ما تطالب الكنائس باحترامه والمحافظة عليه.

– موقف الفاتيكان الرسمي هو تدويل الأماكن المقدسة وخضوع القدس لنظام

خاص تضمنه هيئة الأمم ويوافق عليه الجميع.

وبعد حرب ٦٧، وبعد حرب الخليج ٩٠ وأعادة العلاقات بين الفاتيكان وإسرائيل (ديسمبر ١٩٩٣)، فإن الموقف الفاتيكاني يقوم على أن القدس الشرقية هي أرض محتلة تخضع للقرار ٢٤٢، والقدس الغربية هي إسرائيلية، وأن المطلوب تدويل القسم داخل الأسوار المسماة المدينة القديمة.

– موقف الكنيسة الكاثوليكية في المشرق وفي فلسطين يستعيد موقف الفاتيكان الأول، بجعل القدس مفتوحة ومحرمة وتخضع لنظام خاص وكونها عاصمة لدولتين.

– موقف الكنائس البروتستانتينية (مجلس الكنائس العالمي – مجلس كنائس أميركا – مجلس كنائس المانيا) وضع نظاماً سياسياً وقانونياً خاصاً للقدس يقبل به الجميع اعتبار القدس الشرقية محتلة والقدس الغربية إسرائيلية.

– موقف الكنائس الأرثوذكسية العربية هو جزء من موقف الدول العربية المطالب باستعادة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

عزه امام

الكشاف السنوي لمجلة "صامد الاقتصادي" للعام ١٩٩٧

خدمة للباحثين والمهتمين بمقالات «صامد الاقتصادي» واستكمالا للكشافات السابقة للمجلة، نقوم في هذا العدد باصدار الكشاف السنوي للعام ١٩٩٧ (السنة التاسعة عشرة وللاعداد ١٠٧ – ١١٠).

- أعدت قائمة هجائية بالواصفات المستخدمة.
- رتبت المداخل هجائيا .
- مدخل المؤلفين حسب اسم العائلة .
- اشتمل الكشاف على مداخل ثلاثة هي الموضوعات، المؤلفين، العناوين.
- لتضمن عناصر الوصف البيليوغرافي للمدخل.
  - مؤلف أو مراجع المقال.
  - عنوان المقال بلغة النص.
  - رمز العدد ويرمز اليه بالرمز (ع).
  - الأشهر التي صدر فيها العدد.
  - الصفحات من بدء المقال وتكون مسبوقة بالرمز (ص).

آمل أن يكون هذا الكشاف قد حقق الفائدة المرجوة منه، ،

والله الموفق.

---

* راجع الأعداد (٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٥، ٧١، ٧٥، ٧٩، ٨٣، ٨٧، ٩١، ٩٥، ١٠٣، ١٠٧) من مجلة (صامد الاقتصادي).

فهرس العناوين

فهرس المؤلفين

الخيري، فيصل
القدس بين حقائق التاريخ وادعاءات الميثولوجيا. - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ٤١-٥٤.

دباح، عيسى؛ مترجم
القدس في ضوء اهتمامات سكرتارية الدولة في الفاتيكان. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ٢٦٧-٢٧٣.

دسوقي، مها؛ عرض
الليبرالية المستبدة. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ٢٧٤-٢٨٥.

دياب، آمال
المعارك العسكرية حول القدس ١٩٤٧-١٩٤٨. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ١١٩-١٣٦.

الزبن، سمير
القدس.. مدينة الصراع المفتوح الاجراءات الاسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ١٠٧-١١٨.

الزرو، نواف
نفق القدس وانتفاضة الأقصى. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). - ص ١٩٦-٢٠٨.

زكي، رمزي
الليبرالية المستبدة. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ٢٧٤-٢٨٥.

زيدان، فخر
القدس: تغيير معالم المدينة. - ع ١٠٩ (٠٧-٠٩). - ص ٩٣-١٠٩.

سعيد، محمود
المهجرون - اللاجئون الفلسطينيون في وطنهم. - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ٢٣٤-٢٤٨.

سلامه، حسن نبهان؛ عرض
حوارات القدس. - ع ١٠٩ (٠٧-٠٩). - ص ٢٩٤-٢٩٨.

سليم، محمد عبد الرؤوف
القدس.. في مشاريع التقسيم. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ١٣٧-١٥٦.

السهلي، نبيل
- السياسة السكانية الاسرائيلية في مدينة القدس ١٩٤٨-١٩٩٦. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). - ص ١١٠-١٢٠.
- مخططات الاستيطان في القدس حتى العام ٢٠١٠. - ع ١٠٩ (٠٧-٠٩). - ص ٢٥٣-٢٦٠.

السواحري، خليل
القدس القديمة: نظرة تاريخية. - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ٣٠-٤٠.

شحادة، أمل
الكشاف السنوي لمجلة «صامد الاقتصادي» للعام ١٩٩٦. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). - ص ٢٦٦-٣٠١.

شرف، أحمد
المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الاوسط وشمال افريقيا. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). ص ٢٢٩-٢٤٢.

شريح، اسمهان
- القدس وأورشليم بين الحقيقة والخيال. - ع ١٠٩ (٠٧-٠٩). - ص ٧٣-٩٢.

- قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). - ص ٥٢-٦٧.

الشنطي، انتصار
الولايات المتحدة الاميركية وقضية القدس. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). - ص ١٦٨-١٩٥.

صالح، هالة
الاطار القانوني لقضية القدس. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). - ص ١٢-٢٨.

صامد الاقتصادي.
موجز دليل الباحثين. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ٢٨٦-٣٠٤.

عباس، حاتم
الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان «القسم الأول». - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ٢٤٩-٢٧٨.

عبد القادر، هالة؛ مترجم
التشريعات الصحافية في فلسطين. - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ٣٠٠-٣٠٤.

عبد الله، أحمد؛ مترجم
الحملة العالمية لأجل القدس. - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ١٩٠-١٩٨.

عدوان، بيسان جهاد
أنفاق القدس: موقعها في التاريخ والحفريات الصهيونية. - ع ١٠٩ (٠٧-٠٩). - ص ٣٤-٥٣.

عرابي، أسامة
القدس.. بين الخيارات العربية والتحديات الاسرائيلية. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ٢٣-٤٠.

عطايا، أمين
قضية القدس: أبعادها التاريخية والدينية والسياسية. - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ١١-٢٩.

عليان، نور الدين
- أبعاد سياسة التهويد للقدس المحتلة. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). - ص ٦٨-٨٧.
- رصد لردود الفعل حول قرار البناء في أبو غنيم. - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ١٧٥-١٨٩.
- مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة اسرائيلياً وفلسطينياً. - ع ١٠٨ (٠٤-٠٦). - ص ٤١-٦٠.

العمايرة، محمد حسين
رؤية جديدة لأوضاع التعليم في فلسطين خلال العهد العثماني. - ع ١٠٩ (٠٧-٠٩). - ص ٢٢٦-٢٥٢.

غزال، ميرفت
الاستيطان الصهيوني في القدس. - ع ١٠٧ (٠١-٠٣). - ص ٨٨-١٠٩.

غوشة، موسى
الدوافع التاريخية لبناء قبة الصخرة. - ع ١٠٩ (٠٧-٠٩). - ص ٢٦١-٢٦٥.

القطب، سمر
- الاجراءات الاسرائيلية لتجريد سكان القدس من حقهم في الاقامة الدائمة. - ع ١١٠ (١٠-١٢). - ص ٢١١-٢١٦.

فهرس الموضوعات

الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٠٧ - ١١٨.

الماضي، يوسف؛ عباس، حاتم

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينية في لبنان «القسم الأول». - ع١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٢٤٩ - ٢٧٨.

مركز بيت الشرق لدراسات الحقوق الاجتماعية والمدنية؛ القطب، سمر

الإجراءات الإسرائيلية لتجريد سكان القدس من حقهم في الإقامة الدائمة. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٢١١ - ٢١٦.

السلطة الفلسطينية

الأوضاع على الساحة الفلسطينية وآفاقها المستقبلية في حوار شامل مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني. - ع١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٨٤ - ٢١٣.

إبراهيم، هدى

المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس معارضة من أجل المعارضة. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٢١٧ - ٢٣٣.

بسام، أبو القاسم

رداً على مقالة معتصم حمادة: خلل في المنهج وغموض في النصوص. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١٦٦ - ١٧٤.

حمادة، معتصم

القدس بين خطاب السلطة الفلسطينية وأدائها السياسي. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١٤٩ - ١٦٥.

السياسة الحكومية

عطايا، أمين

قضية القدس: أبعادها التاريخية والدينية والسياسية. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١١ - ٢٩.

كيوان، ماهر

عام على حكومة نتنياهو استراتيجية تقود إلى الهاوية. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٢١٣ - ٢٢٥.

السياسة السكانية

السهلي، نبيل

السياسة السكانية الإسرائيلية في مدينة القدس ١٩٤٨ - ١٩٩٦. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ١١٠ - ١٢٠.

الشرق الأوسط

شرف، أحمد

المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٢٢٩ - ٢٤٢.

شمال أفريقيا

شرف، أحمد

المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٢٢٩ - ٢٤٢.

صامد الاقتصادي

المحاور الخاصة في مجلة «صامد الاقتصادي

الموعد، حمد سعيد

الترانسفير الصهيوني في القدس خلال حربي ١٩٤٨ - ١٩٦٧. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ١٢١ - ١٣٣.

الناجي، فيروز

الصهيونية غير اليهودية والحلم اليهودي في القدس وفلسطين. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٢٠ - ١٣٥.

وردة، خليل

مراحل الاستيطان الصهيوني في القدس. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٨٤ - ١١١.

الضفة الغربية

- مواجهة خدمات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. - ع١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ٢١٤ - ٢٣٤.

ضم الأراضي

الزبن، سمير

القدس.. مدينة الصراع المفتوح الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية. - ع١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٠٧ - ١١٨.

عليان، نور الدين

أبعاد سياسة التهويد للقدس المحتلة. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٦٨ - ٨٧.

العرب

يونس، أحمد

العرب مقبلون على مجاعة. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٢٦٦ - ٢٧٤.

١٩٨٣ - ١٩٩٦. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٣٠٢ - ٣٠٤.

شحاده، أمل

الكشاف السنوي لمجلة «صامد الاقتصادي» للعام ١٩٩٦. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٢٦٦ - ٣٠١.

الصحافة الفلسطينية

أسعد، منى؛ عبد القادر، هالة، مترجم

التشريعات الصحافية في فلسطين. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٣٠٠ - ٣٠٤.

الصهيونية

زيدان، فخر

القدس: تغيير معالم مدينة. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٩٣ - ١٠٩.

سليم، محمد عبد الرؤوف

القدس.. في مشاريع التقسيم. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٣٧ - ١٥٦.

عدوان، بيسان جهاد

أنفاق القدس: موقعها في التاريخ والحفريات الصهيونية. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٣٤ - ٥٣.

عليان، نور الدين

أبعاد سياسة التهويد للقدس المحتلة. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٦٨ - ٨٧.

غزال، ميرفت

الاستيطان الصهيوني في القدس. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٨٨ - ١٠٩.

عرض وتحليل الكتب

عرفات، ياسر

العلاقات الأردنية الفلسطينية

الفاتيكان

الفقر

فلسطين

الفلسطينيون

الفلسطينيون في الأردن

الفلسطينيون في سوريا

الفلسطينيون في لبنان

٠٩). - ص ٩٣ - ١٠٩.

سليم، محمد عبد الرؤوف

القدس.. في مشاريع التقسيم. - ع ١٠٨ (٠٤- ٠٦). - ص ١٣٧ - ١٥٦.

السهلي، نبيل

السياسة السكانية الإسرائيلية في مدينة القدس ١٩٤٨ - ١٩٩٦. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ١١٠ - ١٢٠.

السهلي، نبيل

مخططات الاستيطان في القدس حتى العام ٢٠١٠. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٢٥٣ - ٢٦٠.

السواحري، خليل

القدس القديمة: نظرة تاريخية. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٣٠ - ٤٠.

شريح، أسمهان

قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٥٢ - ٦٧.

شريح، أسمهان

القدس وأورشليم بين الحقيقة والخيال. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٧٣ - ٩٢.

الشنطي، انتصار

الولايات المتحدة الأميركية وقضية القدس. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). -ص ١٦٨ - ١٩٥.

صالح، هالة

الإطار القانوني لقضية القدس. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ١٢ - ٢٨.

عبد الله، أحمد، مترجم

الحملة العالمية لأجل القدس. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١٩٠ - ١٩٨.

عدوان، بيسان جهاد

أنفاق القدس: موقعها في التاريخ والحفريات الصهيونية. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٣٤ - ٥٣.

عرابي، أسامة

القدس.. بين الخيارات العربية والتحديات الإسرائيلية. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ٢٣ - ٤٠.

عطايا، أمين

قضية القدس: أبعادها التاريخية والدينية والسياسية. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١١ - ٢٩.

عليان، نور الدين

أبعاد سياسة التهويد للقدس المحتلة. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٦٨ - ٨٧.

عليان، نور الدين

مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيلياً وفلسطينياً. - ع ١٠٨ (٠٤ ٠٦). - ص ٤١ - ٦٠.

عليان، نور الدين

رصد لردود الفعل حول قرار البناء في أبو غنيم. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١٧٥ - ١٨٩.

غزال، ميرفت

الاستيطان الصهيوني في القدس. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٨٨ - ١٠٩.

كتن، هنري؛ أبو الرب، مجدولين

القدس الشريف. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٢٨٩ - ٢٩٩.

كريستال، ناثان؛ ياسين، عبد القادر

فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٢٨٧ - ٢٩٣.

كريم، محمد عبد السلام

القدس والفاتيكان. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٥٧ - ١٧٣.

كويجلي، جون؛ القطب، سمر، مترجم

حق العودة لأهالي القدس المبعدين. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٤٤ - ٥١.

كيوان، ماهر

سحب هويات المواطنين الفلسطينيين: خطوة في إطار مشروع تهويد القدس. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٢٠٩ - ٢١٧.

كيوان، ماهر

مستقبل القدس القرارات والمشاريع الدولية والعربية. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ٦١ - ٩٣.

مركز بيت الشرق لدراسات الحقوق الاجتماعية والمدنية؛ القطب، سمر، مترجم

الإجراءات الإسرائيلية المضادة لحق الفلسطينيين بالإقامة الدائمة في القدس. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١١٠ - ١١٩.

مركز بيت الشرق لدراسات الحقوق الاجتماعية والمدنية؛ القطب، سمر

الإجراءات الإسرائيلية لتجريد سكان القدس من حقهم في الإقامة الدائمة. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٢١١ - ٢١٦.

المشايخ، محمد

مخيم الصمود والرباط في القدس: شكل جديد من أشكال الانتفاضة. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١٩٩ - ٢١٠.

مطر، إبراهيم؛ هاشم، سوزان، مترجم

الحقوق العربية في غربي القدس وشرقها. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٧٢ - ٨٣.

منصور، هالة

الرؤية الإسرائيلية للقدس. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ١٥١ - ١٦٧.

منصور، هالة

المقاومة الوطنية في القدس ١٩١٨ - ١٩٩٧. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١٣٧ - ١٤٨.

الموعد، حمد سعيد

الترانسفير الصهيوني في القدس خلال حربي ١٩٤٨ - ١٩٦٧. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ١٢١ - ١٣٣.

الموعد، حمد سعيد

الحرب الإسرائيلية على الهوية الفلسطينية في

القدس. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٩٤ – ١٠٦.

الناجي، فيروز

الصهيونية غير اليهودية والحلم اليهودي في القدس وفلسطين. – ع ١٠٩ (٠٧ – ٠٩). – ص ١٢٠ – ١٣٥.

وردة، خليل

مراحل الاستيطان الصهيوني في القدس. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ٨٤ – ١١١.

ياسين، عبد القادر

كيف قوضت إسرائيل تدويل القدس. – ع ١٠٧ (٠١ – ٠٣). – ص ١٣٤ – ١٥٠.

القرارات

من قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني حول القدس. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ٢٧٩ – ٢٨٨.

حبيب، جوزيف

الرؤية الأوروبية لقضية القدس. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ١١٢ – ١٣٦.

القرارات الدولية

كيوان، ماهر

مستقبل القدس القرارات والمشاريع الدولية والعربية. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٦١ – ٩٣.

القرارات العربية

كيوان، ماهر

مستقبل القدس القرارات والمشاريع الدولية والعربية. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٦١ – ٩٣.

القضية الفلسطينية

أبو علاء، أحمد

الافتتاحية. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ٤ – ١٠.

خير، فاطمة

الأوضاع القانونية للاجئين في سوريا ولبنان. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٢٣٥ – ٢٤٥.

عرابي، أسامة

القدس.. بين الخيارات العربية والتحديات الإسرائيلية. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٢٣ – ٤٠.

منصور، هالة

المقاومة الوطنية في القدس ١٩١٨ – ١٩٩٧. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ١٣٧ – ١٤٨.

قطاع غزة

مواءمة خدمات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٢١٤ – ٢٣٤.

كشافات

شحادة، أمل

الكشاف السنوي لمجلة «صامد الاقتصادي» للعام ١٩٩٦. – ع ١٠٧ (٠١ – ٠٣). – ص ٢٦٦ – ٣٠١.

الكنيسة القبطية الأرثوذكسية

بطريركية الأقباط الأرثوذكس؛ ياسين، رضوى، عرض

البابا شنودة: الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقضية القدس. – ع ١٠٧ (٠١ – ٠٣). – ص ٢٥٩ – ٢٦٥.

الكيان الصهيوني

حبيب، جوزيف

الرؤية الأوروبية لقضية القدس. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ١١٢ – ١٣٦.

عطايا، أمين

قضية القدس: أبعادها التاريخية والدينية والسياسية. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ١١ – ٢٩.

عليان، نور الدين

رصد لردود الفعل حول قرار البناء في أبو غنيم. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ١٧٥ – ١٨٩.

اللاجئون الفلسطينيون

مواءمة خدمات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٢١٤ – ٢٣٤.

محور العدد: القدس المشكلة والحل (٤). – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ٤ – ٢٩٩.

تماري، سليم؛ مسعود، اياد، عرض

الملف المتفجر: حول قضية اللاجئين الفلسطينيين. – ع ١٠٩ (٠٧ – ٠٩). – ص ١٩٦ – ٢١٢.

خير، فاطمة

الأوضاع القانونية للاجئين في سوريا ولبنان. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٢٣٥ – ٢٤٥.

سعيد، محمود

المهجرون – اللاجئون الفلسطينيون في وطنهم. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ٢٤٦ – ٢٥١.

الماضي، يوسف؛ عباس، حاتم

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينية في لبنان «القسم الأول». – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ٢٤٩ – ٢٧٨.

موريس، بني؛ تدمري، خلود، عرض

طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين. – ع ١٠٩ (٠٧ – ٠٩). – ص ٢٩٩ – ٣٠٤.

الليبرالية

زكي، رمزي؛ دسوقي، مها، عرض

الليبرالية المستبدة. – ع ١٠٨ (٠٤ – ٠٦). – ص ٢٧٤ – ٢٨٥.

المؤتمرات

إبراهيم، هدى

المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس معارضة من أجل المعارضة. – ع ١١٠ (١٠ – ١٢). – ص ٢١٧ – ٢٣٣.

إمام، عزة

ثلاثة لقاءات من أجل القدس. – ع ١٠٩ (٠٧ – ٠٩). – ص ٢٧٥ – ٢٨٦.

شرف، أحمد

المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. – ع ١٠٧ (٠١ – ٠٣). – ص ٢٢٩ – ٢٤٢.

مؤتمرات القمة

شريح، أسمهان

قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٥٢ - ٦٧.

المجاعة

يونس، أحمد

العرب مقبلون على مجاعة. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٢٦٦ - ٢٧٤.

مجلس الأمن

الشنطي، انتصار

الولايات المتحدة الأميركية وقضية القدس. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ١٦٨ - ١٩٥.

المجلس التشريعي الفلسطيني

الأوضاع على الساحة الفلسطينية وآفاقها المستقبلية في حوار شامل مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٨٤ - ٢١٣.

محور العدد: القدس المشكلة والحل (٣). - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ٤ - ٢٩٨.

كلمة الرئيس ياسر عرفات في افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٣٦ - ١٤٥.

كلمة الأخ أحمد قريع «أبو علاء». - ع ٢٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٤٦ - ١٤٩.

تقرير رئيس المجلس التشريعي حول أعمال المجلس في دورته الأولى. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٥٠ - ١٦٩.

من قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني حول القدس. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٢٧٩ - ٢٨٨.

أبو الحلاوة، زكي، حوار؛ أبو خضير، محمد، حوار

حوران... ٢ - من أولويات المجلس التشريعي سن القوانين. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٧٧ - ١٨٦.

الحصري، ربى، حوار

حواران مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني: ١ - لن نسمح بتحجيم المجلس التشريعي. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٧٠ - ١٧٦.

المخيمات الفلسطينية

الماضي، يوسف؛ عباس، حاتم

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينية في لبنان «القسم الأول». - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٢٤٩ - ٢٧٨.

الماضي، يوسف

الدخل ومستويات الفقر للفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان ١٩٩٦. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٨٧ - ١٩٥.

المشايخ، محمد

مخيم الصمود والرباط في القدس: شكل جديد من أشكال الانتفاضة. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١٩٩ - ٢١٠.

المستوطنات

الأسعد، منى

جيواستراتيجية القدس. - ع ١٠٩ (٠٧-

٠٩). - ص ١٤ - ٣٣.

بدوان، علي سعيد

واقع القدس الراهن والبدائل الإسرائيلية. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٧٤ - ١٨٣.

وردة، خليل

مراحل الاستيطان الصهيوني في القدس. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٨٤ - ١١١.

مصادرة الأراضي

الزبن، سمير

القدس.. مدينة الصراع المفتوح الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٠٧ - ١١٨.

المعالم التاريخية

بدوي، ناديا

المعالم التاريخية والحضارية في القدس. - ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ٥٥ - ٧١.

المفاوضات الفلسطينية

محور العدد: القدس المشكلة والحل (٢). - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ٤ - ٢٧٣.

الأوضاع على الساحة الفلسطينية وآفاقها المستقبلية في حوار شامل مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٨٤ - ٢١٣.

أبو بكر، توفيق

أبو علاء يتحدث ويتذكر بعد ثلاث سنوات على أوسلو. - ع ١٠٧ (٠١ - ٠٣). - ص ٢١٨ - ٢٢٨.

الأزعر، محمد خال

أية قدس ستكون موضوع التفاوض؟. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١١ - ٢٢.

عليان، نور الدين

مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيلياً وفلسطينياً. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ٤١ - ٦٠.

منصور، هالة

المقاومة الوطنية في القدس ١٩١٨-١٩٩٧.- ع ١١٠ (١٠ - ١٢). - ص ١٣٧ - ١٤٨.

مقابلات

الأوضاع على الساحة الفلسطينية وآفاقها المستقبلية في حوار شامل مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني. - ع ١٠٨ (٠٤ - ٠٦). - ص ١٨٤ - ٢١٣.

أبو الحلاوة، زكي، حوار؛ أبو خضير، محمد، حوار

حوران .. ٢ - أولويات المجلس التشريعي سن القوانين. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٧٧ - ١٨٦.

الحصري، ربى، حوار

حواران مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني: ١ - لن نسمح بتحجيم المجلس التشريعي. - ع ١٠٩ (٠٧ - ٠٩). - ص ١٧٠ - ١٧٦.

مقالات

بسام، أبو القاسم

رداً على مقالة معتصم حمادة: خلل في المنهج

الواصفات المستخدمة

- أبو علاء، أحمد
- الأدلة
- الأراضي الفلسطينية المحتلة
- الأماكن المقدسة
- الأمم المتحدة
- الأنروا
- أوسلو
- الأوضاع القانونية
- الاتحاد الأوروبي
- الاتفاقيات الدولية
- الاستراتيجية
- الاستيطان
- إسرائيل
- الإقامة والسكن
- امتلاك الأراضي
- الانتخابات
- الانتداب البريطاني
- الانتفاضة الفلسطينية
- البحث العلمي
- البناء
- التاريخ
- تحديد الهوية
- التزوير
- التعاون الدولي
- التعليم
- تقارير
- تقسيم الأراضي
- التهويد
- توزيع الدخل
- جامعة الدول العربية
- جبل أبو غنيم
- الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨-١٩٤٩)
- الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧)
- الحروب العربية الإسرائيلية
- حقوق الملكية
- خطب وبيانات
- دخل الأسرة
- الدولة الفلسطينية
- السكان
- السلطة الفلسطينية

- السياسة الحكومية
- السياسة السكانية
- الشرق الأوسط
- شمال أفريقيا
- صامد الاقتصادي
- الصحافة الفلسطينية
- الصهيونية
- الضفة الغربية
- ضم الأراضي
- العرب
- عرض وتحليل الكتب
- عرفات، ياسر
- العلاقات الأردنية الفلسطينية
- الفاتيكان
- الفقر
- فلسطين
- الفلسطينيون
- الفلسطينيون في الأردن
- الفلسطينيون في سوريا
- الفلسطينيون في لبنان
- قبة الصخرة
- القدس
- القرارات
- القرارات الدولية
- القرارات العربية
- القضية الفلسطينية
- قطاع غزة
- كشافات
- الكنيسة القبطية الأرثوذكسية
- الكيان الصهيوني
- اللاجئون الفلسطينيون
- الليبرالية
- المؤتمرات
- مؤتمرات القمة
- المجاعة
- مجلس الأمن
- المجلس التشريعي الفلسطيني
- المخيمات الفلسطينية
- المستوطنات
- مصادرة الأراضي
- المعالم التاريخية
- المفاوضات الفلسطينية
- مقابلات
- مقالات

- مقاومة الاحتلال
- المقدسات الإسلامية
- المقدسات المسيحية
- ممارسات تعسفية
- منظمة التحرير الفلسطينية
- الندوات
- النزاع العربي الإسرائيلي
- الوثائق
- الوضع القانوني
- الوضع في فلسطين
- الولايات المتحدة الأميركية
- اليهود
- اليهودية

المحاور الخاصة
في مجلة «صامد الاقتصادي»
١٩٨٣ - ١٩٩٧

المحور	العدد	التاريخ
- الزراعة في الأرض المحتلة	٤٦	تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٣
- صامد: التجربة وآفاق المستقبل	٤٧	كانون ثاني / شباط ١٩٨٤
- الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة	٤٨	آذار / نيسان ١٩٨٤
- دعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة	٤٩	آيار / حزيران ١٩٨٤
- عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	٥١/٥٠	تموز / آب/أيلول/ تشرين الأول ١٩٨٤
- الأطماع الاسرائيلية في المياه العربية	٥٢	تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٤
- صامد: خمسة عشر عاماً من البناء	٥٣	كانون الثاني / شباط ١٩٨٥
- أزمة الاقتصاد الاسرائيلي	٥٤	آذار / نيسان ١٩٨٥
- الطبقة العاملة في فلسطين	٥٥	آيار / حزيران ١٩٨٥
- النفط وقضية فلسطين	٥٦	تموز / آب ١٩٨٥
- وثائق مؤتمر صامد	٥٧	أيلول / تشرين الأول ١٩٨٥
- قضايا التعليم في الوطن المحتل	٥٨	تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٨٥
- الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال	٥٩	كانون الثاني / شباط ١٩٨٦
- افريقيا والعرب واسرائيل	٦٠	آذار/ نيسان ١٩٨٦
- التنمية الريفية في الأرض المحتلة	٦١	آيار / حزيران ١٩٨٦
- واقع المرأة الفلسطينية	٦٢	تموز / آب ١٩٨٦
- الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة	٦٤/٦٣	أيلول/تشرين الأول/تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٨٦
- قطاع غزة: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	٦٥	كانون الثاني / شباط ١٩٨٧
- المقاطعة العربية لاسرائيل	٦٦	آذار / نيسان ١٩٨٧

al_iktisadi

SAMED

(SAMED ECONOMIST)

Vol. 20, No.111, January - Feruary - March 1998

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Workers Society.

"SAMED"